

١٣٠٣

فتح الفتح

أبجد

الاول

٢١٧٢
ف.ع

فتح الفتاح بشرح الايضاح ، تأليف ابن علان ،

محمد علي بن محمد - ١٠٥٧هـ . بخط محمد بن

عبد الله المنصوري ١٢٧٩ ، ١٢٨٠هـ .

٢٠١ (٢٢٧٩+٢٣٥) ٢٣ س ١٧×٢٣ اسم

نسخه جيده ، في مجلدين خطها نسخ معتاد .

الاعلام ١٨٧:٧ هدية الحارثيين ٢٨٣:٢

١ . العبادات ، الفقه الاسلامي واصله .

أ . المؤلف به اسم النسخ .

ج . تاريخ النسخ . د . شرح الايضاح للمنووي .

١٥٩

الجزء الاول

هذا كتاب المسمي فتح الفتاح
بشرح الايضاح للامام العلامة

محمد بن علي بن علان
الصدوقي الشافعي

تعالى الله برحمته
ونعمنا به
وبعلومه
امين
م

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات
رقم المكتبة ١٢٠٢
رقم المؤلف محمد بن علي بن علان الصدوقي
تاريخ النسخ ١٤٧٩ هـ
عدد الأوراق ٢٥٠ ق (١٠٠٠)

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات
رقم المكتبة ١٢٠٢
رقم المؤلف محمد بن علي بن علان الصدوقي
تاريخ النسخ ١٤٧٩ هـ
عدد الأوراق ٢٥٠ ق (١٠٠٠)

ف ٣١ / ٣
٢٩٨١١٨

المقدم : ابن علان الصدوقي

مكتبة جامعة اليرموك - قسم المخطوطات
اسم الكتاب فتح الفتاح بشرح ليدفع ال...
اسم المؤلف محمد بن علي بن علان الصدوقي
تاريخ النسخ ١٤٧٩ هـ
عدد الأوراق ٢٥٠ ق (١٠٠٠)
ملاحظات ٢١٧٢

ف. ٥. ع

بسم الله الرحمن الرحيم وسبح
 الحمد لله الذي من على عباده في الوصول الي
 حبايا العلوم بالايضاح ومنح العلماء قدره على
 التعبير عن خفاياها بالرمز تارة واخرى بالافصاح
 وجعل في كل خلف منهم من يسير على سبيل زوايه
 في طلبه والناس بزواياهم شبه باليهن كما انضح
 ذلك ولاح لتقوم الحجة ويبدوم قوام المحجة
 فيحصل للفوائد كمال الانشراح احمده على فضله
 واشكره على ما طل احسانه ووبله واشهد ان
 لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا
 محمدا عبده ورسوله خير نبي نياه ورسوله
 ارسله صلي الله عليه وسلم وزاده شرفا وفضلا
 لديه وعليه وصحة وارثيه العلماء وحزبه
وبعد فيقول راجي رحمة مولاه اللاتك به
 في سر ونجواه المخلص باقراء صحيح البخاري
 وختمه بجملة كعبة الله محمد علي بن عبد الله
 الصدوق الشافعي خادما التفسير والحديث
 بالحرمين الكريمين لطيف الله بهما وبالمسلمين
 امين هذا تعلق لطيف علي وجه شريف
 علي المنا سكر الكبرى للامام العلامة العبد
 الغفاه شيخ الاسلام ووارث علوم سيد الانام
 عليه الصلاة والسلام ابي بكر باجي محيي
 الدين

الدين النوراني الشافعي تعبد الله تعالى با
 لرحمة واغنى عليه سحائب النعمة امين
 المسمى في الالسنه بايضاح المنا سكر ساكن
 فيه انشا الله تعالى اعذب المسالك سالي
 في جمعه وتاليفه ووضعها انا ساذكيا من
 فضل المعروف بصيبا فاستخرت الله تعالى
 ونمقته وفي هذا العرفيم رقمته وان كنت
 عالما علما ضروريا بقصور باي في هذا الصياغة خداجي على
 وليست من العلماء الذين كل منهم كرم في حياضه
 ولاقتناص جاذبه مذباه غير ان الله تعالى
 اذا الخطا عبدك الحقيق بطفه واسبع عليه
 سحائب لطفه الحق بالاعلين واصله الحب
 مراقب الغلبين ان العنايات اذا لاحظت
 الحقت النايمة بالقاعدة فاسيل الله من فضله
 ان يحفظني من الخطا والخطا ويحيي طني من
 الن يغي والزلزل ويجعل ما انا فيه وان كانت
 مشوبا بانواع النقص متشوها بالحزم
 والوقص معا فامن ذلك طالصا له سجا نه عز
 وجل انه ولي الاجابة ومنفضل بالاستجابة
 وسميته بفتح الفتح في شرح الايضاح وعلي
 الله اعتمد وبه استند **بسم الله الرحمن الرحيم**
 اي اولف والا سمر من السمو وهو العلو وفيه



ثمان عشرة لغة جمعتها في قولي اسم سم سما سمات
وسمه • تلك ضد رفع سما فاعلمه • والله علم
للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
والرحمن الرحيم صفات مشبهات من مصدر
رحم كعلم بعد نقله الي باب فعل كشرق او
تنزيله منزلة اللازم وبداءا بلسملة اقتدا
بالكتاب العزيز وعملا بحدوث كل امر ذك
بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فمن
ايتراي مقطوع البركة ولما بدا الكتاب با
لسملة وجا في رواية لا يبدأ فيه بالحمد لله بداه
المهم بدا اضافيا فقال الحمد لله وهو لغة التثنية
او الوصف بالجميل والجملة خبرية لفظا وانشائية
معنى وحسني بها اسمية ايما الي يثبت ذلك
له سبحانه وتعالى وعلق الحمد بسم الذات
الي استحقاقه له بالذات اذ تعليل الحكم بالمشق
يقوذن بان العلة ما منه الاشتقاق **دي** معنى
صاحب وهو بلغ من صاحب **الجلال** العظمة
المستلزمة للاتصاف بكل صفة كمال ومنها
التنزه عن كل سمة من سمات النقص **والاكرام**
علي عبادته فضلا وقيل الجلال صفة القهر والعزة
والكبرياء والاكرام صفة الجمال كالوهاب والرزاق
ومجيب عما هو الكمال **والفضل** الانعام **والطول**
بفتح

بفتح المهملة اي النعم المتكررة وقيل السعة في
تفضله وانعامه وغيرهما **والمنف** جمع منه
النعمة الثقبلة ووصفها **بالعظام** من الوصف
الكاشف ويحوي تركيبه مؤسسا **الذي هذا نا**
دلنا واوصلنا بلطفه **للاسلام** وهو وضع الي
سابق لذوي المقول باختيارهم الحمد الي
ما فيه نفصهم بالذات دنيا واخري سمي
بذلك لانه يستسلم له وينقاد ويعبر عنه
بالدين والشريعة والملة لانه يدان به ويجمع
عليه ويملي ويكتب فالاربعة متحدة ذاتا مختلفة
في الاعتبار **واسبع عليا جزيل نعمة** من
اضافة الصفة للموصوف اي نعمة الجزيلة ال
المظلمة المشبهة في الثمارنا فيها حتى صارت
لنا كما لظرف بالتقريب السابع علي لا يستغني
العبارة استعارة مكنية هو التشبيه المضمر
لنفس النعمة بالتقريب السابع وقد يشهد
تحقيقية كما اصلها ان تكون تخيلية كما بينت
في شرح منطلق من رسالة الاستعارات وال
المهم ما ذكر من الترتيب لانه ابلغ من الاطلاق
والتمجيد قاله الشارح وفيه ان ابلغت عليهما
في المصريح ما فيه من تربية الاستعارة بما يلازم
من التحقيق والتقوية **والطاهر** جمع لطف وهو
ما يقع به صلاح العبد اخذ والتقوية

خلق قدوة الطاعة في العبد أو إرادة تسهيل سبيل
الحيد أو الوقوع فيه بلا استعداد وعلى كل فهم
متحدان في الما صدق مختلفان في المفهوم هذا
في اصطلاح محقق العلوم العقلية أما في اللغة
فترادفان **الجسام** جمع جسيم أي عظيم وفيه
من التشبيه والاستعارة ما لا يخفى على من تدبر
ما قبله **وكم هرا لا دميين** قال تعالى ولقد كرّمنا
بني آدم الآية **وفضلكم على غيرهم من الأنام**
أي الخلق وشمل الملائكة والتخفيف الذي عليه
أكثر أهل السنة أن خواصنا وهما الأبناء لا غير
أفضل من خواصهم وخواصهم كغيرنا أفضل
من عوامنا كما بين بكر رضي الله عنه وإن عوامنا
أي صلحنا أفضل من عوامهم وهذا مراد البشير
بعبق له الأوليا منا أفضل منهم وقول أبت
يونس من اصحابنا وقال الأكثر من منا أنت
أتمو من الطابع أفضل منهم إذا مراد من
الطابع القابض بحقوق الله تعالى وحقوق
العباد فهو يسمي صالحا كما يسمي طاهيا
وليس المراد مجرد العدل والافق ضيق
ولا فرق فيما ذكر بين ملائكة الملائكة على
والأفضل وأن سلمنا أفضلية الأولين هذا
ونسب الدنيا أفضل من الجور العن كما جاء
ذلك عن أم سلمة قلت يا رسول الله أنسأ

الدنيا

الدنيا أفضل أم الجور العين قال فضل نسأ الدنيا أفضل
الظهادة على البطانة قلت يا رسول الله وبم ذلك قال
بصلاتهم وصيامهم وعبادة الله عز وجل رواه الطبراني
في الأوسط والكبير وفي رواية قال نسأ الدنيا أفضل من
الجور العين بفضل الظهارة على البطانة قلت يا رسول
الله وبم ذلك قال لصلاتهم وصيامهم لله عز وجل وجاء
عن أبي هريرة مرفوعا فيدخل الجنة رجل منهم يعيش على
ثنتين وسبعين زوجة مما يشي الله وثنتين من
ولد آدم لهما فضل على من اشتا الله بعبادتهما في الدنيا
رواه البيهقي وأبو يعلى وهذا يدل على أكثرية النساء
في الجنة على الرجال ويجمع بين ما يدل على
أكثرية من على أهل النار جنة أكثر أهلها ابتداء وأكثر
أهل الجنة انتهاء **ودعاهم برافقهم رحمة** من عطف العام
على الخاص إن كانت أعم من الرافة وإن كانا بمعنى فمن
عطف المرادف كاختلاف اللفظين والمراد منهما في حق
تعالى غاية ما من التفضل والاحسان وإرادة ذلك
مجازا مرسل من إطلاق اللازم وإرادة الملتزم قال
الشيخ الرازي كل صفة وردت له تعالى واستحال قيامها
به تحمل على غاية ما ذكر مجازا **إلى دار السلام** أي الجنة
سميت به لأن أشرف ثمة تنالهم فيها سلام قول
من رب رحيم أو لسلامة داخلها من الآفات أو لسلام
من اسمها تعالى فعلى الأول السلام بمعنى التهمة
وعلى الثاني اسم مصدر سلم وعلى الثالث يحتملها

لكنه اشتمل بمعنى السالم من النقا يص او بمعنى
المسلم في الدارين **واكرمهم** الهمة فيه للصبر وفي
اي جعل كرامتهم **بما شرع** بين **لهم من** بيان لما
يج بفتح الميملة وكسر هاء مصدران وقيل الاول
مصدر والثاني اسم مصدر وفي شرح مسلم
بالفتح مصدر وبالفتح والكسر اسم مصدر
قيل وفي كونه بالفتح اسم مصدر بنظر وهو لغة
القصد وشرعا قصد الكعبة للافعال الالهية أي
معها وليس المراد بالقصد نية الدخول في
النسك المصير عنه بالاحرام بل هو اعم من ذلك
فالمراد منه العزم كما هو ظاهر **بيته الحرام**
الذي يحرم عنده الصيد وقطع شجر حرمه **وسر**
ذلك أي الحج **علي تكرر الدهر** جمع دهر وهو
الامد الممدود والنهي عن سبّه وأنه الله
معناه ان ما اصابك منه فإله هو الفاعل له
فسبه يخشى منه ان يقول أي سب الله تعالى
ولذا اطلق عليه تعالى مجازا في حديث وانا الدهر
وهو بالرفع ومن قال انه بالنصب طريقا بعد
من الخبز من اقلب الليل والنهار لانه يلزم
علي رفعه انه من اسمائه تعالى مردود لما ذكر
من اطلاقه عليه تعالى مجازا لا حقيقة وعاد كونا
يتبين كون التمرى للكرامة وقيل بعضهم
فسبه أي الدهر سب لله تعالى يقتضي حرمة

سب

سب الدهر وقياس قولهم يكره سب الزم مع
ان سبها سب لله تعالى الكرامة فقط لما قد مناه
من ان سبها يخشى منه الا يله لانه سب
له تعالى بالفعل والا لكانت كفرة فضلا عن
كونه حراما **والاعوام** عطف خاص على عام ولما
عرف الجمع الذي هو في الاصل لليلة ساوي جمع
الكثرة في اطلاقه على ما لا نهاية له **وفرض** اوجب
والزم **حجه علي من** أي الذي استطاع اليه سبيلا
يوجد ان الزاد والراحلة مع ما ياتي **من الناس**
فيه اشعار بوجوب الحج علي من قبلنا ويدل
له كما قال بعضهم رد اعلى من ادعي اختصاصه
بنا ما جاني ذوا ابراهيم عليه السلام لما امر ان
يقود ذن في الناس بالحج من انه قال ان الله كتب
عليكم الحج الي البيت العتيق فاجيبوا ربكم فهذه
صفة امر واصلها الوجوب ونوع بانها
ليست من مولانا بل من ابراهيم والاصح ان
الامر بامر الفير ليس امر لذكر الفير الا
بقرينة الا ان يجعل قوله ان الله كتب للحق قرينة
ولذا قيل الاولى استدلاله باخباره بقوله ان
الله كتب لان امتياد ومن الكتابة الوجوب
وايضا فقوله تعالى والله علي الناس حج البيت
ظاهرة في ذلك والناس يشمل الجن بنا علي انه
من نفس كما في العاموس وعباب اللفة فقرض الحج

يشملهما ايضا وبه صرح بعض الحنابلة عن قضية
 كلام اصحابهم وصرح السبكي انه من مكلفون
 بشرعية نبينا صلى الله عليه وسلم في اصل الايمان
 بل في كل شيء لانه اذا ثبت انه مرسل اليهم كما هو
 مرسل الي الانبياء والدعوة عامة والشرعية عامة
 لمهم جميع التكليف التي توجد اسبابها
 فيهم الا ان يقوم دليل على تخصيص بعضها
 فتجب عليهم الصلاة والزكاة ان ملكوا نصا يا
 وغيرهما من الواجبات ويجرم عليهم كل حرام
 في الشريعة بخلاف الملايكة لا تلزم ان هذه
 التكليف كلها ثابته في حقهم اذا قلنا بعموم
 الرسالة بل يحتمل ذلك ويحتمل الرسالة في شيء
 خاص انتهى وفي حاشية ملاحضوا الحنفية على
 تفسير لقاضي البصيصي ان المجت مكلفون
 بالشرائع **حتى الاغنياء والطعام** حتى عاطفة
 والعطف بها قليل حتى انكره الكوفيون لوجوب
 شرط العطف بها من كون المكلف في اسما ظاهر
 بعضا مما قبله غاية له في زيادة او نقصان وهي
 هنا في النفس ايماء الى ان هذا الفرص مع عظمتها
 لم يقصر على العظماء بل تناول غنيهم من الاغنياء
 وهو جمع بمعية فوجدة قليل الفطنة والطعام
 بمهملة مفتوحة فمعجمة الحق الصنفين الراي
احمد جملة فعلية جري بها ليجمع في التثنية عليه

سبحانه

في كتاب الكفارة من التحفة
 الحقة هو من يصح الشيء في غير
 محله مع علمه بغيره

سبحانه وتعالى بكلا الجملتين اذ لبعض حقها واقتداء بحديث
 ان الحمد لله نحمد **البلغ للحمد** مفعول مطلق اي انهاء **واكمل**
 اكماله من الكمال وهو انتفاء نقض العوارض **واعظمه**
 اي **الفخر** **واعظمه** من التمام وهو انتفاء نقض الذات **واشمله**
 اي اعمه والمراد بنسبة عموم المحامد اليه تعالى اجمالا
 لعجز سائر البشر عن القيام بها تفصيلا قال تعالى وان
 تعدوا نعمة الله لا تحصوها وقال صلى الله عليه وسلم
 سبحانك لا احصي ثننا عليك انت كما اثنت على نفسك
واشبهه اي اعلم واعترف **لا اله الا الله** لامعبود بحق في الوجود
 والامكان **الا الله** بالرفع بدل من لا خير لا المقدر قبل الا
 او من الضمير فيه او من محل اسم لا قبل دخولها عليه
 او من محلها واسمها **واحد** حال من الاسم الكريم اي
 منفرد **الاشريك له** جملة من محل الحال من الجلالة او من
 واحد فتكون مترادفة او متداخلة اي غير مشاركت
 في صفة من صفاته ولا في شيء من مكوفاته قال تعالى
 ليس كمثله شيء وقال تعالى وما لهم فيها من شرك وقال
 تعالى له ما في السموات وما في الارض فكل ما سوى ذاته
 وصفاته خلق له لا يشاركه فيه غيره **اقرارا** مفعول مطلق
 موكد لفعله بخوله على الف عرقا ومفعول له او حال اي مقرا
 ومقرا **بوحده** اي تفردة في ملكه **واذ عاذا** اي تذللا منا
 وانقيادا **للجلالة** **وعظمته** **وصدقته** هو من المصادر الماخوذة
 من الاسماء كالشبيبة والصدق الذي لا خوف له او من يصمد
 اليه اي يقصد في الخواص **واشهد** اي لم واقرا **احمد** اعلم

منقول من اسم مفعول المضعف سمي به
نبينا محمد رضي الله عليه وسلم بالهام من الله
عبد المطلب لموت ابيه قبل ولادته ان
يسميه به فقبل له تسميته به وليس من
اسماء ابايكم ولا قومكم فقال رجوت ان يحدني
الارض والسماء وقد حقق الله رجاءه وقد اطلت
الكلام في هذا المعنى في كتاب نهاية المجد وال
والسود في شرف التسمي باسم محمد **عبد**
اشرف اوصافه صلى الله عليه وسلم وقد خيره
مولانا ان يكون نبيا ملكا اي يحكم برأيه او
نبيا عبدا يحكم بما يرد عليه من مولاة واختار
الثاني فشرفه مولاه ودعاه بالعبودية في مقام
تنزل الوحي والاسراء كما قال الشاعر
لانه عني الابيا عبدها فانه اشرف اسماء
ورسوله هو ذكر من بني ادم اوحى اليه بشرع
وامر بتبليغه والرسالة اشرف من النبوة خلافا
لابن عبد السلام **المصطفى** اي المختار والبطاء
بدل من تا الا فتعال لوقوفها بعد حرف
الصغير **من خليفته والمختار** اي المصطفى **من**
بريته اي خليفته فالجمع بينهما اطلاق والمقام
له وجا بالاشهادتين الحديث كل خطبة ليس
فيها تشهد فهي كالبعد الجذما **صلى الله عليه**
وسلم الصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم

ومن

ومن الملايكة استغفار ومن مومني الانس والجن
تضرع ودعا والسلام بمعنى التحية والجمع بينهما
امثال لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما
وخروج من خلاى كراهة افراد احدهما عن الثاني
والجملة خبرية لفظا انشائية معني وكذا جملة
وزادته فضلا وشرقا لاديه اي عنده عنده
شرف ومكانة وهذه العبارة عن المصنف المتكبر
في التعبير صريحة في جواز لدعائه صلى الله عليه
وسلم بذلك بل في استحسانه وهو كذلك كما
بينه الشارح في افتتاح بل فيه ان الحليم واليسير
صرا بما يفيد والحا مل يقبل الكمال اذ غاية
كما لم صلى الله عليه وسلم وان لم يكن لها حد لا يمنع
احتياجه الي مزيد شرف واستمداد من فضل الله
تعالى الذي لا نهاية له وسؤال الزيادة لا يستلزم
اثبات النقص الا تدرى الى الدعاء عند روية البيت
الهمز زده هذا البيت الى آخره واستنبط بعضهم
ان الدعاء عقب القراءة باجمل ثواب ذلك لسيدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم او زيادة في شرفه
معناه الدعاء يتقبل ذلك فيثاب عليه واذا ثبت
احد من الامة عاي طاعة كان معلمه نظير ثوابه
وكذا المعلم بعلمه وهكذا ويثاب صلى الله عليه
وسلم مثل ثواب الجميع فهذا معنى الزيادة في
شرفه وان كان شرفه مستقرا كاملا فمن طلب

الزيادة له طلب نحو تكثير اتباعه لاسيما العلماء ورفع
درجته ومرتبه العلية وسكت عن الصلاة والسلام
على الال والصحب اعلاما بان طلبها لهم ليس في
الفقه كطلبها له صلى الله عليه وسلم **اما بعد**
ان بها اقتدا بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه كان
يأتي بها في خطبه وكتبه حتى رواها الحافظ
عبد القادر الرازي عن اربعة صحابيا وهي
ثابتة مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة
والسلام على رسوله وبني بعد الحذف المضبوط
اليه المذكور ونية معناه دون لفظه
ومنه العزة في ذلك عند امامنا الشافعي وفرضه
الجمع عليها معلومة من الدين بالضرورة
تكفر جاحدها ولا كذلك العزة **ومنه** عزة
المتقرب بآدابها **ومنه** عزة **ومنه** عزة
للتبعض ردا على مدعي انه افضل الطاعات
بل افضل الاعمال العملية الصلاة بعد الامام
فرضها ونقلها **ومنه** عزة **ومنه** عزة
مهملة وفي الصحاح هو ما ولي الجسد من الشباب
وسفار القوم في الحرب علامتهم ليعرف بعضهم
بعضا اما بالفتح فالشيء **ومنه** عزة اي اجمعين
كما يشعر به الجمع المضبوط فانه للجمع حيث لا
عهد وبذلك صرح جمع منهم صاحب البيان
وابن

وابن الرقعة والميرى واخرون وقف لعرصة بن الزبير
بلغني ان ادم ونوحا مجادون هود وصالح لاشتغالهما بامر
قومهما ثم بعث الله ابراهيم فحجه وعلم مناسكه وفي حديث
عند الزبير بن بكار مرفوعا عن عائشة رضي الله عنها
دثر مكان البيت فلم يحجه هود وصالح حتى بواه الله
لا ابراهيم فكلام عروة معترض في انه قد جازى احاديث كثيرة
انما حجاجها قول الحسن البصري في رسالته ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال قبر نوح وهود وشعيب وصالح فيما بين
الكرن والمقام وزمن ومن المعلوم انهم لا يأتون لغير الحج مع
انه المثلث مقدم على الثاني واحتمال تقبل ما بعد موتهما
في غير هذه غاية السعد كما حتمت عروضة الموت لهما بعد وصولهما
له قبل قبلة اذ لو كان لنقل ومن ثم قال السهيلي في الروض
والحبا الطبري وغيرهما وهو الاشبه انما حجاجا والحدوث
فقال الحافظ الشافعي في سيرته وردت احاديث واثار حج هود
وصالح وهو اقوى اسانيد من حديث عائشة المذكور فان اساده
ضعيف انتهى وانما لم تحرم الصلاة مع حرمتها في مقابر الانبياء
لعدم تحقق ذلك اذ هو اخبار احاد ومتعارضة **ومنه** عزة
الصالحين من الصحابة فمن دونهم **صلوات الله وسلامه**
عليهم **ومنه** عزة وفيه جواز الصلاة على غير المعصوم تعالى له
ومن غيرهم في عموم الكلام في جوازه كذلك ففيه دلائل ان
شرف الجوار يكسب علو المقادير **ومنه** عزة **ومنه** عزة
لكون الاقرب على بصيرة منتهى **ومنه** عزة **ومنه** عزة
هنا يسمى بايضاح المناسكه **ومنه** عزة **ومنه** عزة من فرض عيني وفرض كفاي

وهو احيا البيت في كل عام باقامة الحج قبل وبالعمره ايضا ومنسوب
 ويتصور من الارفاق والصبيان **وذكر** ما يتوقف
 عليه صحة **شئ** اي جعله فاسدا كالجاء بشرطه او
 كالفاسد كالتوافي في هواء الشاذوان **وذكر** مما لا
 يتوقف عليه صحته وانما يجب دم بتركها **وذكر** مستوفى
 ظاهر افتراق السنة والادب وهو كذلك من حيث التاكيد
 وان اشترك في اصل الطلب وفي الروضة السنة يتأكد شأنها
 والادب دورها والجمع هذان طلب الفعل ان كان غير جازم
 فالمنسوب موكد شارة وغير موكدا خري **وذكر** قبل
 الشروع فيه من الاحكام في السفر **وذكر** بعد تمام عمله
 وفي رجوعه منه لبلد **وذكر** لمعرفة الاركان والواجبات
وذكر كعدم صحة الاحرام لمن لم ينفر من منى قبل مغيب
 شمس ايام التشريق وان اتم عمله الواجب والمفروض كما في الام
 المشافعي وافردت فيه جزا سمية جلا الاضمار **وذكر**
 محدودة كذلك **وذكر** فيمن اراد من رخص
 الائمة **وذكر** اي مكة **وذكر** فيمن اراد من رخص
 تضعيف ثواب العمل وغير ذلك مما ياتي ان شاء الله تعالى **وذكر**
وذكر الحاضرة هنا وان فخرت الخطبة عن
 تاليفه **وذكر** اي المناسك اي ما يهتم بمعرفة
 ويقصد تحقيقها اهتماما مستوفيا **وذكر** بالبناء
 للمفعول ويجوز كونه مبنيا للفاعل اي المتنسك الدال عليه
 المقام اليه متعلق بيجتاج على الثاني من **وذكر**
وذكر ما بيان لما وفيه مطابقة لا تخفى والضمير فيه
 وفي

المتنسك بغير هذا

وفي **وذكر** اتفاقها اي ما فيه تفيد وصعوبة
 منها عايد المقاصد والاحكام المناسك وما معه ويكون
 جمعه لذلك بطريق الاشارة والعبارة **وذكر**
وذكر جمع تقييل وتقصية ما يرعب فيه مطلقا
 وهذا الجمع لكل وياعي موتك تلك قبل اخر مخنوم بالثا
 او مجردا عنها **وذكر** يليف **وذكر** على الوجه الكامل
ان **تقوت** معرفته كمال الحاجة اليه كونه مصححا
 او واجبا فيفعل او مفسدا او محروما فيترك والعلم طريق
 العمل **ولا يغرب** بضم الزاي يغيب عنه خبره بكسر
 المعجمة وسكون الموحدة اسم مصدر من الاختيار اي دراية
وذكر **وذكر** بالضمطين الساجدين
 في كونه مبنيا للمفعول والفاعل فاعله **وذكر**
وذكر والثاني حال **وذكر** للانتقال لا لا يبطال **وذكر**
وذكر هي كلمة تقال في شيتين بينهما اتفاق في المعنى
 دون اللفظ ويمكن الاستغناء باحدهما عن الاخر منصوبة
 مفعولا مطلقا وحالا وقد اشبهت الكلام فيها في شذوذ الذاكر
 النونية وذكرت في ان النبي صلى الله عليه وسلم نطق
 بها في حديث مسلمة بن الاكوع في الصحيحين في حديث
 هند بنت عتبة في الصحيح وبه رد قول ابن هشام في
 رساله انها معربة لا عربية **وذكر** ما قد تدعو اليه حاجة
وذكر فيه اسناد مجازي من الاسناد اليه **وذكر**
وذكر من امر متضمن الباطنة بمخزوف اي يكون
 المتنسك بهذه الرتبة والمراد لا يخفى عليه حكم شيء منها

في نسخة من كتابه في جميع مسائل
هذا الباب يكاد ان يكون كالمحال ولذا اكد في
الشارحون وكم تطول فيه من بعد من جمع
مطول لا في المناسك من الفضل المتضمن كالقاضي
في الدين بن ظهيرة في منسكه شفا القليل في
جمع بيت الله الحليل والسيد عبد الله الاجي في
كتاب عمدة الناسك في احكام المناسك

علمه بذكر وفي نسخة الحاديات

المراد من مطالعته والمطالع في حيايا خفايا
من يدرك وجهته اذا ما ردت في نظر
فيه اعتماد الكتاب
المعتمد الذي علم من مؤلفه انه لا يثبت في الاعلى
في المعتمد في المذهب كما لم نعم كتب المصنف
كثيرة الاختلاف فلا يحذر اعتماد ما يري في
بعضها حتى ينظر في بغيته كتيبه او اكثرها او يعلم
ان ذلك المحل قد اقره شارحه او المنسك عليه
الذي عاده حكايات الاختلاف بين كتيبه وبيان
المعتمد ويقدم ما هو متبع فيه كلام اصحاب
الجميع والتبني على الروضة والمضاهج وما
اتفق عليه الاكثر من كتيبه مقدم على ما اتفق
عليها الاقل منها غالبا وما ذكر في باب مقدم
علي

علي ما ذكر في غيره كذلك واذا اختلف كلام الشيخين
وكلام المتأخرين فالمعتمد ما قاله الا ما اتفق
المتأخرون على انه سهو منهما او غلط واذا
اختلف الشيخان فالمعتمد ما قال المصنف غالبا

فمنصوصا حال وان كان من احق ظن فياتي
مفقولا فيه غالبا وقد يكون مرموزا فيه اليه
او مقاسا على ما ذكر فيه للمسائل

وهو المعظم اختيارا
تقليل اللفظ تكثير المعنى اذ هو محمود شرعا وفي
الحديث مرفوعا او ثبت جوف مع الكلام واختصر في
الكلام اختصارا في الامور ضد
الرغبة ويقال ملل يملل في الالف وفي نسخة الاء
ملال ب ياء في سببه من
الحرص مقدمة العناية بالامر
لان الكتاب للفقهاء وغيره ايتارا للاقبال
عليه لذلك وتكون العبارة
معناها من لفظها العام مقابل للفقهاء ولا
يحكم بتساها او شئاعتها لركاكة او تفقيد
او حشو هذه العالم بموافق الفاظ العلماء وعبا
راهمهم في قوله على جمع عبارته بين ما ذكره
من الاجاز والوصف ح

القليل الغهر لوضوح عبارته النبييه صده لا يجاز
 وقد صنف **كتاب** **الترغيب والترهيب** **كتاب** **النصيحة** **كتاب** **الشهروري**
 الامام الجليل رحمه الله **كتاب** **جملة دعائيه مستانقه**
كتاب **متعلق بصنف كتاب نفسه** **كتاب** **الدلالة**
 علي موضع الفائدة بذلال النصيحة **كتاب** **ذكرت من امره**
 ما يقصد منه بعبارة وجيزة وافيه بالمراد
كتاب **الانساب** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الادب** **كتاب** **الادب**
 واوجعني بل نحو فارسلناه الي مائة الف او
 ين يدون اي من ذلك او يحتمل انها للتردد ولم
 يجزم بالاخير احتياطا لعدم تحقيقه **كتاب** **الايضاح**
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 لذلك **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 وفي غيره اذ لا يخيب من اعتمد عليه **كتاب** **الايضاح**
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 لكانه واليه **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 وفوض امره اليه والجل خيرية لفظا انشائية
 معني والمراد بها انشاء المصروع والالهام اليه
 ونحو ذلك **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 من استمال الكل علي الاجزاء والباب لفه فرجة
 يدخل منها من خارج الي داخل وبالعكس
 وعرفنا اسم الجملة من الكتا مشتملة علي فصول
 ومسايل غالبها **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 المعطوف

المعطوف عليه حركات الاعراب الثلاثة فالجر
 علي الابدال بدل مفصل من مجمل والرفع باضمار
 هو اعني علي القطع لان بدل المفصل من المجمل
 اذا استوفى في العدة جاز فيه الاتباع وتركه فان
 لم يستوفها بقين فيه الاتباع **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 مشترك بين الطرفين وحسن التناول والثاني
 هو المراد وسمي السفر مسفرا لانه يسفر عن
 اخلاق الرجال وفي الحديث واغز مع غير قومك
 يحسن خلقك **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 من الصحة المطلقة وصحة المباشرة والوقوع عن
 حجة الاسلام والفصل لفه الحاجز وعرفنا اسم الجملة
 من الباب مشتملة علي مسايل غالبها **كتاب** **الايضاح**
 علي تقدير العاطف علي راي من يجوز حذفه في مثله
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 في النسك **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 باضمار وقد وذلك لما فيها من تضاعف ثواب الاعمال
 وتنزل الرحمت علي تعاقب الاوقات **كتاب** **الايضاح**
 من الطوفان والسفي والوقوف بعرفة فما بعده **كتاب** **الايضاح**
كتاب **الايضاح** **كتاب** **الايضاح** **كتاب** **الايضاح**
 جمع الفصل وفي مثل ذلك يسهل جمع الكثرة البتة

في اي الباب الثالث من كتاب الاستمالة
 علي اعمال الحج **باب بيان زكوة الحج التي**
 لا يوجد الا بكل منبرها في حجاب التي يات
 تاركها مع العلم والتعمد وعليه في غير ما استثنى
 من **باب بيان اذية العطف كما تقدم**
 حال من الضمير في الطرق المستقر الواقع خبرا **باب** في
 من بضم فسكون وجمعها عمر وعمرها الفز بعضهم فقال
 يا بها البدر الذي الفضل عنه قد ظهر بان لنا ما معزدا
 اذا جمعت عمر بضم اوليه وبفتح فسكون وهي لغة الزيارة
 وقيل زيارة مكان عام وشرعا قصد الكمية للنسك الا ان
 بيانها مع ما تقدم نظيره **باب** في المقام
 بضم الميم اسم مكان من قام **باب** في اذية وعمره اي
باب الخامس بضم ففتح **باب** في اذية وعمره اي
 الموت لان حمل ما لا يقتل بوصف بوصف الوحدة وبوصف
 جمع النسوة الا ان الافصح في جمع الفل من اي مما مل
 معاملة جمع الموت وفي جمع الكثرة ان يامل معاملة
 الواحد قال تعالى ان علة الشهر وعند الله اثني عشر شهرا
 الى ان قال منها اربعة حرم فلا تظلموا فيها فانفسكم **باب**
 في اذية وعمره اي **باب** في اذية وعمره اي
 اي احكام المذكور ان **باب** في اذية وعمره اي
باب في اذية وعمره اي **باب** في اذية وعمره اي
 بل علي بقاء السماء بل علي العرش والكرسي اجماعا
 وقلت في ذلك **باب** في اذية وعمره اي

حكم

حكم الاحكام بان ما قد فهم من ارض الحنبل الخلق احد قد سما
 وعلا علي الكرسي وعرش انما شرف المكان بذي المكانة فاعلم
 وما **باب** في اذية وعمره اي **باب** في اذية وعمره اي
 والتشرف برويتها **باب** في اذية وعمره اي
باب في اذية وعمره اي **باب** في اذية وعمره اي
 الواجبات ركننا وغيره **باب** في اذية وعمره اي
 محرمات الاحرام **باب** في اذية وعمره اي
 انواع البدع التجريد **باب** في اذية وعمره اي
 والعبد اي الرقيق والمراد يشمل الاثنى منها في معنى **باب**
 من السفينة والمجنون **باب** في اذية وعمره اي
 في اذية وعمره من سفره زيادة علي اذية سفره اليه
 وقصص في نورية علي **باب** في اذية وعمره اي
 ما يجوز متولين فعلم من الاعمال **باب** في اذية وعمره اي
 وما **باب** في اذية وعمره اي **باب** في اذية وعمره اي
 فليس يحتاج الى معرفتها ويرغب فيها **باب** في اذية وعمره اي
باب في اذية وعمره اي **باب** في اذية وعمره اي
 وقد قلت في مدح الايضاح **باب** في اذية وعمره اي
 الا انما ايضاح من ساد في الوري **باب** في اذية وعمره اي
 اي زكوا هو النوى ضيا هدي **باب** في اذية وعمره اي
 يحيى جاهلا من موت جهل بعلمه **باب** في اذية وعمره اي
 اما تظن الابواب ضمت كعدة **باب** في اذية وعمره اي
 فجوزي من المولي يا علي اربعة **باب** في اذية وعمره اي
 وهو حسبي اي كافي وهو نعم الوكيل جملة اسمية خبرية

مقابل

معطوفة على مثلها والجملة الانشائية تقع خبرا
 بلا ضمير على ما ذهب اليه الكثر من خلاف ما يذهب
 صنع السائر من تقدير على قول ابن السكيت
 والفارسي او جملة ونفعل لو قيل معطوفة على حسي
 وهو مفرد غير مضمين معني الفعل فلم يكن في قوة
 الجملة على المفرد ولا في عكسه بل يحسن اذا روعي
 فيه نكتة وقيل يصح ان يكون جملة وهو حسي لاء
 نشأ التوكيد فقطف عليها ونفعل لو قيل عطفت
 انشائية على مثلها او انه من قبيل عطفت الوضوء
 على مثلها وهو لا يقتبر فيه اتحاد الجمل المتعاطفة
 خبرا وانما بل في الغرض المسوق له الكلام رد
 بان الاول مخالف للفظ اي من غير دليل وعلى
 التنزل فهو انتا الطلب الكفاية لا لما ذكره الثاني
 بان التحقيق القصة عبارة عن حمل متقدمة متكلمة
 سبقت لغرض من الاعراض فاذا عطفت على مثلها
 فالملحوظ بالذات في ذلك المطف هو المحقق من حيث
 هو مجمع فلا يقتبر فيه الا ما هو من احواله حيث
 حيث هو كذلك لكونه مستوفيا للغرض كذا انما وقالوا
 حسنا الله ونفعل لو قيل ان الواو من الحكاية لا من
 المحكي بخلاف الخبرية او الانشائية العارضة للنسب
 المتغيرة فيما بين اطلاق الجملة الواقعة خبرا منها فانها
 ليست من تلك الاجزاء وقيل الواو فيه للاعراض
 بنا على وقوعه لحد الكلام وفيه خلاف

هو ابن جحيم
 عند الاطلاق

لا يوافق
 في قوله
 لا يوافق
 في قوله

في صحيح

في صحيح البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمر
 عنهما قال سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا يصح في الاستعارة مكنية لشبيه
 الاسلام في النفس بينا ذري دعايمر وثبات
 الدعائم المقدرة بعد لفظ القدر استعارة تخيلية
 ووقع في ثلث الاربعين الحديث للسائر خبطا في تقرير
 ذلك ثم يحذف فيه حركات الاعراب الثلاثة
 لما مر
 وهذا هو الاصل لباقي المضام فيني عليه ابتداء
 الدار على اسمها ثم اي اقامتها جامعة
 لا ركانها وشرابطها وحذفت التام من المصدر
 للاضافة تخفيفا ثم اعطى المفروضة
 وفي نسخة وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
 علي القادر عليه شرعا وحسا
 وفي رواية تقديم الصوم على الحج وسلك الفقهاء
 على منوالها العموم وجوب الصوم وفوريته
 وتكرره كل عام ثم انما اظهر زيادة
 في الايضاح من الايضاح
 هو الاصح في اسمه واسمائه من خلاف
 طول في ذلك قال المصنف في شرح مسلم انه يبلغ
 خمسة وثلاثين قولاً ونارعه الحافظ ابن حجر في ذلك
 وقال بل يبلغ اثنين وعشرين فقط والله اعلم الدوسي
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من **هذا** **باب** اي قصده حج شرعي فلا يحصل بالعمرة ما
 سياتي من الجزاء ويحتمل ان يراد ما يشمل قصدهما
 اي قصده للنسك من حج او عمرة فيحصل بهما مع الشرط
 الخروج من الذنوب كيوم الولادة ايضا ويؤيده
 انها تسمى حجاً أصغر وجا في رواية لمسلم من
 ان هذا البيت وهو يشمل جميعه بقصد الطواف
 او الصلاة او الاعتكاف عنده او المشاهدة اذا
 كان ممن يجوز له الدخول بغير حرام او كان
 من اهل مكة وقصده لذلك من بيته وفضل الله
 اوسع من ذلك نعم جاني رواية لا ينهزه غير
 صلاة فيه رجوع كيوم ولدته امه وما اقتضاه
 حديث النساء من حج واعتمر من ان ذلك التوابع
 لا يحصل بمجرد الحج معارض حديث الصحيحين
 المحتمل لخصوله حتي بالعمرة بل في حديث البيهقي
 حصول ذلك بعدة الحج ولفظه اذا خرج الحاج
 فسار ثلاثة ايام او ثلاث ليال خرج من ذنوبه
 كيوم ولدته امه وسائر ايامه ورجان وعلي تقدير
 صحتهما فلا ينافيان حديث الصحيحين لان كل
 ما فيه زيادة ثواب فالظاهر انه صلى الله عليه وسلم
 بالاحسن بالاقول ثم اعلم بالزيادة اخبر بها او يختلف
 ذلك باختلاف احوال الناس في الاخلاص وطيب
 الاسباب **فهر** **من** معطوف علي فعل الشرط وظروفها
 فيه وفي ماضيه مثله والافصح فقها في الماضي وضمها

ولا تسقط الحقيقة انفسها
 فمن كان عليه صلاة او كفارة
 وجبها من حقيق الله تعالى
 ولا تسقط عنه لانها حقة
 لا تدفع انما التدفع بان آخرها
 ففست التاخير يستقط بالحج
 لا هي انفسها فلو لم يفرها
 بعد جردا من اخذ الحج اكبر
 يستقط المجالفة لا الحقيقة
 فسقط لا من خط من

في المضارع

في المضارع **ولم يفسق** معطوف علي ذلك وما يضمن
 معناها او علي ما قبله وان الشرطية تغلب من دخول
 لم من الماضي الي زمن الاستقبال لان الشرط
 لا يكون الا كذلك حقيقة **من** **ذ** **ن** **ب** **ه** الصغائر
 والكباير والتبعات كما يؤذن به عموم الجمع لمضارع
 وجا النصيح بها في رواية والف الحافظ ابن حجر
 المستقلاني جزأ سماه قوة الحجاج في عموم المفردة
 للحجاج واقفي به الشهاب الرملي وحمله ولده في
 شرح الكتاب علي من مات فيه او بعده قبل
 تمكنه من الوفا قال الشيخ محمد الخطاطبا لما لقي
 نقلا عن ابن خليل المكي يعني شيخ المحب الطبري
 اوائل مناسكه قال مشايخنا المتقدمون ان
 الضمان من الله تعالى بالمظالم والتبعات والله
 اعلم انما ينزل علي التائب الذي ليس بمصر وقد
 يستغفر ردها الي صاحبها والتخلل منه انشهي
 والغفيرة السيد بادشاه الحنفى جزأ قال
 السارح لكني ظاهر كلامهم بخالفه والاول اوفق
 بظاهر السنة والثاني اوفق بالقواعد ويؤيده
 ما في المجموع عند القاضي عياض غفران الصغائر
 فقط مذهب اهل السنة والكباير لا يكفرها الا
 التوبة او رحمة الله وعن الامام مالك ان ذلك عام
 في كل ما ورد واستدل له المصنف بخبر مسلم فيمت
 وضوئه وصلاته كانت كفارة لما قبله من الذنوب

ما لم يبق من كبيرة وذكاء الدهر كله وبه يرد قول مجلي
 رد الكلام الامام وهذا الحكم يحتاج لدليل وفضل
 الله واسع ويرد ايضا بانه كما قال ابن عبد البر
 في نظيره جهل وموافقة للمرجعية في قولهم ولو
 كان كما زعموا لم يكن للامر بالتوبة معنى وقد
 اجمع المسلمون انها فرض والغرض لا يصح تسمي
 منه الا بالقصد انتهى وقال ابن خلف قال
 ابن العربي اذ كانت الصلاة تكفي الكبار لما يكفوها
 الموازنة او التوبة فكيف يكفر الحج او العمرة
 لكن ربما اثيرت هذه الطاعات في القلب فحملت
 على التوبة وحديث العباس بن مرداس انه صلى
 الله عليه وسلم دعا الامة عشية عرفة بالعفو حتي
 عن المظالم والدماء فلم يستجب له ثم دعا لهم
 صبيحة من دلفة بذلك فاستجيب له حتي عن
 المظالم والدماء وان النبي صلى الله عليه وسلم ضحك
 من جنح الشيطان رواه ابن ماجه وابو داود ولم
 يضعفه ويرياد ابن الجوزي في الموضوعات رده
 عليه الحافظ في قوة الحجاج وقال ما لم يحظه اخرج
 عبد الله بن الامام احمد في زوائد المسند وابن
 ماجه والبيهقي في سننه وصرح ابن مسدي في البصيرة
 بانه حديث حسن وصححه الضياء المقدسي في
 المختارة واخرجه ابوداود وطريقا منه وسكت عليه
 فهو عند صالح فهو على شرط الحسن وقد ورد هذا

الحديث

الحديث من طريق ابن عمر وابن مالك وابي
 هريرة وعبادة بن الصامت وهذه الطرق يعضد
 بعضها بعضها انتهى وفيه يندفع تضعيف
 كل من البخاري وابن ماجه لاثنتين من رواة
 الذي استند اليه السائر في معارضة الحديث
 واحسن منه انه ليس في الحديث تعرض لما الكلام
 فيه من تكفير الحج الكبار والتبعات انها فيه ان
 الله تعالى استجاب دعائهم صلى الله عليه وسلم
 بالعفو عن جميع الذنوب باذنها فان كانت
 امرا للمحاضر من الامة حينئذ فظاهر عدم دلالة
 على المطلق وان كان امة مطلقا فذلك اذ
 ليس في الحديث ان غفر ذلك عنهم عند الحج انما
 فيه اجابة لدعاء النبي صلى الله عليه وسلم ودلالة على
 المدعي بيقين على ثبوت انه صلى الله عليه وسلم
 اراد بالامة الحجاج منهم كل عام وفي ثبوت ذلك بعد
 اي بعد **شدة** ظرف مستقر في محل الحال
 من فاعل خرج والافصح بنا يوم علي الفتح لضافته
 الي جملة صدرها مبني على صدق قوله علي حين سب
 تستصيني كل حليم **قال** **شدة** ظرف مستقر في محل الحال
 هو لغة السقط وما لا يتقدم به من كلام وغيره
 فالمراد به في كلامه الا الله ويطلق كذا لغة قال تعالى
 لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم **وخت** اي فخت
 اي انبعاث في المعاصي والزنا **روى** كذب وباطل

في بعض روايات ما قيل ان ذلك
 خاص بمكة حيث قال ابن ابي حنبل
 انما فاقوا النبي من حيث كان
 وقال ان الله عز وجل قد غفر
 لاهل مكة واهل المدينة ومن
 لاهل البصرة فقام محمد بن الخطاب
 لهم التبعات فقال الله هذه لنا خاصة
 فقال يا رسول الله هذه لنا خاصة
 قال هذا لكم ولنا تبا من بعدكم
 الي يوم القيمة فقال عمر بن
 حنبل ربا وطاب له

استيناف المشية بذلك لحرمة الدعاء بذلك كما في قوله
القرآن في المآلكت **والملائكة** في عطفه علي أو قد
إشارة إلي أن المقدر وقد نصحه مشقة
بشره أي بشره إيماء إلي أن في حصول
المطلوب بعد السؤال تراخيا بحكمة الله
كرره لما تقدم واستطاع السحاب الفضل
فإنه يحب المالحين في الدعاء **وإن كنت تعلم**
ظاهرة الاكتفاء بالتسمية الأولى وهو كذلك وإن
قبل بند بها ثانيا **سلي في ديني** **ويعاينه**
ويعاينه **ويعاينه** **ويعاينه** **ويعاينه**
أولاً أن المطلوب صرفه يكفي فيه أنه شر ولو من
وجهه وبقا الأولى علي بابها فهو هراة لا يطلب من
الإمالان من جميع أحواله لا يفضيها شرا وليس
مرا دالك هو ظاهره قاله الشارح ويعقب بأنه
لا شك أن العاقل يطلب ما فيه حصول الخير
من جميع الوجوه وصرف ما فيه الشر من جميعها
أيضا فطلب حصول الأول وصرف الثاني صريح
عبارة الحديث وبقي ما فيه الخير من وجه
والشر من آخر فالظاهر أن الحكم فيه للغالب
فإن استهلك الشر بالنسبة إلي ما فيه من الخير
والنفع فالظاهر أن الفعل يطلب حصوله
وكذا ما استهلك الخير فيه بالنسبة إلي ما فيه
من الشر فالظاهر أنه يطلب صرفه وكذا

إذا

إذا تعارضوا فالاعتبار بجانب الدفع أكثر فهو
مطلوب الصرف ولعله أشار إلي هذه الصورة
اجمالا بقوله الثاني وأقدرني الخير حيث كان
ويؤيد هذا الاحتمال قوله ثم أَرْضني به
وذلك لأنه لما كان المطلوب شر من وجه
كان مظنة أن لا تطمين به النفس وترضي
فظهر أن قوله والمطلوب صرفه يكفي أنه شر
ولو من وجه في حين مانع وعليه فالواو فيهما
علي بابها وليست في الثاني بمعني أو فاعرف
عني **واسرني** بينهما تلازم فالثاني
تأكيد للأول ومبالغة فيه ويحتمل أن يراد
بالأول لا تقدرني عليه وبالثاني لا تشغل
باطني به فيكون تأسيسا **وأنذرني**
بشره **وعند الشئ حيث كنت**
وأنذرني رواية البخاري ثم أَرْضني به أعني
حتى لا أزدري شيئا من نعمك ولا أحسد أحدا
من خلقك وأنذرني في سكر الرأفة الممدوح
بقوله رضي الله عنهم ورضوا عنه وفي رواية
الشئ ثم رضي بقضائك وفي أخرى بقصد
ومعاشي ومعيشتي وفي أخرى بعد وأقدرني
وعني عليه وفي أخرى بعد حيث كان لا حول
ولا قوة إلا بالله فيستجمع بين ذلك كله لما
تقدم أنفا **ويعاينه** **ويعاينه** **ويعاينه**

بعد الفاتحة في ركعة الاولى قبل **بسم الله الرحمن الرحيم**
 في الثانية **قل هو الله احد الاكمل كما قال شيخ**
 الاسلام ابن حجر العسقلاني ان يقرأ قبل سورة
 الكافرون وركب خلف ما يشاء ويختار الى ترك
 وقبل الاخلاص وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى
 مبيتا لانها يناسبان كالسورتين اذ القصد
 منها الاخلاص الاعتقاد والعمل فناسبا انتهى
 واستبعد بانه لم يرد في ذلك سنة فالافقه
 الاختصار على ما ذكر اولا وقال الساجي اما لكي
 في بقية السالك يقرأ في الاولى بعد الفاتحة وعنده
 مفاتيح الغيب الى مبيت وفي الثانية بعد ها وركب
 خلف ما يشاء ويختار الى يجمعون ويكثر في ركعة
 وسجود من الاحول ولا فقه الا بالله واذا سلم
 فليحمد الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه
 وسلم بالصلاة التامة عشر انتهى وحاله حال
 ما قبله واستحب بعضهم ان يقرأ عقب سلام
 منه منهما ربنا امنك لك رحمة وهي لمن
 من امرنا رسول اذ يقضى كان يستحب ان يقال
 ذلك في بدء الامور قال الحافظ الزبيدي العري
 لم اجد في شيء من طرق الحديث تفهين ما يقرأ
 فيها لكن ما ذكره النووي من مناسبت لهما سورتنا
 اخلاص فناسب الاثبات بهما في صلاة المراد
 منها اخلاص الرغبة وصدق التفويض

واظهار

واظهار العجز انتهى وقد يستدل لهما بورود
 قرأتهما في مواضع كثيرة من صلاة التفل فيلحق
 ما هنا بها وقيا س ما في الجمعة انه لو ترك ما
 يقرأ في الاولى جابه مع ما يقرأ في الثانية انه لو
 ترك هنا ما لذب بعد الفاتحة في الاولى ان
 يضمه كما بعد ها في الثانية ومن تعذر
 عليه الصلاة استخار بالدعاء كذا قاله وظاهره
 عدم حصولها بمجرد الدعاء مع تسر الصلاة
 الا ان يقال المراد عدم حصولها كما لها فقد
 فقد ورد عند ابي يعلا مرفوعا اذا اراد احكم
 امرا فليقل وذكر خلف الدعاء السابق وفي خبر
 ضعفه الترمذي كان صلى الله عليه وسلم اذا اراد امر
 قال اللهم حر لي واختر لي **نور** وفي نسخة
 ليهم بلام الامر ساكنة خفيفة او مكسورة على
 الاصل والامر للذب **بعد** **استغفره**
نشر له صدره انشراحا خاليا عن هوى النفس
 بسبب مجاهدتها المؤدية الى ذلك الخلق التسليم
 لله تعالى ودوام المراقبة من اول الاستخارة
 الى اخرها والتسليم مع الميل لاحد الجانبين
 حيانية في الصدق والالتفات عن ملك يتاجبه
 يوجب الطرد والمقت ولا يتوقف اذا انشراح
 صدره فتوقفه ضعف وتوقف بخبره الله تعالى
 له قيل وترك التوجه لذلك مخالف لما قاله الله

كل ج

٢٠ في نفسه وهو نفع من الالهام الذي يكون حجة على
 العبد موافقة الشرع فان لم ينشرح بشي وان
 زاد على سبع قيا سا على تكر صلاة الاستسقام لم
 يسقوا والتقييد بها في خبر انس جري على الغالب
 من عدم تاخر الاشراج عنها غالبا على ان
 سند الخبر عزيز اما لو فرض عدم اشراجه مع
 تكر الصلاة فان امكن تاخير اخر والا شرع فيما
 يتيسر لانه علامة الاذن والخبر ان الله تعالى
 وهذا التفضل اولى من قول ابن عبد السلام
 انه يفعل بعدها ما اراد الواقع بعدها هو الخير
 قال الزين العراقي وعلي قول المفوي فلا
 ينبغي اعتما دا نشرح لما كان له فيه من هوي
 قبلها بل ينبغي ترك اختياره راسا والا كان
 مستحيرا بهواه انتهى والمراد بالهوي الميل
 من جهة شهوة لا لداعية شرعية **الثاني**
استقر عزه اي على التوجه لعل الشك بعد
 ما تقدم **باب التوبة من جميع معصيه** وجوبا
 وظاهر صنفه بل صريحه تاخير التوبة عن الاستخارة
 بل استقرار العزم بعدها وقبحه ابن جماعة
 على تعدد مهابا و ايداه بان المستخير عاصيا لعبد
 ابق ارسلا الي سيدك بان يختار له ما في خزانة
 فيعد بذلك احق بين الحق قيل وما فعله الى
 جماعة متعين لا يمكن خلافه ويجمل كلام المصنف
 على

في كتابه في التوبة
 طبعه في دار الخيرية
 في نسخة بخطه
 قبله في نسخة
 رجل اجترع هذا الكتاب
 من كتابه في التوبة
 محمد بن عبد الله

٢١ علي ذنوب طرأت بعد الاستخارة او سنها عنها
 حين الاستخارة وذلك لوجوب تقدم التوبة لا با
 اعتبار بقصص صحة الاستخارة وانما دلتها على تقدم
 التوبة فذلك محل نظر بل لما تقدم واركانها الاقلاع
 من الذنب حاله والعزم على ان لا يعود اليه راسا
 والندم على ما نشره منه خوف فامن الله تعالى وردمه
 ظلاله ان كانت وبدلها ان تلفت وقد ر عليه فان
 لم يقدر كسيت بلا وارث او غايب انقطع خبر دفعها
 لا اماما وقاض عادلا والا فربها بنفسه في المصالح ان
 عرف او سلمها العالم عارف بذلك ونوي العزم
 ان بان صاحبها والمعسر ينوي وفا الدين كالمعا
 جر عن تمكين القصاص من نفسه اذا قدر ويلزم
 المدين كسب الايقان عصي به ويتأكد عند التوبة
 التلطف بالاستغفار **ومن استغفر** قد با
 اخذ امن قول الاصوليين تارك الصلاة المكروهة
 امثالا لثاب فالعزم على تركه في المستقبل موقوف
 لنيل ذلك **ومن استغفر** صرح بها مع
 دحفلها في المعاصي اهتماما بسا فيها وتنبها على
 المحافظة عليها لانهما مبنية على المسلحة و
 والمضايقة وفي الحديث رد دانق من حره
 بعدك عند الله سبعين حجة اورده الغي ابن
 ظهري في السفا لکن قال ليخ ابو الحسن البكري
 في شرح مختصر هذا الكتاب لمراقف له علي اصل

المراد منه براءة الذمة من الدين بأعي
وجه ولو نجف حلاله **ما أمكنه من ديقه** الحالة
وجه بأو الموجهة ندبا قال صلى الله عليه وسلم
لرجل قال له علي حجة الاسلام وعلي دين اقتض
دينك رواه ابو يعلى ويظهر انه يجب عليه في
الحالة صرف جميع ما في يده الا ما يترك للمفلس
وورد **اربع** وفيه تفصيل فان علم رضي ما لهما
بامر عمله والا فحيث قبل بتضمنه بترك شي حرم
عليه ففعله لما فيه من ضايعها والا فلا وامر
بالرد التخلية بينهما **كل من يمينه** **ويمين**
معه فيما عسى ان يكون عليه مما يعلمه انه
المطلوب منه الحل فقط لان جهل المبرر منه
لا يضر ولذا قالوا طريق الكثرة ابراهه مما عليه
من الدين المجهول ان يذكر عدله ليعلم انه لا يترك
عليه ما يتيقن ان ابد لك من مائة بت فهو صحيح
في صحة الابد من المعين مع الجهل بانه عليه ثم
في هذا الاستحلال او ما في معناه واجب ان علم
انه عليه والا فندوب **في شئ او مص حبه** وان
لم يهامله فربما اكل ما له علي ظن رضاه مع
علمه في نفس الامر وفي الحديث المرفوع رجم
الله عبدا كان عند اخيه مظلمة في عرض
او مال فجاءه فاستحلها قبل ان يؤخذ وليس
لحمه دينار ولا درهم فان كان له حسنة اخذ
من

من حسنة وان لم تكن له حسنة حمل عليه من
سياته رواه الترمذي بسند صحيح ومصاحبه
معطوف في علي معاملة **لكن وصية** بحقوق الله
تعالى وحقوق العباد لحديث الشيخين قال صلى الله
عليه وسلم ما حق امر مسلم له شيء يريده ان
يؤتيه فيه يبيت ليلتيه الا ووصيته مكنت به
عنده اي ما الخبز المعروف الا ذلك **ويفيد**
عنه من يبيت به ولو شا هذا ويمينا
فيما يبيت بذلك الا في اقليم ليس فيه من يقبل
ذلك من القضاء وكذا يكفي مجرد الخط ان كان
ثم من يقبل الشهادة علي الخط والا فلا ثم الاستهاد
واجب ان لم تكن ثابتة قبل والا فندبا ولا يكتفي
بعلم الورثة مطلقا لان النفس تشج بالاموال
اذا استوفيت عليها **ويروى من يقضي دينه** **ما**
يتمسك **بها** **من دينه** **بذنه** **بذنه** وجوبا
في الحال وندبا في امور جل وعبر الكبرى بقوله ويؤكل
من يفعل ما يحزن عنه مما امر به وهي استم **ويروى**
وجوبا **لشئ** **زوجته** **ومما تنزهه** **بفقهه** **ملك**
او قرابة **بفقهه** اي مؤنتهم كسوة واجرة
مسكن وقول السراج وضمن الادوية واجرة
الطبيب فيه نظريا انه ما طريقه معرفة ذلك
حتى يترك ذلك فانه لعله لا يحتاج لذلك اصلا
وبفرض طوره فلا يعلم قدر مدة ولا ثمت

ادوية والوجه عدم وجوب ذلك في الحال لعدم
 وجود سببه المقتضي له فيه وكذا لا يجب ذلك
 ان وجد المرض حالا لانه ليس على الرجل من
 ادوية امرضها بغير يجب عليه ذلك انت
 تسبب عنها جائز كان حدث بها ذلك مما صدر
 من نحو ضربها او عبالة ذكره **الى حين زواله**
 وهذا في الواجب حالا اما المستقبل فقبل عليه
 ذلك ايضا او يطلق الزوجة او يخرج المملوك
 عن ملكه ويحكم به الحاكم الشرعي وجب عليه
 الشرح وقيل عليه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى
 ديانته لاحكامها فلا يحبس عليه الحاكم لانه لم يزل
 وقت وجوبها الذي هو في طلوع كل يوم فاما
 سببه الدين المؤجل وعليه الرمي **في سنة**
غير دين حرام به او ببعضه وكم
 يستحب من يؤتيه من مال حاضر **وان سب**
الدين ولو ذميا وولي الدين كالدائن لانه
 المطالب عنه بغير ليس له الاذن للمدين في
 السفر الا اذا علم فيه مصالحة **منه من الخروج**
 ويحرم عليه السفر وان قصر واظرت العادة
 بالمسالحة فيه كالخروج من مكة نحو مني بغير
 اذن حيث لم يعلم وضاه وان ضمنه موكر
 لان له مطالبة مع ضمانه وكذا ان استتاب
 من يقضي كما تقدم فعزله امتنع عليه السفر
 من

مقابل

من حين عزله له ولو كان في اثنى الطريق ما لم
 ما لم يطرأ اليه الخوف ويخوف لفقد المحفوظ
 للسفر من التوقيل ومنه يؤخذ انه لا ينبغي
 الرهن الوفي لا يهرم لم يكتفوا بالمال الحاضر
 بل اشترطوا التوقيل بالفضا منه كالتى بحك انت
 محل منع الدائن له ما لم يكن مع المدين في السفر
 والركب والا فلا منع له **في سببه** كقتله باليمن من
 اداء الحق لصاحبه **فان كان المدين مفسر لحر**
يمتلك الدائن مستبينة لوجوب انظاره وحرمة
 ملازمته **وله السفر بغير رضاه** ولو بسفر مخوف
فان كان المدين مفسر لحر **السفر بغير رضا**
 الدائن وان قصر لاجل كفى بشرط بقائه الى زمن
 يصل فيه محل تقصيره الصلاة لانه انما يسمي مسافرا
 حينئذ فيما يظهر ولو تجدد عليه دين حال في اثناء
 الطريق لم يلزمه الرجوع الى ان صرح الدائن
 بطلب الرجوع منه لا ان سكنت فلا ياتر باستمرار
 السفر وفارق ما مر في ابتداء السفر بانه يفتقر في الدوام
 مالا يفتقر في الايتلاف **فان كان** كل عليه المؤجل
 اثنى الطريق لا ينفقه ولا يلزمه الرجوع كما يقتضيه
 ظاهر اطلاقهم **وان سبب** **ان لا يخرج حتى يترك**
 من يقضيه عند حوائط تطيبا لقلب رب الدين وان
 عجله كان اولى **الرابعة** يجوز له الحاج ولو امره
 ندب في رضا والديه ومن يتوجه غير من الافان

زوجها **تيسر** سكنت المص عن حكم استئذان الفرع
لاصله في النسك وكلام الروضة هنا صريح في ندبه
في الفرض والنفل منه وصريح به في الفرع البهية ومراد
الروضة ندبه في اصل الاحرام بالنطوع لجوازها من غير
استئذان كما مر في الخرج له فواجب كما في الجهاد من
الروض وشرحه **وما الزوجه فللزوج منعها من بيع**
النطوع وان بقي اصلها به **فان احرمت غير**
اذه وهو حرام عليها اذ كانت امة مطلقا وكذا ان كانت
حرة قبضت مهرها الحال وحرم عليها الاحرام وان
قصدت به نحو تجارة وفارق ما سبق في الفرع بتوقف
جواز الخرج لنحو التجارة على اذن الزوج بخلاف الفرع
وحيث احرمت الامة والحرة بفراذه **فله تحليلها**
وان اذن السيد والاصل ليلا يفوت تمتعه **وله** اي
الزوج **اينما منعها من بيع الاسلام على الاظهر**
بخلاف نسك القضاء لما افسدته قبل النكاح او بعده
وكان الافساد منه او النذر باذنه او من قبل النكاح
في عام مخصوص فلا يملك تحليلها فيه لغورية ذلك
كله انما يملك التحليل من نسك الاسلام **لان حقه**
من التمتع **على الفور والجم على التراخي** اخذ منه
الاذرعى وغيره انه لو تضييق عليها بخوف عيب او موت
بقول طبيب من عدلين لم يملك الزوج تحليلها ولم
يكتف بواحد هنا كما اكتفى به في التيمم لما فيه هنا
من حق الادعى فاشترط تعددهما كما لم يرض المخوف

ويؤخذ

ويؤخذ منه انه لا عبرة بمعرفتها هي لانها متهمة في
استقاط حقه وما ذكر في العصب غير بعيد وامكان
تحصيله بالاستئابة عند وقوعه قد يتخلف بتعذرها
وايض فلها عرض في مباشرتها ذلك بنفسها وقد تزدجر
الناب على موت سفرها فلا تكلف تحمل هذه المشاق
فان احرمت به فله تحليلها على الاظهر ما لم يسافر
معه او يحرم بحيث لا يفوت عليه استمتاعه بان كان
زمان احرامها واحدا فلا يملك تحليلها كما لا يمنع العبد
من صوم تطوع لا يمنع لخدمة قال الاذرعى وهو
القياس وان قال الماوردي بخلافه فان طال زمن
احرامها على زمن احرامه ولم يتحلل فلكذلك وان تحلل
جاز ان يحللها وظم كلامهم ان له تحليل صغيره لا ثوبا
ولو طفلة بان يصيرها ولها حرمة ولا خلوع عن نظر
وقال الاسنوي لا يجوز له تحليلها فقد العلة من
تفريط حقه من الاستمتاع ونظر فيه بامكان استمتاعه
بها فهو الوطى من نحو التبديل وذلك يفوته باحرامها
ونظرا لاسنوي في قيام ولي الطفل مقامه في التحليل
والذي يتجه انه ان راي فيه مصلحة جاز والافلا
وحيث امرها بالتحلل وجب والالم يجزئها التحلل
وان حرم احرامها بان احرمت بتفريطه او يفرض
كذلك وقلنا بالضعيف انه يحرم عليها ذلك لتحقيق
الانقطاع فلا بد من تحقق ما يقتضى الخرج منه وبه
يندفع ما يقال الاقلاع من المصيبة واجب فقتضاه

وجوب التحلل عليها خروجا منها ومع وجوب اسر
استمرارها فيه فهي حرام من جهة نفوقيت حق
الزوج بما فعلته من هذه العبادة بغير اذنه
بجهة الوجوب الاستمرار على جهة التحريم وبذلك
يبدو فع ايضا نفهم بعض ان الحرمة تخص الابد
دون الدوام للاستحالة وجوب الاستدامة مع
حرمتها والافرق في جواز تحلل الزوج لها بغير
بين كونه مسوحا او محبوسا او كونه رتقا او فرقا
لان استمتاعه بمقد ما ات الوطي ممكنة **وان**
كانت مشقة حبسها لعدة رجعية او باينا
وان خشيت الفوات او احرمت باذنه وقد
سبق وجوب العدة ثم ان لم تدرك فكميت
فانه الحج فيما ياتي فيه وقوله حبسها ظاهر
وجوبه ويوافق قول الروضة عليه حبسها
لكن في المحقق مع له حبسها وجمع بان الامر باسكانها
واجب على الكفاية من غير عليه نظر الى انه
من جملة المتخاطبين به ومن غير بلكه نظر الى
ان ذلك لا يخص به **ونسبته** **لنحو** لعدم
ترتيب ثمرته من التمتع بها **لان كانت رجعية**
فمن حبسها حرم **حبسها** ان احرمت بغير اذنه ولا
يحلها ولو رجعية احرمت في العدة بغير اذنه
لا بعد رجعتها وله منع المطلقه اذا احرمت
في العدة مطلقا من الخروج للنسك وان انقضت

العدة

العدة مضت فاذا ادركت فذاك والافكما سياقي
وان احرمت قبلها ففارقها بفسخ منه او
منها او طلقها اقامت على احرامها ولم تحلل
ثم اذا تمت العدة وخرجت له وادركته
فذاك وان فاتها فان كان سبب وجوب
العدة منها فهي المعفوثة فعليها القضا والام
ففي القضا وجهان وقضية ما في المحقق ع ترجيح
المنع كمالوا حرمت بتطوع فطلعت واعتدت
وفاتها لا قضا عليها لعدم تقصيرها والحاصل ان
لزوم العدة متى سبق الاحرام لم يخرج قبل
انقضائها وان فات الحج فاذا انقضت اتمت
ما احرمت به ان بقي وقته والاحتلت بعمل
عق ولزمتها القضا ودم للفوات وان احرمت
باذن او غيره ثم فورقت بموت او غير فان
خافت الفوات خرجت وحج بالنسك لتقدم
الاحرام وان امنت جاز لها الخروج لما في تعين
السهر من مشقة مصابرة الاحرام **وحسب**
قصد **في نسبه** وفي نسبه تحللها **فمعه** **ان**
فانها **بالتحريم** **محرمة** في الاصلية **وتنوي** **هي**
بعض التحلل متعارفا للذبح ان وجدتها والافيا في
بدلها في الباب السابع **ان شاء الله تعالى** **وتفسير**
اي **تد** **يل** **من** **سره** **للا** **شعرت** **فيساعد**
بالنصب حالا او معطوف فاعلى ما قبله وتكون فيه

التحليل مقارنة اذ التما بعد الذبح **فان امتنع من تحلل**
فللزواج وطها والائتم عليها لتفصيلها بترك التحلل
الواجب عليها لامره لها به وفي المجموع حكاية الاتفاق
على وجوب الكفارة عليها حينئذ وجري عليه الشارح
وخالف الرمي وجعل ما في المجموع حكاية طريق ضمنية
خاتمة للمحرر يريد الشك تدبا من حيث الشك
على ان تكون ثقته وموقفه حلالا لا حلالا وفي نسخة
خالصا نظر لكونه وصفا حلالا من **استبره** وفي نسخة من
الشبهات اي ان امكنه ذلك والافهوكا لمتعدا لآت
فالمطلوب في هذه الازمنة المتاخرة التي ليس فيها من
الطفر جلال كذلك الاجتهاد في تقليل الشبهة ما امكنه
لانه غاية الممكن الآن **فان خالف** **ومع جماعه شبهة او يقال**
مفتعون اي حرام **مع جماعه** **في خاتمة** الاستجماعه
اكانه ورايطم **كنه** **ليس** **ميرور** **فيما اذا كان حراما**
لما اخرج الطبراني من جملة حديث مرفوع ضعيف
واذا اخرج بالنفقة الخبيثة فوضع رجله في العترة
فنادي لبيك لبيك ناداه ملك من السماء لبيك ولا
سمديك زادك حرام ونفقتك حرام وحجك ما زود
غير ميرور اما في الشبهة فان شملها قوله في الحديث
بالنفقة الخبيثة استقام جزم المصم بذلك في الجمع بما فيه
شبهة وهو بعيد اذ قوله ونفقتك حرام يدفع ذلك
ومن ثم اعترضه الولي العراقي بانه لا ينبغي الجزم في الشبهة
بانه غير ميرور لاننا لم نتحقق اذ تكابه حراما قال فكان

ينبغي

ينبغي ان يقول يخشى عليه ان تكون تلك الشبهة حراما
فلا يكون ميرورا قال الشيخ ابو الحسن البكري ولعل قوله
وليس حراما ميرورا عايد الي الحرام وقوله **وبعد قبوله**
عايد الي الجمع بما فيه شبهة والا فلجزم بعدم براه صريح في
عدم قبوله فكيف يقال وبعد وحديث فوجه البعد
وان لم يجزم بانه حج حرام اقدامه على هذه العبادة بما لا
يتيقن حله يتيقن الشرعي وذلك مشعر بها وفيه فيما
امره فيكون سببا لعدم القبول والاحتمال المحل لم يجزم
بعدم القبول انتهى وهو من الحسن بكان واوجه من جعله
مع رديقه عايدا اليهما معا الذي جري عليه الشم وقال فيه هو
صريح في انه لا يلزم من عدم براه عدم قبوله وهو ظم لاختلاف
ثم يشهد اذ ثمة المبرور ما برانه ليس له ثواب البعثة
وشر القبول الصحة كما في خبر لا يقبل الله صلاة احدكم
اذا احدث حتى يتوضا والثواب كما في خبر من اتى عرافا
لم تقبل صلاته اربعين صباحا انتهى وفيه ان المبرور
رديف المقبول على احد القولين في تفسيره فيما تقدم
فيلزم من عدم براه عدم قبوله كما هو شأن الرديفين نعم
ما قاله الشم يستقيم على القول بتفسير المبرور بانه
الذي لم يخالطه ملتزم وينبغي ذلك على الخلاف في ثبوت
الثواب في الصلاة الصحيحة في المكان المفصوب وابته
ابن الصباغ وجزم به الروياني وعن الجمهور وحكاة المص
في المجموع عن اكثر العراقيين انتفاؤه وجمع بينهما
المحقق المحامي بانه لا خلافا في المعنى وان نفى الثواب

للردع عن تصرفه فيه فلا يفتربه والصحة تستلزم
 الثواب كما هو لا يخفى **هذا** أي الحكم بصحته حينئذ هو مذموم
 الشافعي وشيخه مالك وأبو حنيفة وجهها غير العلماء
 من السلف والخلف وقال أحمد بن حنبل لا يجزئ به الحج بماله
 حرام لخذاب نظر أهل الأحاديث ومنها ما تقدم عن الطبراني
 وعن بعض السلف تركه رافق مما يكره الله أحب من خسمائه
 حجة وهو مقتضى ترك الحج بما فيه شبهة والصواب أنه
 حيث لم يعلم في ماله الذي استطاع به تحريرا وجب عليه
 التسك أو نذر إن كان ثانيا لأن المصالح المحققة لا
 تترك للمفاسد المتوهمة لكن إذا كان حيث يكره له أن يأكل
 منه فمحل نظر وإذا وجدت الشبهة فالجهد في حل قوته
 هو في جميع طريقته فإن عجز ففي زمن إحراره فإن عجز ففي
 يوم عرفة فإن عجز فليزحم قلبه الخوف لما هو مضطر إليه
 من تناول ما ليس بطيب ففسي الله أن ينظر إليه بعين
 الرحمة لأجل خوفه قاله الفزالي **السابعة** يستحب أن يستقر
 القادر من الزاد والنفقة بلا تكلف وفي الحديث النفقة
 في الحج كالنفقة في سبيل الله بسببها ضعف لروايتها
 من حيث هي فيفوز بثواب مباشرة وإعانة وليكن
 زاده عيبا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من
 حبايات ما كسبتم من الأرض من الثمار والتمسوا
 تقصدا **الخبيث** منه متعلق بقوله تنفقون
 وقدم اهتماما به وفي الحديث المرفوع أن الله طيب

وقد حلق لخصه رابرهيم هو
 راسه على ما يقع راسه فجاهد
 حلق الفديا وقد نفقوا
 فيما لها المزينا وقال الخفاف
 نسحب تقول لي الخفاف راسه
 ثم تقول سيامنا الدنيا
 ما حلقه لك الله في الدنيا
 من العهد والحدود للصفا

لا يقبل

لا يقبل إلا طيبا والمراد **بالطيب** هو الجيد أي المستطاب
 عند أهل تلك الناحية وإن علم محبة المفضل لشي
 بخصوصه من غير ذلك فأعطاه ما يحبه أولي وإن
 لم يكن جيدا عند غيره قال الشيخ أبو الحسن البكري
 وليس المراد الثاني في ذلك كما جرت به عادة
 المتوفى لأن هذا يخالف التواضع في الحج ولا
 حسب أحد من الفقهاء يقول بندب فعل الحلاوة
 الرقيقة ونحوها إذ هذا لا يعد سنة في حال من
 الأحوال إلا لعارض **ربح** أي ربح
 منه نديا ويؤثر من الجيد أن تمكن من كل وال
 فليدفع الميسور والتصدق من غير إيتار منه
 مفضول لا مكروه ولا خلاف السنة **ويكوب**
صيب النفس **بما ينفعه** فيه **ليكون** أي المنفق
أقرب أي الأقرب لطيب نفسه بذلك **سبب** يعني
يسبب تركه **أما حلة** بضم الميم وتخفيف
 الثانية وبعد الألف مهملة مفتوحة أي المماحكة
 والمماحكة في **سبب** به أو يتاجر له **سبب** به
 مثلا ولذا قال **وكذا كل شيء يتقرب به أي**
انتهى **يسحب** ترك المماحكة فيه أي إذا
 كان الفقير لنفسه أما من يفعل ذلك لغيره
 بولاية أو وكالة فيجب عليه الإحتياط في ذلك
 والاخذ بهي ضا المثل فأقل وليس من المماحكة
 الشراء بثلث المثل حيث وجد من يبيعه بأكثر

قال **الطامة**
 أن أطيب الكسب الزراعة
 والصناعة مع قول
 الشافعي في أظهر قوليه
 أن أفضل الكسب التجار
 من مفهوم من أرباب أولاد
 كتاب الطامة قبل كتاب الصيد
 والذبايح اه

فاعرض عنه لان الشرايا اكثر ليس بسنة الا اذا
 لم يجد غيره نعم ان قصد بالزيادة بره
 كان حسنا وكان صدقة خفية وهذا امر زائد
 علي ترك المماكسة **لكن لا مانع من خيل**
ابو نعيم بالمعجزة والمثلثة بينهما عين
 مهيمة **ببريد** **التابعي** وغيره من
تلاميذ وليس هذا دليلا بل استاناس والا
 فالادلة العامة المقضية ان الاجر علي قدر
 المستقة كما فيه في ذلك كحديث الشيخين
 انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله
 تعالى عنها اجر كذا علي قدر نفقتك ولعل ما ورد
 عن ابن عمر من انه كان يماحك في الدائقة ففعل
 له تجود بالالوف وتماما حك في الدائقة فقال
 ذاك مالي فجدت به وهذا عقلي فبخلت به
 كان في الشرايفين قرينة اذ التصرف الموصل
 للقرينة قرينة لان للوسائل حكم المقاصد **النامية**
يستحب ان لا يشترك غيره في الزاد والراحلة
 في النفقة الواو فيها بمعنى او لان تركه **است**
ركة سامة فانه يمنع بسببها من **شرف**
 في **وسيلة** **الحسن** **الصدقة** لتوقف حوائره
 علي رضي بتركه لما له معه من ملك في ذلك
 وقد لا يرضي فينفوت عليه حصول ذلك ولو
 اذن له بتركه في الصدقة من المترك **لهم**
يوق

في شرايا **استمر** **لتنقلب** احوال الانسان
 قال الشارح والمحافظة علي ما ذكر من اهم الامور
 في السفر اذ بسببه تنقلب مفاسد لا تخصي
 قال الجمال الطبري واجتماع الرفقة كل يوم علي
 طعام واحد هم علي المناوبة اليق بالورع من
 المشاركة ولا ينافيه قول غيره قد تناهدوا
 لحوت بالوقوف فالتون اي اخرج كل منهم نفقة
 ودفعها الي من ينفق عليهم وياكلون جميعا
 لان كلام الطبري فيمن يتقوهم منه الشح والتنا
 هذان سلم ان فيه مشاركة كان من صالح السلف
 الذين لا يتقوهم منهم ذلك اذ لا يخطي لاحد منهم
 لا يثاره علي نفسه وان ادي الي تلفها فلا يقاس
 بهم من ليس مثلهم في وصفهم **ان يتنا**
حيث كان كل مكلفا مختارا **رشيده**
ثابت عن عبد لان الامر بعد مها ليس بجازم
وليس **استحب** **ان يقتصر** **علي** **دونه** **جعه** **ولا**
 ياخذ به بقلبه ولا يدي لنفسه فضلا لبعده
 عن مكارم الاخلاق وله الاخذ بقدر حقه
 وتحريم الزيادة عليه ان علم الشراكا بذلك منه
 والا فيجب **ما** **استمر** **لتنقلب** احوال الانسان
 قال الشارح والمحافظة علي ما ذكر من اهم الامور
 في السفر اذ بسببه تنقلب مفاسد لا تخصي
 قال الجمال الطبري واجتماع الرفقة كل يوم علي
 طعام واحد هم علي المناوبة اليق بالورع من
 المشاركة ولا ينافيه قول غيره قد تناهدوا
 لحوت بالوقوف فالتون اي اخرج كل منهم نفقة
 ودفعها الي من ينفق عليهم وياكلون جميعا
 لان كلام الطبري فيمن يتقوهم منه الشح والتنا
 هذان سلم ان فيه مشاركة كان من صالح السلف
 الذين لا يتقوهم منهم ذلك اذ لا يخطي لاحد منهم
 لا يثاره علي نفسه وان ادي الي تلفها فلا يقاس
 بهم من ليس مثلهم في وصفهم **ان يتنا**
حيث كان كل مكلفا مختارا **رشيده**
ثابت عن عبد لان الامر بعد مها ليس بجازم
وليس **استحب** **ان يقتصر** **علي** **دونه** **جعه** **ولا**
 ياخذ به بقلبه ولا يدي لنفسه فضلا لبعده
 عن مكارم الاخلاق وله الاخذ بقدر حقه
 وتحريم الزيادة عليه ان علم الشراكا بذلك منه
 والا فيجب **ما** **استمر** **لتنقلب** احوال الانسان

ذلك ولو بغلبة ظنه فان لم يشق فلا يزيد وجوبا على قدر
 حصته لانه لا يحمل مال المسلم الا برضاه وليس هذا من باب
 الزبي في شيء كما يتوهم من ان هذا ياكل طعام ذلك وبالعكس
 وذلك لان الربوي لا يكون الا في عقد ولا عقد ههنا
 فقد صحت الاحاديث في خلط الصحابة رضي الله عنهم
 ازواجهم اى في جميع السفر والقياس بهم غيرهم لما تقدم
 من ائثارهم على انفسهم وان اضر بها وعلى سبيل التهاد
 وقد اذن الشارع لولي اليتيم في مخالفة فقلا وان تخالطوا
 فاحوائكم ومعنى عما قد يقع من الزيادة لليتيم في جانب وليه
 لندرتة فانه على الولي التحري والاحتياط **سبع**
استحسان يحصل ولو باجادة والا حسن عند الحاجة اليها
 ان تكون في الذمة **مركوبا قويا وصيبا** اى حسن السير
 بلا شراسة وافهم كلامه حل ركوب الضعيف ومحل ان لم
 يحصل له ضرر لا يحتمل عادة ركوب غير الوطى خلاف السنة
 ووجه بانه يضره ويشوش عليه خشوعه وركوب
 الضعيف حيث حل وغير الوطى يحصل اصل سنة الركوب
 وهو افضل من المشي الا ان احتل به اصل الخشوع لركابه
والركوب في الحج والعمرة الا ما استثنى كالطواف ويحيى
 ودخول مكة وكالتسك في طلب الركوب كل سفر احتيج للعبادة
افضل من المشي على المذهب الصحيح فقد جاء عنه
 صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم وقد ثبت في
 الاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم حج
 ركبا وطوافه كذلك كان لعذر قيل لمرضى وقيل ليظهر

فيستغنى

تأني
مقابل

فيستغنى وقيل لا يحل الطواف لان الناس ليس
 عليه ممنعون عنه عن المشي وقيل لبيان الجواز
 ولا ينافي الركوب لزوم المشي بالنذر وعدم اجزاء
 فضلية الركوب عنه وان كان افضل منه لان مدار الفرق
 على كون الملتزم قربة ومدار عدم اجزاء غيره عنه على
 كونه مقصودا لذاته والمشى كذلك فيما اما كونه
 قربة فلما صح عنه صلى الله عليه وسلم من حج من مكة
 ما شيا حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة سبعة
 حسنة من حسنة الحرم وحسنة الحرم الحسنة بمائة
 الف حسنة وتضعيف البيهقي له يتفرد من لا يقبل بقوله
 لجهالة مردود بانه لم يتفرد به بل رواه ابن مسدي من
 وجه اخر ولذا قال عتبة حديث حسن غريب وصححه ابن
 الحاتم اسناده من الطريق التي رواها البيهقي منه وبقا
 كماله من حج من غيرها وان تقاوت التضعيف وصحاحات
 للركب بكل خطوة يخطوها بغير حسنة وللماشي سبعين
 وقد اختلفت قضية هذه الاحاديث جميع من هم المحسن المصري
 وغيره وارضاه المحب الطبري من المتقدمين والشيوخ
 ابو الحسن البكري من المتأخرين فقال المختار ان المشي
 افضل لمن قدر عليه ولم يفته من يطلب في نسكه لما ورد
 وذكر ما ذكرناه قال واما محجة صلى الله عليه وسلم ركبا فانه
 كان كبير سنه وليرى فتعدي به ولذا طاف ركبا اتي
 ويرد قولكم ان كبير سنه ما سياتي قريبا انه فعله للرفق
 بالضعيف ويجاب من قبل المذهب بان ثواب الاتباع يزو

كل ج
ع

على ذلك أخذ من قول التاج السبكي صلاة الظهر بمنى
يوم النحر أفضل منها بالمسجد الحرام وإن قلنا أن المضاعفة
تختص به لأن في الاقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم
ما يربو على المضاعفة انتهى وحمل ركوبه على أنه
للفرق بنحو الضعيف لئلا يستحق عليه لو قصد الاتباع
في المشي الفاضل على القول به يعبده أنه لو كان كذلك
لترك المشي في معظم الأحوال فتركه له في جميع حجه
ولم يصح عنه فيه مشي أصلا دليل افضلية الركوب
المستلزم توفر الخشوع والاعانة على استيفاء الأذكار
وغيرها إذ تصحح الحاكم خبره حج النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة مردود على ما لم
يجع بعد الهجرة الأجمة الوداع وكان ركبا فيها بلا شك كذا
قال الشافعي ونوقش في قوله لو كان كذلك إلى آخره بأن وقت
الاستغفار غير مضبوط ولا معين فللحاجة ندعول لاقتضائه
إلا بما على أنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل
لصلاة الصبح قادرا لركبته ومشيا قليلا كما ذكره هو في الثانية
عشر فقي قوله ولم يصح عنه شيء أصلا منع ظم انتهى وظم
أنه لا خلاف في افضليته فيما لو حصل خشوعه ركبا
وفقد ما شيا أو كان ممن كان ممن يطلب منه الركوب
ليظهره فيستغفر أو نحو ذلك وأما كونه مقصودا لذاته
فلا شتمه المشي على مشقة ليست في الركوب **وكانت**
راحلة التي ركب عليها **زاملته** أي لم يكن له راحلة
أخرى تحمل متاعه وطعامه بل كانا معه عليها والزاملة

بغير

بغير تحمل عليه المتاع والطعام من الزمل وهو الحمل ويؤخذ
منه أن الحج على الزاملة أفضل منه على غيرها لأنه اليق
بالتواضع ولذا حج كذلك أبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما
وأول من أفرد للركوب راحلة وليس تحته شيء عمات
رضي الله تعالى عنه لكن في سني أبي داود وعن أسماء
بنت أبي بكر من حديث وكانت زمالة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وزمالة أبي بكر واحدة مع غلام أبي بكر الحديث
هذا يخالف ما هنا وجمع ابن رسلان في شئ السن بأن يكون
غالب طعامه ومتاعه على مركوبه وبعض من ذلك على
مع زمالة أبي بكر على بغير آخر **ويستحب الحج على الرجل**
والقنب وقما معروفان للذكر المحقق وذلك لأنه
أشبه بالتواضع وفي شمائل الترمذي حج النبي صلى الله
عليه وسلم على راحل وعليه قطيفة لا تساوي خمسة
درهم فقال اللهم اجعله حجلا لرياء فيه ولا سمعة
دون الحامل وأول من أحدثها الحاج **والهواج**
في القاموس الهودج مركب للنساء وفي المصباح المنير
الحمل وزن مجلس الهودج ويجوز حمل وزن مقود
لما ذكرنا من الحديث الصحيح من قوله وكانت راحلته
زاملته لأنه معطوف على خبر معمول ثبت في الأحاديث
الصحيحة ولأنه أشبه بالتواضع المطلوب من المتسكك
ولا يذوق بالحاج غير التواضع جميع هيأة وأحواله
في جميع سفره والمراد أن الحج على الرجل سنة في الركوب
لأنه لا يحصل سنة الركوب إلا به بل على أي كيفية كان ركبا

وكان العناني وقت ركبه وطعامه كان
أبى عنه رضي الله عنه غلاما إذا نظر إلى ما أحته
الحاج من الذي لا يحامل يقف الحاج
فليس والركب سبيل ثم نظر إلى راحل
رسول النبي تحته هاتفت فقال نعم
هذا من الحجج وأحد القنب

اي التعلق باخلاق امثاله زمانا ومكانا .
 وعطفا بالواو التي للجمع المطلق على الثروة ايها
 الي ان الثروة المبردة متعلا لا عبرة بها
 المذكور من اسباب التعظيم
 فيما بينهم الذي شق عليه الركوب لاجل
 مما ذكره عند في تركه السنة ترك مصدر
 بني للمفعول او للفاعل وحذفوا صانعه مفعوله
 تفادى عن فعله تفادى تفادى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين من هذا
 انما هو في نفسه والتفاضل بحسب ما قام عند
 ذلك في نفسه وركت في طبقة من قيام فضل به
 تفاضل ولا فائز الثريا من يد الامتنان والرسالة
 وفارق سقوط الجملة عن لا يلبق به العري مثلا
 وجوب استمرا البسوا الركوب من وجد عيبا في
 الثوب والركوب ولا يلبق به الترفع والترف
 بان في عدم عذره بذلك ضربا شديدا في الحضر
 ولا يلزم من المسامحة في الركوب لذلك لما فيه من
 اظهار السنة الخالي عن الضرر والفالب علي
 الاسفار عدم الالتفات الي ما يلبق
 سواء كان مقيما ام مسافرا ومحملة ان
 ركبتها بغير حائل وقد تغير ريجها بالنجاسة وقبل
 زواله بعلف ولو متنجسا والافلا كراهة
 كانه جري علي الفالب والا

قوله
 ركبتها بغير حائل
 اي ركبتها بغير حائل
 اي ركبتها بغير حائل
 اي ركبتها بغير حائل

فكل

فكل ما اعتيد عليه الركوب من الماكول لان كفره وكذا
 بقدر فيما اعتيد عند هم ركوبه وقد تغير ريجها بالنجاسة
 فهو جلاله يركب ركوبه من غير حائل وكذا اركب ركوب
 الجلالة مما يركب من غير الماكول كالحمار والبغل الا
 كلين لذلك بالشرط المذكور
 نظر للنافية او الدابة وبالنحية نظر للمغير والمركوب
 مثال فكل نجس مثلها ولا بد كما علم مما ذكر
 غلبتها وظهور ريجها علي الدابة واستمرار ذلك
 فتن وللكراهة عند فقد شيء مما ذكر
 الصحيح في البخاري عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنه ما قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الجلالة وفي نسخة من الايل فهو بدل ما قبله
 بدل استمال مما قبله وهو محتمل
 لكونه باعادة الجار الا انه اسقطه لا طراد حذفه
 مع ان وان وكى المصدريات اذا لم تلبس وان
 يكون مقدارا والامر فيها قريب
 المشتمل
 علي اركان وشروط واجبات ومفسدات وتعلم
 الامتدوبات له سنة ولا يضرب هنا اذا قصد بغير
 معين التقلية بخلاف الصلاة فقصد فيها مبطل لا
 هنا اذ لو طاف مثلا بقصد النقل اضرب للطلوع
 الفرض الذي عليه تبعا لاصله اذ لو كان عليه نسك
 مفروض فتوي نسك تطلق ان فقد المفروض

مرسله وفي مثل هذا كان عبد الله بن المبارك كثيرا ما ينشد
 واذا صاحبت فاصحب صاحبا ذا حياء وعفافا وكرما
 قوله للشي لا ان قلت لا واذا قلت نعم قالت نعم
 من المتأسك ومن العلماء الذين يدينون على الله
 تعالى بما قالهم ويوصلون الى ساحات كرمه بكرام احوالهم
 كثرة الله منهم ونفعنا يا قوالهم وافعالهم **فليست**
 وفي نسخة قال يستمسك على سبيل الذب الموكد
 وعمل ذلك بقوله **فانه يستمد ياراه على ماله**
 ما فيه من البر **ومذره** **رساي** الاخلاق الكريمة من
 العقول الصفيح والحلم والكرم **فانه** **شعله** من من
 ما يراعي **مسائر** في سفره وفي نسخة المسافر في
 من **مسائر** **خلاق** كالانتقام من رونه من اسامته
 اجير والخدام والحقد على ما لا يتعد على فعل شيء معه
 من ذكر او غيره **فانه** وفي مثل هذا قال صلى الله عليه وسلم
 لخفاف بن ثدبة ابغ الرقيق قبل الطريق فان عرض
 لك امر يضرك وانا حجت اليه رفضك **واحد**
بعض العلماء ان يكون الرقيق صديق وهو من سره ما
 يسرك ويضره ما يضرك وهو امر عذيب حتى قال الشافعي
 صا الصديق وكاف الكليهما معا لا يوجد ان فلع عما نفسك العطا
 واستجاب الاجانب فزارا من سودا القطيعة لعلمية
 وقوعها في السفر ولا رب ان قطيعا القريب استبد
 فطلب السفر مع البعيد تحذيرا من اعظم الخوفين وفي

المحدث

الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لا تتم بين الجوف اعز مع
 محرقوكم بحسن خلقك **فما القول منه فيه** **نظر**
 ليعد البعيد عن النفع **من جهة النظر**
ان القريب ولو لم يكن ذا صداقة او الصديق وان لم يكن
 ذا قرابة **اثبت في به** وسواء تقوى ومروءة **اولي**
 من الابعاد والاعاري فان لم يتوق به سواء الاجنبي وقد
 يكون اولي منه الا ان فله برة فالقريب اولي لقوله
 صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة على ذي الرحم
 الكاشع اي العدو ونحوه وعلى ما اختاره بقوله **اي**
 القريب **اي من ماله الديني والديني**
ر شفق عليه لقرابته وصداقته **وامور** وحسينه
 فخص العز وبما مر لان المطلوب فيه اظهار الشجاعة
 وتشد خشيته العار بعد اظهارها بحصول الاجانب
 فيطلب منه دفع العار عن نفسه **اي يثب**
 له **اي من ماله الديني** يتقرب بفعله ما يرضيه وترك ما
 يوزيه فان ذلك شأن الرفقة في جميع طرقة ويحترمه
 اجلا وتوقيرا **اي من ماله الديني** فما لعله
 يصدر منه قال تعالى ومن مبرر وغفران ذلك لمن عزم
 الامور ويرى **نما حبه عليه** فضله لمواضته وتحمله
 ما يصدر منه **وحرمة** بضم المملة من الاحترام **و**
يرى **نما حبه** لان الكمال يابى منها **اي من ماله الديني**
 اي من صاحبه في حقه في بعض الاحيان من جفاي غلظ
 وفضاضة **ونحوه** قال الشاعر ولست بمستبق آخا لآئله

74

يسجد أو لا يسجد في سفره ولو أمثل
 الذي نزل في سفره **فصل في ما يجب من ركعات** قيل يعبد
 في الأولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو
 الله أحد قبله والأكمل فعلها كما ذكرنا أربع ركعات
 يعبد في كل بقعة الكتاب ثم يقل هو الله أحد ثم
 يقول اللهم في أقرب إليك بهت فأخلفني بهن
 في أهلي ومالي لما جاني حديث الحاكم في تاريخه من
 قوله صلى الله عليه وسلم فمن خلفته في أهله وماله
 وداره وورحوله داره حتى يرجع إلى أهله قال
 بعض الحفاظ لعل النووي لم يقف على هذا الحديث
 فقاسه على ركعتي العجى واستفيد من حديث
 الحاكم أنه يصلي هذه الصلاة بعد ما يلبس ثياب
 سفره ويلحق بذكره خوف فيستيقظ ويقف عند
 مقام رفته له بركعتين لأنه صلى الله عليه وسلم كان
 لا ينزل منزلاً إلا ودعه بركعتين ويحبه حصول
 الركعتين بأي صلاة كانت كركعتي التحية وأنه
 ينوي بهما سنة الخروج من المنزل للسفر
 وقوله فذبا **فصل في ما يجب من ركعات**
 قيل ويضم إليها لا يلا في قرى قبل الكافرون ثم
 قل أعوذ برب الفلق
 ثم قل أعوذ برب الناس لما في ذلك من
 الجمع بين الروايات فيما قيل أنه يعبد فيها كركعت
 فيه تقديم قراءة سورة الفلق على سورة الاخلاص

وهو

مقابل

وهو مكروه وظاهر كلامه أنه يفعلها في البيت وبه جأ
 حديث عندنا الحاكم في تاريخه وهو شامل لما إذا كان بقية
 مسجد أو لا وهو كذلك لأن المقصد هنا عود بركة الصلاة
 على منزله وأهله فطلب منه في بيته وكذا لو تعددت
 بيوت سن له تكرارها فهي بخلاف ما يأتي في القادر من
 سفر فانه يصلي ركعتين في المسجد لأن الغرض تمت الشكر
 كما يرشد إليه قول المصنف هناك ودعا وشكر الله تعالى فطلب
 منه ذلك في المسجد لأنه أظهر منه في البيت **فصل في ما يجب من ركعات**
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما خلف أحد عند
 سفره **فصل في ما يجب من ركعات** **فصل في ما يجب من ركعات**
 ظاهره قصر ذلك على داره دون باقي منازل سفره وهو
 فيه أكد من باقي المنازل فكلما اقتصر على ذكره وليله
فصل في ما يجب من ركعات وهو مستقبل القبلة
 لأنها أشرف الجهات ولأن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام
 في مصلاه الحديث **فصل في ما يجب من ركعات** **فصل في ما يجب من ركعات**
فصل في ما يجب من ركعات فجامن قرأ آية الكرسي قبل خروجه
 من منزله لم يصبه شيء يكرهه حتى يرجع ولقول أبي الحسن
 الغزواني الشافعي صاحب الكرامات والاحوال
 والمعارف أن لا يلا فقرش أمان من كل سوء قال أبو طاهر
 أردت سفرا وكنت خائفا منه فدخلت إلى القزوين
 أسأله الدعاء فقال لي ابتدأ من قبل نفسه من أراد سفرا
 فترغ من عدو ووحش فاليقر البلاء فقرش فانها أمان
 من كل سوء فقرشها فلم يرغني عارض حتى الآن قالت

كحل ج

وحيث لا عهد للهوم زاد الشيخ ابو الحسن البكري فيما
 تقدم ووجهي للخبر حينما توجهت قال عقبه قال
 انفس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد سفرا الا
 قاله عند ما نهض من جلوسه ثم يخرج رواه ابو يعلى
 وابن السني وابن عدي واسقط في الاصل بعض ذلك
 ولعله من ناسخ قلت او يكون ما رواه ابو يعلى
 من لفظه جاك ذلك عند غير من ذكرهم الشيخ ابو
 الحسن **خمس عشرة سنة** مستحب ان يودع امره
 وجيرانه **خمس عشرة سنة** لا نه صلى الله عليه وسلم كان
 اذا اراد سفرا في اصحابه فسلم عليهم واذا قدم
 من سفرا تقى اليه فسلموا عليه وعن ابي هريرة
 اذا اراد احدكم سفرا فليسلم على اخوانه قال
 الشارح بعد ايراد هكذا موقفا رواه ابو يعلى
 والطبراني وكذا قال الرملي وصرح الشيخ ابو الحسن
 انه مرفوع وزاد فان الله تعالى جاعل في دعائه
 خيرا قال وهو ضعيف لضعف القلاء بن يحيى
 البخاري وسنده والضعيف وان عمل به في الفضائل
 محتمل ما لم يعارضه الصحيح والا كما هنا فانه بالتحضيم
 ما روى حديث ابن عمر عن الترمذي انه كان يقول
 للرجل اذا اراد سفرا ادن مني او دعك كما كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يودعنا فيقول استودع
 الله دينك واما نيك وخواتيم محمد قلت ولا
 معارضة فليس في حديث الترمذي انه كان

يجيبون

يجيبون اليه صلى الله عليه وسلم لوداعه عند سفره
 حتى يعارضه ويعيد حديث ابي هريرة الحديث المذكور
 قبله والله اعلم ولان المفارقة انبى بالتقديم والقادم
 انبى بان يوقى اليه ويهني بالسلامة **ويودعه**
 بالدعاء **التي ويقول كل منما لصاحبه هو معطوف**
 على المتعاطفين قبله عطف تفسير لبيان كلمات الوداع
 المستحبة **استودع الله دينك** خصه بالذكر لان
 السفر مظنة التفريط فيه **واما نيك** اي اهله ومن
 خلفه وماله عند امينه **وخواتيم محمد** ذكرها
 لما تقدم في الدين ولان الموار عليها في الاهتمام بشانها
 وان كانت على طبق السابقة المجهولة ويزيد المقيم
 اذا ولي المسافر اللهم اطول له البعد وهون عليه السفر
 ويطلب من المسافر الدعاء ويشيعه بالمشي معه
 ويواسيه بشي ان كان محتاجا **وذكر** **استودع الله**
 التي هي خير زاد **وغفرلك ذنبك** ويسر ذنبه **وحيثما**
 حضرا وسفرا **السارسة عشرة سنة** اذا اراد
 الخروج من بيته ولولغير سفر كما ياتي التصریح به
 وتخصيص المسافر به لانه اذا ان يقول ما مع ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا
 خرج من بيته عبدا ولاباءه اراد ان يخرج وفي الخبر
 اذا خرج وبوافقه ما ياتي في السابعة عشر عند موضعه
 الى الخروج قال الشارح فيحتمل ان الاول عند نهوضه
 اليه وان لم يشرع فيه والثاني عند شروعه فيه ويحتمل

ان يجمع بينهما عند ارادته وعليه فينظر هل تقدم الاول
ولانه ان في المقصود والخصوص به بخلاف الثاني
فانه يعم كل خروج ثم قوله في هذه اذا اراد الخروج غير
مناف لقوله في الحديث اذا خرج من البيت وبواقعه قوله
الراوي ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيته
صليحا الاربع بصره الى السما وقال للحديث لا مكان
تاويلها بان المراد من خرج اراد على حد فاذا اقرت القران
وقوله الشمس وفيه وقفة انتهى لم يلتفتا اليها الشمس
الرملي اللهم اني اعوذ اي اعتصم بك من ان اضل
بفتح الهجره اي اصبر ضالا واصل بالبناء للمفعول اي
نضلي غيري والسكوت ذكر الفاعل المضل شامل
للسيطان والنفوس والهوى **او ازل** من الزلل
الاول مبني للفاعل والثاني للمفعول وفي المصباح
الزلل بمعنى الخطا من باب علم فهو مع ما قبله كالاطناب
او اظلم وانسم بالبناء للفاعل في الاول والمفعول في
الثاني والظلم وضع الشيء في غير موضعه او التصرف
في حق الغير بغير اذن شرعي فيد **واجهل** ويجهل علي
كالذين قبلهم ما كناية عن الخطا لانه من لازمه
او مجاز مرسل شيعي وعن اسرار الله عز وجل حديث
صحيح رواه ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا خرج **رجل** ومثله الانثى وافزاده بالذكرا هتمام
به والمراد بخروج فيراد الخروج كما تقدم من بيته
ومثله منزله الذي يرحل منه فقال **بسم الله** اي

اعوذ

اعوذ والوذ به **تركت** اي ركت وفي رواية التكلل
علي الله بضم الفوقية وينبغي ان يكون بجناحه
مفوضا كل امر الى مولاه ليطاق فعله حاله
والا كان كاذبا متعصيا للمقت **لا امر** علي فعل
طاعة **لا توذ** علي اجتناب معصية ويجوز
في المتعاطفين من حيث الصناعة القريبة
خمسة اوجه فتحها وفتح الاول ورفع الثاني
او نصبه ورفعها ورفع الاول وفتح الثاني
والخبر للاعوذ وفي اي موجودات وقوله **لا بد**
اي باقداره واعانته **يعا** ترك ذكر القاييل
لجمله به **اي هو مولانا** سبحانه امر المذكر **ودون**
للمصوب **وكنس** من المتاع **ووفيت** من المعاصي
ومنها دواعي النفس والهوى والكل بالبناء للفاعل
للعلم بالفاعل حقيقة **وبسبب** من الدواعي
تسبب **وان قل** حسيما **مكنه** **هذه** **ورب**
منه لان الصدقة تدفع اثر النقمة وكذا يستحق
التصدق بسبب يدي كل حاجة يريد **ولا تغفد**
بركة ذلك عليه بحصول اربه التسابفة خيرة
ان **تخرج** وادركت بالاحذ في مقدماته
استب **ان يقول** **باسم الله** وتكتب الالف
علي المختار وعند علماء الرسم وانما تحذف في البسملة
تخفيفا لقلية استعمالها بخلاف ما بحث فيه خالف

بارك في كل شيء
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول بسم الله الرحمن الرحيم
الا بانه التكلل ان علي الله
وصح من قال لا حول ولا قوة
الا بالله كانت دواعي من كسبه
وتسبب دواعي اسرار الله
قال بعض السلف
تصدق علي الفقير وساقف
اي وقت تسبب واقفه علي
سبب سبب في فتح القدر فانه
سبب السلافة

الصحيح في ذكره رواه الترمذي في الشمائل عن علي بن ربيعة
أنه رأى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أتى بدابة ليتركها فقام
وضعه رجلاه في الركاب قال بسم الله فليما استوى على ظهرها
قال الحمد لله الخ ثم قال وضعتك فقلت له يا أمير المؤمنين
من أي شيء ضحكك فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فعل كما فعلت ثم ضحكك فقال يا رسول الله من أي
شيء ضحكك فقال إن ركب سبجاناً وتعالى يعجب من
عبده إذا قال رب اغفر لي ذنوبي يعلم أنه لا يغفر الذنوب
غيري ويستحب أن يضم إليه أي إلى هذا الذكر السابق ذكره
الله أناساً في سفره في البر الطاعة واستوى
من عطف الخاص على العام ومن فعل عطف على سفرنا
مستحب وترقى العابد في ما يحذوف والجمع بين المحبة والرضى
أطنا بانهن شون علينا سقرن هذا بالشهيد فانه سجان
إذا شأ جعل الحزن سهلاً وطوعنا بعلك طيا حسبا و
معنويا بالنشاط وقوة التوجه الذي ينقطع مع كل عيب
ويستحب أن يضم لذلك اللهم اصحبنا بصحبك اللهم
ارزقنا الارض اللهم أنت الصاحب بالحفظ والاعانة وفيه
اطلاق الصاحب على الله مقيد ويقول في السفر فلا
يطلق عليه سجاناً وتعالى الأكاذيب لأن اسماء ترفيقه
فيوقف على الوارد بغير مشاكلة وكذلك لا يهلك الخليفة
عليه سبجاناً الا مقيد بقوله في الاله والمال لوروده
كذلك في قوله والخليفة في الاصل والمال والمراد

بالصحة

بالصحة غايتها من اللطف والاعانة واسدال الانعام
والافضال ويقول والخليفة الخ الوارث لجمع ذلك او
المعوض عما فات منها ففضل سبجاناً وتعالى لا ينقطع
وفي الحديث لا تكثر هو المصائب فانها مفاتيح الرزق
سورة ان تغور بدم من وعاء او بفتح الواو وسكون
المهملة وبالمثلثة بعدها الف ممدودة أي شدة اسفر
وحيث بفتح الكاف والالف الممدودة تغير النفس بالانكسار
ومن شدة الهم والحزن المنقلب مصدر ميمي بمعنى
الانقلاب والرجوع أي تغير النفس من حزن وغيرة
حاصل منه وسورة اشهر بفتح الظا المعجمة في الازل
وامان والولد ظاهره يقول وان لم يكن له اهل ولا
ما بعده لانه قد يطرأ ذلك الا ان كان يئس منه
كالمنسوح فلا يذكر الولد للحديث الصحيح رواه مسلم
لكن بدون ذكر المال في الاول وبدون ذكر الولد في الاخير ولعل
المصنف قاس ما لم يذكر فيه مما زاده بما ذكر فيه وزاد الولد لانه
الاهم عند المسافر وفي الحديث بعد المنقلب زيادة والخور
بعد الكون والخور مهملتين والكون بالنون في التواريخ
واشهرها وضع ايضاً بالراء من تكوير العمامة أي لفها ومعناه
عليها الرجوع إلى التقص بعد الزيادة في كل شيء محمود
ان منة مشرة يستحب أكثر بالمثلثة السبيل
في الليل ولو في بفضه ريثا اسر رضي الله عنه أن
يفتح الهمزة بدل من قوله لحديث انس مطابفاً ومجوز كسر
على ضم الهمزة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم

في القاموس الفقه في ما التشر
من المال في لغتهم السامية
والأبل وغيرهم

اسم فقل يعني الزمو والباقي قوله **بالدلالة** فزيدة في المفعول
به او بمعنى الصقوا فالبا معديته وهي بضم فسكون او بفتح
قال في الصحاح السير في اول الليل واخره وكره اليهم حتى
السير اول الليل للمني عن ارسال الفواشيح قال صلي الله
عليه وسلم لا ترسلوا فواشيكم وصيبا لكم اذا غابت الشمس
حيث تذهب فحمة العشا ورده المص بان لا يقتضيهما مطلقا
بل الحديث محمول على كراهة ارسالها فيه من غير متعهد
وحافظ قال فالاختيار انه لا يكره وحديث الطبراني في
الاوسط في النبي عن ذلك لا يصلح ان يكون سند الكراهة
ولا يعارض بان هذا من باب الفضائل وعلى الامر بالدلالة
بقوله **فان الارض تطوى بالليل** في طبيا حقيقيا يكرم
به من اتى بهذا الادب امثالا لذلك خبر عليكم بالدلالة
فان الله ملائكة يطوون الارض للمسافرين كما تطوى للعرافين
رواه الطبراني وغيره او طبيا معنويا هو ان الدواب اذا است
استراحت نهان لا نشطت للشيء ليل وكان اخف عليها من شيء
النهار وقطعت فيه من المسافة اكثر واختاره بعضهم وعلمه
بانها لا يطوى الا للانبيا معجزة اولاد وليا كرامة قال الش
وفيه نظر لان الاصل بقا اللفظ على حقيقة الممكنة حتى
يرد ما يصرف عنها قال غيره ويمنع دعوى انها لا تطوى الا
لنبي او ولي ويكنى مولى المنع ظم حديث الباب وصريحه
والحديث رواه ابو داود والحاكم وغيرهما **ويستبان** ان يروح
دابة بالنزول عنها **غذوة** وحشيشة وعند اليهم حتى كما مر كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الفجر في السفر مشى

قليل

در العليل به
المكة
ملاة

قليل وناقته تغاد **وعنه كل عينة** قياسا على ما جاء عنه
قياسا اولوا ليا وهذا في دابته اما غيرها فالخااصل
في حكمها اخذ اما في الروضة في الدابة المستاجر التي
لم يعلم رضي صاحبها ومثلها المعارة فيما يظهر
اذ اعتيد النزول والمشي للراحة او عند العقاب
الصعب فان شرط شي اتبع والا وجب ما اطرده
العرف به علي الذكر القوي الذي ليس له وجاهة
بحيث يخل المشي بمرورته عند العقاب دون
الراحة قال محلي لان النزول للعينة معتاد بمطلق
العقد وفي الراحة معتاد بطريق التبع وما
صند من ذكر فلا نزول عليه مطلقا وما اطلقه
ابن جماعة تبعا لصاحب المذهب وابن الصلاح
من وجوب النزول حيث اعتيد ضعيف وان
كان هو الورع والاحتياط وحمل الشيخ الحسن
كلامهم على غير ما استثنى اي انه يجب عليهم
ذلك لا اعتياده بالعقد لا مكان للراحة فيكون
موافقا لما فضله السارح فيكون معتد او لم
عرف الركب الذي هو فيه دون عرف بلد ما لك
الدابة او اكبرها وفي عبارة الروضة ما يدل لذلك
ويجب النوم اي كثرة عرف الغير عذر **علي ظهرها**
والموصى المنع منه في غير وقته وهو الذي يستاد
الناس النوم فيه في السفر ولم يظهر ثقل حسي او نام على
قرب وغيره لان من شأن الجنة ان تحصل لها ثقل حسي

مقابل

او طبعي منزل منزلة ولا محذور في النفاس لبقائه من
الشعور فلا اثر طافيه من ثقل **وقد** **في** **النفاس** **بما** **في**
فوق **ما** **يجب** **ما** **يقضي** **به** **اهل** **الخبرة** **في** **مثل** **ذلك**
الدابة سنا او نوعا من عدم قدرتها على حمل ذلك او سبق
علمها بمشقة شديدة يخشى منها عادة فلا يقدي اليه
ويكفي في المنع اخبارهم بترتب ضرر عليه يلحقها في
المستقبل كقلة مشيها عن عادتها فيما ياتي لانه يشهر
بعله باطنية وان لم يطلع عليها **وان** **يجب** **اجابة**
بترتب عليها الضرر المذكور ولو مالا من غير ضرورة فان
كان لها من ضررها كتحمة بها فلا حرمه بل يطلب
في **حمله** **ان** **كل** **فها** **العمل** **فوق** **ما** **في** **حسب**
ما يقضي به اهل الخبرة **لزم** **استدراجا** **امتناع** **من** **ذلك**
لتعلق حقه بها **والجواب** **ان** **رداف** **على** **الدابة** **التي** **هي**
ملكه وكذا المملوكة للغير ان علم رضاه به وما في معنى
الارداف كركوب المتعادلين في نحو الحمل بالارداف والافرق
بين الواحد فافوقه اطاقتها كما قال المص **ان** **الافرق**
وعلى **الجواب** **بقوله** **فقد** **صحت** **الاداء** **في** **مستحبة** **وهي**
ذلك **وفي** **الارداف** **ما** **لكها** **احق** **بصدرها** **وتقدم** **ما**
يوحد منه انه في المتعادل احق بالحيات اليه من شرفه
اذ اتعادل مع تايهه او نحو مستحبه منه والافتاء وبما
وقد تبعت الذين ارد فهم سيدنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم معه على ركوب فبلغوا فوق الاربعين
اسنانا واخذت لهم جرا سميت بغية الظرف في معرفة الرداف

ويجوز

ويجوز التناوب على الدابة ويجوز ان يركب غلامه **ويجوز**
ندبا **على** **الدابة** **ان** **يوقف** **النفاس** **بما** **في**
عرفا لم يتضرر به **بل** **يجب** **ان** **يؤثر** **بما** **في**
مع التمكن به بلا مشقة شديدة **فاذا** **اراد** **السير** **ركب** **الا** **ان** **يكون**
له **عذر** **مقصود** **في** **ترك** **النزول** **مقتدي** **شرعا** **كان**
من يطلب ركوبه ليظهر فيشتفتي او يقدي بفعله
او يعسر عليه الركوب لفقد من يمسك له الدابة او يرفعه
او متاعه عليها او يتعذر يتخلفه عن الركوب ولو يسيرا
و **عند** **مستحبة** **من** **اخذ** **ظهور** **ان** **وان** **مستحبة**
او **قال** **الشيخ** **ابو** **الحسن** **البكري** **اتخاذ** **ظهور** **ها** **كراشي** **والمال**
الى **واحد** **في** **الصحيح** **وفي** **نسخة** **الصحيحين** **ان**
رسول **المصطفى** **عليه** **وسلم** **فقط** **غير** **احسنه**
في كل من غرق ومني ووقف عليها بعرفة وهذا الحاجة
ليري مكانه فيقصد ذوالحاجة كما ذكرنا انه كذلك
لا كراهة في بقائه راكبا **والله اعلم** **بالتاسعة** **مشرقة**
في **ندبا** **ان** **يجنب** **وفي** **نسخة** **يتجنب** **الشيء**
مفرد **قيد** **به** **لأن** **الجنبة** **حينئذ** **والافاضل** **الشيخ**
مطلوب تجنبه واصيله من قوله صلى الله عليه وسلم
ما ملا ابن ادم وعاشرا من بطنه حسب ابن ادم لقمان
بقمة صلبه وان كان لا محالة فثلث لطعامه وثلث
لشرابه وثلث لنفسه رواه احمد والترمذي فان شيع
وخشي منه محذور تيمم حرم ولو من مال نفسه
والاحرم من مال غيره ان لم يعلم رضاه وكذا يحرم الكله من

وقدر همة وحسب معاملته لولاه سبحانه **فان لم يفعل**
المواساة فالمسك عن الشرفانه صدقة كما جاني الحديث
رده ردا جميلا ما يحصل به رده من غير اذلاء له من
كلام خشن وعيوس في وجهه واعراض عنه قال تعالى
قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذني
والاحاديث فيه كثيرة **ودعاه بالاعانة** لان المسلم
احوالمسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره وفي الحديث
المؤمن للمؤمن كالنسيان يشد بعضه بعضا وفي الدعاء
اسعاف للمدعو له واعانة لوصوله ان شاء الله تعالى
الى مراده من كرم الله ذو الفضل العظيم ومحل عدم نهر
السايل ما لم يزد على ثلاث فان زاد فقال بعضهم بينهم
سح وحمله النعم على ما اذا لم يندفع الاية فتح من غير غم
بل بخولا يجوز لك خوف الله في الحاجك وما اشبههم
المشرون كره رسول الله صلى الله عليه وسلم
توحيد في نسروهم النعماء اخذ من قاعة احده
سيتبط من النص معنى يخصه على من استن بالنكال
فيخاف عليه من الافتراء من شيطان وخوف امامت
استوحش منهم واستانس بالله في كثير من اوقاته
فلا كراهة اذ راحته في تفرد عن السوي وعلى من وجد
من الصنف احد ابراقه والالم يكره حيث احتاج للمسلم
ولم يخش بتفرد على نفسه ضررا كما هو ظن وان لم يقيد به
الشتم ومن بعد ذلك لان حفظ النفس عن المضار واجب
والله اعلم **وقال الركيب شيطان المراد به من الركاب المنفرد**

بدليل

بدليل قوله **ثلاث شرفات** **والثالثة ركيب**
وانما اثر الركيب جريا على الغالب وفي التجاري
مرفوعا لو ان الناس يعلمون من الوحلة ما
سار ركيب ليل وحلة فهي فيه اسد كراهة لما
فيه من وحشي الوحلة وظلمة الليل وقضية حديث
الباب عدم زوال الكراهة باقل من ثلاث وهي
كذلك وفي الحديث خير الصحابة اربعة وخمسة
اربعة وخمسة الجيوش اربعة الاف ولا يهزم اثنا
عشر الفا عن قلة رواه ابو داود والترمذي وغيرهما
قال الفزاري والسرفية انمقد يتوجه اثنان في
حاجة فيبقى اثنان في الرجل فلو بقي واحد
لاستوحش كما لو ذهب في الحاجة وحده قال
البكري وهو حسن وفتح المصنف على الحديث
قوله **فينبغي ان يسير مع الناس** ليعينوه
ان احتاجوا **لا ينفر** **بغير** **لما فيه من الوحلة**
الممنه عنها **يبك** **بغير** **بضم الموحلة**
وفتح النون وتشد يد الحية وهو مجاز عن ضررها
وتشعبها من المجادة فكانها ينثرها وفي نسخة يفتح
المثلثة وكسر النون مجاز عن ضررها واكد في
سلوكها لتفرد هاو ذلك ليلا يفتار فيبعد عليه
الفون كما قال **بغير** **لما فيه من الوحلة**
فما عن المصنف والمصنف القادي **نسب**
الانفراد بل يمين **ولا ينقطع عن الرفعة**

كل ج

231

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَبُو عَلِيٍّ الرِّبَاضِيُّ فَقَالَ ابْنُ أَبِي
أَمَّا أَنْ تَكُونَ أَنْتَ الْأَمِيرُ وَأَنَا
فَقَالَ بَلَى أَنْتَ فَمَا بَدَلُ يَحْيَى
لِنَفْسِهِ وَلَا بَدَلُ يَحْيَى فَمَا
فَمَا مَطْنُ السَّامِزِ الْأَمِيرُ
عَبْدُ اللَّهِ فِي ذَلِكَ كَسَاءٌ يَمْنَعُ عَيْنَهُ
رُفِيعَةً وَفِي ذَلِكَ كَسَاءٌ يَمْنَعُ عَيْنَهُ
الْمُحْكَمُ فَكُلَّمَا قَالَ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا تَحْكُمُ
يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ الْأَمَانَاتَ عَلَيْكَ
عَلَيْكَ وَلَا تَجْعَلْ عِنْدَ قَوْمٍ فَسَادًا
وَدُونَ رَأَوْا لَمْ يَلْقُوا لَمْ يَلْقُوا لَمْ يَلْقُوا
أَهْلُ حُلُومِ الدِّينِ لِلْفَقْرِ

[illegible][illegible]

٢٠
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠

[illegible]

دین

بين جبال او اكام يكون منفذ النسل جميعه اودية او نحو
من الأماكن المتخففة بالنسبة للشرف **سبح** تترجها
لله تعالى عن سماء الحدود من الصعود والتزول
وتكون **مباغة** برفه الصوت في هذا التكبير **وتسبح**
الحديث الصحيح عند البخاري وغيره من حديث
ابي موسى الاشعري مرفوعا في **الري عنه** ولفظه
انها الناس اربعوا على انفسكم انكم لا تدعون اصم ولا غيبا
الحديث الثالث والعشرون يستحب اذا اشرف على قرية
قال في المصباح الضيعة وقال في كفاية المتحفظ كل
مكان اتصلت به الابنية واتخذ قرارا يقع علي
امدن وغيرها والجمع قري علي غير قياس لان
ما كان علي فعلة بفتح الفاف قياسا جميعه فقال
كظبية وظبي انتهى **وسلم** ذلك مكة والمدينة وس
وشرفها لاينا في ان لهما شرا نسبيا **وحذر** من منازل
شعر من غير لقري **ان يقول** اللهم اني اسألك
خير **شئ** **في** **شئ** **ومش** ما فيودا من الحيوان
والنبات وغيرها **واخود** بك من شرها وشر
اهلها **وسر** ما فيها وزيد علي ذكره رب انزلني
منزلا مباركا وانت خير المنزلين رب ادخلي
مدخل صدق واخرجني مخرج صدق واجعل لي
من لدنك سلطا نا نصرا **وقدم** سوال الخير علي
الاستعاذه من الشر مع انها لدفع الاذي وهف
اولي بالمقديم لكون الخير محبوبا بالطبع للنفس

ولا قوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
 اما الاول فبان براد في بعض الاشياء وان اراد في
 الكل صح في حقه او في معين اذا لم يتعين كونه
 من اهل النار واما جميعهم فان اراد المطفرة من
 حيث المجلة او الستر في الدناص او مطفرة لجميع
 المؤمنين من ادم الى الساعة بان لا يكون عقاب
 حرم لما سبق واما الثاني والثالث فلا عموم فيها
 من حيث المطفرة لان كلا منهما فعل في الامثبات
 وانما فيها عموم من حيث المطفرة وله قاله السارح
 وربما يفهم من عبارة المصنف حل الدعا باستر عورتين
 يوم القيمة عن الابصار وهو كذلك خلافا للزركشي
 كما قرأ في لان ماصح ان الخلف يحشرون حفاة عراة
 ليس علي عموم كما صرح به البيهقي وغيره فمن
 المؤمنين من يبعث في اكفانه كما ورد في علم
 احاديث وحرم ايضا لدعا بما دل الدليل السمعي على
 نفيه كاللهم احملني اول من تنشق عنه الارض
 يوم القيمة قال القرافي واقره الزركشي وقد يكون
 الدعا كذا كما لدعا بطلب الراحة من هو ك يوم القيمة
 او بتخليد مومن في النار وكاللدعا لتبني الجميع بلي
 ادم بالسلامة من ابليس وجنوده وان يقضي
 الله عليه ما هو مختص بالقدرة الالهية كالاجاد
 والقضا النافذ انتهى ما خصا قال السارح وتخل
 العلم والتعبد على انه في طلب الراحة متعرض
 بالمظللين

من دعا في الجنة وورود من صنف
 انه صلح دعا لادم سلمته بان الله
 يستر عورتها كما سماه الله في ذلك
 حين سمعته يقول ان يحبس الناس
 حفاة عراة

بالمظللين بالعرش ويقوله تعالى وهم من
 فزع يومئذ اممفون وان اجيب بحمله على طلب
 السلامة المطلقة من جميع الالهوال الى الجنة
 فلا يخلو عن نظر اذ لا قاطع بحصول ذلك لكل
 احد وفي سؤال تخليد المؤمنين بجل على المصطفى منه
 والا فالخلاف فيه شهير **مسألة**
سئل ابي داود والترمذي وغيرهما عن ابي
داود عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود
عن ابي داود عن ابي داود عن ابي داود
 الحكم بقوله **مسألة** فاني حال موكل **مسألة**
 بالرفع الذي ظاهره اذ لا يحق للدعا
 بغيره ودعا سعيد بن زيد الصحابي احد العشرة
 رضي الله عنهم علي طألمته بقوله اللهم ان كانت
 كاذبة فاعمر بصرها واقتلها في ارضها فكانت
 كذلك مذهب صحابي واستجابته كرامة مع
 اعتقاده حوزة هذا وقد جاء في الحديث ان
 الدعاء على الظالم يذهب اجر مطلق واخرج الترمذي
 من دعا علي طألمه فقد انتصر قال بعضهم الدعاء على
 ظلم المسلمين لا يذهب اجر الداعي اذا لم يكن دعاؤه
 لحظ نفسه **مسألة** **مسألة** **مسألة** **مسألة**
 فقبيده بسفها لطاعة وظاهر عموم الاول **مسألة**
مسألة ان كان يحق بان كان الولد عاقا
 بان فعل معه ما يتاذي من تاذي ليس بالهين

اربع دعوات مستجابات لا ترد
 ودعاء الحاج حبيب ج ودعاء
 الغازي حبيب ودعاء
 الحارثي حبيب ودعاء
 الاخيه فطير القريب وسر
 هؤلاء الدعوات اجابة دعوت
 الاخيه لاخيه فطير القريب
 رواه الدليمي في مسند الخواري
 اورده السيوطي في الجامع الصغير

وحينئذ قالوا لدمظلوم فيكون دخلا في الاول لكنه
صرح به تحريضاً على طاعته **وليست في رواية ابي**

محمد بن روه لا نه ربما يفجاه
الموت فيكون علي حالة كمال مع ما ورد في الحديث
الوصف سلاح الموتى من **يوم ياتي**
ليكون سبباً لاستغفار الملائكة له وحفظه
روحه من الشياطين وينبغي ايضا لمريد النعم
اخذ الليل مضرب ذراعيه وحمل رأسه على كفه للاتباع
ولئلا يتقل نومه فيفقد الصلح اول وقتها ومحل
جواز نومه اذا كان قبل الوقت وان ظن استغراقه
بالنوم او بعوده وعلم تيقظه قبل خروجه الوقت
والاحرم وينبغي عند ارادته ان يتعوذ بالله
ويستودعه نفسه وماله **في يوم ياتي**

المسافر ومنها وقت العذر في المجه عتيد
بأنه **في يوم ياتي** حيث كان السفر طويلا
مباحا وله مقصد معلوم **في يوم ياتي**

في يوم ياتي بان يودي كلاً في وقتها فامة
من اجل **في يوم ياتي** بان يقصر بجمع او بالعكس
من اجل **في يوم ياتي** اذا بلغ السفر ثلاثاً

من اجل **في يوم ياتي** فلو تعارض هو والجماعة قدمت الجماعة
عليه لانها فرض كفاية وهو سنة وقول ابي حنيفة
بوجوب **في يوم ياتي** باختصار

وفي الحكم المسافر من فتاوى
ابن حجر نقلاً عن ابن تيمية
انقطاع التام للصلاة
عند ضعف وقتها فان علم بحاله
ينبغي له ان يركع ما في يده من ركعات
انقطاع التام في الصلاة
فبه انقطاع التام في الصلاة
ينبغي له ان يركع ما في يده من ركعات
وقت الصلاة ولو كان في وقتها
ظنه انه يستطيع وقتها
من الوقت ما تسعها وضربها
ولم يركعها النعم بحسب وجه
لا يميز له ولم يمكنه دفعه
اربعه شوطاً ان انتفى واحد
منها فلا يصح ان يركعها
فولم يباحوا ذلك ما لا واحد
وقال الحنفية يقصر ولو طأ
اذا افاق بغيره وظنه من الليل
سيد ثلاثة ايام الا كره

وفي شرح البخاري
الجمعة مطلقاً والجمعة
والصلاة والتابعين
الا يعرفه فجمع بين الظاهر والعصر ومن دلفه بينا المكلف
وهو قول الحسن والنخعي وابي حنيفة وصاحبه وقال الكشي
ينبغي في السيد

بوجوده يعارضه قول احمد بوجوبها عيناً
فيتساقطان وتزجج هي بما مر ويستمر وجوب
القصر عندهم فيما هو كذا وان بقي بينه وبين
مقصده دون ثلاثة ايام لا يلزم بوجوب
القصر حينئذ علي انه لو ثبت مانع لا يرد على خلافه
لانه خالف سنة صحيحة من انه يصل الله عليه ولم
لم يزل يقصر حتى رجع المدينة رواه البخاري
وما يقال ان خلافاً ابي حنيفة في وجوب القصر
فوق خلافاً احمد بوجوب الجماعة لان الاول يقول
بطلان الصلاة مع فساد التمام عند فقد ها
فكان مراعاة اولي اجيب عنه بان قوله بوجوب
القصر كذا عارض سنة صحيحة هي قوله ما بينه
يا رسول الله قصرن واتممت فقال احسنت فلم
تسأله مراعاة فانه انما يرد في ما لم يعارضها
ولم يشتد ضعف مدركه ولم يوقع في خلاف
اخر كما تقدم علي ان في رواية مشهورة عن احمد
ان الجماعة شرط للصلاة فساوي خلافاً ابي
حنيفة وبهذا يعلم انها تزجج علي القصر وان
فرض ان احمد لا يوجبها عيناً في السفر وكذا سنة
في حق المسافر لا يمنع من انه يثاب عليها اذا
وقعت ثواب فرض كفاية كما في سج الصبي والعبد
وعلي التناول فهي سنة أكد كما لا يخفى فان لم
يبطل سفره ذلك فالالتزام افضل لان ابا حنيفة

بوجوده
ومسافة القصر
مخوذة عند
الثلاثة خلافاً
لابي حنيفة

اذ هورد الصلاة الى شطرها ولا قصر فيما عدا ذلك من الجملة
والصبح كما قال في سفره **قدي** فخرج به الجمعة والصبح
والمغرب **ومنه** **علاء** **مقصود** بان فائته في سفر قصر
فقط **في** **سفر** **قصر** ولو غير سفر فوارها **و** **والافضل**
ان يقضيها **بانه** **لعموم** **حديث** **ان** **خياركم** **احسنكم** **قضاء**
وان **قصرها** **فيه** **او** **في** **الخرج** **غير** **سفر** **لوجود** **مبيع** **القصر**
حالي **الفوات** **والقضاء** **ذا** **رد** **جميع** **فانما** **يجوز** **بين** **شهر**
والقصر **في** **وقت** **احد** **هما** **ودخل** **في** **قوله** **الظهر** **ظهر** **الجمعة**

وهو كذلك بقدر ما لا تاخير لان الوقت من شروط صحتها
وذلك مستف في جمع التاخير ولو سافر انما الظهر ونوى
الجمع جمع كافي المجموع لوجود السفر وقت النية وفارق
حد وقف المطر في انشا الاول حيث لا يجمع به لان السفر
شانه ان يكون باختياره فنزل منزله بخلاف انطر
وعلم من ذلك انه لو كان السفر بغير اختياره كان كما هو
باختياره وبين المنزلي والعشائي وقتا **احدا** **عاشرا**

على طولى
 السفر هي
 نهار الوديع
 واستحيان
 احدا للرجلان
 وتلك الجمع
 ملكا سافرا
 العج والشمس
 على الراحل
 مقصدا
 بعدت على
 هل ارايت
 وهما الضم
 والجمع
 في رخصان
 وان
 انما
 انما
 انما

اعلم ان السبب في التخفيف في
العبادات وفيها سبعة الاول
الاستغفار قال الغزوي ورضي
ثلاثة منها ما يخص بالطهارة
وقطعا وهو الغسل بالماء
والاستغفار بطهارة وهو ترك
مالا يخص به وطهارة وهو ترك
الحاجة وتوكل المسئلة ومنها ما فيه
هلافة والواجب اغتصافه في
الجميع ومنها ما فيه طلاق والارض
لختصاصه به وهذا الفصل على
الدابة استأخر العبد في خضم
وستره الى وجهه ما اذا كان
صريح بها القتل فانه بعد
بسوة واذا كان من غير حب لها القتل
بغيره ولا يلزم القضا لضمير
وهل يختص ذلك بالطهارة
وجها اوضحها الا ان يكون
ورخصه كمن تركه عن رخص
في الاشياء كمن تركه عن
الثالثة الجمل السادة العس
وعند الطهارة ابراهيم

۱۵۸
و در این
کتاب
در بیان
و تفسیر
و توضیح
و شرح

وان يكون
سلوكه
في محل
الوضوء
مستقرا

نفوذ الماء من غير محل الغرض ويمكن تردد مسافر فيها
لحاجته من غير نحو حل نفل تحتها وان كانت
مقعدا وان يكون لا يسبها غير محرم من حيث انه
لبس اما في غير الوضوء من غسل ولو مندوبا وغسل
نجاسة فلا يقوم مسحها مقام غسلها بل يتعين
الفصل
اسبق الاول ليلته بان احدث عند الغروب ام لا بان
احدث عند طلوع الفجر ولو احدث في اناء يوم وليلة
اعتبر قد راجع في محل الحدث من اليوم الرابع او
الليلة الرابعة ومحل كونه مسح هذه المدة حيث
لم يمسح ولو احدث خفيه ضرر والا فيقتصر على
مدة مقيم ومحل ايضا اذا استعمل لسفن والا فليس
اقام قبل مدة المقيم مسح لا ينتهيها وان اقام

بعد هاتين حالتيه
اي من انتهائيه ولو تضرعا بعد حدثه
وغسل رجله في الخف ثم احدث ثانيا فابتدأ
المدة من الحدث الاول والغسل افضل من المسح
وهو جائز بلا كراهة وقد بينا ان وجد في
نفسه كراهة او شك في جوازها او رغبته عن السنة
معني ثقلها عليه لعدم الفقه له او لظنه ان الغسل
افضل منه دائما او لغير ذلك مع اعتقاد جوازها
لا يملكه الذي ذكره في باب الردة من انه
لو قيل له قص اطفارك فقال لا افعل رغبة عن
السنة

انها
فان
لا

السنة فان ذلك كفر وان يخشى فوان الجماعة لو غسل
قدسية وقد يجب اذا كان لا يسا كان يجدها لا
يكفيه لو غسل ويكفيه اذا مسح بخلافها اذا لم
يكن لا يسا اي وارهقه الحدث ومعه ما يكفيه للمسح
والغرق استصحاب ما هو متلبس به في تلك
بخلاف هذه فلا وجه لتكليفه الا ثبات بفعل
مستأنف لظهور لم يجب عليه بعد وكان بقي قدماه
ولا يجده الا بردا لا يدوب وهو لا يس فيجب
عليه المسح وكان يطيق الوقت بحيث يخرج او
يرفع الامام راسه من ركعة الجمعة الثانية او
يخشي فوات عرفة او انقاذ خفا سير او غير يق
او يتعين عليه الصلاة علي ميت ويخاف انفجاره
لو استقل بفصل قد ميه في المسابيل الاربع
فلو اخذ فظلة ادم

واحكمها علي رجله لم يجز المسح ويجز علي
خف شد بالشرع والهرق

فان روي شي منها ولو من محل الخمر
ض
الاربعة ولا يشترط من الاعلى فلو كانت
واسع الفم فروي منه لم يضر وفارق ستر الفم
فان الواجب فيه الستر من الاعلى والجواب بان
الاسفل بان محل اللبس هو الاعلى وهذا الاسفل
فلم يجب ستر ذلك فيهما ووجب ما عداه ولان

هو من احد وقال مالك
ما لم يتفاضل وهو قول
الشافعي وقال ابو حنيفة ان
سكان الخمر مقدار رطل اصابع
لم يجز المسح والاجازة رحمه
مختص

حتى ينزل الوارد في الصلاة
 الواحد
 رافع الحديث لفصل الرجلين ومحل ذلك إذا كان
 سليماً ولبسهما على طهارة طهر وضوءاً أما خفي
 السلس ومن يجم لفيف فقد ماء ولبس ذلك
 الخف فأحدث غير حدثه المستمر وهو وقد أخذ
 ما لا يفترق التاخير له فيستفيد بمسحه ما كان
 له لو بقي طهره الأصلي وهو فرض ونوافل أو نوافل
 فقط والأفلا مسح له أنه يعاطى
 عبادة فاسدة ولا يجب أن يمسح على الخفين بدلا
 عن غسل الرجلين في غسل الجنابة ولا في غيره من
 الأقسام الواجبة كغسل المصنوع ولا في المستوف
 منه لحبر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يترع

ان لا تنزع خفافنا اذا كنا مسافرين او سفر سكة الركب
 ثلاثة ايام ولما لبسنا الامن حصن وجنابة وحمل على
 الغسل الواجب في عدم اجزاء المسح الغسل المندوب
 وان اجنب مثلاً في اثنتي عشرة وجب نزعها
 في الخفاف وتفتت جنابة لم يقيم بدنه بالمالا وحده
 لانه متطهر من الحدث
 علي الخف الملبوس قبل الجنابة بالطهر السابق عليها
 حتى يسقط اذا لبس علي طهارته ويكفي طهارتها
 فيها ليسزعمها من مقرها ولو الي ساق الخف ثم
 يصبها فيه وذلك لان موجب الغسل قاطع للمدة
 ويبطل لللبس بخلاف نجاسة القدم فيكفي عليها
 فيه لعدم ورود الامر بنزع القدم لها
 عن خذبا ... علاه مقابل قوله
 وهو ما يلي الارض ويكون مسحها غلطاً
 فان اقتصر علي مسح جزء يسير من ظاهرها
 ولا يكفي المسح علي شعر الخف لانه ليس
 من مسماه بخلاف شعر في جذع الرأس فانه من مسماه
 فان اقتصر علي اسفله او عقبه او جوفه او باطن
 ظاهره وهو المماس للرجل كذا بان
 اليه وهو محمول علي انه مرسوم مخزوم بالسكون
 ثم ابدلت الحضرة بالسكون نظراً لكسر
 في حصول المسح الواجب والمندوب وان مسح

واعترض علي المصنف في اتيانه باو بدل ام وهي المعادلة
لهمة السوية واجيب بانها لغة قرع عليها قول تعالى
سوا عليهما انذرتهما لم تنذرهم وقال الجوهري
سوا علي قمت او قعدت والاصح الايتان بهمة
بعد سوا وبام بدل او وظاهر عبارة المصنف
اعتبار فعله وهو ظاهر ان كان غافلا عن النية فلو
يقدر في الحق مطركفي يتشدد يد الطاهر
ولم يجره الذي هو مسمى المسح او غسلة
بدل مسمى كما في الراس
الفسر لانه يصيبه ويتلفه وكذا لو لم يصيبه لم
يكرم ولو شمر ولو بالغة شيء من وجهه في محل
الفرض خلع الخفين لبطلان اللبس ثم بعد
خلعهما بالبناء للمفعول لان ذلك اذا حدثا
اصغر من ان يكون اي قد ضا
طهارة الغسل لقد فيه ولو في خفيه فلا شيء عليه
فيستأنف اللبس عني تلك الطهارة ان شأنا ان
ينزع قد فيه من خفيه ثم يلبسها وان كان عني
طهارة مسح لقد فيه فينبغي اي يندب ان
يستأنف الوضوء خروجا من خلاف من اعتد
في الوضوء الموالاة بان يمسح في يديه
ذوه غسل باقي اعضاء وضوئه اجزاه عني الاعوج
لعدم

لعدم اعتبار ذلك فرضا في الافضل ان يستأنف الوضوء هو
تكرار لقوله فينبغي ان يستأنف الوضوء تأكيدا
في ذكره هذا خبر في مسند احمد بن حنبل
مسافر لتوقف ما على الطهارة وتخفيفه
وذلك مما يحتاجه المسافر مسرا في بيته ومنها
صححة المسح علي الخنق المفصوب او الحريرا والذهب
وان حرم لان المفصبة بالة الرخصة لا تضرب
صحته لكن قد اشرك الي مقاصدها فحصل يجوز
التنفل في السفر صلى بيلا كان
جا معا شروط ما تقصر فيه الصلاة او قصر مع باقي
شروط القصر وغيره او فاق شرط وضبط القصر
بميل ونحوه او يخرج لمحل لو كان به لم يلزمه
الجمعة لعدم سماع النداء وهو محمول علي الاول
حال من فاعل التنفل بخلافه بهودج
او سفينة ولا يحتاج اليه في تسيرها ففعله
اتمام الاركان مستقبلا اما مسيرها فيصلي الجهة
مقصده عطف علي محل الرحلة
الطرف متعلق بالتنفل وذلك تخفيف
علي المسافر ليجمع بين ما يهمه في اخرته من
النافلة وفي دنياه وهو السفر ليحصل المعاش
ولولا ذلك لفات احداهما والاصل فيه انه صلى الله
عليه وسلم كان يصلي حيث توجهت كتابه
فيستأنف مسرا في بيته عند الاستماع لان

او ركوب مطلقا لا اشتراط الاستقرار فيها
 ب... لما فيها من ثواب الى افعال
 الكثيره فانه يبطل الصلاه وان كان ساجدا
 لوجود ما ذكره في اي الفرائض من ركوع
 او بالقيام او الركوع او السجود او غير ذلك
 من الاركان فان كان في ركعة واحدة
 ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين
 الفريضة... لوجود اركانها وشرائطها
 اي من اصحابنا... لا يفي قوة الماسين
 مساندة لم يصح الفريضة على ائمة ذهب الصحيح الذي
 ان كانت سائرة وقد لم يشر شخص معين من الناس
 لجامها فلم يخل الجهة صحت الفريضة وخ ويؤيده
 فرقهم بين الصلاة على الدابة السائرة والسرير الذي
 يحمله رجال بانها لا تثبت على حالة فلا تراعي الجهة
 بخلافهم وسير حمله السرير كسير الدابة مشوب
 اليه بدليل صريح طوافه محمول لا بشرط الاية
 الفريضة على الدابة مطلقا... وان حوالة الزح عن القبيل
 نحو لها وعليه ان ينحرف لها فورا ويبنى في ركعة
 بفتح

للمة
 مودة
 بريئة
 مرتفع
 ٥١

بفتح الزاي وسكون الواو بعد هاء مفتوحة فتعاقف
 ويسمي بالسبوق المسدود على الساحل بلا ذرا
 لا استقراره... اي الفريضة... اي
 سرور في حمله... لما مر في...
 قال في المصباح الارجوحة افعل لم يضم
 الهزلة مثال يلعب عليه الصبيان وهو ان يوضع
 وسط خشبة على ثلثة ويقعد غلامان على طرفيها
 والجمع ارجح والمرجوحة بفتح الميم لغة فيها ومنعها
 في البارغ... اي...
 من ذوات الانهار القليلة العرض... هو فضل خطاب
 مرفوع مبتدأ محذوف الخبر والعكس او منصوب باضمار
 حذق المشار اليه منع الفريضة فيما امتنع فيه ولتعدد
 افراده بال... تاكد للاطاحة والشمس اذ انهم ينجي
 ضرورة داعية للصلاة على ظهر الدابة ومنها صلاة
 كسلة الخفا وعجز الراكب المريض عن النزول او عدم
 وجدان معينة عليه او عدم اجرة وابطالها قال
 ...
 مطمينا ومثله ما اذا خشي من ذلك مبيع تيمم المراد
 برفقة من ينسب اليه لاجتماع اهل الركب او اذا خاف
 ميل نحو حمله لو نزل فينتضر ربه عذله او يحتاج
 الي ركوبه بين الحملين واذا اتوسم في عذله النزول
 او في صدق او غيره اعانته على الركوب وجب له
 كسواله الماء في التيمم او... نفسه او...

فانه ان يصلي فريضة على الرحلة وكذا يصليها في ماشيا
الماشي الخائف ويفعل كما في النافلة ويجب العادة للندور
العذر وعدم دوامه اذا وجد وجهه مذورة وجب فريضة
في جميع ما ذكر لا شتر كهما في الوجوب لان اصل واجب
النذر ان يسلك به مسلك واجب الشرع على الصحيح **فرع**
يفتح الفاضلون اي على ما تاضل للتخفيف في النافلة
والسفر فاصلي المسافر النافلة ولو رابطة مؤكدة على
دبة عليها سرج بالحجيم وهو معروف او غيره **ممكن**
او رجل لم يزمه ونحوه **الحجة** قال في المصباح قال الخليل
هي مستوي ما بين الحاجبين الى الناصية وقال الاصمعي
هي موضع السجود وجمع على جباه بكسر الجيم **عريف**
الناحية قال في المصباح يفهم المهيمة وسكون الراشع
الناحية في معذب رقبته **الحجة** على السرج **واقفت**
بفتحين قال في المصباح هو للبعير جمعة اقناب كسب
واسباب في ركوع واستسجد لما فيه من الحرج بل يفتنه
ان يمتدني للركوع واستسجد في طريقه ويتوب
سجوده **اغتناه** له اخف من ركوع اي من اغنايه
له الحاق النايب بالمبوب عنه **ويجب** التمييز بينه بزيادة
الاغنا للسجود اذا تمكن من التمييز **لا يجب** ان
يبغ غاية وسعة في الاغنا للحرج في ذلك ويشترط
في صحة النافلة على الدابة وكذا الفريضة فيما تقدم ان
يكون مائز في بدن المصلي ركبا وما يلاقي ثوبه
من السرج وغيره من الرجل والقب مثلها **قال** لان

طهارة

طهارة المحل شرط في صحة الصلاة ولو بالثا ووطيت
نجاسة او كانت على السرج نجاسة فسترها بثوب
وصلي عليه اي على ما ذكر في ذلك كله لم يضر في صحتها
لانه ليس حاملا للنجاسة ولا حاملا لتصل بها **وقد لا**
يضر لو او طاهها **الركب نجاسة** وقوله لم يضر على الاصح
استئناف بياني جازبه زيادة في الايضاح وهذا بخلاف
ما اذا كانت اللجام في يده وقد نجس ما ذكر او عضو غيره
فان صلاته تبطل لملامه ما هو متصل بالنجاسة ولو وطى
متمني **نجاسة** ما شئ غير معفو عنه ولو يابس فان لم
يجد غيرها معدلا بطلت صلاته **لما** فاق ذلك لها ولان
من شأنه ان لا يشق الاحتراز عنه فلا عبرة بهذا النادر
وان كان **ديكت** **التحذير** **الحجة** في المشي
لما فيه من الحرج اما وطى الرطب المعفو عنه فلا تلوث كثير
سهوا ووطى اليابس مطلقا فلا يضر **شتر** لصحة
ما ذكر ايضا **الاحتراز** عن الرفا **الحجة** **الحجة**
لان شأن الصلاة بخلاف ذلك **فوق** **الحجة** **الحجة** اي ضررها
لتقوى وقد يستعمل قاصر فيقال ركض الفرس وفيهم من
منع استعماله لانه قال في المصباح ولا وجه لمنع فقل
العدل وهو انه يستعمل الدماء ومتعد يايقال ركض الفرس
وركضته **الحجة** طلبها الشيء او فرار من طالبها
لان فعل لما يحتاج اليه **الحجة** زيادته على المشي
المعتاد **الحجة** يقتضي الاجرا **الحجة** **الحجة** **الحجة**
بزيادة مشيه على معتاده قال الشوا ان كانت دون القدر

فيما يظن انتهى وقيل ان زاد على عادته ولم يسم عدوا ومع
 به على الوجه **بلا عذر بطلت** صلاته **على الاصح** لما روي
 الحاجة عروضا صيد يريد امساكه خلافا للاذري ومما
 خوف انقطاعه عن الرفقة وخوف ادراك عدوه ويشترط
 في صحة السفر **ركبا وما شيا مع ما تقدم في شروط**
الصحة **دوم** **سفر** وعدم انقطاعه والسير فيه فهو
 انقطع السير في اثناء صلاته بان بلغ المنزل الذي يريد
 النزول فيه وان لم يكن منزله ولا نوي اقامة مدة ينقطع
 سفره **في خلاص الصلاة** **اشترط** اتمامها للقبلة
 لا لقطع سفره متمكنا وينزل ان كان ركبا الا ان كانت
 واقفة ولو نزل ولينا او ابنا لها للقبلة فاراد الركوب والسير
 قبل فراغها فاليتها قبل ركوبه وسيره والابطال قال
 الازري ما يقتصر لذلك فلو انقطع السفر بان نوي
 وهو مستقل اقامة اربعة ايام صحاح فاكثر او وصل محل
 الاقامة قدر ذلك ولو غير وطنه فيتم الصلاة الى القبلة
 ولو على دابة واقفة وامنع الركوب في اثنائها لو انشأ سقرا
 الحاجة كفوات رفقة كما قاله الازري **ومر بقربة مجتاز**
 وليست وطنه **فد تمام صلاة ركبا** لدوام سفره
 وسيره وان كانت وطنه انقطع سفره بمجرد دخولها وان
 لم يرد الاقامة ولا اثر لمحل اهله او عشيرته اذ لم
 يكن وطنه ما لم يبق الاقامة به ولو اربعة ايام
 وحيث قلنا يجب النزول لا لقطع السفر والسير
 وامكنه الاستقبال للقبلة على ظهر الدابة وتمام

تأمل

الاركان المعتبرة لصحتها **وهي واقفة جاز**
 لا استقراره واستقباله **ولو انخرق المصلي ما شيا**
عن جهة مقصده او حرف دابته او انخرق هو
 من دونها **وان كان** الانحراف المفهوم من الفعل
 المذكور فهو نظير قوله تعالى اعدلوا هو ايب
 العدل المدلول عليه باعدلوا اقرب للتقوي
 ان **النية** **لانه رجوع** للاصل كما مر
وان كان الانحراف **لغير هاتين** او مثله المكره
 عليه لندورته لم ينصح صلاته لفقد الاستقبال
 وما يقوم مقامه **وان كان** ناسيا او غالطا **يضمن**
 وليست كذلك فان عاد الى جهة مقصده
 لمقصده **فان كان** ينص صلاته للعدو وفي
 السجود خلا في فعل يسجد اخذا بعجم قاعدة
 ما ابطال عمل سن السجود لسهوه وقيل لا يسجد
 لان عدمه لا ينافي بالرخصة وان خرج بذلك عن القاء
 علة المذكر **وان عاد بعد طول بصت**
للاستقبال القبلة
لداية اي غلبتها بخروجها عن طريق المقصد فحكمه
 حكم الناسي والغالط كما قال **فالاصح** انه ان عاد
 لمقصده وزال العجز عفا رجا عن قرب عرفا لم
 تبطل صلاته **وان حال** كذلك بطلت وعقب
 المصنف مباحث صلاة المسافر بمباحث القبلة
 لسنة الحاجة اليها فيه ايضا فقال **فسرع اذا**

اعني
 في سفره
 السجود
 واعني
 السجود
 في الخفة
 والمخاض
 عدمه
 اه

من يثبت في غير الله أي الكعبة بمشاهدة
 أو مست أو أخبار عدل أو تواتر ولو من كفار أو
 أو شام أمارات يقيد ما يفيد ما ذكر قبلها أي
 لم يقيد وعليه بشي من ذلك ولو بمسقة في تحصيل
 لأن ذلك من وجهين **الوجه الأول** ما لم يثبت
 ولو لم يكن في الخبر أهلية الاجتهاد وعلمه بها يكون
 بأحد تلك الوجوه **الوجه الثاني** ولزمه سؤاله إذا لا مسقة
 عليه فيه وبه فارق عدم وجوب رقي طيل بيته
 وبشبهها فإن فرض أن في السؤال مسقة لبعدها المكان
 مثلا اجتبه عدم الوجوب **الوجه الثالث** ومثله محاربه
 المسلمين التي علي جادتهم ومربها قرويت
 وسلمت من الطلعت فلا يجوز الاجتهاد فيها
 جهة بل يمنة ويسرة أما ما سوى ذلك فيجوز
 الاجتهاد فيه ولو جهة وما ثبت أنه صلي الله
 عليه وسلم فيه لا يجوز الاجتهاد فيه رأسا وإنما
 يرجع الخبر من أحد عن علم **بشروط عدة الخبر**
 بصيغة الفاعل أي كونه مسلما بالفاعلا لا لم
 يورث بفسق ولا كذب **سواء** أي مستوفى أي في
 قبول أخباره **الوجه الرابع** من وجهين
 في الأخبار وعنها أما لو تعلم منه أدلة
 القبلية فحصلت له ملكة علمية بحيث صار يستقل
 باستخراج القبلة من غير اعتماد علي ما أخبره
 به الكافر فله العمل بعلمه وهذا غير مقالة
 المحلوري

المضعفة **بمعتمد** أي بارتكاب كبيرة أو
 أصرا علي صغيرة ولم تقلب طاعته معاصيه **ولا**
 الصبي أي من دون البلوغ ذكر المكان أو غيره **وإن**
كانت مراعاة لعدم تكليفه **وسواء في وجوب**
العمل بالخبر من هو من أهل الاجتهاد وغيره
 لأنه لم يقله مجتهد بل صدق مخبر **وإن لم يكن**
 من أهل الاجتهاد **وهو كذلك** أما بفقد الأخبار من أهله أو
 بصدوره من غير ذلك **العدالة** فإن كان يقدر
 على الاجتهاد بمعرفة أدلته **لزمه** لأنه واجب
 لصحة الصلاة وقد تمكن من الوصول واستقر
 وجوبه **بالاجتهاد**

الشمالي وهو نقطة أو نجم صغير مشهور في
 في بناء نفس الصغرى بين الفرقدين والجدي محل
 النصف من الخط الخارج بالوهم من الجدي إلى
 الكوكب المنين بين الفرقدين يجعله فيما يلي مصر
 خلف أذنه اليسرى وبالعراق وما وراء النهر خلف
 اليمنى وباليمن قبالة مما يلي جانبها اليسرى
 وبالسام وراءه ودون القطب الشمس والقمر والخم
 والجمعة **بالاجتهاد** **دلالة** **إذا المجتهد**
لا يقدر مجتهدا
لغفان الاعتداد بالشرائط غلبة ظن

المصلي
 ولا يملك قادر على الاجتهاد
 عند التلاوة وقال الخطيب
 وحيد بن عبد القادر الخطيب
 وهو يثبت
 فسر كل قائل
 اهلا كل قائل
 وبعضهم
 وقطب السما اذ لم يخلق اذن
 يسرى بمصر والعراق
 حذوا الاخرى بالثام خلفا
 واما ما باليمن مواجها به
 تكن مستعبلت

في قوله من هو من أهل الاجتهاد وغيره
 في قوله من هو من أهل الاجتهاد وغيره
 في قوله من هو من أهل الاجتهاد وغيره

فإنه لا يتصور محله إذا كان المقام عينها أما إذا
كان على الكفاية أو كان بين فرعي يمكنه معرفة
الوقت بحاريسها أو محله فيه بحراب معتد فله
التقليد ولا فضلا لا تنفقه تقصيره ولو سمي
تبعه **أحيانا القبلة** لزمه **أعادة** شيء أو شيء
لعدم تعيين ما أخطأ فيه ولو ضمن فقد لزمه
أعادة شيء لو ضمن أربع سنوات أو أربع
جهات فلاعادة عليه في شيء لعدم معرفة عين الذي
أخطأ فيه منها وكذا الوصل إلى أربع ركعات لأربع جهات كذا
لا بد أن يبين له الصواب في ظنه مقدار الظهور للخطأ
والإبطلت كما مر وإن قدر عليه عزيا المضي جزء من
صلاته إلى غير قبلة محسوبة **فصل** **إذا عدم**
أما حسا عليه وجوبا أن لم يتيقن فقداه والاقلا طلب
لكونه عبثا ويكفي طلبه في الأول ولو بناه الثقة
ولو واحد عن جميع القافلة مما توجه فيه من رحله أو
رفيقه ونظر أن كان بمسئو من الأرض حواله وخص
مواضع الخضرة والطير بمنزلة احتياط فان لم يكن مستو
من الأرض تردد إلى حد الموت وهو ما يسميه الرفقة
مع تشاغلهم بأحوالهم ونقا وضمهم في أقوالهم أن امن
نفسا وما لا محترما ولو كان مما يجب بذله في تحصيل الما
ثمتا أو أجرة واختصاصا ولم ينشئ تقطاعا ولا خروج
وقت الصلاة والام يجب التردد فان تيقنه يحمل يرده
المسافر نحو احتطاب ويسمى حد القرب وضبطه محله

ابن يحيى بنصف فرسخ تقريبا وجب قصده أن امن على
ما مر إلا ما يجب بذله للمار فلا يوتر الخوف عليه هنا والاختصاص
ولا انظر اليه وإن كثر والأفلا يجب الطلب ويلزمه تجديد
الطلب كل فرض ما لم يتيقن بالطلب الأول التقدر ولو لم يجد
الابن إلا يوصل إلى ما بها الأباد لا رثوب وجب أن كان
غير سائر عودته فيه يستل ويصبر ما وده أن لم ينقض ببله
أكثر من ثمن المثل فان لم يصل لا يشقه لزم أن لم ينقص أكثر
من أزيد من أجرة الدابة وثن مثل الما وفارقت هذه ما
قبلها بان في هذه اذهاب عين بالشق بخلاف ما قبلها
ليس فيه الانقص الدابة المحضه فتطرق إلى الأكثر من الأزيد
مما ذكر والبلى لم يخرج الثوب إلى صفة فلم ينظر فيه لذلك
والالزم تساويها مع تفاوت النقص فيهما وهو غير
مناسب ويوجه الاختلاف بالنظر إلى الأزيد من الأكثر
بان الأزيد لو انفرد لزمه بذل مقابله والثوب المشقوق
قائم مقامه فنظر فيه إلى الأكثر من الرايد منهما وقد
سوي في الرخصة يسرهما وفيه ما علمته ولو علم وصوله
إلى الما جفر قريب لا هشقة فيه وجب أن لم ترد موفته
على الأكثر من الأزيد من أجرة الدابة وثن مثل الما قياسا
على شق الثوب **فإن لم يجد** بعد طلبه كما وجب عليه
تخييم لأنه لا بد من الطهارة والدابة بعد الما غير التراب
ولو وجبت وشوأي الواجد محتاج إليه أي الما عطشه
أو غرضه **رفيقه** بان يخاف منه نحو مرض أو بطور أو ما ياتي
ولا يجوز له التخييم لعطشه أو عطش رفيقه إذا كان عاصيا

ص

بسنفره حتى يتوب والاوجب تقديم الطهارة بالماء والافرق
بين عطشه وعطش رفيقه من ادعى وحيوان وان كان
من اهل القافلة الذين لا يسبون اليه بوجه خلافا
لبعض المتأخرين **ودائمه او ميسون محترم هو ما**
حرم قتله ومنه كلب غير عقور وان لم يكن فيه نفع
وغیر المحترم ما جاز قتله كشارك الصلاة وذات محصن
وقاطع طريق ومريد وكنب عقور تميم لان النفس
لا بدل لها وللوضوء بدل ولم يتوضأ سو في كل يوم
العطش حالا في يومه وزمنه للحاضر او مالا بان
يحتاجه فيما بعد من الازمنة قبل وصوله الى
ما آخر ولو ظن ذلك ووصل الى اخر قبل نقاد ما عنده
فان عطشوا انفسهم او مات بعضهم او اسرعوا في
السير على خلاف العادة ولو لم يقع ذلك لما فضل شيء
او عثروا على ما لم يعمدوه او وقع مطر فلا قضاء في
هذا كله والاقتضوا قال ابن قاسم وحسين لا يسجد
وجوب قضا الصلوات لوقوع تيمم الجميع مع وجود
الماء قال اعلمنا وجرم عليه وضوء في هذا الحال
ذات حرمة النفس كذا ولا بد من الشرب الذي تقوى
النفس او تتضرر ويبيح تيمم لفواته وضوء بدل
هو التيمم فيجرم عليه وضوء اذا علم او ظن ان في الركبة
عطشا اذا ولو في المال قبل الوضوء لملا آخر
المسئلة مما ينبغي للمسافر حفيظ واحضارها في البالد
واشاعتها بين المسافرين فان كثيرا من يخرج خصمهم

بالذكر

بالذكر لان الكلام فيهم والا فذلك شأن كثير من المسافرين
ولو غير حجاج فلما قال **وغيرهم يسنون فيها ضيقا او**
يفتسل عن الجنبه احد هم مع علمه وفي معناه
الظن بجانية الناس الذين معه في الركبة الى الشرب وعند
الوضوء حرام لا شك فيه لانه يودي الى تلف الناس ولو كان
نازلا بجانب البحر او بقرب عين كالشيوخ امتنع عليه
التيمم مدة نزوله ثم **والغسل عن الجنبه والحيف**
وغيرها من موجبات الغسل كالوضوء فيما ذكرناه من
التفصيل والحرمة عند الحاجة الى الماء ومن خيلت له نفسه
ان الوضوء في هذا الحال وهو عند حاجة الركبة الى الماء الشرب
فضيلة فهو جاهل لا تنفع العلم في ذلك عنه شيئا بل
الخصاي فيماتوهمه وانما فضيلة الوضوء اذا لم يكن
هناك محتاج للشرب وهو محترم وسواك انت
المحتاج للعطش رفيقه المخالط له المشوب اليه
او احسان القافلة او الركب وقضية ذلك وجوب
سقي المضطر اليه الذي الى امره الى الهلاك وان لم يستقر
ولم يدفع له بدلا صوب الروح عن التلف ولو امتنع صاحبه
الماء من بدنه وشو غير محتاج اليه للعطش ولو لم يكن صاحبه
كذلك وهناك اي شئ مضطر اليه للعطش ولم يكن
صاحبه كذلك كان المضطر اخذه قهر بين المثل
و **وان يقاتله عليه حينئذ فان قاتلا وقتل احدهما**
كان صاحبا له مهاد الدم لانه صايل بمنه مما وجب عليه
بذله لا قصاص فيه على القاتل ولا دية عليه ولا كفارة

وكان المضطر ان يقتل مضمونا بالقصاص ان كان القتل
 عمدا او وجدت المكافاة ولم يكن القاتل اصلا له او الندية
 ان فقد شرط من ذلك او اصطاحوا عيلا معوضا عن القود
والكفارة في الحالين ككونه مقيلا لا يغير حق فلو احتاج
 صاحب الماء اليه حال لا يعطش نفسه **كان مقدما على**
 غيره فغيره لا بد بنفسك وجاز له مع ذلك ان يشار غيره من
 المسلمين لان الله اثني على ذلك فاعلم ذلك بقوله تعالى
 ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة **ولو**
 احتاج اليه الاجنبي الى الماء الوضوء وكان الماء
 مستغنيا عنه لم يلزمه بذله له لطهارته ويعد للتيمة
 لفقد الماء ولا يجوز للاجنبي اخذه من صاحبه
 قهرا لانه يمكنه التيمم بدلا عن الوضوء وان لم يملك
 احتاج اليه ليعطش نفسه حاله او ماله او رفيقه
 او حيوان محترم وان لم يكن معه ولو ماء لا في ثاني
 الخاف قبح وصوله بها خذله التيمم ومثل في جميع
 ما ذكر الحاجة اليه ليل كفا وعجن دقيق وطبخ اضطر له
 كما اوى اليه الشئ ولو كان معه ماء نجس وطهور وشرب
 الطهور وحرم عليه النجس فان كان معه بهيمة سقاها
 النجس ونقضا بالطهور **ويصلي** فاذا طهر من نجس
 شرعا ولا يعيد في الاول ان لم يغلب في ذلك المحل وجود الماء
ولو لم يجد الماء في ملكه **ووجده يباع بثمن مثله**
 وهو اي الواحد له واحد الثمن فاذا عن ما احتاج
 اليه من مونة ومونة من عليه مونة نفقة وكسوة

ومسكنا

ومسكنا وعن وفادينه وما يحتاجه في سفره **ذاشب**
ورباعا من ماله **شراؤه** لم يمكنه منه ويجب شراؤه
 لطهر ممنونه ولو مملوكا حيث لزمه ذلك لـ
 لنفسه اما المقيم فيسجحه اعتبارا في الفطر ولا يجب
 اقتراض ثمن الماء وان كان له مال غايب ولا الهما به
 ولا قبول ذلك بخلاف الماء لقلة المنة فيه وفي
 الثمن بخلاف ماله يبيع بموئل الى محل يصير فيه غنيا
 بثمن لا يقبذ ذلك الاجل عرفا فيلزمه وكما الماء فيما
 ذكر وما ياتي التراب **وان كان يداع بكر من**
خمس ولو اذ انقضاء يلزمه شراؤه **سوقته** لزيادته
استقر لان بذله ان زيادة خسرات بلا فائدة وفي
 تكليفه بذله لها مشقة على النفوس لا تختم لها عادة
 سواء في ذلك الماء والة الاستعا ولا نظر لبقائها لا
 لانها قد تقع في البئر فتفوت عليه وان كان ذلك
 خلافا للاصل **لكن يستحب شراؤه** معها كما في نسخة
 وثمن **شراؤه** في ركنها **موقع في تلك الحالة**
 من غير اعتبار حالة الاضطرار فقد فصل الشربة
 لدناير ويبعد في الرخص ايجاب مثل ذلك **فصل**
واذا لم يجد الماء بملكه عنده حال الوضوء **وجيب**
عمية ان لم يتيقن فقد ه لان طلبه ح
 عيب فان توهمه لا **عند** ويكون الطلب بعد
 دخول الوقت **بهية** او قرض او ثمن بات
 يقول من عنده ما يجود به او يقرضه او

لا يطهر بالوضوء
 ولا يجوز

لأنه التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ولا
يكفي بضربة واحدة وإن أمكن بضربة بخرقه ولا بد من نقل التراب
إلى العضو وبه كان معك وجهه في التراب أو منه كان
تقله من وجهه بعد ذهاب تراب مسكه إلى يد وبالعكس
أما لو وقف بهب ريح ونوي فسفت عليه ترابا وردده لم
يكف فإن نقله وأحدث إعادة ويشترط مقارئة النية
للتقل ومسح جزء من الوجه وفي غيبها من وجهها
أي تغفرام لا خلاف بين الشارح والرملي ومن فروضه
النية فلا تصح نية التيمم ولا فرض التيمم بل ينوك
الاستباحة فإن نوي استباحة ما دون الصلاة مكس
مصحف وحمله أيج له دون الصلاة وسيأتي تفصيل
نية استباحة الصلاة **والسنة أن لا يركع في ضربه**
على ضربتين سواء تيمم بعبادة أو لأفصح أم تن
لحدث أو صغر فصنفته ما ذكرناه فحصل لأبجد
تيمم لفريضة ومنذورة معينة لا بعد دخول
وقت ولو تبع في جمع التقديم فلو تيمم قبله ولو فاتته
شك في كونها عليه وإن تذكر بعدا عليها لم يصح تيممه
لعدم دخول وقتها إذ هو يتذكرها وكذا لا يصح نقل ترابه
إلا حينئذ ولو دخل وقت الثانية وقد تيمم لها
بعد فعل الأولى بطل تيممه لها ولو تذكر فاتته فتميم لها
ولم يصلها فدخل وقتها حاضرا كأنه فعل الحاضر **وقد**
استأخذه الزينة تبع للفرأيض **على الأجر لا تيمم لها**
قبل دخول وقتها مطلقا وهو في البعدية بفعل الفريضة

وفي

✓ وفي القبليته بدخول الوقت وذات السبب يتيمم لها
عند وجود سببها ويتيمم للتقل المطلق متى شاء
الأوقت الكراهة ليفعله فيه لأن تيمم حينئذ بقصد فعله
بعد خروج وقتها **ولا يصح تيمم ولو في ضمن وضوء واحد**
أو متعدد كالوخرج من أعضاء وضوئية وعمت الجراحة
الراس فعليه مع غسل الصحيح منها أربع تيممات
عن كل منها فإذا صلى فرضا ولم يحدث أعادها **أكثر من فريضة**
واحدة أن نوي استباحتها فقط أو واستباحة النقل
لأن اقتصر على استباحة الأخير فقط وكذا أن استباحة
الصلاة غير مفيدة بالفرض احتياطا للفرض في
الأخيرة بتيممه ولا يجمع به بين فرضين ولو
صلاة وطواف واجبين أو جمعة وخطبتها فلا
بد من تيممين نعم للمرأة المتيممة تمكين
حليلها به مرارا متعددة والجمع بينه وبين
فعل فرض مما مر مع ذلك فإن رأت الماء في أثناء
يه وجب النزاع لأن رآه هو فقط وذات
يصل معها ما شاء من النوافل وصلاة الجنائز
كألتا فلة قبل الفريضة وبعد ها في الوقت
وبأن الوقت لأنه كثرته خفف فلم يعتبر
له تجد يد تيمم ف **صل إذا سجد التيمم لعدم**
أنه لا يكره استباحة الجسأ أو شرعا لم يلزمه
إعادة الصلاة وإن كان له الحق في مرضه وما الحق
به فكذا أن كان الفقد للماء وكان هو وقيل

مقا

الاعتبار بالصلاة بحمل لا يندر فيه فقد الماء المريقض
سواء كان سفره قصيرا أو لا وفي امر طويلا وقول
بعض يجب القضاء على المقيم دون المسافر جري
على الغالب ولو وجد الماء بعد الصلاة في الوقت أو
في أثناء الصلاة صححت الصلاة ه ه ه
لأنه أتى بها قبل وجود الماء ولو في منزله **والاعادة**
عليه ان كان بحمل لا يجب القضاء فيه اما اذا
وجد في أثناءها فان كانت الصلاة تجب اعادة
بطلت وبطلت تيممه والا فلا تبطل الا بسلاسه
منها فتبطل وله الايات بالنسبة الثانية
نعم ان نفي بعد روية الماء اقامة او اتماما
بطلت ويقتصر في النافلة على ما نواه قبل وجود
الماء فان لم ينو شيئا فعل ركعتين ما لم يكن في
الثالثة فيتمها اما نوه بعد الشروع فيها فغير
ضار مطلقا اما قبلها فان نوه بلامانع خفي
عندي ما ودقة لفلان بطلت تيممه وان طرأ
المانع حالا بخلاف عندي لفلان ما وقد علم
غيبته او كان غيبته الى الماء حاجة من خفي عطش
فلا تبطل وتيقن الشغل من تيمم من مرض
كتيقن الماء وكسب نوهه كتمه وخرج بقوله
وجد ما لو علم بذلك بعد الصلاة وبان كانت
البيز ظاهرة الرسوم لا خفية في المحل الذي يجب
الطلب منه او وجد ثمنه في رحله وقد نسيه

فتلزمه

فتلزمه الاعادة في ذلك كله لا فيما اذا حدثت
البير ولم يعلمها او اذن في رحله من غير
علمه او اضل رحله في رحال وفيه ما وامعت في
الطلب او غضب ما وه او حال دونه سبع او ضل
عن القافلة ولو عن الماء او تلفه بغير ذلك
ولو في الوقت وان عصي به ولو بغيره ينظف
وتبرد وبالمخبر مجتهد فاستثنى يستثنى
من عدم الاعادة فيما ذكر ما اذا وجد المصلي باليتم على
الميت الماقبل دفنه فيجب اعادة الصلاة عليه احتياطا
بخاتمة امره **في سبب المتطهر من الجن**
ظهره وكبسه في ارض مغروشة بالاجار وبالسرجين
او منداة او لكونه بارض لا غبار لثوبها او نحو ذلك **صلى**
وجوب الحرمة الوقت **في سبب حائل** من حدث الكبر او
اصفر الغريضة ولو مع اشباع الوقت ان انقطع رجاءه
من احدهما والاخر وجوبا الى ضيقه وسياق حكم الطواف
ان شاء الله تعالى **في سبب حائل** دون نافلة مطلقا ولو
بسجود سهوا وان اتى بمقتضيه ولا فائده ومثل المحدث
فيما ذكر من عليه نجاسة عجز عن ازالته والمحدث اذا لم
يجدهما حرم عليه ما يحرم على الجنب الا قراءة الفاتحة
في الصلاة فيجب **ولزمه** وجوب اعادة الصلاة بالماء
او التراب وانما يقتضيه بالثاني في محل تسقط فيه
الصلاة باليتم والاحرم عليه فعلها به **في سبب حائل**
من عند الماء لاجل حسي بينه وبينه **من استعمال الماء**

يقول طيب عدل رواية تكفي معرفته ان كان عارفا بالطب
لا مطلقا اهتما ما بحق الله تعالى وبه فارق جوارا كل طعام
خاف كونه مسموما ولم يجد غيره وذكره لان حق الله تعالى
بالطهارة بالماء قد تعلق بعينه دون الطعام **تثنية** نفس
بمرض او جراحا يودي استعمال المانع احدهما
الي الموت **وتحريم** مما يودي اليه وخشي **تثنية** عضو
حسنا بسقوطه من شدة البرد او حرما بان يفلج **وقوت**
منقوعة عضو او زيادة **لمرض** وان لم يكن معه بطوء برء
او كثرة الالم وان لم يكن معه زيادة مرض **وحصول**
شئ وحش من اثر مستكره من تغير لون او تحول
او استخشاف او تغير في اللحم تزييد وخرج ما اذا خاف
من ذلك الماء يسير ولو في رقيق **الحكم** بكسر العين
المهملة وسكون المعجمة قال في القاموس كل لحم واقرب
ضرب والعضو الظاهر ما يبدو عند المهنه غالبها كالوجه
واليد والباطن ما لا يبدو وفي حالها فلا يؤثر الشئ
فيه ولو فاحشا **تثنية** **وصلى** **ولا اعاده** عليه لذلك لانها
اغذار عامة **فان** **تثنية** يمنع من صحة التيمم وجود نجاسة
غير معنوية بالبدن فلا تصح قبل التطهر منها بخلافه
قبل الاجتهاد في القبلة والستر ويمنع صحة وجود جائل
بين العضو والتراب وعليه حمل قول المصنف في
مبطلات التيمم الا ان يكون بجرحه دم كثير اي مانع
لكنافته من وصول التراب للعضو والله اعلم **فصل**
مما تم به البلوي في السفر ويحتاج الى معرفته مسالك

مركبة

17
صريح الخ ومما خبر مقدم والفعل صلة والطريق متعلق
به والمبتدأ قوله **عكم من يموت معهم** وهذا اي باب الجنائز
باب واسع كثير المسائل عظيم الفروع **جرا** وقد جمعت
فيه في كتب الفقه بحمد الله تعالى ما يقارب محله
لكثرة تفصيلاته وتفاصيله وتفرعاته **وتثنية** هنا
اي في الايضاح **ان** **تثنية** بضم النون وسكون الموحدة
وذلك معجمة قال في القاموس النبذ طر حكا الشئ امامك
او وراك او عام والفعل كضرب والشئ القليل اليسير
جمعه انباز وجلس نبتة اي بفتح النون وتضم باؤه
انتهى اي شئ يسير من احكام ذلك الباب **لا بد** للخرج من
معرفته كمال حاجته لذلك **فان** **امات** **واحد** **والركب**
اسم جنس جمعي واحد وقيل وجمعه **وتثنية** فاعلم
فعل من باب فقد رجع قال في المصباح وتطلق على الرقعة
واقصر عليه الفارابي وفي مجمع البحرين من قال القافلة
الراحلة من السفر فقد غلط بل يقال للمبتدي بالسفر
قافلة تغا ولا لها بالرجوع وقال الازهري مثله انتهى
وجوب على الذين علموا بموته وان لم يكونوا من اهله
غسله **وتثنية** **والصلاة عليه** **وتثنية** على سبيل فرض الكفاية
فان **تركوا** **وتثنية** **من** **الاربعه** **تثنية**
عليها **والتمك** **منها** **التمك** **كلهم** **تأكيد** **للو** **وذلك**
لان الارجح توجه الخطاب في فرض الكفاية الى كل فرد فرد
ويستقط بفعل البعض **فان** **فعلها** **بعضهم** **اي** **ولو**
واحدا **تثنية** **الخرج** **من** **اباوين** **الحصول** **مقصود**

في العود للحج به للشعوب ما نصه
 من ان يخرج كل قبيلة صوفي شي
 وفي المثل السابق ان فلانا
 وفلانا جلسا يا كذا وكذا
 وفسحوا من قبلهما فخرج على
 وفسحوا من قبلهما فخرج على
 بعد ما اعاد به ففهم ان
 الفقهاء يجمعون على القطر ان
 له وركبوا حماره او فقهوا
 لا تقصروا في شئ الا اذا كان ذلك
 الشئ مما اهل الحج من خطا

اعتنا ما الاجرة وعلو قدره على الله تعالى ثرين
 بعض ذلك بقوله **في استواء الظمان عند الحاجة**
فيه اذا مسن ويجب عند الاضطرار اليه ان
 لم يضطر هو اليه حالا والا فهو المقدم اما عند
 عدم التمكن فلا يلام **في حجب** عن السير على
 ما يصل به للمقصد **في استواء** غير به مكان امكنة
 تغنى في التقدير **في استواء** اكثرها ثوبا واعلاها
 قد راما **وفقا** نعمت المتصدق عليه تتدفع بالصدقة
او حجة لكثرة النفع ووقوع الموضع حينئذ **في استواء**
 اي يرحل رجلا ثوبا كما تدل له الصيغة **في استواء**
 وفعل **امعروف** المعروف شرعا من بذل النداء وكف
 الاذي عطف عام على خاص ويجوز عطفه على فعل
 في طريق مكة من الفاصل اليها **باربعة** **موز** **حدها**
الحاجة من المحتاج لذلك **امس** استند لفقد
 المعارف له حينئذ كما ارشد اليه قوله **تأني** ان لا يرد
 يلجأ اليها لعدم معرفته بذلك وعدم معرفتهم له **تأني**
بجاء هذه النفس بخلاف هواها **تسمها** بالشيء قوة بخلافها
 بالميدول حينئذ والمطلوب قصد قها **الحاجة**
 فيما بعد **الرابع** انه اعانه بالمهملة فالنون وبالمعجمة
 فالمثلثة **لقاصدي** بيت الله يؤخذ من عونته اعانته
 قاصده ولولغير نسكه بان قصده للطواف او
 الاعتكاف او غير ذلك وهو غير بعيد **فصل**
مختصر جدا بكسر الجيم وتشد يد المهملة قال
 في المصباح

في المصباح انه اسم مصدر جدد جدا بفتح الجيم يقال
 فلان محسن جدا اي مبالغة وبهاية ولا يقال
 محسن جدا بالفتح انتهى **في استواء** **في استواء**
 مراتبه الاربع وبقيت عليه مرتبة خامسة هي
 وقوعه عن النذر والمعتبر لها الاسلام والعقل
 والبلاغ **في استواء** **في استواء** **في استواء**
سدر النسك او يفسده فيجب عليه كل منهما لذلك
 ثانيا وثالثا ان نذره في عام او وقع في غيره حجة
 الاسلام والا فلو نذر الحج في عام معين اجزا فيه
 عن ذلك وعن حجة الاسلام معا ولا يجب اعادته
 بعود المرئد الى الاسلام بعد حجه فيه لان الردة
 لا تبطل العمل الا اذا اتصلت بالموت نعم يحبط
 ثوابه اما اذا ارثد في اثنا نسكه فيبطل وعليه
 ان ياتي بعد العود الى الاسلام بحجة الاسلام ان
 كانت الردة المذكورة فيها **في استواء** **في استواء**
 خمسة **في استواء** **في استواء** **في استواء**
 مباشرة كغير المميز **في استواء** **في استواء** **في استواء**
 الولي وهو المميز وقسم يصح منه عند النذر
 وهو لمسلم البالغ العاقل ولو غير حر وقسم **في استواء**
في استواء وهو لمسلم البالغ العاقل الحر وان كان
 فقيرا وقسم **في استواء** عليه وهو ما ذكر فيما قبله مع
 الاستطاعة وهذا اجمال فان اردت التفضل وما
 يعتبر لكل مرتبة **في استواء** **في استواء** **في استواء**

ففرضه والافمن وقف محققا واقع حجه ثقلا وان
 افاق فيما عدا الاحرام وكان الولي قد احرر عنه
 اجزاه عن حجة الاسلام كما قاله الجلال البلعيني
 وغيره اخذ امن النص وهو ظم واستراطهم
 افاقته في جميع الاركان في حجة الاسلام محمول
 غير هذه الصورة **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 صحة عبادته بنفسه لفقد شرطها وهو المتميز
في حجة الاسلام **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 ماله وتكون الاسلام فيه التزام سائر التكاليف
 بخلاف سائر العبادات لم يعتد باسلام غير المتميز
 واعتبر فيه الكمال بالبلوغ والعقل ولان الاسلام
 لا يتصور وقوعه الا فرضا بخلاف سائر العبادات
 وهو غير مكلف والحكم بصحة اسلام المتميز كان
 في اول الاسلام فلما كثر المسلمون لم يعتد باللام
 غير المتميز قاله البيهقي وبما ذكره فارق الاحرام
 فانه عبادته خاصة لا التزام فيها فصيح كالتحريم
 بالصلاة وغيرها **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 له سيد وان كان حراما عليه ذلك حسنة **في حجة الاسلام**
في حجة الاسلام **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 رتبة سواء كانت عن نفسه ام عن غيره من ميت
 او موصوف بالاسلام والعقل والبلوغ والحرية
 لاجتماع اوصاف الكمال ولا بد من وجود كل اذكر
 حال الوقوف فلو كل بعد فساد للوقوف فاذا ركه

فرضه

حصول الثواب فانه يكتب لغير مكلف ثواب
 ما عمله من عمل بر دون انما لعل الحرام من المكلف
 لو صدر منه ويكتب مثل ثواب العمل لاصله وخبر
 سوال المرأة في الروح والنبي صلى الله عليه وسلم
 يشهد له وقولها وقد اخرجت صبيا من
 اليهودي اخذت بعصده الهذا حج قال صلى الله
 عليه وسلم نعم ولك احد **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 ولا يضر اعتقاده الكفر بعد احرامه لانفقاده
 بخلافه حالة الاحرام لا اختلال نيته ويترط
 ايضا لانفقاده وقت الاثني بياض والا انعقد عمره
 ويترط ايضا ان لا يعي عليه من حج بعينه من اعماله
 كالتعاقب بعبته ولم يتغير والالم ينقصد احرامه
 بالعمرة فلا يتخرج كخروا عنه ولا يترط **في حجة الاسلام**
في حجة الاسلام **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 نصه اي غير البالغ ولو اني **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 المتميز فالولي مخير بين احرامه عنه ايضا واذا
 الولي في المباشرة مع باقي الشروط فيما قبله واذا
 للمميز في الاحرام بنفسه وجب التحقق **في حجة الاسلام**
في حجة الاسلام **في حجة الاسلام** **في حجة الاسلام**
 والسقي وكذا الخلق ان جعلناه نسكا كما قال
 الرافي وكذا الوقوف من حيث اجزاه عن

حنفية لا يصح احرام الصبي
 وقال ابو حنيفة لا يصح احرام الصبي
 بالحج منه رآه الحنفية

صفة باذن سيد
 وقوله وان كان حراما
 عليه بان كان بالغ

وقع كذلك والا فلا كاساقي **فمن استطاع انفق على امره** وقع عن
حجة **سدد** لوجود ما يتوقف عليه واستجما عليه
 وكالمريض لو تكلف حضور الجمعة **واما وجوب حجة الاسلام**
فله خمسة شروط **الاسلام** ولو باعتراف ما مضى فيجب
 على مرتد استطاع في ردة ان يستقر في ذمته واه اسلام
 معسر ولم يتمكن منه بعد الاسلام لكن لا يقضى عن من قتل
 مات مرتدا لانها عبادة بدنية ليس اهلا لوقوعها
 عنه بخلاف الزكاة اللازمة له حال الردة فتقضى من
 ماله **والبلوغ والعقل** فلا يجب على صبي او مجنون
 لرفع القلم عنهما **فخرية** المستقرة لا المعرضة للزوال
 كالعتق في مرض الموت الا ان خرج من الثلث فيتيقن
 استقرار الوجوب عليه من حيث الاستطاعة ولو قبل موت
 سيده قياما على من له مال ولا علم له به بل **اولي وارث** **عة**
 لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه
 سبيلا **شرع** **استطاعة** المتوقفه الوجوب عليها **واعاد**
استطاعة **مباني** **من** **تغيب** **وسطاعة** **تخصيمه** **له**
بغير **فالاستطاعة** **لاولي** **تعتق** **بخمسة** **موز** **الرحلة**
من **بينه** **وبين** **مكة** **مرحلتان** **قصاعد** **اي** **وان** **قدر**
على **المشي** **لمكة** **او** **الحمل** **يصير** **فيه** **وبينه** **وبين** **مكة**
دون **مرحلتين** **لان** **تحصيل** **سبب** **الوجوب** **لايجب** **ودون**
المرحلتين **كالمرحلتين** **فيحق** **العاجز** **عن** **المشي** **ولا** **اثر**
لقدرته **على** **زحف** **او** **حبو** **وان** **كان** **يمكنه** **لمشقه** **والزاد**
لان **بالزاد** **والرحلة** **فسرت** **الاستطاعة** **في** **قوله** **تعالى**

من استطاع

تقابل

من استطاع اليه سبيلا في حديث مرفوع رواه الحاكم وصححه
 ومن عرفت على العادة سوا الامن الخاص والعام اللائق به
 ولو ظنا **سدد** **ببر** **فلا** **يجب** **مع** **الخوف** **وعلى** **المريض** **واما**
الاسي **على** **العادة** **الغالبية** **فلوا** **احتاج** **لقطع** **زيادة** **على**
مرحلة **ولو** **في** **بعض** **المراحل** **لم** **يلزم** **مع** **الحج** **وهو** **شرط** **لوجوب**
الاستقرار **في** **الذمة** **وسدد** **مرحلة** **وما** **في** **معناها**
من **كل** **ما** **اعتيد** **الركوب** **عليه** **لغالب** **امثاله** **في** **ذلك** **المسافة**
لكن **من** **سفره** **طويل** **او** **كان** **تأخر** **عن** **مشي** **لمشقه** **المشي**
لطول **المسافة** **او** **فسي** **بقدر** **على** **المشي** **حينئذ**
ولو **امراة** **ان** **يجب** **ما** **شئت** **ان** **كان** **واجدا** **للزاد** **او** **مكنه**
تحصيله **باجته** **نفسه** **في** **الطريق** **او** **كان** **يكسب** **كل** **يوم** **او**
في **بعض** **الايام** **كنايته** **لان** **احتاج** **للسؤال** **لكراهة** **الحج** **به**
لما **فيه** **من** **المبادرة** **للقرب** **والمسارعة** **اليها** **ولو** **لي** **المراة**
من **العصبية** **وليجت** **به** **كما** **قال** **الاسنوي** **الوصي** **والحاكم**
منها **من** **ذلك** **احتسبه** **عند** **مجرد** **التهمة** **في** **النافلة** **وعند**
قوتها **في** **الفريضة** **وتتمة** **مرحلة** **اي** **بمد** **مشقة** **شديدة**
وهي **ما** **يخشى** **منها** **مخذور** **وتشيم** **او** **ما** **لا** **يطاق** **الصبر**
عليه **عادة** **معها** **بان** **تكون** **مرتاضة** **فان** **احتاج** **الى**
تحمل **بكسر** **ففرج** **وبالعكس** **وهي** **شقتان** **يجعل** **ما**
بينهما **على** **ظهر** **البعير** **كتيسه** **وهي** **كذلك** **الا** **ان** **عليها**
اعواد **عليها** **ما** **يظل** **من** **الشمس** **وتسمى** **الآت** **بالمحارة**
ف **يحق** **احتساب** **البعير** **وشترضة** **القدرة** **عليه**
اي **الاحتاج** **اليه** **مما** **ذكره** **فما** **لمشقة** **وجود** **ذلك** **شرط**

في حق المرأة مطلقا لانه استر في حقها ويعتبر حينئذ مع
 ما تقدم اعتباره من نحو الحمل وجود شريك لا يفي بحسب
 في الشق الاخران تضرر بمعاذلة الاحمال قيل وكذا ان لم يتضرر
 بهما فيه من المرافقة والمواضعة فليس شق عليه ركوب
 الكنيسة اعتبر للوجود قد رتبة على المحقة فقد رتبة
 على اجرة نحو سرير بحمل الرجل **وسواء قدم على الراحلة**
 وما اعتبر معها عند شرطه **بتمن الممثل** اللائق به زمانا
 ومكانا اذا اراد شراءه **واجرة مثل** اذا اراد استيجاره
 وكوفي وكيفي كونه من الجهة الموقوف عليه هاذك او عليه
 مخصوصه او اوصى له بمنفعته ومن حمل الامام من بيت
 المال حيث جاز له ذلك الحاجة الركب اليه من قاضي ونحوه ولا
 عبرة هنا بالقدرة على ذلك بهمة للمنة ولا باعادة فاضلا
 اي الثمن **يجتاج اليه** مما ياتي **ويشترط في الزاد** معتبر للزوج
ما يفي به لزمه اليه **رجوعه** منه وان لم يكن له ببلده
 اهل ولا عشيرة لترجع النفوس الى اوطانها **فانعدم**
يجتاج اليه لنفقة في الاولى لمونة **من تلزمه**
نفقة وكسوتهم **ملك ذهابه وايابه** وفي نسخة
 ورجوعه **لنفقة** ولا بد ايضا من وجود اوعية الزاد
 حتي السفر فالتاقد للزاد لا يلزمه الحج الا اذا كان يكسب
 في يوم السفر كفاية ايام الحج وهي ستة فيلزمه ويعتبر
 مع ذلك ملك المسافة التي بينه وبين مكة ذهابا وايابا
 اذ هي من ضروريات سفره وسكوتهم عن ذلك لا ت
 كلامهم فيمن بمكة كما لا يخفى ويعتبر في وجوب العمرة وهذا

وجود

او من نصيب ولا بد ان يكون الا لائق به زمانا ومكانا اذا اراد شراءه او اجرة مثل اذا اراد استيجاره وكوفي وكيفي كونه من الجهة الموقوف عليه هاذك او عليه مخصوصه او اوصى له بمنفعته ومن حمل الامام من بيت المال حيث جاز له ذلك الحاجة الركب اليه من قاضي ونحوه ولا عبرة هنا بالقدرة على ذلك بهمة للمنة ولا باعادة فاضلا اي الثمن يجتاج اليه مما ياتي ويشترط في الزاد معتبر للزوج ما يفي به لزمه اليه رجوعه منه وان لم يكن له ببلده اهل ولا عشيرة لترجع النفوس الى اوطانها فانعدم يجتاج اليه لنفقة في الاولى لمونة من تلزمه نفقة وكسوتهم ملك ذهابه وايابه وفي نسخة ورجوعه لنفقة ولا بد ايضا من وجود اوعية الزاد حتي السفر فالتاقد للزاد لا يلزمه الحج الا اذا كان يكسب في يوم السفر كفاية ايام الحج وهي ستة فيلزمه ويعتبر مع ذلك ملك المسافة التي بينه وبين مكة ذهابا وايابا اذ هي من ضروريات سفره وسكوتهم عن ذلك لا ت كلامهم فيمن بمكة كما لا يخفى ويعتبر في وجوب العمرة وهذا

وجود مونة ومن يسع عملها بالنسبة لا غلب احوال الفاعل
وقا **فانما عن مسكن** ولو مدرسة او رباطا او موقوفا
 عليه فلو وجد غير لائق به ولو باعه حصل بثمنه اللائق
 ويصرف الباقي في الحج لزمه ذلك وان كان ما لو فاجلا في
 نظيره في الكفاية لان لها بدلا من حيث كونه بدلا في الجملة
 والمراد المجزئ فلا يمتنع بان كلامها اصلا ولا بالمرتبة
 الاخيرة من مراتبها وايضا فبايها اوسع دليل انه يكلف
 هنا لاهناك صرفا من ماله وبيع ضيعته التي يستغلها
 وان بطلت تجارتها ومستغلته ولكون ذلك الحاجة مستقلة
 فارق اعتبار الخادم والمسكن لان الحاجة اليها مانعة والحاجة
 التقيسية ولوللمتعة كالتن فيما تقدم ويشهد له قولهم
 الا فصل لمن خاف العنت تقدم النكاح على الحج اذ لم يتمكن
 الا من احدهما لم يتضيق عليه الحج مع استقرار الحج في الذمة
 لان النكاح من الملاذ فلا يمنع وجوب الحج فان فرض عدم
 صبره عن الجماع اشترط في وجوبه قد رتبة على استحسان
 ما يستمتع به وكذا فيما يظهر يشترط ان ظن انه بالحقة
 يترك الجماع مبيع قديم ولو بالتجربة او بخبر عاين هو رواية
 عارفين ويكون كالراحلة للمعيد بل اولى وقولهم في الخائف
 العنت مع استقراره في ذمته جعل على غير هذه الحالة تركت
 النقيض المحتاج اليها وخيل المجزئ المبني في الديوان وغيره
 وعدته كالمسكن والخادم لا يتبع في مون الحج واذا وجد ما
 يصرفه لذلك فقط كان مثله في عدم وجوب الحج عليه نعم
 كتب التفرج او اذا تعددت النسخ من غيرها من غير حاجة

د

بيع ما زاد على الحاجة تنبيه ~~هو~~ لا فرق في القدرة
 على الزاد والراحلة بين المال الحاصل معه او كالحاصل من دين
 على ما يئى مقربه او معه عليه بينة او قدر على الظفر به
 من غير كثر اذ يلمحه **ومن قضا دين يكون عليه ولو له**
تعالى كذا كان **وموجب** وان رضي صاحب المال
 بالتأخير لان المنة قد تخترمه فتبقى ذمته مرتبطة برينه
واما تصرف في شئ منه على الوجه اللائق به ولو
 ظنا فان خاف فيه ولو على خصوصه فلا وجوب ولا يقضي
 من تركه لو تركه لذلك **وتدثره حيا في نفسه** ومثله
 العضوف **مال الذي** يحتاجه للسفر وان قل الخوف عليه
 فان كان الخوف على مال اعد للجماعة لم يكن عذرا بشرط
 الامن عليه اذا خلفه ببلده ولا بد من ذلك في جميع مخلفه
 فيها من عقار وغيره وان قل وتجب اجرة الخفي الذي
 يحصل بها الامن فيشترط للوجوب القدرة عليها ان
 صلبت بخلاف ما يلزمه الرصدي من المكوس الا ان كان
 الباذل الامام او نائبه لا أحد الرعايا لما فيه من المنفعة
 وقول الجوهري تنصف المنفعة بالانسية لكل فرد فلا يمنع
 ذلك الوجوب واضح وان قيل بمنفعه لانه يلزمه لو بذل
 واحد للركب ما لا عن ماء طهارتهم وجوب القبول عليهم
 وكلامهم ياباه وحسينه فيعرف بينهما بان المال المذول
 للطهارة يدخل تحت يدهم وفي تصرفهم فتعرب فيه المنفعة
 ولا كذلك المذول في دفعه من ذكر فانه لم يدخل في يدهم
وتنصفه **فد يوجب على امرأة** والخمسة وكذا الامور الجميل

تعم

نفسه في حقه اعتبار محرما او سيد فقط ولا
 يكفى بمثله لحرمة نظر كل منهم لصاحبه عند
 المصنف وخلوته به وبذلك فارق اجتماع المشوق
 الا **ثاني حتى تأمن على نفسها** وهذا شرط للوجوب
 فان لم تأمن مما سياتي فلا يجب عليها ولا
 يقضي من تركها **من تركها** **ومن تركها** **ومن تركها**
 الطبعي ويقوم مقام احدها عبدها الامينة
 اذا كانت امينة ويكفي المراهق في المحرمات
 كانت له وجاهة يحصل معها الامن لا احترامه
 ولا يعتبر ملازمة المحرم بل يكفي كونه قريبا
 منها عرفا **ومن تركها** **ومن تركها** **ومن تركها**
 جمع امرأة وقضيتها لا بد من ذلك سواء اهلها لانه
 اذا ذهبت واحدة لحاجة الانسان وتبعها
 اخرى يبقى عند المتخلفة في الرجل من تأمن
 به واعتبار عدد هت للوجوب لا للجوانب
 فيجوز مع واحدة بل ووجدها اذا امنت على
 نفسها الخروج للفرض اي لما يجب عليها من حجة
 الاسلام او لندرا والقضا او عرق كذلك وان كانت
 غير مستطوعة لا للنقل منها وان وقع فرض
 كفاية فلا يجوز الا مع محرما او ما في معمله
 وكما لنقل الجمع عن النفس فلا بد لها فيه من المحرم
ولا كافر او فاسقات **ولا كافر**
 لومات نحو الزوج او مرض او اسر بعد ان احرمت

المرأة
التي
تستغفر
له

منه بح عنه
انما يلزم الحج في مال فيستيب
سنة عند الله وقال ابو جعفر
جنيته

٨٨
خلاف ذلك بولاية اقداره الله بها ولا بد من وجود
ما في الوقت فلو تمكن منه في رمضان وانقر في
شوال فلا استطاعة وكذا بعد خروج الركب او
قبله وانقر قبل عودته بل يعتبر دوام الاستطاعة
الى رجوعهم وما استند **الحسين بن سعيد** وهي
القسم الثاني في ذكر الضمير مع رجوعه للاء
ستطاعة وهي مؤنثة للاخبار عنها بمذكر هو
ان يعجز حسا او شرعا **او كبت** وبين سبب
العجز بقوله **زوجه** وهو على القول بانه وجوده
عرض يضاد الحياة او كبر يكسر ففتح اي في السن او زمانة
اي ضعف الحركة مع تتابع المرض ومرض عطف عام على
خاص **لا يرى زوجه** بقوله عدلي طب وانما اكتفي في التيمم
بدون ذلك كما مر لسهولة امره ويتمجه الاكتفاء بعرفته
ان كان عارفا بالطب بخلاف غير العارف اذ لم يجد عارفا
اي ووقع في نفسه حصول الغضب فلا يكفي اما ما رجي
زواله من ذلك فلا يجوز الا نابة بسببه والمرضى المرجو الزوال
ما في الوجوب كما في المهمات عن النسي فاذا برى من ذنات
قبل التحكى فلا يجب عليه القضاء اما ان تمكن قبله او
بعده وخشي من الركوب محذور وشيم فيجب ومقطوع
الاطراف الذي يمكن ثبوته على الراحلة فلا يجوز له
الاستئابة وبحث البليغي ان ولي الجنون المعضوب
اذا استئب عنه واستمر غضبه اجزاه وهو ظر **او**
بفتح اوليه وهو امر طبعي لا علاج له **او لا يستئبه**

البشوت معه اي مع كل واحد من المتقاطعات على الراس
التي هي شديدة وفقدت العادة في سبب
بالتعريف المهملة والصاد المعجمة فيه طباق بين الالهال
والاعجام وقال بعض الفضلاء فيه انه ضبط باللسان
منزلة الضبط بالعالم فينفي ان يرى ولا يقري الا في
نصيحة الكتاب ونحو وهو اسم مفعول من الغضب وهو
الضعف او القطع لانقطاع حركته هذا الاشهر ويجوز
ان يقال بالصاد المهملة كانه قطع عصبه او ضرب عليه
للترتيب الذكري المعنوي لان التفصيل يتاخر عن
الاجمال اذ ما قبلها تفصيل لما قبلها يجب الاستنباط
من راس المال بعد الدين المتعلق بعين التركة وموت
التجهيز فويل ان عصبي المست بالاخير والابان كان له مال
ولم يعلم به فلا خامة المسلم ان قد استباح به
في حياته ولو في زمن ردة التي اسلم بعدها وعسرفيه
ثم يحسب اي وجوب الاستنباط تحتيد ان كان
له تركة زائدة على الدين المتعلق بها وعن موت التجهيز
والتدبير من الموت لعدم وجود مصرف الاستنباط
الواجبة ويجوز بل ليس للوارث من كدابل والاجني
في الفرض اداء وقضا ونذرا وان لم يستطع في
حياته سوا الوصي به ام لا لما فيه من اداء حق عليه
في الجملة فاشبه قضا الدين عنه الجائز للاجنبي بخلاف
الصوم عن البيت حيث يوقف على اذن القريب
او ما دونه لان الحج فيه شائبة مال ولا كذلك الصوم

لانه

لانه بدني محض والاصل امتناع النيابة فيه لكن صحت بها
السنة للقريب فوقف عندها واقيم فعل الاجنبي عند
اذنه لا مطلقا مقام فعله لان الصوم بدلا هو الاطعام
بخلاف الحج اما المتداملت على ردة فلا يناب عنه كما مر
اذ لا تركه له وانما اخرج عنه تركه لان الحج عبادة بدنية
وان كان فيها شائبة مال فلو صح وقع عنه وهو مستحيل
هنا **مستأنب** فلو كان الحج وكذا العمرة عنه **مستأنب**
لانه صحيح العبارة والمانع انما منع الاعمال فقط وبغيره
مستأنب وان لم يستطع في حال سلامته واستطاع في
حال عجزه **مستأنب** مستأنب من ردة عنه فانه
عن حاجته وحاجة ممونه **يوم الاستسجار خاصة** لان
ما زاد من ملك الذهب والاياب لمونه لعدم مفارقتها له
فيتمكن من تحصيلها لهم عند الحاجة لها واعتبارها
ان كانت القدر باستسجار فان كانت بيد طاعة وجب
الاذن فورا مطلقا وفارق عدم القورية في حقه بنفسه
كما ساقى بان الدعية منه فلا تزول بخلافها في المطيع
فهو بصدد الزوال لانها من الغير فوجب القورا غنتا
لفرض خاطر الذي عى له واذا اذن له فلا يجب على الباذل
الحج ولا يجب نية الاذن عند مباشر الماذون للنسك
بخلاف التسمم ففي الاذن النية عند فعل ما دونه لان
الماذون هنا متعاط للعبادة لا الاذن فكانت النية منه
دونه الاذن وفي التسمم الاذن متعاطها ايضا فوجبت
نيته ولم تكفه نية الماذون له **سواء وجد جرة ركب**

العصب بالمشي **وس** **وس** **وس** من اصل واجني
المال للمعصوب ليستاجر عنه **لم يترمه قبوله على الاصح**
 لما فيه من المنفعة الا ان كان البا ذل الامام من بيت المال
 وله فيه حق فيجب عليه القبول اذ لا منة في وكذا اذا
 اطاعه اصله او فرعه واستاجر من يحج عنه بخلاف
 الاجنبي ومنه نحو الاخ والعم ولا اذا قال الاصل او الفرع
 اذن لي في الاستجارة عنك **سواء** قال وانا ابدل المال للاجير
 ام لا تضمن كلمه لذلك **او** استاجر وانا ادفع على
 الاوجه ولا نظر للمنة فيه الا لا ينظر اليها الا اذا اقيمت بان
 قال اخذ هذا المال واستلم به او ادفعه لمن يستاجر به عنك
 بخلاف ما ذكر من المسائل فائمة فيه **لم** تقروا باللامنة
 كلها لان كلامنا لا يخلو عن منة ثم قوله وانا ادفع
 وان كان وعد الا ضرر فيه على المعصوب لانه ان وفا
 بوعده والا فلا يجبر النفس لا عسار المستاجر فلا ضرر
 عليه بحال فيلزمه طلب البراءة ذمته وانما لزم في الاصل
 والفرع دون غيرهما لا قريبين ما فتحت المنة معهم
 قاله الشارح وقوله والا فلا يجبر الى اخره يرد عليه ما لو
 ساء الاجير لعلم الشك قبل طلب الاجرة وجنب
 فيحقق الضرر المستاجر اذ لم يوفه الوعد بوعده فيفي
 قوله فلا ضرر عليه بحال ما لا يخفى ولو عصب بعد ان
 نذر الحج فامتنع جواز التبوع به عنه وجوب اذنه للمطيع
 بشروطه كما شمله كلامهم **وجوز** **استنابة** في **سواء**
 في حجة واحدة **مت** **مستحب** حيث اوصي بها والا فلا

ولو

مقابل

ولو عن وادث على المعقد الذي في المجموع ناقلا فيه الاتفاق
 اي اتفاق الاكثرين وان اقتضى كلام الروضة واصلاها
 في الوصايا خلافا واعتده بعض المتأخرين اما المعصوب فلا
 يتغير عنه **سواء** **سواء** **سواء** **سواء** **سواء** **سواء**
عنه **النايب** **ثم** **قال** **العصب** **وشفي** **عطف** **تفسير**
 او يتغير لرفع ما لو عرض بعد العصب ملغ من مرضي
 لا يجزي بروه منه **لم** **يجز** **بالم** **من** **كما** **تقدم** **وعلى** **تركه**
 فالشتم بل بعده واستوفى الجازم حقه من حذف الحركة
سواء **وعدم** **الاجرة** **الفقد** **شرطه** **وهو** **استمرار** **العصب**
الي **الموت** **بل** **عليه** **ان** **يجز** **وتواب** **ذلك** **الحج** **للاجير**
 نعم يثاب المعصوب على قصده الاول ولا يسقط الاجير
 اجرة وان اخذها اعادها ولو استتاب مرجوا لشفاء الله
 من حج عنه فلا جرمة وان مات بعد حج النايب من ذلك
 اي ان احرم في حياة المستتب والا وقع له لان حج عنه
 بامر ويستحق اجرة المثل كما قاله الاذري **فواحد**
 لا رجوع لمطاع مطلقا ولا لمطيع بعد الاطاع وعلى المعصوب
 ان تقسم الطاعة في احد ولو اجنبيا امره بالحج ان غلب
 على ظنه اجابته له والا فلا وموت المطيع ومثله المطاع
 ويستقر الوجوب في ذمة المطاع لان المطيع لجواز رجوعه
 وما اقتضاه كلام المجموع من الاستقرار في ذمته ليس مراد
 وحج الحج على ذي مال او مطيع وان جهل به وبطاعة
 المطيع اعتبارا بما في نفس الامر فيحج عنه في ذلك من
 تركه ولا بد من نية الباذل الحج عن المبدول له وان كان

له اب وام فالوجه البداية بالاولي لانها تطهير مركزا
الغطر والاب احق بذلك وبه فارق تقديم الام في النفقة
لان مدارها على الحاجة والام اولى بها **قوله**
شهر ربيع وبيع مباشرة او بآية حجة على ترجي
الا المعصوب اذا عصى بالتأخير فيجب عليه كما مر
الانابة فورا وذلك لان الحج فرض سنة ست على ما صححه
الشيخان في السير عن الاصحاب او سنة خمس كما جزم به
الرافعي هنا او ثمان كما قال الماوردي وبعث صلى
الله عليه وسلم ابا بكر سنة تسع فحج بالناس وقاتل
معه مياسير اصحابه كعثمان وابن عوف من غير عدد
شغل بحرب ولا خوف من عدو حتى حجوا معه سنة
عشر وفتن به العرة ونزع ابن الحاج المالك في الاستدلال
بذلك بما اصله ان حج ابي بكر وعلي وغيرهما ذلك العام كان
ببصرى فحج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة فانه صح
انه حج قبلها حجتين بل قال في فتح الباري الظاهر انه
صلى الله عليه وسلم لم يترك الحج مدة مقامه بمكة قبل الهجرة
قلت ولذا قال الشارح في النفقة وبعث صلى الله عليه وسلم
قبل الهجرة حججا لا يدري عددها انتهى وبانه لا يجوز
تقديم حج الفرض قبله مع اية لا تقدم مواهين يدي الله
ورسوله واذا امر من ضحك قبله باضحية اخرى
فكيف بالحج ويقول جمعهم مجاهد وعكرمة والخزومي
ان حجهم تلك السنة صادق في القعدة اي ويؤيده قول
السهمي لا ينبغي ان يضاف اليه صلى الله عليه وسلم

الاجبة

الاجبة الوداع وان حج مع الناس بمكة لانه لم يكن على سنة الحج
لما ذكر انهم كانوا يوفرونه عن وقت الى حساب الشهور
الشمسية ويوفرونه كل عام احدى عشر يوما واقفهم بمكة
صلى الله عليه وسلم لانه كان مغلوبا على امره ولما فرض
اذا به عند رجوعه من تبوك بعيد فتح مكة فذكر له بقايا
حج المشركين وطوافهم عراة فنذرهم عمودهم في السنة
الثامنة ثم حج في العاشرة بعد ان حاد رسوم الشرك وانتهى
ملخصا زاد بعضهم وحسب واقف الوقوف بعرفة تاح
ذي الحجة فلذا اعلمهم به بقوله في خطبته ان الزمان
قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض
وان الامر عاد الي وضع الله عليه حساب الاشهر واليات
ابا بكر خرج امير اعلى اهل الموسم من خرج للحج وعليه
من بعد لقراءة سورة براءة في مني وغيرها اعلاما
ينبذ اليهود ويأمن حج ابي بكر كان في القعدة ثم في العاشرة
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه وقهرهم
ابوبكر وعلي لحقهم بمكة فحجوا فرضهم واخبرهم صلى
الله عليه وسلم بما اوجب تأخره من ان الزمان قد استدار
اي وقت الحج الى وقت الاصيل في رضى الانبياء وهود
الحج وان عدم وقوعه في وقت هو مقتضى لتأخيرهم
صلى الله عليه وسلم فلما صادق وقت لم يتأخر قال
الشارح ولك ذلك ردهم ما ذكر بان الحج فرض سنة خمس وست
او ثمان وعلي كل فاما ان نقول فرض ايقاعه في ذي الحجة كما كان
ابتدا وفيما يوقعه اهل مكة ثم نسخ في السنة العاشرة

فيلزم على الاول ان ياذن صلى الله عليه وسلم في التلبس
 بشكك فاسد لوقوعه في غير وقت فكيف مع ذلك ياذن
 فيه سنة ثمان لعتاب وهو مرفيه سنة تسع اياكرو ولا
 يقاس عليه ما وقع منه صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة
 لما تقدم عن السهيلي من انه كان مغلوبا على امره وما
 انزل عليه فيه شيء فوافقهم كما وافقهم في صوم عاشورا
 قيل ان ينزل عليه فيه شيء فلا يقاس حاله بحاله بعد
 فرضه وبيان الحكم له وقدرته على عدم موافقتهم بامر
 الصحابة ان لا يتفقوا معهم بل في وقته وهو صلى الله
 عليه وسلم بعد فتح مكة في رمضان سنة ثمان لم يكن
 يخشى من احد شيئا بل دانت له العرب بأسرها فظهر
 اندفاع ما قاله ابن الحاج على التقديم الاول وان حج ابي بكر
 ومن معه كان فرضا واقعا في زمانه ومع ذلك اخبر مياسير
 الصحابة ويلزم على الثاني كون الحج في ذي القعدة صحيحا
 ومع ذلك اخر المياسير ففتح ان الحج على التراجعي
 كلا التقديمين وان لا يمكن التقديم الاول الذي
 هو المتعين ان يقال ان حج عتاب والصديق
 كانا في ذي القعدة بل كانا في ذي الحجة كما يدل له
 خبر ابن مردويه عن ابن عمر بن العاص كانا
 يجعلون عاما شهر او عاما شهرين يعني يحج
 في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يحجون في الثالث
 في شهر اخر غيره قال فلا يقع الحج في ايام الحج الا في
 كل خمس وعشرين سنة فلما كان حج ابي بكر

وافق

اصحابه

مقال

وافق ذلك العام شهر الحج فسماه الله الحج الاكبر
 واخرجه الطبراني بخبره كني قال كانا لا يصيب
 الحج الا في كل سنة وعشرين عاما مرة واحدة وهو
 النسي الذي ذكره الله في الكتاب وعليه كون حج
 الصديق كان في ذي الحجة طائفة منهم احمد والند
 بان في رواية انه صلى الله عليه وسلم امر عليا فنادوه
 يوم النحر ان لا يحج بعد العام مشرك وفي رواية
 واليوم يوم الحج الاكبر وقد قال تعالى واذا انت
 من الله ورسوله الي الناس يوم الحج الاكبر فسماه
 الله بذلك قد لا علي ان هذا الاذان الذي هو
 نداء علي رضي الله عنه سنة تسع ووقع في ذي الحجة
 وهو لم يدع واستبعد تقدم غيره عليه صلى الله
 عليه وسلم في قاعة من قاعات الاسلام يقيمها الله
 تعالى علي يد يه لا وجه له الا لو كان فعلهم ذلك بغير
 اذنه صلى الله عليه وسلم اما وقد صدر بآذنه و
 واستخلاف افضل الصحابة اعلا ما بانه الخليفة الاكبر
 بعده فلا استبعاد سيما والقول بعدم وقوع حج ابي
 بكر ومن معه ذلك العام فرضا يلزم عليه الحد وال
 السابق وقياسه على التقدم بالاضحية لا وجه له
 فان المصحح صحى قبل الوقت بغير امره صلى الله
 عليه وسلم ولم يرد ذلك في حج من ذكر وما ذكر
 من تاخير المشركين للحج وانه لا يصادف وقته الا في
 مر عند ابن مردويه والطبراني وانه صلى الله عليه وسلم

السار إليه بقوله ان الزمان لم يرد ما كان اكله
صحيح الا انه لا يقتضي ان حج عتاب والصديق
كانا في ذي القعدة ولا ان تأخيرك الي العاشرة
كان لاجل ذلك بل كانا في ذي الحجة وتأخير
للاعلام بان الحج علي التراخي او لعذر ولسم
بذكره والا صل عذره وقوله ان الزمان لم يرد
لبيان رد اعمال الجاهلية قبل سنة سبع بل
ثبات ان كان حج عتاب فيها بالناس بامرهم صلى
الله عليه وسلم لا لتأخير الحج **تنبيه** شرط
جواز التأخير عن عام الاستطاعة الفروع علي
فعله كما في نظيره من الصلاة ومعنى كون
وقته موسما جواز تأخيرها فيما قبل السنة الا
الاخرة من سنن الامكان وان كل سنة تختمها
وانما يتحقق الجواز في سنة انقضي زمن
الامكان في التي بعدها وبه يعلم انه من
الواجب الموسع حقيقة خلافا للسببي وتضييقه
امر عارض فلا ينظر اليه كما اشار اليه بفأ التفرع
علي كونه علي التراخي بقوله **تنبيه** رأي
لفعله مع تمكنه منه **تنبيه** يقول عدلي
طب او معرفة نفسه او الموت او هلاك
ماله او يجمع عليه مع فرض الاسلام حج فضا فقد
بسببه لوجبه فوراً ووجوب تقديم حجة الاسلام
عليه او يندرج في سنة كذا غير حجة الاسلام

ولا

ولا يد في حسيبة الغضب من غلبة الظن اذ الاصل
جواز التأخير حتي يقلب علي الظن ما يقتضي
خلافه **تنبيه** وعلم علي طنه **حرم**
تنبيه لما فيه من التقويت وانما جواز
له التأخير دون **تنبيه** ونسب المبادر به
حروجا من الخلاف الا تب ومن خبر حجوا قبل
ان لا تجوز رواية جماعة ومن خبر من لم ينفه
من الحج حاجة او مرض حابس او سلطان
جائز فليمت انشا يهو ديا او نصرانيا وطرقه
ضعيفه وقول ابن الجوزي انه موضوع مردود
عليه وظطامنه فقد تعددت طرقه حتي ارتقي الي
الحسن من الضعف وصح ذلك عن عمر ولا مجال
للراي فيه فيكون مرفوعا حكما فيضد صحة
الخبر المذكور وهو محمول علي المستحل لذلك وعلي
الزجر والتقليط **تنبيه**

تنبيه اليه مع انه قول ابي يوسف وجمهور
اصحابه وهو لا قول له فيه لان المأخوذ من قول عد
امام نصح نسبته اليه ولا يجدي فيه الخلاف في
نسبة القول المخرج للامام لا اتفاق هنا بخلافه
ثم فقد اختلفوا فقال بعضهم لا يسب اليه
لاحتماله انه لو سئل عما ذكر لا يدي فرقا جليا
من اصحاب الشافعي **تنبيه**
تنبيه وقد بسط المحم ادلتهم والجواب

عنها في المجموع بما في قله طول قالوا فيها من ارادها ثم عند سنا
معاشر الشافعية اي المستطيع قبل فعله
سنة مات من وقت خروج قافلة بلة الحج من اخر
سني الامكان على الاصح لتقريبه حتى فات عليه الشك
ومثله في الحكم بمصياته كل مفروض على التراخي كقضاء المكتوبة
من صلاة او صيام لم يقيد في اخراجه عن وقته فاذا مات حكم
بمصياته بذلك من اخر وقت الامكان ومن فرس موته عند
فسقه لورود الوعيد الشديد في تركه من المستطيع كما يومي اليه
قوله تعالى ومن كفر فان الله غني العالمين فوضع كثر موضع
لم يحج اي من المستطيع تقليظا لتركه واكبيره ما ورد فيها
وعيد شديد في الكتاب والسنة انه بفتح الهاء وشبهه
ولم يحكم بها حتى مات او غصب لم يحكم بها كذا لو بان فسقه بسبب
اخر من غير تاخير الحج الذي فسق به لما ذكر وعلم بفسقه في الغضب
السابق في الموت وفيما بعده الي ان يحج عنه فتجب عليه الاستابة
خودا وكذا على وارث الميت اما اذا كان لم يعلم باستطاعته بان كان
له مال لم يعلم به فالقضاء على التراخي لعدم التقصير ويستقر
الوجوب على من استطاع واستمر كذلك حتى مات بعد نصف ليلة
الخر ومضي زمن الطواف والسيح حيث لم يتمكن فعله قبل الوقوف
وكذا الخلق او نحوه كما قال الاسوي كابن الرفعة لان في فعله حال
المشي عسرا ومشقة لا تخفى فاعتبر زمنه ايضا وكذا رمي جمره
العقبة لكونها لها مدخل في التحلل فاشبهت الركن في اعتبار
زمانها فاد لم يمت فلا بد في الاستمرار من دوام اوصاف الاستطاعة
وبوثاله الي عود الركب الي بلده في العادة الغالبة لاعتبار نفقة

الايات

الايات في الوجوب مطلقا فلا يحصل الوجوب في حق المعصوب
الا ببقاءه مستطيعا الي عودهم فعصيه قبله كلف ماله قبله
وسكت المص عما لو شهد من ذكر بشهادة وقد حكم بها والذي دل
عليه كلام الروضة هنا وكلامهم في الشهادات ان الحكم بشهادته
قبل اخر سني الامكان لا ينقض ويعد ينقض لانه قد تبين فسقه
ومن حكم بشهادة بينة بان فسقها نقض الحكم بها وقد استشكل
نقض الحكم بما ذكر بانه فسق مختلف فيه وبطريق التبيين وهو
اضعف من غيره واجيب بان الاحتياط المشهور يقتضي مراعاة
مثل ذلك على انه يمكن ان يقال ان محل ذلك عند من يرى عصيان
بذلك والاقبلت شهادته وبقي ما كان على ما كان ويحكم بمصيا
من السنة الاخيرة من وقت خروج قافلة بلة المعتاد من
بتخفيف اليها وهذا لا يلتصق بالسكنى اجتزا ببلدة
الكسرة عليها فيخوز من سني الامكان بنوع اعرابه اعراب بين
اما تشديد الي الواقع في السنة عوام الفقهاء فلا اصل له
من وجب عليه حجة الاسلام لا يصح منه غيرها من قضاء
او نذر قبلها الا عند ولا عن غيره فلو كان عليه اي على
انسان سنة سدد وقتا ونذر بحرها عطا على المجرور بان
افسدت في اوصبي حجة ثم عتق او بلغ فتذر الحج قد است
تقديم ذلك على النذر اذا نذر حجا مطلقا اما اذا نذر حجا هذا العام
اخرا فجمع عن فرض الاسلام وعن النذر وان من نذر الاحرام يحج
في عام معين لم يات جازا حرامه في العام قبله بنفل او عن الغير
اذ لا وجه لمنعه من عبادة لم يدخل وقتها وما في الروضة من منع

الطواف قبل الطواف المندور محمول على ما اذا دخل وقته وتضييق
ولو نذر حجا في عام فلم يفعله فيه ثم نذر حجا اخر وجب تقديم
الاول سوا تركه لعذر او غيره وبه يعلم ضعف قول القاضي
ابي الطيب لو افسد التطوع وعليه نذر قدم النذر لسبق وجوبه
وذلك لانه قضاء **ووجوبه** اي بغير الحج المتقدم
رتبة من الثلاث **وقوعها** اي عن الاولى فالاولى **لا عز ما نوى**
فلوا حرم بقضاء اي ذكره عند احرامه وان كنا لانوجب الترضي له
وللاداء في النية وعليه حجة الاسلام وفي الثانية عن القضاء
والاقرب من احتمالين الحرمه وعدمها في تقاطع تلك النية اولها
لتركه قصد ما وجب عليه ادائه وان وقع لانه قهري ولان
الترتيب كما اوجبه الشارع وجب على المكلف متابعتة في كل
اشار اليه الشارع في اعمال مني يوم النحر **من به ضيق**
ونذر حج عن غيره تطوعا او باجرة وله ان يوجر نفسه
لذلك اجازة ذمة قبح عن نفسه ثم عن غيره او يستينب ولو قبل
الحج عن نفسه كما يستاجر الوارث عن مورثه وعليه حج الاسلام وحش
فسدت اجازة من لم يحج فحج فلا اجرة له مطلقا لان الحج وقع له
وله وقد حج حج الاسلام اذا قال ان كنت فلانا فله على الحج الخيار
بين البر والكفارة فان لم يختار شيئا جاز له الحج عن غيره على الاوجه
لان ذمته لم تشتغل بشي معين وقد يختار الكفارة لا الحج ولانه اذا
حج قبل ان يختار شيئا لم يقع عن ذمته كما هو ظن فتجيب بعضهم
خلافه بعبارة الرواية فيه نظر وهو مبني على الجمع في ان الواجب
في الكفارة المخيرة احدهما من اللجيج من خصا لهما كما اشار اليه
البليغيني **فلوا حرم عن غيره** وهو مشغول بالنسك المفروض

عليه

عليه **واحرامه** منها تقديم الواجب عليه ولو نذر حجا
في تلك السنة وقع حج فيها عن حجة الاسلام والنذر **في سنة**
المعصوب من حج عنه عن المندور وعليه حجة الاسلام وهو حرام
على قياس ما تقدم في النواوي ذلك المباشر **من به**
لان تقديمها متعين ولا يعتد بغيرها قبلها **واستينب** مقتضى
والميت كما لمعصوب فيها وفيما قبلها **من به** حجتين
اي حجة الاسلام والنذر في سنة واحدة اجزاه لانه الشرط
عدم تقديم حجة الاسلام علمها بالترتيب اي ايقاع الثانية
بعد عام الاولى كافي الوضوء فلو وضاه اربعة وغسلوا اعضاءه
دفعه لم يحصل له غير غسل وجهه لتقدير الترتيب الواجب فيها نعم
ان ترتب احرامهم كان الاول لحجة الاسلام وان استوجر لغيرها
والا وقع احرام كل لما استوجر له وما نظره البليغيني فيما اذا لم
يسبق احرام حجة الاسلام من جهة ايقاع الاحرام الثاني للنذر
ولم يستاجر له وليس هو في قوة حجة الاسلام فينبغي ان يكون
احرام الثاني لنفسه مرد بان ذمته لما اشتغلت بحجة النذر فزل
فحل اجبره منزلة فعله وهو لو كان عليه حج نذر فقط فتوى
غيرها وقع لها هكذا اجبره والمندور تقدم حجة النذر على
حجة الاسلام ولم يقع ذلك بالنسبة للواقع فلا يضر الترتيب
بجلافة لانه لا اثر له فادرك الاستحقاق على الواقع لا على
الاحرام نعم يتجه ان هذه المخالفة توجب اجرة المثل لا المسمى
ولو استاجر من ذكر اثنين معالج جميع كل منهما حجة الاسلام فقبلا
الحج ان لا يصح لواحد منهما ويقع حج كل منهما عن نفسه ان احرم
معا ولا اجرة لهما والا وقع له الاولى باجرة المثل لوجود اذنه المقيد

به لفاعله ولو استاجر لنذر وقضاه ولم يكن ذلك عليه لم تقع الاجارة
 فانه يصح ان يستاجر للمح من عليه العمرة وبالعكس فلو قرت
 الاجير فربما عن المستاجر واحرم بما استوجبه له والثاني عن نفسه
 وقعا للاجير لعدم اقراره فيكي العز ان لا اتحاد الاحرام ولا يمكن
 صرف ما لم يبرره المستاجر اليه فلزم من وقوعه الاخوله لان
 الاحرام الواحد لا يتجزى اثنين فم قيله في المجموع بما اذا كانت
 المجموع عنه حيا فان كان ميتا وفعاله استفا لجواز الحج والاعتمار
 عن الميت من غير وصية ولا اذن وارث ولا يتجه ان يكون ذلك
 في ميت عليه التسكان فان كان عليه احدهما فالظاهر انه لا
 يقع له شيء منهما اماما ليس عليه فواضع محامر واماما عليه
 فلاستحالة الافتراق كما مر تفقرو ولا يشك في وقوعهما فيما مر
 بان من عليه تشكك ليس عليه فعله عن غيره قبل فعله عن
 نفسه وبان فرض الانساق مقدم على فرضه غيره لانه
 عارضه مورا الاصل ان النية الواقعة للمغير لا تنصرف عنه وان
 النسكين لا يفترقان وان الحج عن الميت جائز وان الاجارة
 لازمة وان العمل الواقع بعدها منصرف اليها وان مقتدي التبع
 مقدم على قاصده وان النسك على التراخي وان يمكن قضاءه من تركته
 لومات ولم يفعله فهذه كلها اقتضت الوقوع عن المستاجر فلم
 ينظر والماعارضا للضعفه بالنسبة اليها والحاصل ان هذه
 الصورة مستثناة من ان من عليه تشكك لا يجوز فعله له عن
 غيره قبل فعله له عن نفسه ويعلم منه بالاولي انه لو حج ولم يعتمر
 جواز احرامه بحج نذرهما ولو تطوع حج واحرم به عن غيره ثم نذره
 قبل الوقوف واختاره في نذر الحاج انصرف للنذر لتقدم العرض

على النقل

على النقل وفرض ان يخص على غيره اما نذره بعد الوقوف
 فقير موثر لانيانه بمعظم مانفاه **فراج هذا باب المعقود**
لهما هذا الفصل **في نية** **تربط نية من المسائل الكثيرة**
 المذكورة لكونها كالاصول للبيواتي **في نية** **منها من التي**
 السمع وهو شهيد وبصره حديد واد من النظر وصرف جودة
 الفكر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدت تفقرا **في نية**
 واعلم انه قد اورد للاجارة القاضي في الدين بن ظهيرة المكي
 غنية الفقير في حكم حج الاجير وقد اطل في احكام الاخير في ش
 الروض وكذا صاحب الضياء وقد خصه الشارح فاحسنت
 جزاه الله خيرا **الباب الثاني في الاحرام اي نية**
 الدخول في النسك او الحالة المترتبة على الاحرام بنية وهو نفس
 الدخول في النسك بها بالمعنى الاول الذي هو ركن في كل من
 النسكين اي نية الدخول فيه والثاني هو الذي يبطل بالردة
 ونفسد بالجمع ويحرم به المحرمات الاتية وهو من باب الحاصل
 بالمصدر والاطلاق الاول من باب المعنى للمصدر **في نية**
في ميقات اصله موقفات من الوقت قلبت الواو ياء
 لسكونها الترسر وهو لغة الحد وشرعا هذان من العبادة
 ومكانا فاطلاقتها عليه حقيقي الا عند من يخص التوقيت
 بالحد بالوقت فتوسع **في نية** **الواو فيه مستانفة**
زمان بداهة لتوقف صحة انعقاده حيا عليه وهو
 منسوب الي الزمان وهو لغة اسم لقليل الوقت وكثيره
 وجمعه ازمنة وازمان وازمن بضم الميم وفي اصطلاح
 المتكلمين مقارنفة متجدد موهوم متجدد معلوم ازالة

اقتضت ان يكون من الميقات قال احمد
 من ادرك اوله قال النسيان لا يحجب عن
 الميقات قال ابو حنيفة وما كنت الا
 الا ان يوصي بذلك فان اوصي به فاني احيى
 عنه قال مالك ومن اكل من الميقات
 حنيفة من ادرك اوله قال النسيان لا يحجب
 ان يوصي بذلك فان اوصي به فاني احيى
 عنه قال مالك ومن اكل من الميقات
 حنيفة من ادرك اوله قال النسيان لا يحجب
 ان يوصي بذلك فان اوصي به فاني احيى

للإيهام في الأول لمقارنة في الثاني **ومكافئ** منسوب للمكان
لتعلقه به وهولته الموضع جمعه أمكنة وأماكن وفي اصطلاح
الميكانيكي بعد يعرض نفوذ بعد الجسم فيه بأن يفرض البعد
ممتدا في الجهات الثلاثة يشغله جسم ثالث أعني غير الجسمين
الذين لا يتماسان ولا يسيما لكنهما الآن خال عن الشغل والمكان
تحرر مجاوزته ويصح هو عند هذا وقد ما على أعمال الأحرام
اهتماما بما كفتيم أوقات الصلاة على كيفية ذلك
أما الزماني فهو سؤال سمي بذلك من مثالت الأبل
أذناها إذا حملت وكانت العرب العاربة تسميه وغل يغت
الواو وكسر الغين المعجمة وباللام لأنهم كانوا يهربون
فيه من الغارات إلى أمكنة يتحصنون فيها يقال وغل
إلى كذا الجالية وجمعه شوالان وشواويل **ود العقبية**
يفتح القاف أفصح من كسرهما سمي به لقعودهم فيه عن القتال
وكانت العربية العرب تسميه وهو أعاقيل هوى لأنه هوى
الناس أي يخرجهم من أمكنتهم إلى الحج وجمعه ذوات القعدة
وعشرون من ذي الحجة تسمى به لأنهم كانوا يجعون فيه وكلمة
العرب العاربة تسميه بركة بفتح الموحدة وضم الراء وبالفكس
أخره كاف معدول عن برك مشتقا من البركة لأن الحج فيه ومن
برك الجمل لأنه الوقت الذي يبرك فيه الجمل للموسم جمعه ذوات
الحجة أي أن وقت الأحرام به من غروب شمس آخر يوم من
رمضان إلى طلوع الفجر الصادق يوم النحر كما قاله المصنف
أخره **طوع** أي الصادق يوم العيد أي عيد النحر وأصله
تفسير ابن عباس وغيره قوله تعالى الحج أشهر معلومات قالوا

أي وقت الأحرام به ذلك إذ فعله لا يحتاج إلى شهر وإطلاق
الحج على اثنين وبعض الثالث أما المتن بل البعض منزلة الكل
أو لإطلاق الجمع على ما فوق الواحد وأهم كلامه صحة الأحرام
به قيل الفجر مصر فيصيح ليقاته حجابا بدقوته وبه قارق نظيره
في الجمعة فإذا أطلع الفجر تحلل وجوبا ومحل صحة الأحرام به ليلة
النحر من ليس عليه شيء من أركان الحج وأجبا أنه إذا المنقولة بل
المجمع عليه كما قال القاضي أبو الطيب امتناع مجتمعي في عام واحد
ولأنه مخاطب بأجبات الأولى وهي لا تتم إلا بعد فوق وقت
الأحرام وغيرها ممتنع لبقا وقتها وقوله الزركشي يتصور
بما إذا شرط التحلل بالمرض وفرغ من الأركان قبلها الفجر ثم مرض
فانه يسقط عنه الرمي والمبيت فإذا أحرم بحجته أخرى ووقف
صبح وبما إذا أحصر فتحلل والوقت باق وبصورة أخرى مبنية
على قول بعض المجتهدين مردود بان سقوط الرمي والمبيت
ممنوع لأنه يفعل الأركان لم يأت المرض الأول وهو حلال فيبطل
شرطه التحلل به فكيف يعمل به ويتحلل ولما لم يتوقف التحلل
الثاني الأعلى الرمي وهو يقبل النيابة سيما ما المايق لم يمتنع
فضلا عن الاضطراب للتحلل منه وقد صرح الأصحاب في الأحكام
بأنه إن كان عليه ركن كالطواف يصير حلالا بالمرض المشروط التحلل
به ويسقط عنه ذلك أو واجب كحجته العقبية لم يجز له التحلل
لأن الإحصاء اصطلاحا المنع عن تمام أركان النسك فلم يمنع من
الواجب لم يتحلل به لتمكنه من التحلل الأول بالطواف وهو وظ
في الذي ذكرناه ووجهه كما يعلم من تعليلهم أن التحلل إنما هو للضرورة
فيما يستفيل بالتحليل ولا يمكن نفيه وهذا خاصة الركن ولا يقوم

غير مقامه فجاز التحلل اذا كان عليه لیسقط عنه ببدل ودم بان
كان في الاحصاء بنحو منع العدو وبلا شيء كما في مرض شرط به
يصير حلالا بخلاف الواجب لقيام الدم مقامه فلا حاجة للخروج
به من العبادة الذي هو خلاف الاصل واعتق فيه الضرورة
فتأمله حق التام فانه مهم كيف وقد غفل عنه الزركشي مع
جلالة واما الميشت فيسقطه المرض ان شق معه عليه وغاية
ما فيه لزوم الحج الدم وهو اهون من التحلل واما الثانية فالخصر
ان وقع قبل فراغ الاركان فالاولي لم تتم او بعدها والوقت باق فلا
انزله في سقوط نحو الرمي ولا شاع وقتها في باقية وان علم ان
بدوام الخصر لزوم وقتها فلا يعتد رسمه في غير شهر
مستند به حرم يشرع يعتد به لان اعتقاده كذلك
موقوف على كونه واقعيا فيها وهو من محرمات
عن عمره ان اسلام عن الرازي وان كان عالما بذلك لتقوم
لزوم الاحرام فاذ لم يقبل الوقت ما اهرم به انصرف الى ما يقبل
وهو العزم والله اذ ابطال قصد الحج بقي اصل الاحرام والعمرة
تعتد به ومحل ذلك في الحلال بخلاف المحرم فلا يعتد احرامه لما
ومثله ما لو بقي في اعماله اما احرامه بعد نفيه الصحيح ولو
الاول فيعتد احرامه عمره ولو اهرم قبل شهره وشك احج
ام عمره كان عمره او اهرم بحج وشك هل اهرم به في اشهره او قبلها
كان حجا لان اصل كل حادث تعتد به باقرب زمن تقدم على مطلق
اصل القدم عملا بقاعدة تعارض الاصلين ولو وقع قوله
احرمته اخرج من رمضان والحج اول سؤال فظ ان النية
ان قارنت احرمته فقط انقضى عمره او بالحج انقضى حجا او قارنتا

فكلاول فيما يظهر لان المقارنة لا حرمته انصرف للعمرة وقوله بالحج لما
كان استصحا بالقوله احرمته كان لا اثر له حتى يكون مقتضيا
لصحة الحج فيصير قارنتا ولو اهرم بالحج في اشهره وعنده انها
لم تدخل مع وفارق هذا كعتد الاحرام به قبل وقته نحو الصلاة
بقوة الحج وشدة تعلقه وتبين انقضاء عمره باعماله لا بقوله احرمته
والفالقوله بالحج لكونه في غير زمانه ولا يجوز من عمره الاسلام
لعدم قصده لها ابتداء فاحتيط ولم يسقط بها عمره الاسلام
وتبين ان عمره لا يعتد بعمل عمره كمن فاته الحج
وقيل لا يعتد بالحج بالاحرام به في ليلة العيد الحاقا
لها بيومه بل حكمه حكم غير شهر الحج ولو اهرم قبل اشهر
الحج احراما مطلقا بان قصد اصل الاحرام فقط انقضى
عمره لما تقدم من انها لا تقتصر للتعيين عند عدم صلاحية
الوقت لله لزم بغيرها فتعين الوقت قائم مقام تعيينها
ولا يصرفه الحج في اشهره لان زمن احرامه لا يقبل الحج راسا
وما الميقات المكاني فلهذا في قسمين احدهما من مشرو
كأنه بمكة مكيها كان متوطنا او مقيما وكان عزيا فيقارة
بالحج اي الاحرام به ولو قارنتا نفس مكة ولا يجوز الاحرام به
خارج بنيناها ولو محاذيا لها فلا اهرم فيه ولم يعد إليها الا بعد
الوقوف اساور زمه دم واستوجه الرمي تبعاً للمحيط الطبري
ان الاحرام من محاذاتها كهرمها ومحل الاساءة فيما اذا
اهرم خارجها ما لم يصل الى ميقات فان عاد قبل الوقوف
وما وصل في خروجه مسافة القمر فلا دم بخلاف ما اذا
وصلها فيصير ميقاته ميقات الافاق كائن عليه البغوي

فكلاول

فكلاول فيما يظهر لان المقارنة لا حرمته انصرف للعمرة وقوله بالحج لما
كان استصحا بالقوله احرمته كان لا اثر له حتى يكون مقتضيا
لصحة الحج فيصير قارنتا ولو اهرم بالحج في اشهره وعنده انها
لم تدخل مع وفارق هذا كعتد الاحرام به قبل وقته نحو الصلاة
بقوة الحج وشدة تعلقه وتبين انقضاء عمره باعماله لا بقوله احرمته
والفالقوله بالحج لكونه في غير زمانه ولا يجوز من عمره الاسلام
لعدم قصده لها ابتداء فاحتيط ولم يسقط بها عمره الاسلام
وتبين ان عمره لا يعتد بعمل عمره كمن فاته الحج
وقيل لا يعتد بالحج بالاحرام به في ليلة العيد الحاقا
لها بيومه بل حكمه حكم غير شهر الحج ولو اهرم قبل اشهر
الحج احراما مطلقا بان قصد اصل الاحرام فقط انقضى
عمره لما تقدم من انها لا تقتصر للتعيين عند عدم صلاحية
الوقت لله لزم بغيرها فتعين الوقت قائم مقام تعيينها
ولا يصرفه الحج في اشهره لان زمن احرامه لا يقبل الحج راسا
وما الميقات المكاني فلهذا في قسمين احدهما من مشرو
كأنه بمكة مكيها كان متوطنا او مقيما وكان عزيا فيقارة
بالحج اي الاحرام به ولو قارنتا نفس مكة ولا يجوز الاحرام به
خارج بنيناها ولو محاذيا لها فلا اهرم فيه ولم يعد إليها الا بعد
الوقوف اساور زمه دم واستوجه الرمي تبعاً للمحيط الطبري
ان الاحرام من محاذاتها كهرمها ومحل الاساءة فيما اذا
اهرم خارجها ما لم يصل الى ميقات فان عاد قبل الوقوف
وما وصل في خروجه مسافة القمر فلا دم بخلاف ما اذا
وصلها فيصير ميقاته ميقات الافاق كائن عليه البغوي

ويستثنى من ذلك من الحرم من المكيبين عن غيره من افاقي فيقاة
 ميقاته ولو متبرعا بذلك خلافا للجمال الطبري ومتي عين للام
 شيئا بعه ما لم يشترط عليه الاحرام بعد مجاوزة الميقات لقصد
 الاجارة حينئذ فاذا مضى الاجير استحق اجرة المثل والدم على
 المساجر واذا عدل عن الميقات المعتبر الى ميقات اخر بعد منه
 او مساويا له جاز ولادم ولا حط لشي من الاجرة او اقصر
 حرم وجب الدم وحط التفاوت ومن افسد نسكه فيقاة
 مما احرم منه بالاداء او مثل مسافته ما لم يكن اقرب الى مكة
 من ميقات طريقه في القضاء والاتقين ميقاتها **وقيل**
 ميقاته مكة **وسائر الحرم** لما قاله بها الشاركة ما في اصل الترمه
والشيخ هو الاول لقوله في الخبر لا في حثي اهل مكة من مكة
 وقيس باهلها من هو بها مطلقا ولا نظري في القران لضم العرق
 اليه لانفارها فيه وتبقيتها له **وله** ان يحرم من جميع بجاج
 مكة لاهرامه من الميقات ولا يس من طرفها الا بعد بخلاف
 المواقيت غيرها لان من بتلك يقصد محلا شرق ما هو فيه
 وهذا بعكسه وفي **الافضل** للاهرام به قولان **للشافعي**
رحمه الله تعالى الصحيح من حيث انه يحرم من باب داره
 ان كان له دار ومنه نحو الخلو في بابها لاس باب الرباط فان لم
 يكن له دار فمن المسجد وعليه فالافضل له ان يغتسل بداره
 للاهرام ثم يجي للمسجد فيصلي فيه ركعتي الاحرام والافضل
 كونها تحت الميزاب ويعود لله فيحرم منه لان الاحرام ليس
 مستحبا عقب الصلاة بل عند الخروج لعرفة ثم ياتي المسجد
 محر بالطواف **والقول الثاني** له ان يحرم من **المسجد**

متايل

قريبا

قريبا من البيت الكعبة **ويستحب ان يكون**
احرام المقيم بمكة يوم التروية عند شروعه في السير
 وهو اليوم **الثامن من ذي الحجة** لا تهم بانفوا
 يتروون فيه من المال عدمه بعرفة اذ ذاك
 ويستثنى من ذلك نحو المتمتع القادوم الهدري
 فالسنة احرامه من قبلها ليصوم ما عليه من
 الثلاث قبل يوم النحر ولا يجب لان حصل سبب
 الوجوب لا يجب كما علم مما مر في الخطيب والسنة
 احرامه يوم السابع ويرقي المنبر محرما فيفتح
 الخطبة بالتلبية قاله الماوردي قال المصنف في المجموع
 وهو غريب محتمل وقال الاذري اطلاق غيره
 ينارعه **وسواء اراد المقيم بمكة الاحرام باليوم**
او بالليل وسواء بيانه ام اردت ان يكون بين النحر
 والعمرة في الاحرام بهما معا **ويستحب** ان يكون
 من مكة لان ثمار اعمالها في اعماله فانقر ميقاتها
 وهو ادنى الحل في ميقاته **وقيل** ان اراد القر
 نية فليست بالعمرة بهما من دون احراز اي فخرج
 له ايضا في سنة العمرة **ويستحب** ان يكون
 قد مناه من عدم وجوب الخروج لكنه يست
 خروجا من هذا الخلاف **فمنه** ان من الحرم
 بالبحر **الذي** با بضمين او بفتحين حلا فامني
 انكر الفتح عدل عن قول القراني وعند الافاقي
 لانه انكره بان الجمع لا ينسب اليه الا اذا سمي

تلا في

الرمز والمد مع فتح الشين ضعيف واوله كما في صحيح ابن حبان
 نابلس واخره العريش وقال غيره حله طولاً من العريش الى
 الغزات وعرضاً من جبل طي من نحو القبلة الى نحو الروم وما
 سامت ذلك من البلاد وهو مذكور على المشهور سمي بذلك
 لانه على شمال الكعبة **عبي عريق تبوك** محل على نحو عشر
 مراحل من المدينة بالصرف باعتبار المنزلة وبعدها
 باعتبار البقعة قال في المصباح سميت غزوة تبوك لانه
 صلى الله عليه وسلم غزاها في شهر رجب سنة تسع
 فضاح اهلها على الحزبية من غير قتال فكانت ضاليتها عن
 اليوس اشبهت الناقة التي ليس بها هزال ثم سميت
 البقعة تبوك بذلك وهو موضع من بادية الشام قريب
 من مدية الذين بعث الله اليهم شعيبا انتهى وهو صريح
 في انه امم اسلامي يوصف ما لا يسها وميقات **موجع**
من وهي المدينة المعروفة تذكر وتوثق وتصرف ولا تصف
 وهو الاصح وحدها طولاً من برقة التي في جنوب البحر الرومي
 الى ايلة ومسافة ذلك قريب من اربعين يوماً وعرضاً من
 مدينة اسوان وما سامتها من الصعيد الاعلى الى رشيد
 وما حاذها من ساقط النيل في البحر الرومي ومسافة ذلك
 قريب من ثلاثين يوماً سميت باسم اول من سكنها مصري
 يشهر بن فوح عليه السلام **المغرب** وهي اقطار كثيرة وبلاد
 كثيرة وهي اي الجحفة **قريبة** **عني** **تذوت** **مراحل** **من مئة**
وتش قيل ينبغي اوفيه بمعنى بل على حله قوله تعالى او يزيدون
 اذ الذي تحرر من كلام المحققين انها على اربع مراحل ونصف قيل

خمس

خمس وقيل ست وهري عليه الشيخ ابو الحسن الكري فقوله
 هنا وفي المجموع وتبعه السبكي انها على ثلاث مراحل محمول
 على سير البغال النفيسة ونحوها قال الشارح ويمكن ان يقال
 ان القابل بانها ثلاث مراحل اعتبر الميل ثلاثة الاف ذراع
 وخمسمائة لان المرحلة ثمانية فراسخ والفرسخ ثلاثة
 اميال فمن عد هاست مراحل اعتبر الميل ستة الاف ذراع
 ومن قال انها ثلاث اعتبره ثلاثة الاف وخمسمائة كاجمع
 به في ذي الحليفة اقول ينبغي العكس اذ من اعتبر الطول في
 مسافة الميل قلل المراحل ومن اعتبر القصر فأكثرها على
 ان فرقا بين ما هنا وذي الحليفة لان في ذي الحليفة قد
 اعتبر المسافة السمهودي فحصل بالاختلاف في قدر الميل
 الايتلاف بين القولين ولا ياتي مثل ذلك هنا فقد نعتل
 السيد الاجمعي في منسكه عمدة الناس عن الغزالي انه المسافة
 من هاهنا الى مكة خمسون فرسخاً وقد صرحوا في باب صلاة
 المسافر بان المرحلة ثمانية فراسخ فهو دليل لما
 صححه خلاف ما يتبادر من عبارة المص والله اعلم
علي الصواب ورد
 قول الصحاح بفتح الراء وان اويسا القزني حين
 التابعين منسوب اليه اهد بان اويسا منسوب
 الى قبيلة قرن بن مراد كما في صحيح مسلم وقيل من
 سكن اداد الجبل ومن فتح اداد الطريق **قريب**
قريب هو موضع في هبوط **قريب** **قريب**
 هو موضع في صعود قريب منه وكلاهما ميقات

عن من أعمال الطائفة بن حجب
 قاضي منسك الجبل امس
 وهي منسكة في بلاد مصر
 سكانية بصفة في بلاد مصر
 على عتبة اهداني في بلاد مصر

وقيل هما اسم لمكان واحد قلنا وهو ظ كلام المص ولا ينافيه
 تسميته غير ذلك بقرن الثعالب وهي جبل باسفل مني قريب
 مسجد الخيف يسمى الف وخمسماية ذراع قاله ابن رسلان
 في شرح سنن أبي داود وكثر تها فيه لتعدد المسمى بذلك
جبل **بني** **إلى مكة** **جبل** وهو يقع النون
 قيل وبضمها اسم اشتهر في موضع مخصوص والجواز وهو
 واليمن مشتملات على نجد وتهامة فاذا اطلق نجد فالمراد
 الاول **للعجاز** **ومن نجد اليمن** **اربع** **بالتحية المفتوحة**
و **قال** **منه** **باب الهاهمة** ويقال ايضا يرمم بالرايدل
 اللام فيما جبل من جبال تهامة غير منصرف وجوز بعضهم
 صرفه بناء على انه اسم للبقعة لا علم عليها **وميق**
الموجبه من تهامة وتهامة بكسر القوقية وتخفيف
 الهاما عارض البلاد وتزل عن نجد **بفس** **من** **المن** **القطر**
 المعروف منه تهامة عدن الحديث لا من بعد عدن وتهامة
 بعض من اليمن ومن غيره قبيلتها وبين اليمن وعموم
 من وجه **فان اليمن** **من** **كالجبال** **منه** **واعمالها** **منه**
 منه كالسواحل والمدن التي تقاربها من ريد وكوها
الذي **جمعنا** **معهم** **تقليد** **الامام** **الا عظم**
 الشافعي وهو اطلاق حقيقي باعتبار اللفظ
 عرف اللفظ مجازي باعتبار اللفظ اذ هو فيها من
 صحتها واجتمعت عليه **في** **اي** **في** **اي** **مكان** **وهو**
 ظرف لجمل المراد ميقات تهامة **التي** **في** **التي**
من **كلام** **من** **هو** **دون** **النبي** **صلي** **الله**
 عليه

قال في البدو والكشاف
 عن ابن عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان مكة
 من جبال تهامة

عليه وسلم ان يلم بميقات اهل اليمن المراد مبتدا
 خبره **ميقات** **تهامة** **منه** **ميقات** **كثيرة** **لا** **تشمك**
 على نجد وليس يلم بميقاتنا لهم **في** **ميقاتهم**
ميقات **كثيرة** **كما** **تقدم** **وهو** **قرن** **بني** **ميسرة** **راقت**
عرق **بكسر** **العين** **وسكون** **الراء** **الهم** **ملين** **قرية**
 خربة قال ابن رسلان ارضها سبعة قنيت الطرفا قيل
 هي الحد بين نجد وتهامة قال وعرف هو الجبل
 الصغير المشرق في علي العقيق واديدق ماوه في
 عورتي تهامة بعد من ذات عرق قال الاسدي
 ودون ذات عرق بميلين ونصف مسجد رسول
 الله صلي الله عليه وسلم وهو ميقات الاحرام وهو
 اول تهامة **ميقات** **متوجهين** **من** **مشرق** **عند** **عند** **عند**
 سوى عرق العجم وعرق العرب **من** **مكة** **اي** **التي**
 من بعد الحجة **يقول** **واحد** **منها** **وبين** **مكة** **مرحلتان**
 يحمل علي التقريب بالنسبة لذات عرق لقول الاسدي
 ان صح ان بينها وبين مكة اثنين واربعين ميلا
 وجزم له ابن حزم **في** **فصل** **في** **مق** **هي** **العرق** **وتشرق**
ان **يخرجوا** **من** **العقيق** **وهو** **واد** **يقرب** **ذات** **عرق** **بعد** **من**
 بينة وبينها مرحلة او مرحلتان كما جزم به السبكي
 او اربعة اميال كما قال الاسدي قيل وهو ثبت وقال
 القاضي حسي ان هذا الذي لا يصرف الان
 فينبغي تحري انار القرى القديمة لما قيل ان
 الكنا الان قد حول الي جهة مكة قال الشافعي

ومن علامتها المقابلة القديمة والاصلي في هذه المواقيت خبر
 الصحيح انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة
 في الحليفة ولاهله في عام الحجفة ولاهله في قرن المناذل
 ولاهله في اليمن بيلم وقاله في اليمن ولكن اتي عليهم من غير
 اهل من من اراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فله حيث
 اشأ حتى اهل مكة من مكة وقوله من لم يأت من اهل المواقيت
 المذكورة لاهل هذه المواقيت المذكورة في اهل الاقطار
 المذكورة فخذ في المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقوى
 الاول قوله بعد ومن اتي عليهم واختلف في ذات عرق هل
 وقتها النبي صلى الله عليه وسلم ويشهد له ما عند الترمذي
 وحسنه وقت النبي صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق
 ذات عرق اولادها ذلك اجتهاد من عمر رضي الله عنه
 وبنيت في كتاب اتحاد الثقات في شئ الموافقات للجمع بين القولين
 فاصلة سئل الامام احمد بن حنبل في اي سنة وقت
 النبي صلى الله عليه وسلم مواقيت الاحرام فقال عام حجة ذكره
 والدر شيخنا الحافظ الشريفي في حجة الله تعالى
 في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى في حجة الله تعالى
 المعني وهو تقليم البيت الحرام بقطع تلك المسافة محرما
 في الاصل في مواقيت احرام الحج فخرج به مكة كما تقدم فيها
 ان يحرم من طريق الابدان وان كان به مسجد ثبت انه
 صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين فان قرب طرق الميقات
 الابدان من مكة منه وصله واحرم منه وان بعد بحيث يطول
 الفضل عرفا بين الاحرام والركعتين فلا ينبغي ان يوجه

كذلك عند الحنفية
 كما في حجة الله تعالى

الي

الي مادونه واحرم منه وفي نسخة زيادة من مكة وفيها الجمع
 بين لا ومن في افضل التفضيل وهو ممنوع **فمن حرم من طرف**
زهر القريب من مكة جاز لانه احرم منه اي عن الميقات
وهذه المواقيت لاهلها كما في الحديث وكل من
مر بها اي عليها من غير اهلها قاصدا الحرم المكى
من يريد حجا ولو بعد مدة اعوام او عمرة كذا كذا
كالشك في كان ميقاته اذا مر بطريق تبوك للحجفة فلما صار
يرميقات امدينة صار ميقاته ويجوز ان يحرم
مر يد النسك قبل وصوله الميقات لان تحديه الميقات
لمنع مجاوزته من مر يد الاحرام بغير احرام من قبله من ديرة
تصغير دار وعادة الثالثة المقدرة لان التصغير يرد الاشياء الي
اصولها اهلها ومن غيرها لانه اكثر عملا وفي الافضل
من الميقات ومن ديرة اهلها قولان للشافعي رضي
الله عنه العبيد بن ابي عمير من الميقات اشد ابرك
انه صلى الله عليه وسلم وتقدم ان في الاقتداء من
الفضل ما يربو على ثواب كثرة المشاق وطول الاعمال وزيادة
الافعال والثاني من ديرة اهلها واختاره الرافعي في
المحرر وغيره والمعمد الاول ومع ذلك لو نذر الاحرام من ديرة
اهله لزمه وان كان مفضولا كما صرح به المص وغيره لما مر
فمن نذر الحج ما شيا خلافا للزكيات في بعض كتبه اخذ
من قضيه عبارة وقعت في المجموع ومن ثم لو نذر النذر
بدرهم لم يجرم النذر بدinar واما من مسكنه بين الميقات
وبين مكة فيقرب من القربة في يسمى الحضرى في حجة الله تعالى

المهملة قال في المصباح الحلة بالكسر القوم الناذلون ويطلق
على البيوت مجازا تسمية للمحل باسم الحال وهي مائة بيت فما
فوقها وجمعها هلال بالكسر وحلل كسرة وسدر انتهى
التي يسكنها البدوي بفتح اوله قال في المصباح نسبة
الي البادية على غير قياس ومحل ما ذكره المصنفين لم يكن بين
ميقاتين والابان كانا احدهما امامه والاخر واداه كاهل بدر
والصفر افانهم بين الحجمة وذي الحليفة في قريب من جادة =
احدهما او كان بها قري ميقاته اذا الاعتبار بالعرب من الجادة
لالميقات فان كان ميقاته الحليفة اهرم من مكانه او الحجمة
فالافضل الصبر اليها فان اسوي قربه من جادتهما تخير بين
ما ذكرنا فاعلم ان ميقات اهل بدر والصفر الحجمة وبه
صرح جمع لانهم على جادتهما لكنه انما ياتي اذا اغترنا الطريق
القديمة اما الطريق الحديثة فم على جادتهما فيتميزون
ولم يفصل الشيخ ابو الحسن الكري كما ذكر بل قال من كان بين
ميقاتين كاهل بدر والصفر فميقاتهم الحجمة وكذا قال من
كان على جادة المدينة وعلى طريق ذي الحليفة كالابواب والفرع
كما اطلقه الشافعي والاصحاب وهو المعروف في كتب التيمم
وغيرهما انتهى وبه ينبغي انه لا اشكال في تاخير المصريين اهرمهم
الي الحجمة واشكال البارزي له بانهم مروا على بدر وهي
وهو ميقات اهلها ممنوع لما علم على انه لو كانت ميقاتا
لهم فلعني يخصهم هو كونهم على جادة ذي الحليفة وذلك
مفقود في المصريين فلم يلحقوا باهلها فقد المعنى المتقني
للأحرام فيهم فلا يلزم من وجوب احرام اهلها من الويل به لذلك

وجوبه

بيان
الحقيقة

وجوبه على المصريين لعدم وجود ذلك فيهم هذا
لن سلمان ذا الحليفة ورا بدو لمكونا بين
ميقاتين والافان مشاهدة قاضية انها على يسا
رهم لا وراهم فليسوا بين ميقاتين فتعين
ان ميقاتهم الحجمة وان دفع استشكل البارزي
من اصله ويستحب من صفة الابعد من مكة
وجوز من صفة ما قرب هذا مكرروا من سكت به
وغيره ليس به سبب من مؤيد له المتقدمة
معم اذا احاد ميقاتا ان لم يكن في طريقه غيره
فان كان فيه ميقاتان احرم ذات اي سامت
يمينا او شمالا لا اما ما وخلفا **اخر** مؤيد له
وان كانا في جهة واحدة وكان الاقرب اليه اقرب
الي الكعبة وان سامت وسامت الابعد منه معا
فمن كان عند محاذة ذي الحليفة على ميلين
وعند محاذة الحجمة على ميل كان ميقاته الحجمة
اما اذا استويا قربا اليه فيحرم عند محاذة ابعدهما
من مكة وان حاذي الاقرب اليها او لا كان كانت
الابعد منحرفا او وعرفا فلو جاوزها مريد للنسك
ثم عاد للابعد او الي مسافة فلا دم لان رجوعه
للاقرب فان استويا قربا اليه واليه احرم
من محاذاتهما ان لم يحاذ احداهما قبل الاخر والا
فمن محاذة الاول والاصل في ذلك امر عمر رضي الله
تعالى عنه اهل المشرق ان ينظروا احد وقرن فيحرموا

مقاي

دم وان لم يعد فعليه الدم من غير عميات واذا
عصي وذبح الدم فانما يقطع دوام الاثم لا اصله
كما هو ظاهر فلا بد فيه من التوبة **ولزم** وجوب
الاحرام في ربه غير مسلم ثم اسلم فيجب عوده اليه
بعد الاسلام فان لم يعد عصي لانه مخاطب حال
مروره به بالاسلام والاحرام بخلاف القن وان
علق عتقه بفعل ممكن الا تبيان به حال المجاوزة
لان ذلك الامكان لا يقتضي خطابه بالوجوب
وعلى الولي حيث نفي عقد الاحرام للصبي فجوز
وما احرم به الدم في ماله **وهو** ماله ومثله ماله
عاد اليه محرما قبل تلبسه بشي من النسك ان
لم يرقى له عذر ما نفع من القود **فان** عذر
كهو **وعلى** نفس محترمة او مال وان قل او
بضع وخوفه على نفسه مؤثرا وان لم تكن محترمة
اذ لا يؤمن بمباشرة قتل نفسه **واللفظ** والتخلف
عن **العود** اليه للاحرام منه لخروج زمن الوقوف على
عاد اليه **وجوز** ان في غير صيف الوقت ولزوما
فيه حيث غلب على ظنه ان يفوته الحج اذا عاد
ومع **الاحرام** الذي احرم به من ذوات الميقات
ولزم من مرتب مقدور **يعز** ولو لم يزل
وجوبه اذا احرم بعد المجاوزة سواء انفى عنها

عدم

عدم الاحرام ام لا وكان احرامه تلك السنة فان لم يحرم
فلا دم لانه لنقص النسك لا يدل عنه ولان احرام هذه
السنة لا يصالح الاحرام غير هاهنا في الحج اما احرامه
بالعمرة ففيه الدم وان احرم في اخرى بعد مدة مدله
لانها وقت لها وحمل عدم الدم عند العود اذا عاد في
لما جاوزة او لمثل مسافة لا لا قرب ولو تكررت المجاوزة
المحرمة ولم يحرم ما لا من احرامها لزمه دم واحد وان
اثر في كل مجاوزة **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
مسافة قبل **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
فان عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
قدوم اما تقبيله الحج فلا يقبل لانه مقدمه الطواف
او **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
اعمال **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
لاستقراره **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
مريد **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
الوضع **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
الاحرام **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
عنه وقيل هذا الجواب لا يدفع الاشكال اذ العبرة باخر جزء
من الميقات فان سمي عنده فقير مريد والافه وغير ساه
فان عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
الدم **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر
لرفع شلق الحكم بهما **فان** عذر **فان** عذر **فان** عذر

اعني لشيخ الاسلام وبنو عده
والطبيب والراي المصنف لاه

الأربعة وحسنه الترمذي وصححه علي شرط مسلم
لكن ضعفه البيهقي وجزم به المصنف هنا قال
السبكي لولا كثرة الأحاديث واشتهارها بأحرامه
صلي الله عليه وسلم عند النبغات راحلته لكان في
هذا زيادة علم عليها أن النبي وقد عمل بعض
المناكرين بقضية حديث أبت عباس فقال أنه
يحرم عقب الصلاة في مسجد ذي الحليفة لا
اتباعه والحق به السبكي كل نبغات فيه مسجد
ما نذر عنه صلي الله عليه وسلم وظاهر كلام المصنف
هنا خلافة **رويت من يحرم إذا ابتدأ السير** رابعا
كأن ما وعبر بعضهم عند النبغات راحلته إذا
كان راكبا وشروعه في السير إذا كان ماشيا قال
الشارح وما عبر به المصنف موافق لما في فسر به
في الام معني النبغات الراحلة في الحديث بأنه توجهها
إلى مكة سائرة لا مجرد توليها قاعدا خلافا للامام
حيث قال معني النبغت استوت قائمة **وهذا هو**
الشيخ نفريستيني منه ما قاله الماوردي من
سن الاحرام للخطيب عند الخطبة يوم السابع
ليخطب محرما وهو المصنف وان قال المصنف في مجموعه
انه غريب وقال الاذري كلام غيره ينازعه
وقد ثبت في احاديث متفق على صحته اي لم يطقن
فيها احد لان الشيخ اخرجها لان بعضها
انفرد به البخاري والحديث الوارد بالاول فيه ضعف

كما قال البيهقي ويستعملان يستعملان النية عند العمل
لان جهتها اشرف الجاهات وما ذكره فان قصد لا فطر
من اجرام من باب ما ذكره على القول
المعتمد ينذب الاحرام عند الشروع في السيد صلى
ركعتين في بيتهم عبر به تغنى في التغير ودفعوا
لتقل التكرير بمعنى الفا في قوله
لان السنة ان يبادر بالاحرام عقب الصلاة
بحيث لا يتقطع منبته عنها ولا اعادة
يدخل المسجد ويسوف للوداع بذكر
منقها لغيره وان قلنا يحرم من باب
دخول المسجد في الف مصلح ركعتين
يحرر فربما من بيت كما سبق سبق ان المعتمد خلافة وانه
على المعتمد فينقل في داره ويصلي ركعتين الاحرام ثم
يعود الى المسجد لطواف الوداع في صلاة
الاحرام وما يكون بعده من التلبية وما يتم من صلاة الاحرام
اي الصفة المحصلة له اذ هو ما يطلق ويراد به النية
ومنه قولهم الاحرام ركن او الصفة المحصلة للداخل
في الشك بنية وهي التي يفسدها اجماع قبل التحلل
ويظهر الردة وليست التجرد ومنه قولهم لا يصح
الاحرام الا بالنية وقول البلقيني الاحرام غير النية
لكن يتوقف حصوله على كسائر العبادات معناه ان
اطلاقه على الصفة السابقة هو الاصل والاطلاق على
النية لكونها محصلة لتلك الصفة فلا منافاة خلافا

لمن

لمن وهم قصد المعنى الاول هو المعنى المصدرى والثاني
المكامل بالمصدر - نوي نية دخول الحج والتلبس به
وان كان معتمرا نوي الدخول في عمرة وان كان قارنا
نوي الدخول في الحج والعمرة اي احضرهما بقلبه ووجه
وقصد ه اليهما معا وهذا الحد وجوب الاحرام بالقران وهو
الذي ذكره المصنفين في التعميد نوي بقصد دخول
في الشك من غير تعيين **والتواجب ان ينوي**
يقصد عند اي ما ذكره نية ويركب يتلفظ به
كسائر النيات ولا التلبس كذا في نسخة جذا الحار
عطفها على الضمير المجزوء من غير عادة الحار على مذهب
ابن مالك كالوقوفين وليس منصوبا مغفولا معه لان
عدم وجوب التلفظ غير مقيد بكونه مع التلبية بل
مطلقا **كن** في نفس ي يتلفظ به ينسانه ليساعد
اللسان القلب وان يلبي لان بعض العلماء قال لا يصح
الاحرام حتى ينوي وجعله مما توقف عليه محتمر وقال
بعض السجود شاعري وعمره فالتلفظ فيه مذهبي
وخارجي في احتياط لمن ينوي بقلبه ويتقوى
بلسانه وهو مستحضر نية قلبا نويت الحج وحرمته
به مع تعالى بيك اللهم بيك ليبيك الى اخره نية
وعبادته ظاهرة في انه لا يتم الاحتياط الا باقتران النية
بجميع التلبية وفيه عسر وقيل بحصوله باقترانها
بالتلفظ بها وباول التلبية لم يكن بعيدا الا ان كان من
يوجب التلفظ بها وجوبه جميع الوارد مع اقتران النية

جميعه فحينئذ لا يتم الاحتياط الا بما ذكره قاله الشارح وان
كان حجه عن غيره فليقل ندبا نويت الحج عن فلان
واحرمت به لله تعالى عز وجل عنه نيك اللهم ليكن
عن فلان ولا يذكره الا في هذه التلبية بخلاف باقيها
في دوام الاحرام قال شيخ ابو محمد الجويني يضم الحيم
وفتح الواو وسكون التحتية بعد هاتون ويستحب
ان يسمى اي يذكر في هذه التلبية اسم ما احرم
به من حج او عمرة اوها ان احرم معين فيقول نيك
الترم تحة الى اخرها ولا يذكره في التلبية ثانيا وثالثا
كما ساقى في كلامه وان احرم بعمرة قال ليكن اللهم بعمرة
وان احرم كان محرما قال ليكن اللهم بحج وعمرة وما
ذكر من الاستحباب اقره في المجموع وصوبه في الاذكار وانه
موافق للاحاديث قال الاذري وهو كما قال فتصوب
المهمات ما في الروضة كالاملاء عدم التنب ضعيف
وقضية كلامه انه لا يسمى مطلقا الاحرام في الاحرام
المطلقا ولو قيل بنده لم يعهد قال الجويني ولا يجوز
بهذه التلبية لما فيها من ذكر ما احرم به بل يسمى بها
نفسه لانه اقرب للاخلاص بخلاف ما بعدها من
التلبية فانه يجهر بها كحديث افضل الاحرام الحج والعمرة
وفسر الحج برفع الصوت بالتلبية واما ما بعد هذه
التلبية الاولى ففضل افضل ان يذكر ما احرم به في
تلبيته ام لا الاولى ولا كما تقدم فيه خلاف مذهبي
للصحاب الاصح لا يذكره ندبا وقد ورد الامران

الذكر

الذكر وعدمه في الحديث الصحيح فاجدها وهو تركه
محمول على الفعل والاخر وهو الذكر ببيان اجوز
اي محمول على بيانه **فرع** هو كما مر ما اثبتني علي
اصل هو هنا ان اصل النية ومدارها على القلب لا اللفظ
وعلى التلبية ونوي حج بقلبه وبشي بعمرة ونوي
العمرة بقلبه وبشي حج ونوي بواحد او
عكسه **فرع** اعتبار شرعا بما نواه دون ما نوي به وهكذا لو
اختلفت النية القلبية واللسانية اعتبرت الاولى لا
الثانية **فرع** اخر لو نوي حجتين او عمرتين
فقدت بعمرة واحدة ولم تلزمه الاخرى اذ لا يدخل النسك
على عمرة مثله من جنس واحد ولو نوي نصف حجة او
نصف عمرة انقضت نسكا كاملا كما في الطلاق **فرع**
له اي لم يرد الاحرام فيما يحرم به اربعة اوجه زاد ابن جماعة
خامسا هو الاحرام كاحرام زيد بوجوهه ولا زيادة لان
ما احرم به زيد لا يخلو عن احده هذه الاربعة **الافراد**
واعلم ان التلبية والاصلاح رتبها ذكر اعلى ترتيب
افضلها فلما زاد الفرد الذي هو افضل وجوه اداء
النسكين لما ياتي من اداء القرأت افضل من افراد لم يعمر
فيه في سنة فلهذا يسمى بالحج في شهره من ميفات
طريقه بل او من دونه وقضى له حنيفة بل ولواخره عدولا
اذ لا يخرج ائمه عن وصف الافراد الغاضل من حيث جمع النسك
التسكين على وجه خاص ثم اذا فرغ منه خرج من مكة
زادها الله شرفا فاحرم بالعمرة من ادنى لكل وبفرغ

منها

في بقية سنة حجه **فمن** صورته **متفق** عليها وعلى
 افضليتها **وهو** صورته **متفق** فيها **سواء** في بيانها **ان** شأ
 الله تعالى كالحرم بالعمرة في غير اشهر الحج ثم اتمها **ورج**
 في عامه **فقتل** افراد والاصح انه تمتع غير موجب للدم **و**
ما **المتعة** عدل عن تعريف المتعة القسيم للافراد الى تعريف
 المتعة نصا في التعبير **فمن** **تدري** **يحرم** **ب** **مكة** **من** **يستأن**
بلده او جاوره واحرم من دونه **فظهر** ما تقدم في الافراد
 اي وقد بقي بينه وبين مكة او الحرم من حلتان وقد نوى
 التوطن به قبل احرامه وان بقي اقل وقد نوى التوطن به
 قبل احرامه بها **لزمه** دم **الاساءة** فان لم ينو التوطن واحرم
 من ثم بالعمرة **فدمان** وعموم اطلاقه شامل للاحرام بها
 في غير اشهر الحج والتقييد بكونه فيها انما هو للتمتع الموجب
 للدم **ان** **يفرد** **منها** **بشيء** **الحج** **من** **مكة** **او** **من** **مبقات**
بلده او من مثل مسافته او من حلتين **فما** **شرط** **لا** **يجاب**
 الدم **لا** **لكونه** **متمتقا** **فلا** **دم** **عليه** **فيما** **اذا** **عاد** **لما** **ذكر** **وان**
كان **متمتقا** **سمي** **متمتقا** **استتمت** **اعه** **بمخزورات**
 اي ممنوعات الاحرام المحرمة بسببه **الاشية** في الفصل
 بعده **بين** **الحج** **والعمرة** **والمراد** **تمكته** **من** **ذلك** **وان** **لم** **يفعله**
 واما وجه لزوم الدم بشرائطه **الانية** **فلربما** **المتقات**
 وعلل التقليل بقوله على سبيل الاستيناف **البياني**
فانه **يحد** **جميع** **المخزورات** **للاحرام** **اذ** **فرغ** **من** **العمرة**
بقراغه **حزها** **سواء** **نسا** **ق** **لحد** **يا** **م** **يسبقه** **وما** **يترن**
فمن **يحرم** **بالحج** **والعمرة** **جميعا** **بان** **يحضرهما** **مقا**

في ذهنه

في ذهنه ويقصد الدخول فيها معا **بنيته** **فستدبر** **افعال**
 العمرة في **افعال** **الحج** **اذ** **راج** **الوصوف** **في** **عسل** **الكتابة** **لم** **الجنب**
 واحد **وتجد** **اميات** **فيحرم** **بهما** **المكي** **من** **مكة** **وغير**
فيحرم **بهما** **صواف** **وحد** **وسمي** **وحد** **وصنو** **وحد** **ورنود**
علي **ما** **يفعله** **مفرد** **الحج** **اصلا** **اماند** **بافياني** **بعلما** **ماتروجا**
 من **لخلافا** **قاله** **الصميري** **والعمري** **ورج** **الزركشي** **و**
 البلقيني **تبع** **القاضي** **انه** **لا** **يسن** **له** **ذلك** **وان** **قال** **ابو** **حنيفة**
بحر **بوجوبه** **لانه** **خلاف** **ما** **صح** **به** **السنة** **في** **الغارث**
 اي **وشرط** **لذبح** **لحروج** **من** **لخلافا** **ان** **لا** **يعارض** **منه** **صحيحة**
 وهي هنا **قول** **لجاء** **لم** **يطلق** **النبي** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم** **واصح**
 به **الصفاء** **والمروة** **الاطواف** **واحد** **قال** **الشارح** **وهذا**
هو **الفاس** **وبدل** **له** **كلام** **المصنف** **وهو** **ميتي** **على** **عمومه** **في** **ذلك**
ايض **و** **يحرم** **بالعمرة** **وحد** **ها** **في** **اشهر** **الحج** **او** **قبلها** **كما** **سأى**
 في كلامه **الا** **ان** **التقييد** **بها** **هنا** **لانه** **لا** **خلاف** **في** **حصول**
 القرآن **فيها** **بخلافة** **فيما** **واحرم** **بها** **قبل** **اشهره** **ففيه** **لخلافا**
 وان كان **الاصح** **صحيحة** **الحج** **في** **اشهره** **بان** **ادخله**
قبل **الشرع** **في** **افعال** **ولو** **خطوط** **الحج** **مزمع** **بني** **يض**
اذ **هو** **لغوته** **يدخل** **عليها** **الضعف** **و** **سأى** **قرا** **دعي** **الرجح**
و **في** **حصول** **القرآن** **بني** **بني** **عزل** **ولا** **يمنع**
 من **الاحرام** **بالحج** **استلام** **الحرمية** **الطواف** **للعمرة** **لانه** **مقد**
 لانه **كما** **في** **المجموع** **اما** **بعد** **شروعه** **فيه** **فلا** **يصح** **احرامه**
 به **لان** **الاحرام** **بها** **بمقصوده** **وهو** **اعظم** **افعالها** **فلا** **يت**
 ينصرف **بذلك** **الي** **غيره** **ولا** **له** **اخذ** **في** **التخلل** **المقتضى**

مكة

لنقصان الاحرام فلا يليق به ادخال الحج المقتضى لقوته
 واحرامه بهما صحيح فيما ذكره المصنف ولو كان بعد انسداد المرة
 بالجماع فينقل احرامه به فاسدا على الاصح ويلزمه المضي
 في التمسك والقضا والا قرب كما قال الشافعي عدم هدمه الا حرم
 به حج لان فاسده كصحيحة فان افرد به بان اي بكل من
 التمسكين وهذه اوقرت او تمتع فعليه دم فقط وقال
 البلخي يُلزمه دما اذا تمتع دم لما توجه عليه في قضا
 القران واخر لما جاء به من التمتع ولو احرمت بالحج او لا ثم
 احرمت بالعمرة قبل تسروعه في افعال الحج لم يصح احرامه
 بها على قول الصحيح لانه لا يستفيد به شيئا بخلاف
 الاول يستفيد به الوقوف والرمي والمبيت ولانه يمتنع
 ادخال الضعيف على القوى كغراش النكاح مع فراش
 الملك لقوته عليه جازا دخاله عليه دون العكس حتى لو تم اخت
 امته جاز له وطوها بخلاف العكس وهو حرم بالعمرة قبل
 الحج ثم حرم بالحج في شهره قبل تسروعه في صواف
 العمرة ولو بخطوة كما مر صرح احرامه به ابي الحج وعار
 قرن على رصع هو المعتمد ولا يغير بقول بعض المتأخرين عام
 الاصحاب على خلافه ومأنية الصلوات اي في الاحرام
 فهو ان ينوي بقلبه نفس الاحرام اي الدخول في النسك
 بنيتة ولا يقصد به ولا عمرة ولا قران بل يقصد
 مطلقا النسك وهذا الاحرام جيز لا يخرق ويفارق
 الصلاة ذات السبب حيث لم يجز الاحرام بها الا معينة بان
 التعيين شرط في انقضاءها لا في النسك الا ترى انه لو احرمت
 بنسك

بنسك فقل وعليه نسك فرض الضر في الغرض **فأبطل**
 قال بعضهم طريقا لمرئزق بالحج بالنيا به اذا خرج
 من تلك ولم يستنيه احد ومربا لميقان قاصدا
 النسك ان يحرم بنسك مطلق ليصرفه عمره اذا
 وجد من يسأله فيتمها ثم يحرم عنه بنسك
 فان كانت احرامه في اشهر الحج فيه **صافه** الى ما
من حج او حرم وقت ومحل الصرف لما ذكر
 ان كان الوقت صالحا لهما فان ضاق الوقت فله
 ذلك ويكون كمن احرمت بالحج في تلك الحالة لما رجم
 المصنف وتناول عموم كمن فاته الحج وهو واحد
 احتمل ان المقاضي قال غيره وهو ظم كلام الاصحاب
 وعليه فان عينه بعمره فذاك او يحج فكيف فاته الحج
 قال شيخ الاسلام زكريا وهذا الاحتمال ظاهر
 كلام الاصحاب انتهى وان رجع الرمي والركعتين
 الاحتمال الثاني انه يتعين عمرة وقال الاسودعي
 وقول الرويان صرفه الى العمرة يوافقه لكنه يفسر
 الاحتياج الى الصرف ولو احرمت مطلقا ثم افسده قبل
 التعمين فأيهما عينه كان معسدا لم يكن **باعتباره**
 الى شيء مادكر **والنفس له** - **باعتباره**
 بالنسبة اليه **باعتباره** نفس الصارفة لكن
 لو طاف ثم صرفه للحج وقع عن القدر ومن كان
 من سنن الحج كما قال المصنف في قصد به من حيث
 انه يحج المبيت اذا ذكره لا يفتق على الاحرام

فضلا عن خصوص الحج الا من حيث انه من سنن الحج
 كما قاله العراقي فيعتقد به من حيث انه حجة البيت
 اذ ذاك لا يتوقف على الاحرام فضلا عن خصوص
 الحج لا من حيث انه من سنن الحج قال الشارح
 وينبغي حمل كلامهما على ذلك حتى يكون له
 وجه نعم يعيد السقي وان فعله بعده
 احتياطا للركن وان كان احرامه المطلق قبل الشهر
الحج انقضاء حرامه فلا يصرفه الى الحج في اشهر
 لان الوقت لا يقبل غير العرة ولا اله لو احرم حينئذ
 يحج معين انعقد عمره فعند الاطلاق اولى واعلم
 ان هذه الوجة جائزة باتفاق القدماء و
لا ينزل من هذه الوجة فليس الافراد الجامع
 للنسكين كما مر على ايات ثم التمسح لما فيه من عمل
 النسكين حقيقة ثم القرآن والاحرام به افضل
 من الاحرام بالمطلق كما قال **والمؤمنين عبيد**
الاحرام افضل من الاطلاق لانه اقرب الى الاخلاص
 ويعرف ما يدخل عليه واعلم ان القول ان
 من افراد الحج من غير ان يعتمر بعده أي فيما بقي من شهر
 ذي الحجة الذي هو شهر حجة فوات خير العمر
 عن سنة الحج مكروه ولو اعتمر قبل اشهر الحج ثم حج
 من عامه ولو من ميثاق بلده لم يكن افراد الكامر
 وهو كذلك خلافا للحج الطبري وغيره الا ان
 يقول بان المراد به الافراد الذي هو قسم
 المتمتع

١١٢
 المتمتع الموجب للدم لا مطلقا لان الاصح انه متمتع
 لادم فيه لان الشروط الالية في كلام المصنف
 المتمتع بوجوب الدم لا التسمية متمتع كما صرح
 به هو قد مناه فهو كمن احرم بالعمرة فاعتمر
 بالحج فالصورة المذكورة دون الافراد في الفضل
 وفوق القرآن ومجمله ما لم يعتمر بعد الحج في سنته
 والا كان من صور الافراد الفاضل بل افضلها قال
 الشارح وحكي عنه تأميد العلامة عبد الرؤف
 انه قال في بعض كتبه انه اقل وحقيق شرعا
 من صور الافراد الا فضل ونقل عن جمع انه
 لا خلاف فيه وعن المحققين اقل وهم عليه وحمل
 القول بانه متمتع على انه متمتع لفوي او شرعي مجازا
 قال التلمذ وانت حير بان الثاني متمتع ولا فرق
 في كونه من صور الافراد الفاضل بين ان تكون اعتمر
 بعد حجه او لا ان شرعي واما قول المتقلى الافراد
 افضل وان اعتمر في سنة اخرى فقال في المجموع
 ساذ ضعيف وهو كذلك وان اختاره السبكي
 مستدلا بما له صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه اعتمر
 بعد حجه لانه يرد قوله المصنف جميعا بين الروايات
 المتناقضة في بيان ما احرم به صلى الله عليه وسلم
 الصواب الذي نعتقد انه صلى الله عليه وسلم احرم
 اولاً بالحج مفردا ثم ادخل عليه العمرة لمصلحة
 بيان جواز الاحرام بها في اشهر الحج بهذا الجمع

العظيم وان بينه قبل ذلك باعتباره فيها ثلاث
 مرات في ثلاث سنين في ذي القعدة وانما ساع له
 ذلك خصوصية انما منعنا ادخالها في الحج فخرج
 الافراد لاختياره له اولاً ولذا واظب عليه الخلفاء
 الراشدون الا علياً فاختلف فعله واطلاق المحرم
 يقتضي افضلية الافراد على كل من التمتع والقارن
 وان اعتمر بعد كل فيما بقي من شهر حجة وهو
 كذلك كما هو ظاهر لان في الاتباع ما ينزل على
 فضل النسك الثالث الذي انبأ به وعبارة
 الرملي تشعير بترجيح ما جري عليه الاسوي
 من افضليتها على الافراد قياساً على ما اذا صلى
 من يرجو الماء بالتيمم اول الوقت وبالماء اخرة
 وفرق بينهما السارح بان الصلاة المغفولة
 مع النقص هي المغفولة مع الكمال فقد انبأ
 بالكمال المقصود وزيادة مع عذره واما هنا
 فلم يأت بالصفة الكاملة اصلاً مع تمكنه منها
 وانما انبأ بالناقصة وزاد بهل اخر ومعلوم انه
 لا يجري ما وقع من النقص لانه اجنب عن محل
 وجوبه **عن التذرية والتمتع** اي على كل منهما **دبر**
 وفي نسخة **شاة** لقول تعالى فمن تمتع بالعمرة
 الى الحج فملا استيسر من الهدي ولانه صلى الله عليه
 وسلم ذبح عن نسائه البقر وكن قارناً واملأني
 في ايجاب الدم كونه رزح ميقاناً اذا لو احرم اولاً
 من ميقان

من ميقان بلده لا احتاج بعد فراغه للخروج الى ذي الحرام
 بها ففني عن ذلك بذلك **فصل** حال اي من بقرة او بدنة لا
 شاتين لانه لا يقع واجبا حينئذ الا واحدة فقط **صفتها**
صفة الاضحية وعزيمه سبع بدنة او بقرة وان كان
 باقي الاسباع اراد ما لكها سبعة او نحو ذلك وهذا جاز في
 كل دم واجب الا جزا الصيد **من مبد** **تهدي** في موضعه
 وهو الحرم وان قدر عليه بمكان غيره لا يختصا صديقه
 في الحرم فاعتبر وجوده فيه بخلاف الكفارة لعدم تقيد بها
 به **وهو** **يبيع** **ياكز من** **من مشه** او يبيع به وقد غاب
 عنه واحتاج اليه او الي ثمنه **زمنه** صوم ثلاثة ايام في
الحج بان ياتي بها بعد الاحرام به لا قبله لانه عبادة بدنية
 بخلاف ذبح الهدي حيث جاز تقديمه عليه لانه عبادة
 مالية ولا يجب ان يحرم ليصوم لكن اذا احرم مع صومه
 لها **تسعة** **ذ** **رجع** **اي** **له** وقيل ان جميع اعماله لقوله
 تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
 ولو عدم الحدي حالاً وعلم وجوده قبل تمام الصوم فله
 الصوم في الاظهر مع انه لم يعجز عنه في موضعه لعجزه عنه
 حالاً وكذا الورجاً وجوده مجاز له الصوم ايضاً وفي استنباط
 انتظاره ما ذكر في التيمم ويستحب الاحرام وصوم الثلاثة
 قبل يوم عرفة لاستحباب فطر الحاج واذا احرم في زمن
 يسع الثلاثة وجب تقديمه على يوم النحر وموالاة
 ان اتفاق الوقت بان احرم ليلة السابع فان اخره لعله
 ومصادق قضا وان اوقفها قبل الطواف وليس السفر عذراً

في تأخيرها لانه يتبين ايقاعها فيه بالنقص فلا يكون عذرا
 بخلاف رمضان ولا يجوز صومها في يوم النحر والى ايام
 الشريق واذا فاته صوم الثلاثة في الحج فضاها وجوبا
 ولادم عليه و فرق بينها وبين السبعة بقدر ايام النحر
 لغتد التفرق وبين الموسر الاحرام بالحج في ثامن ذي الحجة
 ولا يجوز صوم السبعة في الطريق فلو اراد التوطن بمكة
 صامها بها لا مجرد الإقامة وان طال وتشت موالاته
 كل من الثلاثة اداء وقضاء والسبعة **ولا يجب الدم**
في شتيت ربيعة شرونا لا يعود الى ميقات بل
بحرم الحج ان احرم منه بالعمرة والا بان جاوزه غير مردي
 نسكا ثم عن له لم يحج للعود الالحل احرامه او مثل مسافته
 لانه ميقاته ولو عاد الى مثل ميقات بل مسافة او احرم
 بهما من الحل في شوال بمكة وقد دخلها محرما عام اول فاذا
 احرم بالحج منها بعد احرامه بهما من الحل فلا دم فيها يظهر ويقتط
 الدم بالعود الى ميقات اخراي للافاق كما هو وظ ولو اقرب
 من ميقاته فان احرم منه او عاد اليه محرما فلا دم بل قضية
 كلام الروضة انه لا دم لو خرج لمحلين من الحرم لانه احرم
 من موضع ليس ساكنوه من حاضري المسجد الحرام وتقل
 في المجموع اعن الفوراني ما يريده واقره عليه وانما ينفعه
 العود لما ذكره الاحرام الحج ذلك العام اذا كان قبل تلبسه بنسك
 وان كان بعد تلبسه ولو ببعض طواف القدوم بان احرم
 بالحج خارج مكة ثم دخل اليها فطاف للقدوم ولو ببعضه
 ثم خرج الى الميقات او طواف الوداع فانه يسن له عند خروجه

لعرفة

مقابل

لعرفة ففي كل من هذين لا ينفع العود لانه انما
 بما يشبه التحلل ولا بد في الاعتداد بالعود لما
 ذكر من كونه قبل الوقوف لعرفة كما اقتضاه نصيب
 الروضة والمجمع وغيرهما وصرح به بعض المتأخرين
 تنبيهه في ضمن هذا الشرط شرط اخر هو ان لا
 يحج في عام الاعتداد كما اشترت اليه ويأتي في كلامه
وان يكون احرامه بالعمرة في الشهر الحج فلو احرم بها
 في غيرها ولو في غير جز من رمضان وان أتى بأعمالها
 لها في شوال فلا دم عليه وهي عمرة رمضان تقرأ بها
 دون ثواب من أتى بها وبأعمالها فيه ولو احرم
 بالعمرة ثلاث رمضان لعدم تبين الهلال بمرتين
 انه كان هل فتمتع عليه الدم **وان يحج من عامه**
فان لم يحج فيه فلا دم عليه وان لا يكون من حاضري
المسجد الحرام حرم احرامه بالعمرة بان لا يكون حاله
 تلبسه بها متوطنا بالحرم او قريبا منه **وهو محل**
الحرم اذ كل موضع ذكر منه فيه المسجد الحرام
 فهو الحرم الا قوله تعالى قول وجهك شطر
 المسجد الحرام فهو الكعبة قاله ابن عباس **من**
كان متوطنا منه اي الحرم **من**
 وهذا هو المسمى الذي رجحه الرازي في الشرح
 الصغير واقتضاه كلامه في الكبد وتبعه المصنف
 في كنية والعبر بها للتوطن فلو توطن غريب ما ذكر
 فلا دم عليه او مكى محلا بينه وبين الحرم مرحلتان

تلاوة

فالدم ولا الرجز والاقامة ومن له مسكنات
قريب منه وبعيد اعتبر ما اقامته به اكثر ثم ما به
اهله وما له دايما او غالبا فان كان بمحل اعتبر
الاهل اي الزوجة والاولاد الذي تحت حجره لا
الاباء والاحوة ثم ما عزم علي الرجوع اليه
للاقامة فيه ثم ما خرج منه فان استوفى يا ف
كل شيء اعتبر بمحل احرامه ويؤخذ من اعتبارهم
فمن له مسكنات ما اقامته به اكثر ان من مسكنة
طريقا الى الحرم احدها من حلتان والآخر
دونهما اعتبار ما سلوكه له اكثر ويحمل انه حاضر
مطلقا ويصدق عليه انه في مكان علي دوت
مرحلتين من الحرم والاصل براءة الذمة من
الدم والنجاسة ان من احرم بالهرة خارج مكة
مطلقا فان كان بين وطنه والحرم مرحلتان
لزمه دم التمتع جاوزه ميقاة مريد النسيك
اولا او دونها لم يلزمه ذلك مطلقا وان جاوز
الميقاة غير مريد ثم عتد لم يملك او يقر بها فاحرم
بعرة ثم تخيم عامه لزمه دم علي المختار في الروضة
لانه ليس مستوطنا وما نقله الزركشي وغيره
من عدم لزومه مبني علي احد قولي الشافعي
ان الحاضرين من حصيل ثم ولو مسافرا
والشبهه خلافه وقول البلقيني من دخل
مكة في غير شهر الحج ثم تمتع لادم عليه مبني

علي

علي هذا القول ولو احرم افاقي بعرة في الشهر
الحج ثم قرنت قد ما ن كما قاله البقوي وقال
المزني انه قياس قول الشافعي لكن صوب السلي
وتبعه الاسوي لزوم دم واحد للتمتع جريا علي
هذا القول ولذا عقبه بقوله نعم ان قيل
الحاضر هو المستوطن استقام وجوب دميين مع
احتمال فيه من جهة التداخل قال الشارح وال
التداخل وجه للسبكي وجهه قوي ولو كرر
التمتع العمرة قبل حجة فالوجه عدم تكرار الدم
وفي المجموع ما يصرح به وفارق ما مر من وجوبه
ثانيا بالقران بوجود علة ربحه من ترفعه
باحد النسلين وذلك حاصل فيه وفقد علة وجوب
دم التمتع من ربحه الميقات لانه لو بدأ بالحج لا
خارج للخروج الي اذن الحل للاحرام بها وذلك
غير متكرر ويؤخذ مما ذكر مع ما مر ويأتى
ان الموجب للدم هو احرامه بالهرة معه بالحج وانه
يجوز تقديم علي الحج انه لو قدمه علي بعض
العمرة المتكررة لم يلزمه شيء اخر لانها ليست
هي الموجبة بل الاولى والاحرام بالحج وبه فارق
ما لو فعل المحرم محرمات من جنس وكفر في اثناها
لان المتأخر مستقل بالايجاب فلم يكن وقوع المت
المتقدم عليه عنه فان فقد احد الشرطين فلا دم
عليه وهو متمتع علي الاصح وقيل يكون مفردا

ومحل ذلك ما لم يقصد المماثلة به بعد التعيين والاتباع
 فيه **والثاني** وهو مقابل الاصح في احرام زيد بعد تعيين
 عمر وما كان احرما به مطلقا **ينفقد** معينا اعتبارا بقوله
 كاحرام زيد ولو كان احرما **زيد** فسد الطر والجماع المفسد
 عليه **انفقد** **احرام** صحيح **مطلقا** وان كان
 احرام زيد معينا ابتداء لان فساده الغي اعتباره
 على الاصح ولو كان زيد غير محرم **انفقد** **احرام** باحرامه
 باللفظ المار **احرام** مصنف لانه جزم بالاحرام بصفة
 واذا فقدت الصفة بقي الاحرام مطلقا **يصرف** **مشار**
 من التمكن او كليهما **سواء** **يظن** المراد منه مقابل
 العلم فيشمل التردد بانواعه **ان زيد محرم** **ويعلم** **انه**
غير محرم **ان يعلم** **انه ميت** او كما فر ذلك لجزمه بالاحرام
 وقد انقضت الصفة المفيدة بها لا يبطله فبقى لا رما يعينه
 بما اراد وعليه الرجوع في تعيين ما احرمه به الي زيد
 لانه ذلك لا يعلم الا منه ان كان احرما بنفسه او من
 وليه الذي احرمه عنه فان اخبره بعمرة فبان محج كان
 احرام عمر صحيح فعند فواته يتحلل للفوات ويريق
 دما ولا يرجع به علي زيد وان غره وان ذكر نسكا ثم اخر
 فان تعد لم يعمل بخبره الثاني والا فيعمل به ولو احرما
 كاحرام اثنين صار مثلها ان اتفقا والافتقار نفى
 ان كان احرامهما فاسدا **انفقد** له مطلقا واحدها
 فقط فالقياس انفقاده صحيحا في الصحيح ومطلقا
 في الفاسد ولو كانا مطلقين او احدهما فقط اتجه بان

يقال

يقال ان لم يرد الشبهة في المستقبل انفق مطلقا
 في الاولى وكالمعين في الثانية فان اراده واختلف
 تعيينهما فقارن والا فهو مثلها بتبيين
 سكتة المصنف عما اذا جهل ما احرم به زيد لغو موته
 وذكره في غير هذا الباب وذلك انه ينوي القران حينئذ
 ثم يأتي بعمله ليحقق الخروج عما شرع فيه ولا يبرأ من
 العمرة لاحتمال احرام زيد بالحج ولا يدخل عليها العمرة ولا
 دم عليه اذ لم يحصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة
 لا يوجب اذ لا يجاب بالشك نعم يستحب لاحتمال قران
 زيد واحرامه بعمرة فيكون قارن اذ كره المتولي ويعني
 عن نية القران نية الحج ولو علق احرامه على احرام
 زيد في المستقبل كما اذا اوكلت متى او ان احرما زيد
 فانما محرم لم يتفق احرامه مطلقا كما اذا جازى الشهر
 لان العبادة لا تعلق بالاحتمال وان كان زيد محراما
 فانما محرم فكان زيد محراما **انفق** احرامه والا فلا لان
 المعلق بما ضرا قل غرو الوجوده في الواقع فكان قريبا
 من احرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق بمستقبل
 وفارقت الاخيرة بتبعيتها لزيد احراما وعدمه
 احرمت كاحرام زيد بانفق احرامه وان تحقق عدم
 احرام زيد بجزمه بالاحرام في الاخيرة ولا كذلك **مع ان الشبهة**
فصل في التلبية المستحب ان يقتصر على
علي تنبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان في
الاتباع من الفضل ما يربو على غيره ثواب المزد عليه

وهي **لبك** مثني مضاف اريد به التكرير عند سبوحه
وقال يونس ليس بمثني بل هو مقصور اصله لي
قلبت الفه يا مع الضمير قلب الف الذي وعلي معه
ورده سبوحه بانه لو كان كذلك لما انقلب مع
الظاهر يا في قوله دعوت لما نابني ما سورا
قلبي قلبي يدي مسور كما لا تنقلب معه الف
لدي وعلي وهو منصوب بعامل لا يظهر قيل
واصل فعله لبسب ثلاث باات فحقت مع
بقلب الاخيرة الفا كما قالوا تظنيت من الظن
والقصد به ههنا تكرر دعوة الله علي لسبب
ابينا ابراهيم فالمراد به اجابة بعد اجابة وقيل
معناه اقمنا على طاعتك اقامة بعد اقامة
وامراد كما قال السيوطي في المرقاة المراد من
طاعتك ما خنت فيه من الحج بقرينة المقام لا
مطلقا وان كان ابلغ وقيل معناه حاجا هي
ومقصودك لك وقيل محبتك لك وقيل اخلاص
لك فهذه خمسة اقوال في ذلك **شعر** اصله يا
الله فخذني حرق المدا وعوض عنه الميم ولذا
لا يجمع بينهما الا في ضرورة كقوله يا اللهم يا
اللهم هذا قول البصري في فيه وهو المختار
لبك تأكيد بعد تأكيد الاخبار بما مر
وينبغي ان يسكت ههنا سكة لطيفة اخلاصا
ياتي في نظيره ويبدأ بقوله **لا شريك لك**

الظن

الظرف في محل الخبر اذ لو كان معمول اسم لا نصب لكونه مطولا
وعليه يخرج قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت ولا
معطي لما منعت وهو احسن من تخرجه علي مذهب البغداديين
من جواز حذف تنوين اسم لا المطلق المطول تخفيفا وفيه
وفيه رد علي المشركي وابطال لما يقولون **لبك** لا شريك
لك الا شريكا هو لك تملكه وما ملك **نحو** جني بالموك
ردا على الكفرة المعتقدة للشريك في الالهية لان من
لازم ذلك اعتقاد مشاركتها له في الحمد وما بعده **واشعر**
بالنصب وجود رفعها في الابتداء وعطفها على محل اسم
ان قبل دخولها على تقدير حذف خبر ان قبلها اي ان
الحمد لك والنعمة **لك** اي لا لغيرك كما يدل عليه السكوت في
مقام البيان **واشعر** بالنصب والرفع وحذف الخبر على
الاخير لعلالة ما قبله عليه وينبغي الوقف ههنا وذلك
ليلا يوصل بالتثنية بعده فيوهم عوده لما قبله وان كان
بعيدا جدا وقيل حكمه الوقف الاشتغابان لجملة
المثبتة التي بها كالتثنية والتاكيد للاستغناء عما قبلها
لا شريك لك اعادوا مبالغة في رد اعتقاد الشريك
وتاكيد لابطاله **واشعر** **الهمزة من قوله** **نحو** استوقف
بها التشا على الله ودلالته على التقليل خلاف المستبادر
منها لانه وان فهم منها في الاستباق البياني فضمن
ولو فتحة الهمزة على تقدير لاقم التقليل ثم حذفها
لقياسه مع الحرف المصدر في عندا من اللبس **ج**
والكسر ان جمع منه لسلامته عما يوشى الفتح من التقليل

والتخصيص اي ان الاجابة او الاقامة على الطاعة
 معلومة ومختصة بحال شهر ودلج والافهام والمطلوب
 الاكل اخلاص ذلك لله تعالى من حيث ذاته لا بواسطة مشهور
 شي اخر وبه يعلم تضعيف ما نقله الزمخشري عن الشافعي
 من اختيار الفتح وان ارتضاه الاسنوي قال الاذري
 لان اختيارات الشافعي لا تؤخذ من الزمخشري **فان**
زاد عليها اي تلبية النبي صلى الله عليه وسلم او نقص منها
فقد ترك **مستحب** من عدم التغيير لها راسا وما جاء عنه
 صلى الله عليه وسلم من زيادة فيها او عن بعض اصحابه
 واقترح عليه المقتضي لندب زيادة بحجاب عبد بن ماذر
 في المتن هو الذي عهد منه صلى الله عليه وسلم وواظب
 عليها جهاذا فكان الاقتصار عليه اولا وما جاء من زيادة عليه
 فليان لجواز ولذا قال المصنف **ولكن لا تشره اي**
 الزيادة **فان** **مستحب** لعدم وروده في ذلك **ويستحب**
ان يحد والافضل بصلاة التشهد وضم اليها
 السلام كراحة افرادها عنه **ويستحب** **ويستحب**
 واله **مستحب** اي عبقها بالقول تعالى ورفعنا ذلك ذكر
 اي لا اذكر والا وذكروني بطلي وذكروا في نسخة وبه
 يندفع قول بعض من خصي الاصل انه من زيادته
 الان يكون محذوف فاما اصله **ويستحب** **ويستحب**
 بعد ذلك المذكور من التلبس والصلاة والسلام على من ذكر
رضوانه بكسر الراء وضمها اي رضاه بجاز مرسل عن
 ادلة الخيرا ونفس الخيرة صفة ذات او صفة فعل

ولجنة

ولجنة عطف خاص على عام على الاخوة **ويستحب**
 اي يسأله ان يفيد **من النار** **ويستحب** **ويستحب**
 اهم مطلوب قال تعالى ثم رزقنا من النار وادخل الجنة
 فقد فاز **ثم** **الترابي** المدلول به ثم غير مراد **يدعو بما احب**
لنفسه **ومن احب** لقرب دعائه للاجابة لكونه مسافرا
 وفي نسك وعقب ذكر وشا على الله تعالى وصلاة وسلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم قال الزعفراني فيقول اللهم
 اجعلني من الذين استجابوا لك ورسولك وامنوا بك
 ووثقوا لعهديك واتبعوا امرك اللهم اجعلني من وفديك
 الذين رضيت وارضىك اللهم ليسر لي اذوا ما فويت وتقبل
 مني يا كريم ربنا الثاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار **ويستحب** **ويستحب** **ويستحب**
ويستحب تأكيد لما قبله وتضيح ببعض جزئياته
 قايما وقاعدا **ويستحب** **ويستحب** **ويستحب**
 قاعد وقائم ليشمل الاستلقاء للقبائل والاندطاع وان كانت
 ضجعة مبنوضنة فيفضلها لا يمنع طلب ما ذكرها **وجنبنا**
وجنبنا ونفسا **ويستحب** **ويستحب** **ويستحب**
 والتحذير بينهما الغاي اختلاف الاحوال وتفاير **زمان**
الازمان **وتفاير الامكن** والواو بمعنى او اذ لا يعتبر للتأكد
 مجموع ذلك بل لحدوها **ويستحب** **ويستحب** **ويستحب**
 اولها مصدران ويفتح اسمها مكان فاما ان يكون على تقدير مضاف
 اي عند صعود وهبوط ليناسب الضم لكونه مثالا لتفاير
 الاحوال كما تقدم واما ان يكون المعنى يستحب ذلك في المكان

العالى والرباط فيكون مثال تقابل الامكنة وحدوث
 امر من ركوب ونزول يضم اول كل منهما او اجتماع
 رفق جمع رفق مثلث الراسموا به لارتفاق
 بعضهم ببعض اوقيا امر او قهود وهذه كلها
 امثلة تقاير لاحوال وعند السحر بفتح اولى
 المهملين السكس الاخير من الليل واقبال
 الذيل عن اقبال الشدة والفرغ من الصلاة
 وضاهاه انه يقدر معها على الاذكار المطلوبة وهو
 محتمل يستحب اي يتأكد في مسجد الحرم المسجد
 المطيف بالكعبة كما يدل عليه ومسجد اخيف
 ومسجد ابراهيم عليه السلام بهر فاست
 لا ينشأ من وضع مسك اي بقربها او باعتبار
 ما زيد فيه في مؤخر منها كما قاله الجويني على
 ما فيه مما ياتي واصنافه الى ابراهيم وصلاة
 وسلامه عليه يدل على انه الخليل ووقع كذلك في
 تاريخ الارقيون غيره ويستحب ايضا في سائر
 المساجد التي يركبها من غير مسجد من غير
 اجهاد لنفسه بها وهذا في دوام الاحرام اما في
 ابتداء الاحرام التي يذكر فيها ما احرم به فلا يجهر فيها
 بل السنة استماع نفسه فقط كما امر بالمرضيه غير
 والا كما لجر حال اقامة الصلاة مخففة مما يلبس على
 المصلين فلا يرفع بل يحرم ان يكثر التسبيح والكره
 واختلف المتأخرون في سنن وضع العلامة
 في الاذان

وقال ابن حنبل وما ذكرناه
 اظهر ان التلبية في مسجدين
 في الامصار وفي مساجد
 اهل من كتاب الاشراف

في الاذان حال التلبية قياسا على الاذان والخبر
 جابه عن ابن حبان او لا يظهور الفرق بينه
 وبين الاذان والخبر مصنفه دلالته على ذلك
 ذلك كما يرفع الملبى صوته في غير مساجد وقيل
 لا يرفع في مساجد صونا لها عن رفع الاصوات فيها
 وقيل يرفع في مساجد مثله المذكرة او لا يرفعها
 مواضع مسك دون غيرها على الاصح على ذلك القول
 المخصص ولا يلي اي لا يسن له في صوف القروم وسج
 على الاصح لان التلبية ذات خصوصية وما صوف
 الاقاصد ومثله طواف العمرة فلا يلي فيه بل اخلاق
 الخروج وقت التلبية بالاخذ في اسباب التحلل من
 النسك وحمل على الاول طواف النفل وطواف
 الوداع لخروجه لعرفة ويستحب للرجل اي الذكر
 رفع صوته بالتلبية رفعا معتدلا بحيث لا
 يفسد بنفسه بضم التحية او الفوقية من الاضطرار
 وبفتحها ايضا من الضر والاسناد في الفوقية
 للتلبية مجازي من الاسناد للسبب وفي الحديث
 يا ايها الناس ارفعوا على انفسكم انكم لا تدعون
 اصم ولا غايبا انه اقرب الي احدكم من عنق
 راحلته رواه البخاري ومسلم ويكون صوته
 دون ذكر اي دون صوته في تلبيته في صلاة
 متفلق بكون او في محل الحال من صوت عبي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم غيرها وكذا يكون صوت

عن بهمة وصل وفتح الباء
 ومعناه ارفقا بانفسكم
 واخففوا اصواتكم فان رفع
 الصوت انما يفسد الانسنة
 الصوت من تخاطبه ليسمع وانتم
 لبعده من تخاطبه ليسمع وانتم
 تدعون الله تعالى وليس هو
 باسم ولا غايب بل هو سميع
 قريب وهو معكم بالسمع والاحاطة
 ففيه الذكر الى خفض الصوت
 بالذكر ان الله تعالى في
 فانه اذا خفض كان ابلغ في
 توقيه وتفظيره فان دعيت
 حاجة الى الرفع رفع كاجابة
 الاحاديث منكم مسلم المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم

بالاعادون صوتها وما انراة اي الاذني ومثلها
الحثي فدا تر فوع صوتها بالتلبية بحضور الجنا الاجاب
بن تقتصر ندبا علي اسماع نفسها عند صحة
سموها باللفظ لتساب علي الذكر للفظي فت
رفعة كره وكما كره فيه جهرها بالقراءة كره
فيه جهرها بالتلبية **و** **م** **ج** **م** كما جرم جهرها
بالاذان للامر بالاصفاء للمودن والنظر اليه
فرفع صوتها به مؤد للفتنة ولا كذا كذا تلبيتها
لا شغال كل بتلبيته عن تلبية غيره وعدم
سن نظر الملبى ويستحب تكرار التلبية
الواردة عنه صلى الله عليه وسلم **في كل مرة** ياتي
بها **ثلاث** مرات **وياحي** **ياحي** اي بالثلاث
متوازية من غير فصل بينها لا يقطعها اختيارا
بكلام ولا غيره طلبا لتوالبها **فان سلم عليه** حذف
فاعل سلم وبني للمفعول لعدم تعلق الفرض
بعينه **رد** اي الملبى **تسليم** ندبا باللفظ وليس
تاخير الرد لتام التلبية كما في المؤذون **نص**
عليه الشافعي واصحابه **رحمهم الله** ويكره ان يسلم عليه
اي يبدأ بالتسليم **في هذه الحالة** اي حال استغاله
بالتلبية وانما لم يجب الرد كما يجب علي القاري
لنفوته شعارها بخلاف القراءة وانما لم يندب
في الاذان لانه نخل بالاعلام ويؤدي الي لبس
ولا كذا كذا هنا **واذ** **اري** **شي** **اي** علم به **بمجيئه**

اقتصر

اقتصر عليه لانه الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
لما سر بكثره المومنين يوم عرفة عام حجه الوداع و
يقاسن به ما اذا علم بما يكره فقد جاء عنه صلى الله عليه وسلم
انه قال ذلك في اشداحواله وهو يوم الحذق بلفظ اللهم
ان العيش عيش الآخرة ومن ثم قيد ندب التلبية بالبحرم
واللهم بغيره اتباعا للوارد فيها **فان سئله ان يقول**
ليكن ان العيش اي الحياة المطلوبة الدائمة الهنية
عيش الآخرة اي حياتها ومن استخضر عند هذا المضمون
لم يلتفت لتعظيم غيرها ولم ينزعج من كربه **ومن لا يحسن التلبية**
بالعربية يلبي بلسانه اي يترجم عنها ندبا به اما القادر
علي العربية فله ترجمتها بلسانه مع الكراهة وفارقت
الصلاة بان الكلام فيها يفسد من حيث الجملة بخلاف التلبية
ويكره الكلام اثنا التلبية الا لمصلحة بل قد يجب الانتقاد
خواعمي تقع في محذورات لم ينذر بالكلام في اثناها **ويدخل**
وقت ندب التلبية من حين **بحرم** **وتواحر ما فاسدا**
ويبقى لي ان **يشرع في التحلل** **بالاخذ في عمل من اعماله**
وسياتي بيان ذلك اي الذي يحصل به التحلل **ضحا** حال من
بيات ان شاء الله تعالى قيد لكل من الاتيان و
الوضوح **فصل في محرمات الاحرام**
الاضافة فيه لامية وحكمة تحريمها بالخروج عن العادة
ليذكر ما هو فيه من العبادة وايضا فقد ورد كحاج اشعث
اغبر فيتذكر بذلك الذهاب الي الموقف الاعظم ليجازي
باعماله فيجمله ذلك علي غاية اتقان تلك العبادة وتكلم

ويجب علي القاري ان يقول ان هذا
من هذه المحرمات وقال ابو حنيفة يجب
كفارتان في الحرفين

تدل على الاباحة ينه فيهما يتوهم فيه عدمها ومثل ذلك
 بقوله **مثل** بالرفع خبر ذلك وبالصب بتقدير اجعل
مثل ان يتوسد عمامة او وسادة فان راسه وان استتر
 بغيره بالاباحه ذلك في العرف سائر وفي المصباح المتين
 الوسادة اي بكسر الواو والمخدة والكمع وصادات ووسائد
 انتهى وقد افرد فيما ورد فيها من الخبر المرفوع رسالة
 لحافظ السيوطي سماها ما رواه السادة في حديث الوسادة
روى في مائة ولو كذا وان عدي الصلاة سائر لان
 المدار في هذا على ما في ادراك لون البشرة وهنا على ما فيه
 الترفه **ويستغل بجل** بكسر اوله وفتح ثالثه وبالقسم
 معروف **وخوه** من هودج **فلا باس** به لانه ليس
 بسائر عرفا سواء **عس** بضم السين ام لا لانه لا يبعد في كلا
 الحالين سائر عرفا وقيل ان من **عس** بضم السين **رغم** غيرة لوجود
 السائر لغة وليس بشي لان المدار على السائر عرفا
 ويوضع يده على راسه **وطان** او شد عليه خيطا
صداع وغيره ولو عينا فلا باس لفقد السائر
 كذلك وان قصد به السائر كما اقتضاه اطلاقهم ويفرق
 بينه وبين نحو الزنبيل عند قصد الستريه انه قد يقصد
 به ذلك في العادة بخلاف الخيط واليد ولا يضر كونه اليد
 فقد سائر في الصلاة لما مر في الما لا تدر من الفرق بين
 الصلاة وما هنا ولو وضع **عاز** راسه حملا بكسر اوله
 اي محمول **لا** **وانبيل** بكسر الراء ويجوز فتحها
 مع حذف النون كوزة رقيقة وهو الفقة وفي المصباح

قال الحنفية انما كان في منسك ولان
 يستغل في السائر والخيط في جانب الخيط
 سائر او تارة ولا يستغل في جانبها
 فعل في وجه الفدية واستحبها
 قد لان مشهور ان الفدية لا
 جاز بان الضامتين استغل في
 لعل على عصي او علف وعلى شبي
 قال ائمة في بعض النسخ ان
 ذلك لا يستغل في وجه الفدية
 البقاء باو تارة وجاز في الاستغناء
 سما الحنفية انما كان في منسك
 جانب اذ قال كل منسك
 يستغل في ان لم لا يضعه وقال الحنفية
 سر عدم الدم ان لا يكون في خلافه

الزنبيل

الزنبيل بوزن كزير المكمل والزنبيل بوزن قنديل
 لغة فيه وجمع الاول زنبيل والثاني زنا بيل **ونحوه**
كره ولا يخدم على الاصح محله ما لم يقصد به
 الستر والاحرم اخذ مما قاله جمع متقدمون و
 واقتضاه تليل الرافي خلافا للاسنوي من وجوب
 الفدية بذلك وما لم يسترخ على راسه فان
 استرخى حتى صار كالقطنسوة ولم يكن فيه
 شيء محمول حرم ولزم به الفدية وان لم
 يقصد به الستر حينئذ كما هو ظاهر لانه في
 هذه الحالة يسمى سائر عرفا **ولو طي راسه**
نكت بكسر المهملة وتشديد النون ممدود
 مصروف **او طين او مرهم فان كان** اي احد ما ذكر او
 المطلي به **رفيقا** بقا فين بحيث لا يسمى سائر
 عرفا **فلا شيء عليه** في ذلك **وان كان** حينئذ يستتر
 وجبت الفدية **على** بضم العين وحرمة ذلك هنا ان كان لا
 الحاجة **تنبس** بضم النون بقاء شيء من غير الرأس
 المجاور له المتصل به من جميع الجهات مكشوقا
 لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وعلى ذلك
 حملت رواية وجوب كشف الوجه **واما غير الرأس**
من الوجه وبما في البدن فذكر على الذكر **ستره** بالازار
 بكسر اوله سائر سافل البدن **ونزد** بكسر اوله
 ممدود قال في المصباح وهو ما يرتدي به
 مذكور ولا يجوز تانيته قاله ابن الانباري

في الزنبيل
 في سائر
 في خيط
 في قال
 في ذلك
 لا يخدم
 وقال ما لا
 عليه الفدية
 وهو الاصح
 من مذهب
 احمد
 رحمه الله

وتشبهه رد آت و ربما قلبت الهزة واوا والجمع
 اردية كسلاح واسلحة **وخوها** مبالا احاطة فيه
 وانما يحرم فيه اي في غير الرأس **الملبوس** المفعول علي
قد رتب قال في المصباح البدن من الجسد
 ما سوى الرأس والسوي قاله الازهري وغير بعضهم
 بقوله ما سوى المقائل **او قدر** **عشر منه** وذلك
 كخبطة الحية فانها وان لم تكن عضوا لكنها خوة
 فيحرم فيها ذلك كما قاله السارح وشبهه الرمي وقال
 ليس المراد بالعضو حقيقة المبانيه للشعر بل ما
 الحق به من ذلك كذلك وخالف في شرح المباح
 فاخترنا يتبعه الا سوي ان الحكم خاص بالعضو
 وهو كما في القاموس كل لحم وافر **بعضه** **حيث**
 بهلثين به اي بالملبوس **اما** بكسر الهزة حرف
 تفصيل بخياطة بكسر المعجمة وتخفيف اللجبة **واما**
بغير خياطة كنسج ولزق وتليد وعقد
 وغيرها وذكر اي الملبوس المحترمة **كثمة**
ولسداويل **والقفر** قال في المصباح بوزن تفاح يتخذ
 منسلا الاعراب ويحشى بقطن يغطي كف المرأة واصا
 بعضها زاد بعضهم وله ازرا على الساعد كالذئب
 يلبسه حامل البازي انتهى وظاهرا ان المراد هنا
 الاول وان لم يوجد المزد **والجيب** **بضم الجيم** وتشد
 الموحدة **وتقب** بفتح او ليه ممدود عن رب جمعه اقنية
 ثوب معروف وهذه امثلة المحيط بالحيطة **وتخف**

وكجبة

وكجبة **اللب** مثال المحيط بالتليد **والتي** **منسج**
 مثال للمحيط بالسج **غير** **المحيط** بالخا **المهجة** جاء
 به لرفع تداخل الاقسام زيادة في الاضاح والحكم ولهدوان
 تعدد سبب الاحاطة **ودرع** **الزرد** بالزاي والراو الدال
 المهملة في القاموس الزرد محركة الدرع المزروعة
 والزراد صانعا **والجوشن** بفتح الجيم والشمس
 المعجني وسكون الواو وبينهما اخره وزن الدرع ايضا
 كما في القاموس ففقطها عليها من عطف الرديف او بينهما
 نوع مغايرة **وبكوري** بوزن ما قبله الا ان اخره را موحدة
 في القاموس هي لفافة الرجل جمعه جورابة وجوارب
 وبكوري الرجل لبس الجورب وجوربته البسته اياه
 انتهى وقيد تحريم لفافة الجورب بقوله **والممزق** **بضم**
سعض وذلك ليكون فيه احاطة بالرجل اذ لفها بغير
 المحيط بخياطة وخوها مما ذكر غير محرم **سوا** **كان**
 المحيط باحد ما ذكر **من الجلود** او **القطن** او غيرهم
 وفي نسخة غيرهما بشتية الضمير العائد للمطوف باو
 باعتبار ما دل عليه الكلام كانه قال سوا الجلود والقطن
 وغيرهما تطير بشتية في قوله تعالى فانه اولى بهما
 فانه ثني فيما قيل لعوده على ما دل عليه الكلام اي
 فانه اولى بالغني والفقير او بالشاهد والمشهود
 عليه المدلول عليه بما ذكر صدر الآية **وسو** في تحريم
 ما ذكر علي من ذكر **خروج** المحرم **يديه** **من** **هي** **القب** **بفتح**
 القاف والبا قال في المصباح هو معروف وجمعه اقنية

كانه من قبوق الخرقا اقبوه قبرا اذا ضمته انبي ام لا لا شراك
كل في السترا المحرم **واذ صبح تحريم المداس وشبهه والمراد**
به نحو الشرموزة والزبول لا المداس المعروف اليوم بذلك
الاسم **جذوق النفل** فيعمل استعمالها والمراد بها كما قال
الزركشي التاسومة ويلحق بها القبقاب اذا لم يستقر
سبورها جميعا صابغة فيما يظهر والا كان كالشرموزة
فيجرمان حيث وجد النفل اذا اصباح في هذا الباب
كالعضو المستقل الا ترى انه لو اتخذ لاصبع كساحوم
نظير ما في اللحية ولا يباح من حرمة استعمال الزبول
ما جاز في الصبح من اباحة قطع الخرق من اسفل الكعب
لغاقد النفل ولبسه له كذلك وان ستر اصابعه لان
تلك حالة ضرورة فسومح فيها ما لم يسامح به في غيرها
على انه يتعدا ويتغير المشي في الخرق لو قطع حتى صار
كالناسومة **فان ليس ثيابا من هذا المحرم عليه لبسه** ثم
الفدية ان فعل ذلك عالما عامدا مختارا طال الزمان ام قصر
لحصول سبورها من مطلق اللبس الشامل الطويل الزمان
منه وقصيره **واما ما لم توجد فيه لاحاطة المذكورة**
ومنها الاحاطة بالتلبس والاحاطة بالشك بنحو خلاص
فلا باس به لاثما ولا فدية **وان وجدت فيه خياطة**
فيجوز ان يرتدي بالتميص وجبة بان يترجمها عن بدنه
ويخرج عن لبسها المعمودينها ويضع ذلك على عاتقه
ويستخف به في حال النوم وان التوي عليه حينئذ لانه لا
استسكان له بل اذا قام تجرد عنه ان يترجم بسراويل بان يخرجها

مطلق لو اتخذ لاصبع كساحوم

من قد ميه ويستعملها السعها كالا زارا وبارا ملقق
من رقا **مخيطه** فلا تصرف تلك الخياطة لعدم الاحاطة
الحرمة وله ان يشتمل بالعباءة بفتح (وله الممهل وبالموحلة
ويقال العباية بالتحية بدل الهبة كما في القاموس وهو
ضرب من الأكسية **وبالازار** قال في المصباح هو
معروف جمعه ازرو **بالردا** سائر على البدن **طاوئين**
او ثلاثة او اكثر مفعول مطلق لقوله يشتمل
لشامل الكل من العبا والازار والردا **ولكن ان يتخذ**
وان يشتمل على وسطه الهيمان او منقطة ولو بلا حاجة في الكل
مع انه لا احاطة في ذلك حقيقة كالحاتم والمراتبند هما
ما يشتمل العقد او غيره سواء عقد فوق ثوب الاحرام
ام تحته وفي المصباح الهيمان كيس تجعل فيه النفقة
ويشتمل على الوسط جمعه هيمان قال الازهرى وهو
مورب دخل في كلامهم ووزنه فعيال وعكس بعضهم
يجعل الهيا اصلا والنون زائدة فوزنه فعلان وفيه
ايضا المنطقة اسم لما يسميه الناس الحياصة
ويؤخذ من كلام المصنف جواز الاحكام بحقيقة
وغيرها وله ان يلحق على وسطه جامعة ولا يعقد لها
ويؤخذ بينه وبين المنطقة بيان الوامة مع العقد
نحوه **نحو الردا** بخلاف المنطقة **ويشتمل** بكسر الخاء
التا وبفتحها وفيه عشر لغات او دعها بشرع رياضي
الصالحين **ولو اتى على نفسه قبا** **وفر حية** بفتح
الفاء والراء كسر الجيم اي ثوبا مشقوقا وسطه كالمروطه

قوله وله ان يشتمل
وكذا المصنف عند الثلاثة
ومنه الحياصة لغز حجة
مفهوم مناوي
قوله منقطة كذا في الحقيقة
وضم ما كذا منطقة لثففة
على جملته فان شذها لا
لثففة بل لثففة او لثففة
غيره او لم يكن فيه لثففة او
شذها فوق ازاره لم يخرج عن
حده
اي وان كانت عريضة
بحيث كانت تسمى في العرف
حسوة اهـ الا يضاح لا بد
البحار المكي

ع كذا
في الحقيقة
في الحقيقة
غيره

وهو مضطجع جنة حاليه من فاعل التي فان كان الملقى
 عليه بحيث لو قام او فعد بقي عليه وهو بعد لا يسه
 عرفوا لعدم سقوط طه عنه عند قيامه كان وضعه
 طوق ذلك على رقبته وان لم يدخل يده في
 كفه لانه لا يعد لا بسا عرفا لا يستمسكه على
 عاتقه بنفسه وكذا ان كان لبسه على خلاف
 الملبس الذي لبسه بان ادخل راسه في كمر ذلك
 والقي باقيه **تزمه الفدية** بالعقد السابق وان لم
 معها والساقط بها دوام الاثر وان كان بحيث لو قام
 المضطجع **وقد** سقط عنه الثوب ولو استمسك
 عنه لعدم ما يكون محيطا بيده **الابصار**
 لما يحصل بها الاحاطة **فلا فدية** لا تنقضي الستة المحرم
 الموجب للفدية وذلك كان عكسه ما ذكر فوضع
 طوقه ما يلي رجله واسفله فوق ولا يستمسك
 ح ولا يعد لا بسا له **وله ان يعقد الازار** يربط كل
 من طرفيه في الاخر **ان يستند عليه** من فوقه
خيط ليربطه ويجوز عقدا الخيط عليه وذلك
 لحاجة ثبوته وان **يجوز له** مثل **الجزء** بضم المهملة
 وسكون الجيم وبالزاي قال في المصباح حجرة
 السراويل مجمع شدة والجمع حجر كقرفة وعرف
 ويجعل **فيسر** أي الحجة مثل التكة بكسر الفوقية
 وتشد الكاف قال في المصباح التكة معروفة جمعها
 تكة كسندرة وسدر قال ابن النباري واحسبها
 مربة واستكها بالتمك ادخلها في السراويل انتهى

ولا

ولا يجوز شكة الازرار بالشرح اي ازار في عري
 بل فيه الفدية وقيد الفدي بما اذا انفارت بحيث
 اشبهت الحياطة لان تباعدت وتبعه عليه
 الشارح وهذا بخلاف الردا فيمتنع شدة ازار
 وعري وان تباعدت لان ذلك فيه شبه للعقد
 وهو ممتنع بخلاف الازار **وله ان يفرض**
 بكسر الراء في رواية في ازاره **يخيط** اي وان شد
 فواجب عقد الردا وان يدره بخيط **ولا** ان
يخذه بخلاف بالمعجمة او مسئلة بكسر الميم مخيط
 كبير حجم مسال **ولا يدره خيطا في طرفه** في اي طرف كان
 يدره بيشه اي باقي الخيط **بطرفه** اي بطرف الردا
الاخر فيحكم ذلك لانه يصير في حكم المخيط
 لا استمسكه بنفسه ومنه يؤخذ حرمة الصاق
 احد طرفيه بالآخر بضمغ وهو كذلك ولو عقد
 طرفه في خيط وطرفه الآخر في ازار فيمقتضي
 ما تقدم من جواز شد الازار رجلا في ذلك ولو
 كان ازاره عريضا فوصل لشد به اتجه بقاء حكم
 الازار له فان كان ازاره في وسطه وحمل له
 اخر تحت كتفيه فالوجه انه ان سماه يعرف
 ردا اعطي حكمه والافلا ويظهر في طوق بل يجعل
 بعضه للمعورة فيعقد به ثوبا باقيه على الكتفين
 ان الاول حكم الازار والثاني حكم الردا **انهم** هذا
 بادراكه مداركهم **ثم يستمسك** هل فيه عوام الجرح لعدله

فعله ولا يخفى ومثل الازار
 قال ابن حجر في شرح العباب
 وفي الاملا لعدله في ثوبه
 او خاله لم يخيط ولم يدره
 عليه الاصحاب كما قاله العلامة
 اه
 فعله وان لم يخيط
 بكسر الراء في نصه

فقوله **لا يفتقر** بفتح الراء وكسر هاء التخلص من
 الساكنين ويفك الحجاز يفتح الاء غام فيه فيجزمون
 لفظا ويقولون يفتقر وروي برفعها نفيا
 لفظا نفيا معني **بفتح الاء** **مما** **الراء** **من** **الجويني**
يكون **نحو** **الراء** **الراء** **مع** **ان** **كلا** **نهما**
 ثوب احرام فانه اي القول بتبعية الرد اشاد
 بل خارج عن قول ائمة المذهب **مردود** فسر
 بقوله **مخالفة** **لنحو** **الراء** **و** **بفتح الاء** **نحو**
 استنباطا من قوله التي في رفع عليها مسائل به
 مذهبه وقد روي السافعي **نحو** **الراء** **وقد**
 في المسند عن ابن عمر رضي الله عنهما اى
 وسأع ذلك عنه عند الصحابة واقره عليه
 فيكون اجماعا سكتوا والافقوال الصحابة
 ليس بحجة عند ناسوا عقد بطرفه او جنيها
 عقد بطرفه الثاني **لو** **شك** **في** **الراء** **نفسه**
والراء **كرد** **ساق** **نحو** **الراء** **بحيث** **صار** **مستمسكا**
 بعقده بنفسه كالحنف المحيط بالساق **في** **حرم** **لوجود** **الاحا**
 لبعض غير عورة على الاصح من خلاف الاحكام فيه
 ونحو فيه **الفدية** **و** **محلها** **كالحرمة** **ان** **عقد** **بنفسه**
واما **المرة** **فالوجه** **في** **حقتها** **كواس** **الرجل** **فتستتر**
راسها **وساير** **يد** **تجوز** **اولا** **لما** **يتم** **منه** **الاحرام** **بأي**
 ساتر كان محيطا وغيره **سوى** **الوجه** **فلا** **يجوز** **ستر**
 بما يسمى ساترا عرفا ولو خلق لها وجهان وجب غسلهما
 في الوضوء

١٣٢
 في الوضوء ولحية حرم عليها ستر ذلك او بوضعه كالخلق
 للرجل راسا اصلها في حرم عليه ستر بعض كل فرما
بالحيطة **الاولي** **قراءة** **بلفظ** **لشتمل** **ما** **فيه** **احاطة**
 بخياطة او غيرها **جميع** **ما** **كان** **له** **ستره** **قبل** **الاحرام**
 مما فيه احاطة لا البدن **كالتقيص** **والسراويل**
 قال في المصباح انني وبعض العرب يظن انها جميع
 لمجيئها عاين وزنه وبعضهم يذكرونها بفرق
 في المجردين المذكور نحو هو السروال والثوب نحو هو السراويل
 والجهنوزاتنا المجمية وقيل عربية جمع سروال تقديرا
 وجمعها سراويلات **والحق** **ونستر** **لحرة** **وجوبا** **في** **نحو**
 الصلاة مما يتوقف صحته على ستر العورة **من**
وجبهها **القدر** **اليسير** **الذي** **يلبى** **راس** **ولا** **يحصل**
 ستر راسها الذي هو من عورتها فيما ذكر الابه كما قال
 اذ لا يمكن **ستر** **جميع** **راس** **الواجب** **عليها** **لوقوف** **صحة**
 ما ذكر عليه **الابه** **وما** **لا** **يتم** **الواجب** **المطلق** **الابه** **وهو**
 مقدور عليه فواجب لوجوب ذلك الواجب ولزمها
 الستر لما ذكر دون كشف بعض الراس لا ان كشف الوجه
 الواجب للاهرام لان الستر احوط من الكشف **والراس**
عورة **من** **الحرة** **وكذا** **ما** **فيه** **من** **الشعر** **وتجب** **الحاقصة** **عليه**
ستره **ليصنع** **ما** **ذكر** **ما** **يتوقف** **صحة** **على** **ستر** **ذلك**
 اما الامة فليس لها ذلك لان راسها ليس بعورة كما جزم
 به في الاسعاد وما في المجموع من قوله لم يفرقوا في الاحرام
 بين الحرة والامة وهو المذهب قول مذكور في مقابلة

يجوز لها ستر بدنها بغير القفاذ وان كان محيطا في ذاته
ومثلها في ذلك الرجل والخنثى لانها غير معمولة للعوض
وهي خصوصه فجازت كالولف يده في داخل الردا **فخرج**
هذا الذي ذكرناه من تحريم البس على الذكر بالمحيط وعليه
وعليها بالقفاذ وتحريم الستر لوجهها ورأسه مما
يسمي ستر عرقا قفاذ البس هو فيما اذا لم يكن عذرا
محوج لذلك وكان عالما عامدا مختارا وستر ثوبا مما
قلناه انه حرام لا لعذر وحاله ما ذكر ان كان
مكلفا والا فالاسم علي وليه ان علم ذلك واقره عليه
ولزمته الفدية التي ياتي بيانها في آخر كتاب **انشا** **تقريب**
فيه العمل بقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك
عدا الا ان يشا الله ولا دية كذلك ابلغه الله مرامه
قبيل كما اراد **قاما المعذور** الذي يباح له اللبس
والستر فقيه صور احدها **لواحتاج الرجل الى**
ستر راسه او الى لبس محيط مكر او بردا ومداواة
تقتضي ستر شي من الراس او لبس ثوبا معمولا لغضو
من البدن ونحوها كحرب فخا به وليس عنده ما يدفع
به كيد العدو والاذك **او يحتاج الى ستر وجهه**
جواز وجبة الفدية من ذلك ما لو كان ثمة من يحرم نظره
اليها من الاجانب فلا يجوز لها من حيث الاحرام الستر
وان وجب عليها لامر خارج عن الاحرام ذلك كما تقدم
والمنجى كما قال العز بن جماعة ان المراد بالحاجة هنا وفي
سائر محظورات الاحرام حصول مشقة لا يتحمل مثلها

غالبها

غالبها وان لم تبس النسيم اخذ من جعل التاذي
بهوام الراس عذرا مع انها لا تقودي لذلك
ويجب التزاع فورا بزوال العذر وان ظن
رجوعه عن قرب ويفرق بينه وبين المستحاضه
اذا انقطع دمها وظن عودها عن قرب حيث
لم يجب عليها تجديد الطهر بان عذرها اذا
وقع دام وله تزاع الفدية من راسه وان
استدام ذلك بعد زوال العذر انما وعليه الفدية
الثانية لو لم يجد رداءا ووجد قميصا لم يجز لبسه
بل يرتدي به ومن لبسه الممنوع ما اذا رخص الثوب
من اسفل بدنه من جيبه واخرج يديه منه
بعد اخراجهما من كميه واتزر بالباقي فذلك
لبس عرفا فيمتنع بل يتزاد به بنزعة بدنه
ووضعه في محل المراد منه **اعلى هيئة اللبس** وهذا
داخل في قوله السابق **واما ما لا توجد فيه** لم
الاحاطة المذكورة الى آخره **ولو لم يجد ازارا**
ووجد سراويل لا يمكن الا تزار بها مع بقائها
على هيئتها لصغرنا وعلي غير هيئتها فقدالة
الحياطة **او الخوف** التخلف عن الرفقة **جائز**
لبسه **واندبه** **ولا اثم** سواء كان بحيث لو فسد
وخاطه **جائز** **ازارا** **لم يكن** كذلك لاطلاق
الخبر به اذ كل ما لبس الحاجة ففيه الفدية الا فيما
ذكر والا فبمن فقد النعلين ولم يجد الا الخفين

ولم يثبت الا ارتداءه لبس
ولا فدية كما لو لبس سراويل
ثم المخرج

فيقطعها اسفل من الكعبين ويلبسها واعمال يجب
 للاتزار به ولا قطع الزايد على الفور فهو اضاعة
 مال له وقع غالبا بخلاف نقص الخف
 بقطعه فانها نافه غالبا وهو حكمه الامر يجب
 الصحيح علي ان قطع السراويل يجوز الج
 ضياطة وهي مشقة وزمنها طول بل فسق مح
 في السراويل لاجل ستر الفور مالم يساهج به
 في الخف وقيل ان امكن فتنقه واتخاذا لزمه
 لتمكنه من الاتزار ولم يفرغه له لبسه سراويل
 بصورتها وحج كما تقدم انه لا فرق بين الصورتين
 لما تقدم في ذلك واذا لبسه لعذر فقد الازار
 ثم وجد الازار وجب نزعها لان ما جاز الحاجة
 بقدر بقدرها فان اخذ التزاع مع تمكنه منه
 عالما عامدا حسي اي التمر ووجبت الفدية لوجود
 سببها الكاشفة لو لم يجد نفلين جاز له لبسها مستحب
 مستحب ويحرم حرمة قطع الخفين اذا وجد المكعب
 لما فيه من اضاعة المال من غير حاجة ويكفي قطع
 اسفل كعبيه وان استتر ظاهر قدميه وان شاء
 اي عند فقه المكعب لما ذكر قطع الخفين اسفل
 من الخفين هما العظمان النابتان عند مفصل الساق
 من القدم ويلبسهما اي الخفين والقدية لما مر من
 استثنائه وان لبس المكعب والخف فسق اسفل من
 الكعب لئلا ينفذين حسا او شرعا ثم وجد هـ اي

النفلين

اعتمدت في الخفة والايان ان
 ما ظهر منه العقب وروى الاصابع
 محل مطلقا وما ستر الاجل
 فقط او العقب فقط لاجل
 الامع فقد الاولين

النفلين وجبا التزاع للمكعب والخف المذكور ولما تقدم
 في نظيره فان اخذ التزاع سبي وجبت الفدية والتزاع
 وامرؤا بقدره المبيع للسراويل وبعقد النفلين
 المبيع للمكعب والخف اذا بقدره سبي حسي اي المذكور
 من الازار والنفلين اما التزاع حسا ما لفقه
 شرعا اما عدمه بذكره بوجه من الوجوه واما
 التزاع من ثمنه ان كان بيعا او اجرة ان كان متاجرا
 ولحق المثل تقدم ببيان في التيمم ويقاس به
 الاجرة في سبي ذلك او اوجد بغير زيادة علي
 ثمن المثل او احدث المثل وسببه اي بموكل او
 وهب له لم يترمه قبوله لما في ذلك من المنه وان كان
 الواهب اصلا او فرعاً وهذا بخلاف مال الوهب
 انما في الطهارة لخفة المنه به فان اعبر وجب
 قبوله لضعف المنه فيه **الفصل الثاني**
من حرمان الاعزاء علي الذكر وغيره المستحب
 اي استعماله بوجه مما ياتي فاذ اكرم حرمة فيه
 جناس الاشتقاق اي حسي ان يبيد ولو اخشم في يده
 ولو في باطنه بالاكل او الاحتقان او ثوبه وقترانه
 بما يورثه على العوم والقول باعتبار عرف كل ناحية
 بما يتطابقون به غلط وهو ما يستر فيه شمس
 المستحب براجمته او بطمه كاسيات في تحريم
 اكل طيب بقي طعمه فقط وان كان فيه قسود
 احذر كالتداوي وذلك كالمسك والنفثا هو

في عان حي وميت والمعتاد في التطيب الاغلب
 الثاني وتردد الرمي في الحاق الاول به واستقر
 الحاق الشارح وجري عليه تلميذه في شرح مختصر
 فقال وكافور مطلقا **والنور** الذي يتجر به **والنفس**
وانصندل والنور **والنور** الاسهرانه نبت
 اصفر طيب الرائحة يصنع به وكون صفة بين
 الحرق والصفرة قال في المصباح ينبت باليمن قيل
 هو صنف من الكرم وقيل يشبهه **والنور** **والنور**
 بكسر السين مفتوحة فارسي معرب **وبه** **وبه** **وبه**
 فتحته ساكنة فنون وبعد الواو فاضبطه الشارح
 والرمي بنون فتحته فلام قالوا يقال النينون في
 بينهما تحية **والنفس** بموحلة مفتوحة او مكسورة
 فنون مفتوحة ففاساكنة فمهملة مفتوحة تحية
والنرجس بنون مفتوحة ففاساكنة فمهملة مكسورة
 فمهملة وكذا **الخيري** بمجزة مكسورة فتحية
 ساكنة فمهملة فتحية مشددة قال في الضياء
 شجي معروف منسوب الي الخيري الكرم قال
 الشارحان فكسروا له من متولد شواذا لم
 النسب وقال الدينوري وهو ريجان طيب
 الرائحة يزي به الذهب وهو ضربان اصفر
 واحمر والاصفر طيب رجا انتهى وما ذكر
 انه من شواذ النسب يفارضه ما في المصباح
 الخيري بالكسر الكرم والجود والنسبة اليه

في حلة النجيج بن قاسم
 الخليلي انه يارو طيب ويسمى
 حب القروس وخالق النحل
 يسكن لهيب المقلد ويرد
 الكلب ويسكن حلة الصفد
 وجمع الاشنة تستعمل في
 الحضم الا الشيفد ورنه
 يسكن حلة الدماغ وينقي
 من السرايم الحار والخبث
 ولا يشي بياضه

في التفسير من اسم الصمغ
 الخليل في تفسيره من الرقاق
 في كلام العرب الرقاق
 النرجس وهو صنف من الرقاق
 اطلق على الرقاق في اسم
 وقال قتادة الذي يسمى رجانا
 بقلية طيبة الرائحة
 لان الانسان يدحجها رائحة
 صبية اسمي من ابن
 في شواذ النسب قال في المصباح
 عن ابن الصدي قال في المصباح
 فلا يبداه فانه

خيري
 فقال ابو حنيفة لا حرم ريجان
 الرجا حنيفة والحنيفة
 بطن عند الملا
 فقال ابو حنيفة
 انها الفرية
 اه وحمة الفرية

خيري لكنه غلب في الاصفر منه لانه الذي يحزن رجا
 ويدخل في الادوية انتهى وفيه انه المكنون وهو
 معروف **والريح** اي العرب قال في المصباح الريحان
 كل نبت طيب الرائحة ولكن اذا اطلق عند العامة انصرف
 الي نبات مخصوص واختلف فيه فقال كثير من هو
 من نبات الواو اصله ريجان بياساكنة ثم واد
 مفتوحة لكن اذ غم ثم خفف بدليل تصغيره على
 رويين وقال كثير من نبات اليا وهو وزان
 شيطان ليس فيه تغيير بدليل جمعه على رجا حنة
والنفس بكسر النون قال في المصباح مشهور
 معروف فارسي معرب وهو فعيل بكسر الفاء والنون
 اصلية او فعيلين فالنون زائدة مثل غسكين
 قال الازهرى ولا ادري اعرب ام لا **والنور** **والنور**
 فزاي فزاي مفتوحة فنون ساكنة فجم مضمومة
 ثم معجمة معرب مرز نكوسي وهو طيب يجعل المرأة
 في مشطها يضرب الي الحمرة **والريحان** **والريحان**
 الرا والقامة تكسرهما **وهو الضمير** بفتح المعجمة
 وسكون التحية وضم الميم والافصح الضومرات
 وهو نبت بري وقال ابن يونس المرسي وحزن
 بالفارسي العربي ومقتضى قول المص اول والريحان
 وثانيا والريحان الفارسي ان حكمها واحد وهي
 الاقرب وقول صاحب الاقليد انه احتزن بالفا
 عن الاس فانه ريجان العرب غير صحيح فان فيه

في حلة النجيج بن قاسم
 الخليلي انه يارو طيب ويسمى
 حب القروس وخالق النحل
 يسكن لهيب المقلد ويرد
 الكلب ويسكن حلة الصفد
 وجمع الاشنة تستعمل في
 الحضم الا الشيفد ورنه
 يسكن حلة الدماغ وينقي
 من السرايم الحار والخبث
 ولا يشي بياضه

الخلاف في الفارسي ايضا قال ابن المقدي بعد ذكره
 الرمان وهو معروف وسائر الرياحي مثله ان كانت
 رطبة وفي المجموع عن النص ان الكاذبي ولو يابسا
 طيب ويحبه تقييده في البياست بالوكان اذا رشت
 عليه الماء ظهر رحي ومثله في ذلك الفاغية وما شبهها
 من انواع الطيب **ولا يحرز** على المحرم من جهة الطيب
 استعمال ما لا يضر فيه **فقد** في الاولي قصد النطيب لما
 تقدم ان طعم الطيب كريحه الا انه لما كان الا غمر
 القلب قصد الریح خرج بالقيده عليه وان كان له
واحدة طيبة في نفسه **كان** فهو **الغيبه** **الراحة** قال
 في المصباح الفاكية ما يتفكه به اي يتنعم بالكله رطبا
 تمان او يابس كما لتيقن والطيخ والبريب والرطب
 والرومان قال تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان قال
 اهل اللغة انما خص ذلك بالذكر لان العرب تذكروا
 انما يجمع ثم يخص شيئا منها بالتسمية تنبيهها على
 فضيلة فيه قال الازهرى ولم اجد احد من العرب
 قال ليست النخل والرومان من الفاكهة ومن قال
 ذلك من الفقهاء فاجمل بلغة العرب وتاويل القرآن
 انتهى وفي المقام بسما ذكرته في ثم الطريقة المحمدية
فراجه **سورة** **ورفع** قال في المصباح الفواح فاكهة
 معروفة الواحدة فواحة وهو عربي **والا لرح**
 بهمة مصنومة وفوقية ساكنة بعد هاء مصنومة
 فحيم مسددة **والنار** بنونين بينهما الفاق

في الاطعمة في باب الاربعة من ثم
 متخرج من حديث انس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت تخبه الفاغية
 وكان ياحها وطعاما من اكله الدنيا

مكسورة واخره جيم هو الليم الحامض وكذا الادوية
 كالدار صيني بسكون الراء بعد هاء مهملة
 مكسورة فتحتية فنون **والقرنفل** بفتح او له ففا
 مضومة والسنبلة **سايد** لا يابسا **الطبية** بالفتح
 الشجين وهو المعتمد وان نوز عافيه ومثله
 المحلب والمصنبي والوجه ان اللبان الجاوي
 طيب وكذا **السيح** بكسر المعجمة وسكون الختية
 بعد هاء مهملة **والقيصوم** بالفتح والمهملة بينهما
 ختية ساكنة **والشقايف** **سايد** **الربو** **دي** جمع
 يادية وفي اخرى البراري برأين جمع برصند
 البحر الغيبة التي لا تستبقت **فقد** **للنطيب** بها
 بل تقصد لا غرض اخر **وتد** **الربو** **يفتح** البنون
 وسكون الواو اي زهر **تفتح** **والتمثر** **غيره**
 من الازهار الطبية العرف التي لم يقصد النطيب
 بالمدح بها عادة وكذا **العصفرة** **الح** مما يقصد لونه
 دون رحيه **فلا يحرم** شيء من هذا من حيث
 الطيب على المحرم ولا فدية فيه قال السمس
 الرملي وقضية كلامه ان البعثران طيب لانه
 يستنبت قصدا **واما الادوية** اي من حيث استعمال
 المحرم **لها** **فمن** **لا** **غيره** **دي** **بضم** **المهملة** **هو**
طيب **ودهن** **ليش** **كزيت** **واما** **ليست** **بطين** **كزيت** **زيت**
 ضبطه في المصباح بضم المعجمة والراء لانه معرب
 من شيرة وهو دهن السمسم قال ورماقيل

الطبية الركية ليست بطيب لغرض قصد النطيب بها غالبا كالدار صيني

بفتح

بفتح

فالوجه انه لا يكلف الازالة لان الاصل براءة الذمة
 ولا يخالف تحريم ما بقي ريحه قوله المصنف الا في ولو
 مس طيبا فلم يعلق به او علق به الراجحة فلا فدية
 لان ذلك في راجحة بلا عين وما عني فيه في راجحة معها
 ووضعت راجحة الطيب ورجحة طيب ثوب طيب
 من زمان اي طوله وانفاد ونور لينغمر معه
 راجحة الطيب فان كانت اي الراجحة بحيث وحسابه
 اي الطيب ثوبا تحت راجحة ورجع الطيب حرم
 استعماله لوجود الطيب وان بقي اللون فقط ولم تعد
 الراجحة عند رش الماء عليه حرم على الاصح لانه خرج عن كون
 طيبا ومقابل الاصح ينظر لما كان قبل الجفاف وهو غير طيب
 اي استمر عرفه واندرج في غيره كما ورد قبيل المنقح
 ذهب منه ذلك في ما دقلم يبق شي من رائحته حرم اسب
 استعماله اي ذلك الغير على الاصح لفقد طعم الطيب و
 ريحه من ذلك وان بقي صمغ فقط او ريحه كذلك
 وان قل كل منهما حرم لقوة دلالة الطعم على بقا العين
 والمقصود الطيب عرفه وان بقي اللون فقط حرم استعماله
 اي ذلك الطعام على الاصح لفقد مقصود الطيب منه
 واستعماله استعمال محرم في الطيب هو ان يلصق
 المحرم ولو اخشتم الطيب بيده او ثوبه عاب
 اوجه معتاد في ذلك الطيب فلو وضع الورود والراحي
 بيده او ثوبه من غير شتم لم يحرم كما صرح به ابن كجر وقر
 الا ذرعي وغيره عليه وبذلك يقيد قول المصنف الا في

لوشم

متقابل

لو شتم الورود فقد تطيب اي اخذه بيده وضع
 انفه عليه وفارق الاخشم جواز دهن موضع
 الصلح من راس الاصلع بانتقاء ما حرم لاجله
 من تنمية الدهن للشعر وهذا الصوق
 الطيب فيه انتفاع له بحس رحيه يعود على
 نحو مجالسه وان لم يجد عليه هو منه شيء
 ولو جلس بدكان او بستان فيه ذلك لم
 يضره وان قصد شتم ذلك فقد ينسحق كراهته
 عند قصد شتمه او عبق رحيه به قياسا على ما
 ذكره المصنف من جلس عند عطار وكذا لو
 وضعها بين يديه على هيئة معنادة وشمها
 فلا شيء عليه كما رجحه ابن النقيب والسبكي وان
 اقتضى كلامه في موضع اخذ خلافة ومفني استعماله
 له ان يعبق منه بيد له او ثوبه شيء بخلاف
 مجرد اخذه او اخذ الورود بيده قال الشيخان
 ولو مسكه نحو مسكه يابس فلنرق به عينه
 ضرا ورجحه فقط فلا حصول الریح بالمجاورة
 من غير مس فلا عبرة به وبذلك فارق ما مر
 في اكل طعام فيه طيب بقي ريحه لانه اشتمل على
 الریح المختلط للطيب يقينا الدال على بقائه
 وجود ريحه ونحوه من يدنه بقائه
 بالمعجزة قال في المصباح ذهب اخلاط من الطيب
 او مسكه في مطحون ونحوها مما ينطيب

ح ل ك

به كما ذكر وخرج به العود فلا فدية فيه لا كعله ولا بالصاقه
 بالبدن لانه لا يعد التطيب به الا بالتبخير **لزمته الفدية**
 لانه كالمعتاد في استعمال ذلك **سواء شقه اي المحرم**
بظاهر البدن الواجب غسله من حدث او غيبث او
باطنه وفسر الباطن بقوله **بان اكله او احتقن به**
 بالمهمله فالمشاة الفوقية فالقاق فالتون في المصباح
 حققت المريض اذا اوصلت الدواء الي باطنه من مخرجه
 بالمحقنة باكثر واحتقن هو الاسم لمحقنة كالفرقة
 من الاقتراق ثم اطلقت على ما يتداوي به ولجميع حقن
 كغرفة وغرق وتنظير القوي في الاحتقان بانه غير
 معتاد في الطيب مردود بان الاعتقاد وعدمه انما
 يختلف الحال به فيما ليس بمماس للبدن مما ساء اتصال
 واختلاط اما ما يماسه كذلك فلا فرق فيه بين
 استعماله على الوجه اما لوف وغيره **واستعصه في**
 المصباح السعوط مثل رسول دوا يصيب في الانف
 وبالضم مصدر والمسمط يضم الميم الاناء الذي فيه
 السعوط وهو من النوار التي جاءت بالضم وقياسها
 الكسر لانه اسم آلة وانما ضمت لتوافق الابهنية الغالية
 مثل فعلل ولو كسرت لادى الي بناء مفعول اذ ليس في
 كلامهم مكسور الاول مضموم الثالث حتى يحمل عليه
 مفعول **ووريط مسكا وكافون** وعنبر في ظرف
 ازاره او وضعته المرأة في جيبها او لبست اشيا ممثسا به
 لزمه الفدية ولو ربط العود فلا باس لانه احب
 الربط

الربط لانه لا يعد تطيبا عرفا وانما يحصل كما تقدم بالتبخير
 به **ويحرم ان يجلس في حانوت عطار او موضع**
بخرا وعند الكعبة وهي تبخر او في بيت يتبخر ساكنه
 لفقد التطيب عرفا **واذا عيقت بكسرا لموحدة**
به الراجحة من البخور في هذا دون العين للبخور
 المنفصل منه بالنار المدخل للبدن او الثوب **لم يحرم**
 لانه لم يتطيب به عرفا **ولا فدية كذلك** **لذلك**
لم يفصل المحرم **الموضع** المطيب بذلك الطيب
 هو وساكنه **لا شئ** **الراجحة** لم يكره تجلوسه ثم
في فصل اي الموضع **لا شئ** **الراجحة** لم يكره تجلوسه ثم
 في الحرمه ووجوب الفدية حينئذ ويجه كراهة قصدا
 الشئ وان لم يقيق به الراجحة كما شمله كلام المصنف
 وظم ان محله ما لم يشتمل على ذلك الطيب بحيث يعد
 مستعملا له عرفا والاف يحرم **وفي قول لا يكره ولو**
احتوى على بخر قال في المصباح الحجرة بكس الميم
 الاولى الحجرة قال بعضهم والحجر يجذب الهامات بخير
 به من عود وعنبر وهي لغة ايضا في الحجرة **فتبخر**
بالعود بدنه او ثوبه عصي ولزمه الفدية
 ومثل الاحتوا بالوكات بقريه بحيث يعد متطيبا
 به عرفا كذلك **ولو ستر روح الي راجحة طيب موضع**
ين يد به يعتاد التطيب بالصاقه باليد او الثوب
 كره لما فيه من الترفه ولم يحرم لانه لا يعد عرفا تطيبا
 ومدار الحرمه على ذلك ولو مس طيبا فلم يعلق به شئ

من عنه كنى استدرأك ما يؤلم من نفي علوق العين
عقبته **به الراجحة** فلا فدية على الأصح ما تقدم من انها
مجرد تروح وفي قول ضعيف يحرم لوجود
الراجحة **وتجب** فدية لوجود التطيب **وتشتم**
الورد بان وضعه على انفه **فقد تطيب** فيحرم وعليه
الفدية ولو شتم ما يرد من غير الصداق بالبدن والثوب
فليس متطيبا لانه بالصاغة الثوب او بالبدن كما قال
وانما استعماله سوا تروح بمسك او لا ان يصبه
على بدنه وثوبه فيما لم يوجد الصب كما ذكرنا فلا
فدية عليه ولا حرمة **ولو حمل مسكا او طيبا عطف**
عام على خاص في كيس متعلق بقوله حمل **او خرقة**
مشدودة او قارورة في المصباح القارورة اثنان
نحاج ولجمع قوارير مصممة اي مشدودة الرأس
بالصمام بكسر الميملة وهو كما في المصباح ما يحمل
فيها سداد او حمل الورد في ظرف او في يده من غير
تشتم له لم يحرم **فلا تشتم** من جبهة التطيب لفقده
ولا فدية عليه كذلك وان كان يجرد راحته لما ذكره وحمل
مسكا في قارورة الجلبة التي في المسك غير
مشقوقه **برأس** فلا فدية على يد مع لما مر وان كانت
مشقوقة ولو سيرا **لزمه الفدية** هذا هو
المعتمد والتطير في الثانية بانه لا يولد تطيبا غير
منظورا اليه والخرقة كسائر غيره كالقارة فان كانت غير
مشدودة ضرر والا فلا وان شتم راحته لوجود الحائل بشدها

خلافا

خلافا للاذريعي والفرق في حمل المشدودة بين كونها
بيده وربطها بثوبه ثم بحث الاذريعي ان يحمل لزوم الفدية
عند حمل القارورة غير مصممة والقارة مشقوقه
ما لم يقصد النقل والا فلا شيء عليه قال الشارح والرملي
وليس بعيد ان لم يشدهما في ثوبه وقصر الزم من بحيث
لا يولد في العرق متطيبا **ولو جلس على فراش مطيب او**
ارض مطيبة او نام عليها **بثوبه** **وملبوسه** **اي**
اي الارض ومثلها الفراش والثوب في غير لثملهما **ثم لزمه**
الفدية لكونه متطيبا عرفا **ولو فرش فوقه ثوبا**
صفيقا بحيث يمنع نقاد الطيب لبدنه من خلال النسيج
وان كان رقيقا **ثم جلس عليه او نام عليه** فلا فدية
لفقد التطيب عرفا كما لو فرش ثوبا على ثوب متنجس
وصلى على ذلك صحت او على حري وجلس عليه حل
جلوسه **لكن ان كان الثوب** **المفروض رقيقا** **كره** اي
ان منع نقاد الطيب مما مر والا كان كالأدم والكرهية
لان الثوب كذلك لم يقطع عنه راحته الطيب بالكتابة
ويؤخذ منه كراهية كل ما علق به راحته الطيب وان
قلت وهو ظاهر لان الفرض قطعه عن التطيب الترفهات
ما امكن وبه يعلم كراهية حمل السباح المسك في صورة
السابقة حيث لا يلزم فيها الدم وبذلك صرح في الام
ووردس **بفعله** **طيبا لزمه الفدية** **ان علق بها شيء من**
عين الطيب كما نقله الماوردي والثوب والبدن في ذلك
كالنفل خلافا لما قد توهمه العبارة والميلوس والنوم عليه

كدوسه ووجه التحريم في الفعل انهما من ملبوسه
 ومن ثم لو كان بها نجاسة لم تصح صلاة لابسها
 لها ومنه يؤخذ ان المراد بملبوسه الذي يحرم
 تطيبه كما ينسب اليه في الصلاة مما لا يجوز ال
 السجود عليه علي الاوجه ولا يضرباء الدابة
 الطيب وان علق بها عينه وان امسك لجامها
فمن ثم يحرم التطيب اي التطيب ونحوه به
الشدية ان كان استواءه عن قصد اي واختار وعلم
الحرمة فان قصد نسيب الاخر وان كثر كالصوم وفا
رق الصلاة حيث تبطل بكثرة الاكل ناسيا بلتما
 لها علي افعال مبينة للعادة والنسيات فيها
 المؤدي لذلك مشعر بمزيد تقصير وعفلة نا
 تامة بخلاف الاحرام فهو مجرد استدامة الجرد
 الذي يقع في العادة كثيرا فليست هيئته مذكورة
 للاحرام **او جازما بغير نسيب ولو ادعاه احد في**
 زماننا قبل ما لم يكن مخالطا للعلماء قال السارح
 والمراد من قوله انتفاء التغير عن فاعله
 اما بالنسبة للكفارة فالعبرة بما في نفس الامر
 فان كان جاهلا لم يلزمه اخراجها والا لزمه
 سواء عذر بالجهل ام لا والي الاخير اشار الشافعي
 ويأتي ذلك في الجمل بنحو اللبس والجماع انتهى
 وقال الرملي حيث قبل فلا كفارة **او مكرها عليه**
فلا التمس ولا فدية فان طيب المحرم غيره
 فان لم

فان لم يكن للمفعول به اختيار فاعلي الفاعل وهي
 علي المكرة وعلي من طيب نحو نايم وعلي الولي
 وغيره اذ الفعل بالصبغ محظور احرام ولو لاحتاج
 تنبيهه اعتبار ما ذكره في وجوب الفدية في
 الطيب كذلك هو في وجوب بها في اللبس كما
 اشرنا اليه وكذا اجمع الترفعات وما الخف بها
 من بعض الاتلافات كالوطي **وعنه حريم استعمال**
الطيب وجه وجوب الفدية فيه لزمه الفدية اذ
هفه حيث علم الحرمة كمن نفسه عنه كمن علم
حرمة تناول الخمر وجه وجوب الحد فيها
ولو حرم تطيب وجه كونه مستغنى عنه له طيبا فلا امر
وه فدية من نسيب لا انتفاء انهما كذا الحرمة اما
 لو علم حرمة وطن فوعا منه ليس بطيب ولا
 فاستعمل ففعله الفدية كما قال بعضهم ولا عبرة
 بالظن البين خطأه **ولو عصب طيب بغيره يابس**
لا يعلق منه اي من عينه نسيب فحان ريشا فعلق
به فني وجوب الفدية قوله ان نسيب نسيب ريشا
كل ضائقة من نسيبها او من نسيبها نسيب
لما ذكره وسكت عن التحريم لانه لم يوجد سببه وهي
العتق به الطيب ببدنه او ثوبه بدنه من الضيق
المجبر وريدا لمطابقا باعادة العامل به
نسيب نسيب بان كان يودي الي التطيب المحرم
 عرفا مع العلم والتفكر والاختيار **نسيب نسيب**

بتلك المعصية وانما الغدنة تقطع دوام الاله وهي كما
مخير صاحبها بين الدم او صوم ثلاثة ايام او التصرف
بثلاثة اصبع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع
وجوب عليه المبادرة الى ازالة الله عما هو فيه
من بدنه او ثوبه مسارعة لازالة المحرم وخرجا
عنه ولو توقفت ازالة الله على ماء ولم يجد الا ما
يكفيه له او للطهر قدم الطهر ثم جمع مائه وغسل
به الطيب ان كفى والا قدم ازالة الله لانها لا بد
لها وللطهر بالماء بدل ومن لم قدمت ازالة
الخجاسة مطلقا ولا فرق في وجوب المبادرة لازالة
الطيب بين عصيانه به وغيره فاغتفر له مدة
الطهر كحصيل المصلحة الواجبة بغيره ان كانت
الطيب لغيرة ولم يصر هو بالطيب به وكان
في غسله ثورا اذها ب او نقص ما لينة لا بالترخي
فالوجه اغتفار التراخي للعذر فان اخب ازالة
الماور بالمبادرة اليها **سواء** بالثمن خير لتركه كما هو
به **حسبان** اخر فزاد الله ولكن لا تتراعى به بذلك
الفصيان اذ لم يجد منه مقتضيه **ومتن** نصف به
السبب غير وجه لا **سواء** لعدم كونه مكلفا حينئذ
لغفله بما ساء في نفسه **ولا يثبت** الغدنة لعدم وجوب
شرط موجبها فان الترفهات انما توجبها عند العلم
والتعهد والاختيار وبين المصنف حال عدم المحرم
واجباب الغدنة بما ذكره **تاجان** والظرف محذوف
تقديره

تقديره وذلك بان كان المتطيب ناسبا للامر او
جائزا بجرمة الطيب وان هذا الطيب او مكره
على التطيب او الغدنة **الرجح** عليه **لزمه** **مبادرة** الى ازالة
لان الاستدانة له والحال هذه تطيب عرفا فلذا
فرع عليه قوله فان اخر الازالة مع **المكان** لوجود
ما يزيلها به ولا مانع منها **عصيان** **لزمه** الغدنة
لكونه تطيب عرفا **وازالة الله** المطلق به منه يكون
بنفسه ان **فان** **يا** **ب** **س** **ل** **ي** **ذ** **ه** **ب** ما داخل من عت
الطيب بدنه او ثوبه منه **فان** **كان** **ط** **ط** **ب**
بفتح فسكون مقابل اليابس فتحصل ازالة الله
بنفسه بما يزيل عرف الطيب بماء او يفاكه بما
يقطع راحته ما هو متطيب به كقطران او نحوه مما
يلهب معه عرف الطيب فلا يعود **والاولي** ان يامر
غيره **فان** **الله** بحيث لا تراخي فيه ولا حرمة في باس
ازالة بنفسه وان طال زمان الازالة لم يخسر
وان امكنه بغيره فورا لان الموتر مباشرة فيها
نفع ترفه ولو بوجه ولا ترفه هنا اصلا اذ
الازالة ترك وهو لا يغطي حكم الفعل اذا اختلف
مدركها وهما هنا كذلك ومنه يؤخذ انه اذا
تمكن من ازالته بمس وغيره كانت بغيره **اولي**
لا **ي** **م** **ن** **ا** **ز** **ا** **ل** **ل** **ه** **ا** **و** **ا** **ج** **ب** **ه** **و** **ل** **و** **ج** **د** **م** **ح** **ر** **م**
وحالا كان استيجاره للحلال **اولي** الا ان لا يرض
فيستعين المحرم فان لم يطع فهل ياتى لانه

بذل له بدل منفعة في تحصيل واجب فلم يطع فاشبه
ترك الفقير اخذ الزكاة حيث تعين لها محل نظر
والا وجه الثاني اخذ من انه لا يجب اجارة المصحف
من يقرأ فيه في الصلاة حيث لم يحسن ذلك الا كذلك
ولو توقفت اذ التها على اجرة مثل الفاسل وهو
عاجز لزمته ان قدر علمها وكانت فاضلة عما في
القطر **فان كان قطع ما يزيل به الطيب عادة من**
من اليدين وزيت اذا علة لا يقدّر معها على الازالة
لما قام به من ذلك فترك ازالها فلا اثم في تركها
اذا لم يعص باصاغة الطيب **ولا فدية** لفقد الترفة
ولعله **كن اكره على التقب فانه معذور** وحال اكره
عليه لكن يلزمه ازالته عند زوال الاكره ولو ظهرت
المحرمة من نحو الخيض قيل تستعمل شيئا من الاطفاار او
الغسطة كالمحذرة والا وجه منعها منه مطلقا القصر
من الاحرام ولا يكره للمحرم شراء طيب وملبوس وامة
كما في الجواهر وبه افتى البارزي في الامة لكن قال الجرجاني
يكره له شراؤها وظاهره انه لا فرق بين الخدمة والتسرى
ووجه انها بالعقد شترها للفراش **نوع الثالث**
دثن بفتح الدال مصدر دهن **شعر** باسكان المهملة
وجمع شعور وفتح اي ان لم يتصل بهاء الوحدة
الرسر وتبدل الهمزة الفالافتاح ما قبلها مع سكونها
والحمية يكسر اللام العظم الذي ينبت عليه الانسان
السفلى وحرم ذلك لما فيه من التزين المنافي للغير

المحرم

المحرم اشعث اغبر اي شانه الما موربه ذلك وزعم
انه اخيار لانه والاحرم ازالة الشعث والقيار
ليس في محله اذ محله على الاخيار المحض يصير خاليا
عن الفائدة لان الاخيار بذلك معلوم فيتعين
محله على الهني بالمعنى الذي ذكرناه وعدم تحريم ما ذكره
للإجماع وشمل كلامه لحمية المرأة وبه صرح القاضي وقد
هو وجه على ما فيه من بعد بانها قد تقصد تنميتها
للشبه بالرجال او انها من جنس ما يقصد تنميتها بخلاف
نحو شعر الخد فلا يقصد تنميتها مطلقا والواو في كلامه
معني او ومثل شعر الحمية سائر شعور الوجه ما عدا
شعر الخد كما قاله المحب الطبري وشبهه الاستوى والاذر
والزركشي والحاجب والشارب والعنفقة والعذار
خلاف الابن النقيب في قوله لا يلحق بالحمية الحاجب
والهدب وما عظم للجبهة وفارقت شعر الخد بانه
لا يقصد تنميتها بالدهن بخلافها وبه يعلم ان
الا وجه ما قاله فيما ينبت على الجبهة لانه لا يقصد
تنميتها وكذا الشعر النابت على الانف وفيه كشعر
الخد بل اولى ولا فرق في حرمة دهن ذلك بين نفسه
ومحرم اخر غيره ويؤخذ منه تحريم اكل دهن يعلم منه
تلويث نحو شارب منه الا اذا اشتدت حاجته له
فيجوز وتجب الفدية وظاهر التعبير بالشعر انه
اما يحرم في الثلاث فما فوقها دون مادونها وليس
كذلك بل يحرم بعض الشعرة كما يحرم حلق ذلك قال

النجاسة

في

في الحاشية وسياق آخر الكتاب ان الفدية تجب ولو بدهن
شعرة واحدة وقال الشمس الرمي الفدية هت
منوطة بدهن ما يظهر به الزينة وان لم يكن جمعا انتهى
ونقل شيخنا عبد الملك العصامي عن بعض مشايخه
ان الخطيب محمد الشريفي كان يحضر درس الشمس الرمي
بعد موت والده وانتفق ان يجري الكلام في هذه المسألة
فقال الشمس الرمي يجب في دهن الشعرة الواحدة
او بعضها دم كامل فقال الخطيب من قال ذلك فقال
انا قلته فتني الخطيب جاعدا وقام من مجلسه وقال
حرم درسيك يا محمد منذ جات الامانية وبما ذكر
يعلم ان القيام لا يخطا في الحكم بل لما يؤذن به اللفظ
المنقول ولعل له في ذلك مقصد اخفى علينا والله
اعلم **في حرمه** عنده **شعرا** يقع الدال وكله ادهن احدهما
وان قصر الزمن كنظيرة من الطيب **بكل دهن** يضم
الدال ما يدهن به من زيت وغيره وجهه دهان بكسر
بالكسر كما في المصباح ومنه شحم وشمع ضم اليه
ولا يخرج ضمه للشحم عن كونه دهنا لضم الشمع وحده
ليس دهنا ان لم يحصل به تسمية الشعر وتزينه
والا فهو دهن ايضا **سوا** كانت الدهن **طيبا** يات
اغلى فيه الطيب **ام غيس** طيب وان كان فيه ريح بان
جاور في خوا السمس طيب ففصر السمس فيبقى فيه
ذلك الفرق فليس بطيب كالزيت والسمن ودهن الجوز
واللوز كلها امثلة للدهن مطلقا والجوز بالجيم والري

وبوزنه

وبوزنه اللوز والجوز نوعان للجوز الهندي ويعرف
عند العامة بالنارجيل والجوز الشامي ومن كل يستخرج
دهن **ولودهن** **اذ قرع** وهو ندي لا ينبت براسه
شعر قال في المصباح القرع بفتحين الصلح وهو
مصدر قرع الراس من باب تعب اذ لم يبق عليه شعر
وقال الجوهري اذ اذهب شعرة من افة واسم ذلك
الموضع بالتحريك وهو عيب لانه يحدث عن فساد في
العضو انتهى **له** **بهد** **الدهن** **فرباس** لا اثم ولا
فدية لا تنفعا الشعر الذي يقصد تنميته بالدهن **وكذا**
لودهن **الامر** **دقنه** **فلا** **باس** قال الزركشي المراد
الذي لم يات وقت انبات لحيته والا كان كالرأس
المخلوق ونظر فيه في الحاشية وفرق بان الرأس
عهد فيه الشعر فقصدت تنميته عادة بخلاف
دقن الامر ويظهر ان المراد به هنا من لا شعر بدقنه
وان فات او ان طلع لحيته وان لم يسهم امر في النظر
ولودهن **مخلوق** **الشعر** **رأسه** او شيئا من شعور
الوجه المقصود تسميته **عني** **ولزمه** **الفدية**
لان ذلك يحسن ما ينبت ويمنيه ويبرقه **ويجوز**
استعمل **من** **الدهن** **في جميع** **شعور** **البدن** **سوي**
الرأس **واسميته** **وما** **الحق** **بها** **من** **شعور** **الوجه** **ولو كان**
في **رأسه** **شجيرة** **اي** **جراحة** **قال** **في** **المصباح** **واما**
تسمي **بذلك** **اذا** **كانت** **في** **الوجه** **والرأس** **والجمع** **شجاج**
ككلبة وكلاب وشجان ايضا على لفظها **تجعل** **هذا**

ان المخلوق فيما ذكره ليس طريقا للضمان سواء العسر
 الخالف ام غاب وهو كذلك لانها وجبت ابتداء
 علي الخالف لا علي المخلوق ثم تحملها الخالف عنه
 ولم يجبر هذا الخلاف في الفطرة لانها هنا
 وجبت بالتقدي من الخالف فلم يمكن ان يخاطب
 بها المخلوق ثم تستقل منه الي الخالف لانه لا
 تقدي منه اصلا بخلاف الفطرة فهي طهرة للمؤدي
 عنه فامكن ان يخاطب بها ثم يتحملها المؤدي
 ولو اكره محرما علي خلق شعور نفسه
 وجب عليه ضمانه او علي وليه والا فلا وظاهر
 ان ما لزم هنا مما لا يختص بالمحرر يجب في مال
 لا في مال الولي لانه بمنزلة التلافة لما لا العن
 وان العبد يضمنه في رقبته مطلقا
 مقابل الاصح السابق القدية
 لترفعه به فلو كان له شيء من الخالف
 ان يضمن مع تمكنه منها لانه لا يضمن
 ونسكه يتم بادائها بالاول فارق عدم
 مطالبة الزوجة زوجها باخراج فطرتها
 وعلل الرافعي ذلك بان كالمودع لان الشعر
 في يده ودية والمودع حضم فيما يؤخذ منه
 قال في الحاشية وهو مبني علي ضعف المعتمد
 انه لا يخاصم رعايته المخلوق عند الخالف
 باذنه

فلا فقه في المصنف وهو
 في الميزان وهو
 في الميزان وهو
 في الميزان وهو

بأذنه جاز وبغيره لا يجب علي الا
 ومثل المخلوق في ذلك غيره وفارق اداء الدين
 حيث لا يتوقف علي اذن من يتوقف العدية علي
 النية بخلافه
 بصيغة الفاعل
 احرام من امر بخلق شعوره
 اي الامامور فقد دعا للمباشرة
 فرق فيما ذكر بين ان يأمر حلالا او حلالا
 محرما او بالعكس كما نبه عليه الا ذرعي وكما جهل
 ما لو كان مكرها علي فاعطى ذلك من نفسه
 بنفسه كما في المجموع عن الدارمي او علي تمكنه
 من فعل ذلك بنفسه او كانا عجميا يعتقدان
 طاعة امره فالقدية علي الامر والمكره بصيغة
 الفاعل فسر القدية في الزوم القدية وما في معناه من كل ازالة
 للشعر
 ال في المعرفة قبله جنسية مثلها في مثل الحمار
 يحمل اسفارا
 له ذلك
 القدية
 فان ازال ذلك
 القدية

فلا فقه في المصنف وهو
 في الميزان وهو
 في الميزان وهو
 في الميزان وهو

وهو يستوي فيه المكون وغيره في ان هذا التلاف
 اي المذكور من النسيان والجهل **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 للمفرد كذلك اما المعنى عليه والمجنون والصبى اذا
 لم يكن لهما نوع معين فلا فدية عليهم كما في الجوع
 ولا علي وليسهم وان كان بخلاف قاعدة الاطلاق
 وفارق الناسي ببقيةه ولستعوره بفعله
 ولا اخذ ذلك بحق المجنون وايضا ففي كل من الخلق
 والقلم اتلافا وترتها ورد بينهما فقلب في نحو
 الناسي شبهة الاطلاق وفي نحو المجنون شبهة
 الترفه وكما لمعني عليه التايم بخلاف من التمر
 بتعاطي من بل عقله بمسكرو وغيره فهو كالصاحي
 ولو حلق رأسه للتحلل حل له حلق باقي شعره
 بدنه وان لم يتم تحلل الاول ويؤخذ مما تقر
 ان ما كان اتلافا محضا كالصيد لا يؤثر فيه
 الجهل والنسيان وما كان ترها محضا اثر فيه
 وما اخذ بينهما من الجانبين تارة يقلب الاول
 وتارة الثاني لما قام عندهم فيه **الاجب**
 صور الجنابة على الشعر **والجمل** **والجمل**
 شعر **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 اي الجراحة **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 لما محتملة للظرفية والسببية **الاجب** **الاجب**
 وذلك من اسباب الحادثة في الرأس **الاجب** **الاجب**

قوله في الحلق بالاجابة

مقابل

لاية فمت كانت منكم مريضا او به اذي من راسه
 فقد ية من صيام او صدقة او نسك ولحد يد كعب
 ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال اي ذيك هوام
 الحلسا راسك بفتح اوليه وتخفيف ثابته وتشد يد
 ميه اي قمله فقال بغير فاذن له في حلقه وامر
 ان يستنكس شاة او يصوم او يطعم فقامن طعام
والجمل **والجمل** **والجمل**
 الثاني زيادة ايضاح للعلم به مما قبله بالاولي
 وهو مذكي **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 الشعرات ولعب **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 حاجيه او راسه وغطى عينيه قطع **الاجب**
 لان ما جاز الحاجة بقدر رها **والجمل** **والجمل**
 لان الشعر فيه وفيما قبله كالصايل ويفرق بينه
 وبين ما قبلها بان الضرر هنا اشد وايضا
 فالضرر هنا بنفس الشعر وئمة بما يلا به **والجمل**
 لا فدية عليه **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 غير عمل منه **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 فقط د فعلا لاذي **والجمل** **والجمل** **والجمل**
 لب لعدم المبيع لقطع ذلك بقما ن قطع ما
 لا يتا تي قطع المنكسر الابه جاز لا احتياجه
 اليه لانه لو بقي شي من الموذي لضره والوقوف

قوله في الحلق بالاجابة

الاجب

مكيال معروف بالمدينة
 وهو سنة عشر رطل
 او قسطا

عنه ولو ادنى تاذي
 وكذلك الطفر المنكسر
 قوله ولا فدية عند ثلاثة
 وعند ما ذكره كلاما لا ماطة
 اذ في فيه فدية قال
 التوسعي عن مالك ونسفه
 من العين اما طاة اذ في
 اه متاوي

علي حده قد يتعسر ويتقدرا **لنوع الخامس**
عقد النكاح لخبر مسلم مرفوعا لا ينكح المحرم ولا ينكح
 بفتح الياء في الاولى وفيها في الثانية وكسر الكاف
 فيها في **في محرم** ان يزوجه او يتزوجه
 وكما محرم وكيله وان كان الاحدام فاسدا وتزوج
 نواب الامام والحاكم الشرعي اذا كان كل منهم
 حلالا ومستنيبه محرم لعموم ولاية وبذلك فارق
 الوكلا وكناحه اذ نه لعبد او موليه في النكاح
 فلا يصح فيما يظهر ولا تنتقل الولاية بسبب
 الاحرام الي الابد بل يزوج السلطان فالعاقبة
 ولو وكل حلال حلالا في التزويج فاحرم احد
 هما او المرأة زوج بعد التحليل بالولاية او
 السابقة ولو وكل حلال محرم ليوكل حلالا عن
 نفسه او محرم حلالا لزوجه اذا حل او اطلق
 جاز ويجوز ان تزف المحرمة الحلال وعكسه فمهر
 لا يبعد كراهة ذلك كما الخطبة بل اولى **وكل نكاح**
كون الزوج مكرها او تزويج او تزويج
 لوجود مانع من الاحرام **وتجوز الرجعة في الاحرام**
علي الاصح لانها استدامة نكاح لا ابتداءه كني
 يكره لما فيها من الترفه **ويكره ان يكره**
شاهدا في نكاح الحلالين الا ان توجه النبي الي
 العاقد والمعقد عليه حال الاحرام دون غيرها
 وتكره تنزيها خطبة المرأة بكسر المعجمة اي طلب
 نكاحها

قوله فهو باطل اي عند اللزوم
 وقال ابو حنيفة ينفقه اه
 اسرى
 قوله ويجوز الرجعة
 عند اللزوم وقال احمد
 بعد المهر او ما من حنة
 الامة

نكاح

مباركة على من
 في سنة ١٢٥٠

نكاحها في الاحرام بنا عدا عن الرفاهية بقدر الامكان
ولا تحرم لانها ليست من مقدمات الجماع **النوع**
السادس من المحرمات **الجماع** بايلاج الحشفة
 او قدرها من فاقدها فوجبا **مقدمة** قال تعالى
 فلا رفك ولا فسوق ولا جدال في الحج وتقدم
 حديث من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه **في محرم على**
المحرم سوى اتم الايلاج للحشفة ام لا **لقيل**
والدبر من **يؤذي** دمي او غير مجايله او غير وان
 لم يتزل ومحل في الواضحين اما المشكل فلا
 حتمال الزيادة نعم ان اوجح في دبر رجل
 واوجح الرجل في قبله فسد جها وعليهما القضا
 ويأتي في ايلاج كل من الخنثيين في الاخذ ما
 ذكره في الفصل فمت لزمه فسد جهم ومن لا
 فلا اما بالنسبة للمحرم فكله حرام من
 الواضح وغيره لانه من غيره مباشرة بشهوة
وتحرم مباشرة اي الصاق البشرة وهو ظاهر
 الجلد بالبشرة **فيما دون الفرج** من بقية البدن
 بشهوة في محل الحال اي ملابسة بها وفي المصباح
 الشهوة اشتياق النفس الي الشيء والجمع سه
 شهوات ويلي شهوي كذا زيد وزنا ومعني **كما**
لمصاحبة من غير حائل **والنكاح** لبشرة المرأة
 باليد من غيره وتقييده بالمباشرة بوجهه

بشهوة

انما انما انما انما
 في سنة ١٢٥٠
 في سنة ١٢٥٠

لو فاختار وقبل من وراء حائل وانما انزل لا يحرم عليه وليس
 كذلك نعم لا فدية فيه اذ شرط المحرمة الاستمتاع =
 ولو قال الجماع ومقدمااته كان اولي لانه في بيان ما يحرم
 بالاحرام لا فيما يجب فيه الفدية منه المقصور على
 المباشرة بشهوة ولا يحرم التمس والقبلة بغير
 شهوة ويحرم على الحلال مباشرة المحرمة حيث لم يحرل
 ويحرم عليها تمكين الحلال من مباشرتها وهذا التحريم
 في الجماع يستمر لوجود مقتضيه وهو الاحرام حتى يتم
 التحليلين وكذا مباشرة شهوة وكذا النظر بهما
 بغير جماع يستمر بحرمةهما الى التحليلين على القول الاصح
 وهو القول الاظهر للتشافعي وعلى قول اخر جري عليه
 الرافعي حل بالتحلل الا وقت عقد النكاح ومحيث
 حرمة مباشرة فيهما دون عجز لبقاء الاحرام فيما شتر
 عاملا عاملا بحرمة المباشرة لزمته الفدية المخيرة =
 المقدرة الا في بيانها اخر الكتاب ان يشاء الله تعالى ومجمله
 ان لم يجامع بعد ها والادخل واجهها في واجب الجماع كما يندرج
 الحديث الاصغر في الحديث الاكبر وبه يعلم انه لا فرق
 بين ان تقدم تلك المباشرة من مقدمااته ذلك للجماع
 عرفا ولا طال الزمن او قصر وظم كلامهم حيث تصور
 الكفارة على الزوجان فدية المقدمات عليه فقط
 ولا يفسد نسكه لانه لا يفسد الا بالجماع ولا جماع
 وان مباشرة سببا للاحرام او جها لحرمةه وكان ممن
 يخفى عليه او مكرها عليه فلا شيء عليه بخلاف

لارتفاع

لارتفاع المواخذة له بما يصدر عنه حينئذ سواء
 انزل ام لا لان الجماع اذا لم يوجب شيئا حينئذ
 فقد ما ته اولي والاستمنا طلب خروج المني بالتبد
 متعلق بالاستمنا بوجوب الفدية لانه انزل تولد من
 مباشرة غير ما ذود فيها وتكرر النظر في مرة فانه من
 غير مباشرة باقصة اللوضوء ودخل فيه مالم
 انزل عن لمس سنها او ظفرها او شعرها مما لا ينقض
 الوضوء ولا استمنا فدية عليه عندنا وان حرم عليه
 ذلك النظر المودي للانزال ولا عندنا بوجوبه وما لا
 وقاسه الجماع على الصوم اذ لا يبطل بالانزال عن
 النظر وقال احمد بن حنبل في رواية عنه تجب بدنة
 كما تجب بالجماع بجامع الانزال الغمزة وفي رواية شاة
 كالانزال عن مباشرة وعليها فالح صحيح وان وجبت
 فيه بدنة على القول الاول كمن وجبت عليه لقتل
 صيد يوجها او شجرة كثيرة يوجها ما الوضوء في قبل
 امرأة او دبرها او دبر رجل او بنية او قبلها بات
 حصل ايلاج الحشفة او قدرها من فاقدها فيما ذكر
 فيفسد بالجماع اذا كان الجماع عالما عامدا مختارا
 كان قبل التحلل الا في بيانها ان شاء الله تعالى الحاصل
 بفعل اثنين من ثلاثة الرمي والحلق والطواف
 المستوعب بسعي سواء كان قبل الوقوف بعرفة ام بعده
 ودخل فيه من فاته الحج فقبل التحلل منه بطواف
 مستوعب بسعي وحلق جامع فيفسد نسكه وعليه

عند الثلاثة وقال ابو حنيفة
 ان انزل فعليه الفدية ولا يفسد
 حجه وان لم ينزل فلا شيء عليه
 ما وجب

البدنة فكذلك عليه الفدية لو فعل قبل التحلل ما يحرم
بالاحرام **وان** الجماع **بين** **تحتلين** لم يفسد الحج
للاتيان بمعظم اعماله وكذا لا يتكرر الافساد
بالوطي ثانيا بعد الوطي المفسد وان حرم ووجب
به فدية بخبرة مقدرة **وان** جامع في العمرة قبل فراغها
وهو ازالة الشفرة الثالثة من الرأس ان كان به
شعر والا فتمام السعي فليس لها الا التحلل واحد
فسد هذا ان كانت مفردة فان كانت في ضمن
قرات تبعث الحج صحة وفساد **وان** **فسد** **ان**
ان بالجماع المفسد وكذا ان فسد بالجماع
المفسد في القرات **ففسد** **ان** فاسد
لقوله تعالى وامنوا بالحج والعمرة لله بخلاف ما لو
بطل بالردة فلا مضي فيه لخروجه منه بها **ويجب**
قضاء اي فعله ثانيا فالمراد القضاء اللغوي
لا الاصطلاحي وهو فعل ما حزم وقته ومحل وجوب
قضائه ان لم يكن ما افسده قضا والا فالواجب
بالقضاء ما قصد بالادام من فرض او تطوع ولو
افسد التطوع ثم ردد رجعا واراد تحصيل المندرج
بحجة القضاء لم يحصل له ذلك نعم ان كان المفسد
اجرا فنقلب له ولزمه الكفارة والمضي في فاسده
والقضاء ثم ان كانت اجارة عين انفسخت والا
فلا ويقع القضاء عنه لا عن مستاجر فيلزم حجة
اخرى ويبدل بالقضاء وله استنابة من يرج عنه

حجة الاجارة ولو في سنة القضاء فان احدث عنها
فلا يعضوب الفسخ ويفعل ولي الميت الا حظ
كما مرو وقد يتايب القضاء في عام الا فساد بان يحصر
عن اتمام الفاسد فيتحلل منه ثم يزول المحصر
او بان يرد بعده او كان شرط التحلل لمريض فمريض
ثم شفئ والوقت باقي **وبشرهم** اي المحرم المذكور
لا المرأة ولو محرمة علي الراحم بدنة وان لم يحل
فبقية وبشر اي يضح البدنة في باب ثم يرد في
الكتاب **انتم الله** **تعالى** ومصرف ذلك
مساكين الحرم والمستوطن اولي وواجب الاطعام
عنه غير مقدر فلا يتعين لكل مسكين مد نفقة
الا فضل ان لا يزداد علي مديت ولا ينقص عن مد
ولو كان الواجب ثلاثة امداد فقط لم يدفع لذي
ثلاثة بل لهم فاكتر او مدين دفعا لاثنتين فاكتر
لا الواحد او واحد دفع لواحد **ويجب القضاء**
علي الغر ولو في سنة الا فساد ان امكنه كما تقدم
بصويره ومثل ذلك كل عبادة تقدي باخر اجها
عن وقتها وكل كفارة تقدي بسببها فيجب
ادائها فوراً والمفرد لا احد الشككن قضاءه
مع الاخر تمتعا وقرانا والمتمتع والقارن
القارن اخر دا ولا يستقط عنه بذلك الدم
في القضاء فعلي القارن المفرد بدنة ودم
للقران واخر في القضاء وان افرده كما في الروضة

انما في الاحكام ينقسم على ستة
 اقسام احدها ما لا يلزم به شيء
 وعليه الواجب ولا على المحذور ولا على
 غيرهما وهو اذا اجتمع في الواجب او المحذور
 معذرة او عذر منقطع وهو ما اذا اجتمع
 البدنة على الرجل فقط وهو ما اذا اجتمع
 الشرط من نفسه فاعلا كما لا يلزم
 الشرط او مقتضى الاول فمقتضى الثاني
 والتجسيم وقبل التعليل الاول فمقتضى الثاني
 مختار وقبل التعليل الثاني فمقتضى الثالث
 فمقتضى الثالث فمقتضى الرابع فمقتضى الخامس
 فمقتضى السادس فمقتضى السابع فمقتضى الثامن
 فمقتضى التاسع فمقتضى العاشر فمقتضى الحادي عشر
 فمقتضى الثاني عشر فمقتضى الثالث عشر فمقتضى الرابع عشر
 فمقتضى الخامس عشر فمقتضى السادس عشر فمقتضى السابع عشر
 فمقتضى الثامن عشر فمقتضى التاسع عشر فمقتضى العشرين

وما يحسنه البلعيني من لزوم دمين له اذا تمتع دمر
 للقران الذي التزمه بالافساد واحذر للتمتع الذي
 فعله مردود بتصریح الشيخين بان لا فرق
 بين المتمتع والقارن **هذا** اي اعلمه واجر عليه
 فيما ذكرنا **جامع عامد** بان **الحرم** مختار
 وسكانه سكت عنه لفهمه مما قبله او مما سيذكره
 في المحترقات او للخلاف في امكان الاكراه على الجماع
 وعدمه **فان كان** اي الجماع **ناسيا** للاحرار
 وجنبا **بان** يعني بان كان ممن يحفي عليه ذلك
حيث **مقت** **من** **ممن** **وهي** محرمة **لم** **يقتض** **على** **الرجح**
 اي نسك الناسي والمكره على الجماع **ولا فدية** **هنا**
على **الاصح** وفي معنى الناسي من اهرم عاقلا ثم
 حين او غي عليه وفي معنى الجاهل من رمي حرم
 العقبة طائفا دخول وقت الرمي وحلف فجامع
 ثم تبين انه قبل وقته فلا فدية عليه كما في المجموع
 وفارق وجوب القضاء على من طن بقا الليل او
 دخول له فافطر ويات انه اكل نهارا بيات
 سائر علامة الليل والنهار الظهور لكل احد
 فالخطا مع ذلك مشهور عزيد التفسير بخلاف
 دخول النصف الثاني من الليل فانه لا
 يعرفه الا النادر فلا تقصر وايضا فقضا الحج
 صعب فسقط بآدني عذر ووجوبه فيما
 رجحه بعضهم على من جامع بعد فراغه من عمره

وعند الثلاثة لا فرق بين
 نسي الناسي وغزو وعبار
 الخطا به الماكن ناسيا
 او عامدا مكرها او طائفا
 فاعلا او مغمضا انتهى

ثم

ثم احرم بالحج وذكر ان حدته كان في طوافها فتفسد
 عمرته ولم يراع عذره بالنسيات بان موجب
 افساد الجماع لها بدكر الحدوث لانه يصير واقفا
 قبل التحلل منها فافسد ها والامر بالتطهر
 من الحدث من خطاب الوضع ومن ثم وجب
 قضا صلاة من صلى محدثا او متنجسا ناسيا
 فالجماع وقع على طن انه طاف طاهرا وهذا الظن
 لا نظر فيه هنا لانه بتبين الحدث بتبين
 انه كان مخاطبا في حال نسيانه له بالطواف
 فام يوتر نسيانه فيه ولا فيما ترتب عليه وهو
 الجماع بخلاف طن دخول نصف الليل فانهم يوتر
 وغاية الجماع بعده انه بجماع الناسي وهو لا شيء
 فيه وشمل كلامه الصبي المميز فان عذر يباحق
 نسيات فلا شيء عليه والافسد حجه واجزاه القضاء
 في صباه والبدنة في مال الولي لانه امور طاله اما
 غير المميز فلا اثر لفعله هنا الا ان يكون له نوع
 تميز فعمد عمدا كنظره في الجراح وعليه اذا
 افسد نسك زوجته بان كانت عاملة عامدة
 مختارة الاذن لها في القضاء وما زاد من النفقة
 بسبب السفر وان لم يسافر بخلاف الاجنبية
 ولو بشهوة واذا عضبت الحليلة بماتت وجب
 عليه الاحجاج عنها فورا من ماله واذا خرجت
 معا سن افتراقهما من حين الاحرام الى التحلل

جمل اهل الخيل عند السافى واحمد
وابى يوسف ومحمد وياك عند مالك ومجيم
وابى حنيفة وعند الثلاثة

وحشي مأكول وحشي غيره اوبين مأكولين من
التي وغيره كالمثوله بين النبي والساعة حرم تذوقه
ويجب به بخزاء احتياط لما قبله ويحرم بخزاء اي
اصطياذه لانه حيوان وحشي بري مأكول ولا يحرم
السمك وصيد البحر لانه بحري وهو اي صيد البحر ما
اي حيوان لا يعيش حياة معتد ايها الذي في البحر
فان اخرج منه صار عيشه عيش مذبوح وان لم يكن على
صورة السمك وان لم يوكل نظيره في البر فاما ما يعيش
من حيوان البحر في البحر والبر كالتمساح فحرام تغليبا
للحرمة قاله في المجموع وهو مشكل لان مجرد كونه برياً
لا يقتضي تحريمه بل لابد من زيادة كونه مأكولاً وحشياً
فليس هنا حرام يغلب وليس كالبري الذي احد اصله
وحشي مأكول لانه وان كان غير مأكول الا ان في احد
اصليه ما يحرم التعرض له فالحق هو به تغليباً
فان قيل وجد فيه احد شروط التحريم وهو كونه
برياً قلنا لا يكفي ذلك في قاعدة اذا اجمع للحلال
والحرام غلب للحرام والاهرم صيد البر الاهتي وحمله على ان
المراد به مأكول يعيش فيهما ان سلموا الا فكلما المجموع
ظاهر في العموم لا يقتضي دفع الاشكال اذ لابد حينئذ
من زيادة كونه وحشياً فلم يوجد الحرام ايضاً فان قيل
يحمل على ما اذا وجدت الثلاثة قلنا لا تغليب حينئذ
الا ان يقال معنى التغليب انهم لم ينظروا لكونه يعيش
في البحر اذ لو نظر والاهرم ما حرموا صيده وان وجدت

الثلاثة المذكورة كالذي لا يعيش الا في البحر ان تصور
انه يوجد فيه مع ذلك الصفات الثلاث كذا قال
الشراح وكذا دفعه بان مما يعيش في البحر والبر فرس
الما وهو مما يجوز اكله كما في ديوان الحياة للسيوطي فيمثل
به كلام المص فيستقيم كلامه لانه حينئذ حيوان
وحشي مأكول بري اي كالبري تغليباً للتحريم وحسينه
فيقضي كلام المص اطلاقاً في محل التقييد **وما يصور**
مايية نسبة للماء بايقا الهمزة على جالها ويقال ماوية
ردالها الاصلها **انتي** نقوص في الماء وتخرج منه حرام
لانها برية لو تركت في البحر لهلك ما ولا يحرم ما
ليس مأكولاً وحشياً ولا ما هو متولد بين مأكول
انسي وغيره اي غير مأكول اهلي كالمتولد بين الذئب
والشاة **فخرج** بيض الصيد المأكول
الوحشي البري وال فيه للعهد **ولبنة** حرام اي كل منهما
وافرده لانه في الاصل مصدر ومحل حرمة اذ حلب له
فان حلبه هو حرم قطعا ولو نقص المحلوب بالحلب ضمن
نقصه ايضا فيقوم قبل النقص وبعده ويجب التقاوة
بينهما مع قيمة اللبن وقضية تقييد بما مأكول
ان بيض غير المأكول ليس كذلك والا وجه خلافه حيث
قلنا جعل اكله وهو المعتمد وعليه فهل العبرة بتقومه
عند من بري اكله نظير ما قالوه في الحمر في باب نكاح
المشرك او يفرضه مأكولاً نظير ما قالوه في تزويج
الصفقة قال ابن حجر في الحاشية للنظر فيه مجال وقضية

فما يسكب السيل الدابة
منها الخفة ما نضه فضة كلام
لروضة شمس جرد قلم الحزم
عليه عي كما قال البلقيني
ابعد انه لاجب عليه
انتهى

الجلد الثالث عشر في بيان حال كل من
عند الثلاثة وعند ما لا يكون لاي
ما مان حصة الفقه من غير سبب ويجوز
القنفذ عند مالك والشافعي ويجوز

وكل حنفية واحمدية عنده مالكة
وبن مازين او ابن عيسى عنده مالكة
الثلاثة
حنيفة الباقية
الرخصة وهذا ليس في نسخة
اصح القوافي

منها خصالها و در این کتاب که در این کتاب در این کتاب

ما فرقت به في شرح الارشاد بين ذينك البابين الثاني
 ويوجه بانه لا يعتبر له قيمة عند من يراها الا عند الا
 الا اضطرار الي ذلك وهو ما حظوه في نكاح المشرک وهذا
 لا اضطرار اليه لا مكان فرضه ما كولا واخذ قيمته
 ويضمته بقيمته وكذا يضمن سائر اجزائه كشعره
 فان كانت البيضة مذرة بكسر الميم بان صادرت
 دما وقال اهل الحيرة انها فسدت فلا ياتي منها فرخ
 لنجاستها حينئذ اما اذا لم يكن كذلك فظاهره على المعتمد
 فيها فتتضمن في شيء عنيه لان عند فسادها كما ذكر لا
 مال فيها لان تكون المذرة بيضة غامرة فيقيمونها
 بقيمتها لان قشرها ينتفع به والمضمون قيمته القشر
 لا ما فيه ان صار محكوما بنجاسته ولو نذر صيدا عن بيضته
 التي حضنتها يجوز افراد بيض بالبا وحشيد فتايت
 ضميرها جائز وحذف التا حشيد لانه اسم جمعي ويجوز
 تذكيره نحو اعجاز تخل خاوية متقعر وتائيه كاعجاز
 تخل خاوية والحضانة نوم الصيد عليه ففسدت
 اي بسبب تنفير الحاضن لها عنها ثمه قيمتها التقدير
 ولو باض في فراشه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض للبيض
 فتعرض له ففسد لاضمان ولو كسر بيضة فيها
 فرخ بفتح فسكون اخره خامعة قال في المصباح
 الفرخ من كل بايض كالولد من الانسان والجمع فروخ
 له روح جملة في محل الصفة الفرخ فطار الفرخ وسلم
 من التلف فلا ضمان على الكاسر لانه لم ينشأ عن فعل

مضمن

١٥٧ مضمون وان مات فعليه حذقه من النعمان
 كان له مثل كالحمام والافطية قيمته ولا يتحقق
 سلامته الا بامتناعه بالطيران فقبله هوم
 ضمانه ان حدث به شيء فرغ اخر كالحمام
 عليه ان لا يضر المتقدم ذكره بغيره انما في اجزائه
 كربيته ويضمنها وانما لم يضمن ورق النخلة الحرمية
 لان قطعها لا يضرها بخلاف حق الرئيس والشعر
 فان اlette تضر بالصيد لانه وقايتة من حق الحر
 والبردي من حذقه لانه لا يضره غير ما فيه من
 الكراهية المنافية لبان الحرم ولا يضره اي الحرم
 من يملكه بالشرع والقيمة في يديه اي يقبض لهما ويحويها
 من كل سبب اختياره يقضي الملك لانه يزول
 منه ملكه بالاحرام كما يجبي فاذا منع الدامة فاوولي
 الا ابتداء ونحو الصيحين عن المصعب بن جامة
 اهدى النبي صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا
 فردده عليه فلما راى ما في وجهه قال انما لم نرده
 عليك الا انا حرره فليس له قبضه بخلاف الارث
 وردده عليه بعيب فانه مملكه ولا يزول ملكه
 الا بارساله وان عصي بتركه لوجوه به عليه فورا
 وفارق زوال ملكه عنه لو كان تحت يده باحرامه
 باختياره للاحدام مع منافاته لبقاء الصيد في ملكه
 رضي بزواله اي من شأنه ذلك ذلك وان جهل
 زواله به وعذر بجهله كما هو ظاهر كلامهم

لا يجب عليه تعديمه على الوقت ولومات والصيد في يده
 ضمنه لما ذكر ولو احرم احد مالكه نقد راساله فيلزمه
 رفع يده عنه فقط فلو تلقى لم يضمن حصه شريكه منه
 فيما يظهر لعذره بوجوب رفع يده عنه ولو كان في ملكه
 الصبي صيد لزم الولي فيما يظهر راساله وضمنه بغيره
 كما يفرغ الزائد من النفقة والفدية وحيت وجبت
 من ماله لانه المورط له فيه **فرع** ويجزم عي المحرم
بغائه عني قتل الصيد بدلالة بتثليث الدال
 اي ولو لحلال ثم ان كان بينك ضمنه والا فلا لانه لم يلتزم
 حفظه ويجزم على الحلال دالة المحرم عليه وان اختص
 بالجزاء وان امسكه محرم فقتله حلال فالجزا على
 المسك والعاقلة ليس بطريق او محرم على العاقل لانه
 مباشر والمسك طريق **او اعادة انة او بصياح** **وخو**
ذلك لا يظهر لاعادة الجارحكة ومراده بنحوه ككل ما في
 تنفيره حتى لو اطلقت في نفاره صيد ضمنه والظاهر
 جواز تنفيره لضرورة اخذ ما سياتي في صياله ومما مر
 انه لو ياض في فراشه او عليه لم يضمن ما تولد من نفاره
 لجوازه ويحتمل خلافه ومعنى تنفيره ان يصاح عليه
 فينفر ولا فرق بين المملوك وغيره في حق المحرم وكذا
 الحلال في المحرم ان لم يكن الصيد مملوكا والا لم يحرم التفرغ
 له الا من حيث كونه ملك الغير **او فرحلال** بالمحرم او محرم
 مطلقا **صيد** حرما او كان المنفر محرما واذا كان ساهيا
 او دخل الحل فقتله حلال لا محرم تعديما للمباشرة وقياس

ما مر

ادام لونه طائر من قفصه
 في نفاره قارورة قال الزرعي

ما مر فيكون المنفر طريقا فمشر بفتح اوليه وعملك به
 اي باعثله او اخذه وقتا تقربه سبع او انصد م
بجبا او شجرة او نحوها فهلك او تعيب زعمه الضمان
 بالجزا الحق الله تعالى **سوا** **اقصد** تنفيره به ويكون
 ارتكب امرا محرما والقدية تقطع دوام امته ام لا ولا اش
 عليه حينئذ وان كان ضامنا ويكون المحرم في غيبته تبعه
التنفير بالضممان له ويجزيه حتى يعود الي عاداته **في**
السكون بان يرجع سالما لموضعه او سكنى غيره وبالف
 كما قاله الفوراني **فان هلك بعد ذلك** اي العود للسكون
فلا ضمان لا تقطاع اثر فعله ولو تمك في حان نفاره
بافه سماوية لم يكن للتنفير فيها شئ فيها والا
 كصاعقة اصابته في محل التنفير الذي لم يكن فيه
 فيضمنه كما لو اطلقه سبع فان لم يكن كذلك لموت او مرض
فلا ضمان على الاصع اذ لم يهلك بفعله **فرع**
الناسي **وفي** **احل** بجرمة الصيد اذ اصاد **كاهامد**
 العالم بجرمته **في وجوب الجزا** اذ هو من خطايا
 الوضع ولان كلامه ما يعقل فغل نفسه بخلاف غير
 المميز فلا ضمان عليه وان كان على خلاف قاعدة الا
 الاطلاق لانه هذا حق الله تعالى فسوغ فيه غير المميز
 ولو اكره محرم او حلال محرما او من بالمحرم على قتل الصيد
 فامكره طريقا والقرار على المكره بكسر الراء مر ولو تقلب
 على بيض في فراشه جاهلا به فلا شئ عليه الا ان علم به
 قبل نومه وسهلت عليه تخيسته والا فهو معذور ولو

وضع الصيد فزخا على فراشه فانقلب عليه جها هلا فحاله
 كما ذكر في البيض **ولا اثم عليه ما لعدم تكليفها بخلاف**
العامد العالم وتوصيل على المحرم صيد في محل او
بحرم فقتله للمدفع عن نفسه او عضوه او ماله
او اختصاصه فلا ضمان وظاهر عمومته وان كان الدافع غير
محترم كزان محصن ولو ركب انسان صيدا وصار
على محرم ولم يمكنه اي المحرم المصالح عليه دفعه لا يقتل
الصيد وان لم يركوب فقتله وجب الجزاء على الاصح
لأن الذي ليس من الصيد وان لم ياتم بقتله حينئذ
ويرجع بما عزمه على الصائل ولو وصي المحرم اي
الحلال في الحرم تجراد عامدا او جاهلا فقتله فعليه
الضمان الا انه ياتم في الاول دون الثاني كما قال وياتم
العامد دون الناس والعالم دون الجاهل لعذره ومنه
يؤخذ ان من لا يعذر لا يخرج من الاثم يجهل ولو عم تجراد
مسبوقا لقتل شلكتها المارة لكثرة ولم يجد بدا بضم
الموصلة وتشدد به الممثلة من وضه لحاجة المشي فوطئ
قتله فلا ضمان عليه على الاصح لانه كالصائل حينئذ
ولو اضطر في ذبح صيد لشدة جوع جاز ذبحه وان لم
يحصل به التدكية وجاز اكله اي بان لم يكن باغيا
وعليه الجزاء لحق الله تعالى لانه اتفقه لمنفقته نفسه
من غير اداء من الصيد هو الفارق بينه وبين عدم
وجوب الجزاء في المقتول من الصيد لصياله ولو خلس
المحرم صيدا من ثم سبع او هرة وغوها بافراد الضمير

الضام

لأنه لا يبيح

فإن لم يؤخذها في
 وقتها لم يبيح
 ولا يبيح

مقابل

لأن العطف باو واخذه اي الصيد المجروح ليد اوبه
 ويبيعه بما يدفع عنه الضرر الحاصل له من نحو
 السبع في يده بلا تفرقة منه في امر الصيد فلا
 ضمان على لانه لا يبيح الا ان اخذه لمصلحة الصيد لا لمصلحة
 نفسه فخرج محرم على ان يبيعه بغيره وان
 لما فيه من بقرضه للصيد فان خسر باستيداع او
 استقارة فقبضه كان مضمنا عليه بجزان
 تلف وذلك لحق الله تعالى والقيمة في العارية مطلقا
 وفي الوديعة ان فرط المالك في رد اي لا يبيعه بغيره
 به تعالى **من سبب ان يبيعه بغيره** اي وان حرم عليه
 ذلك لما فيه من عطف غير الانسان وتسييب الحي
 الحيوان **ولو كان المحرم رايا دابة او ساقيا**
او قايدها من غير ركب فقتله بغير ضمان
له بوجوبها وعندها او بارت في نفسه فقتله اي
بالنول صيد فقتله اي الركب ومثله
السابق فقتله اي الصيد كما لو تلف به ادمي
او بهيمة لان فعلها من ضمانه وما ذكر من
ضمانه يبق لها راي مرجوع والمعتد كما في المباح
في اطلاق البهايم عدم الضمان واقتضت عبارة
المصم اختصاص الركب بالضمان وان كان معه
سابق او قايده وهو كذلك لان اليد له دون
الآخرين **ولو خسرته من محرم او منه ومن**
حلال في الحرم فقتله صيدا فلا يبيعه من جزاء

فإن لم يؤخذها في
 وقتها لم يبيح
 ولا يبيح

حلال
 ١٧

من يقول انما اشرب الخمر وازني ولحد من كل منهما
 يظهر في ليس كما زعم بل لا بد في تكفير دخوله فيهما
 عقوبة الله او تجاوزته عنه ومن فعل شيئا مما يحكم بجرمه
 على المحرم مع علمه بجرمه ونعمه واختياره فقد اخرج
 حريمه من ان يكون مبرورا شاهلا به صاحبه لدخول
 الجنة من غير سبق عذاب كما جازي الصحيح لما مر عن
 المصنفات المبرور ما لم يتجاوز ما ثم من شروعه فيه
 الى تحلله منه **فصل** وما سوى ذلك من ما
 السبعة - تحرم على المحرم من حيث الاحرام وان حرم
 بعضه لمعني خارج كالكذب والغيبة وجميع المحرمات
فمن ذلك السوي المباح غسل اراس بما ينصفه
 اي ينظف شعره **من الوسخ** بفتح ا وليه وخامجة
 ما يفعلوا الثوب وغيره من قلة التهود وهو مصدر
 وسخ كعلم وجمعه اوساخ كما في المصباح **والسدر**
 بكسر فسكون وجمعه سدر بكسر ففتح ورق شجر
 النبي المطحون **والخصي** قال في المصباح مشدود
 اليه غسل معروف وكسر الخاكثر من فتحها وغيرهما
 من كل ما يزال به الوسخ **من غير نشف** شعر من شعره
 الظرف الاول حال من ما والثاني منه شجر وعين
 شعره ساكنة لا ضافته للضمير كمن الاول ان لا
 ينفصل الغسل المذكور **لان ذلك** ضرب من الترفه
 المخالف لشارات المحرم **والخج** اشعث منتشر
 شعر الراس منتفخ غير يعلوه الغبار ويظف به قال

عقوبة

وقال المالك في حرم الله العشي والنجس
 الفتيان في كل يوم في كل يوم ان يغسل
 بالاشنان ويغسله وان يغسله
 ماخذ اطفاو من العسل

الشافعي

قال الشافعي رضي الله عنه وفي نسخة رحمه الله
 والاول اليقين بالتقويم فاذا غسل بالصدر والخصي
 راسه احببت ان يفتدي خروجا من خلاف من
 منه والخبر للحاج اشعث اغير ولا يجب الفدية
 لعدم وجود موجها من ترفه او اتلاف فيه حينئذ
 قال الشافعي فاذا غسله من جنازة اي من غسل
 واجب عليه حيث ان يغسله اي شعر راسه بيقظون
 انامله لا باظفاره لئلا يقطع شيئا منه **ويزيل** اي
 ينجي شعره من جهة نزوله الى محل اخر **مرايلة**
رفيقة بقاف فاف وذلك حذر من انتشاف شيء من
 شعره ونشره **اما اصول شعره** ليكنه ذلك عن تقليم
 لحصول المقصود من وصول ما الطهارة له باطلا
 وظاهرا **ولا يحكه** باظفاره لما مر وانما لم يحرم مع انه
 يودي للزالة المحرمة على المحرم لعدم تحققها **ومن**
ذلك المباح غسل ابدن في المصباح البدن من الجسد
 ماسوي الراس والستور قاله الازهري وعبر بعضهم
 بعبارة اخري فقال ماسوي المقاتل انتهى والمراد
 هنا الاول لان حكم الراس سبق في كلامه **وهو جاز**
 اي مباح **الحرم في الحمام** بفتح ا وله المهملة وتشديد
 مهمه الاولى وغيره من الاماكن **ولا يكره** لعدم النهي
 عنه وفقد الخلاف في جوازه المنزل منزلة النهي
 وقيل يكره في الحمام لما فيه من الترفه وله الاحتمال
 الصيغة المبالة او هي بمعنى المجرد بما حل لا طيب فيه

وان كان فيه **زينة** **وتكره** بالاعتماد بكسر اوله وثالثة
 في الاشهر محرمة معروف وذلك لما فيه من الزينة **دون**
اموتيا بفوقيتين بينهما واو ولي الفوقيتين مضمومة
 والثانية مكسورة بعد هاء تحتية كحال معروف وذلك
 لانه لا زينة فيه **الا للحاجة** للمكمل بالاعتماد **فلا كراهة**
 لاجلها **وزينة** **فلا حرمة** ولا فدية اذا
 لم يقطع اي المحرم لاحدهما **شعرا** والافعليه
 الفدية ولا اثم ان فعل ذلك الحاجة او ضرورة والاثم
 وله **حكم** **شعره** **بالحلق** بالرفق على وجه لا يتلف **شعره** ولا
 يكسر جزء منه **والمستحب** ان لا يغير سدا للباقي ولو
 حرك راسه او خبثه اي شعر لهما فسقط بحكم
 شعرات بفتح المهملة او شعرة باسكانها **لزمه**
الفدية الا في بيانها ان شاء الله تعالى ويأثم معها
 مع العلم والتعمد والاختيار من غير حاجة لذلك
 ولو سقط عند حكه ما ذكر **شعره** **وشك** المحرم هل
 كان **زائلا** من محله من قبل الا انه ممسوك بباقي
 الشعر **انتفخ** بحكم فيه استعمال ام عذيلة فهل وقد
 علمت ما فيه **فدانية** في الاعمال لانها لا توجب مع الشك
 ولم انه ينفي اقل من بدنه وتبايه لانه موقد **ولا كراهة**
 في ذلك اذ لا ترفه وله قتل ولا شيء عليه وجوبا
 بل يستحب للمحرم قتله للاذية **بما** **يجوز** قتله **غيره**
 من الحلال **ويكره للمحرم** ان يغالي بفتح فسكون
 بوزن يرمي في المصباح فليت الراس فليانقيته من

العقل

العقل **رأسه** **ولحيته** اي شعرهما والكراهة لما في الفلي
 من الراحة ولذا يستعقب النوم غالبا كما في حديث ام
 حرام لما اضطجع النبي صلى الله عليه وسلم عندها
 فقلبت راسه فتام واستيقظ وذكر فضل الجهاد في البحر
 وهو في البخاري وغيره **وان** **فهل** اي فلي **فاجرحه** **بها**
قنة **فقتله** **تصدق** ندينا **ولو بنية** **بضم فسكون**
 اسم لما يلحق في مرة كالجرعة اسم ما يجمع فيها **نقص عليه**
 الشافعي رحمه الله تعالى **قال جمهور** **غالب**
اصحابنا **المسألة** **ركبة** له في تقليد الشافعي استعير
 له لفظ الصلابة الموضوعة لمن حصل له معه اجتماع
 وخلطة لحصول ذلك بما ذكر **هذا التصديق مستحب**
لا واجب **وقال بعضهم** **واجب** لما فيه من ازالة الاذي
 عن الراس فاشبه ازالة الشعر منه فاقضى ما اقتضا
 والمعتمد الاول **والمحرم** **ان يشد الشعر الذي**
لزم عليه فيه بان لم يكن فيه التشيب بمعنى من امرة
 او امر ولا مدهة للمنتهيات ولا ذم لما موراث وقد
 سجع ابن عباس انه انشد وهو محرم ه ه ه
 وهن بمشيت بها هميساء ان يصدق الطير تشيك ملسا
 فقيل له اترفت وانت محرم فقال الرفت ما يكون
 في حضور النساء **ولا يكره للمحرم** **والمحرم** **النظر في المرأة**
 بكسر فسكون والاصل مرآة على مفعلة تحركت
 انيا وانفتح ما قبلها وقلبت الفاء وكسرت الياء لانها
 آلة وجمعها من كجول لان ما بعد الف الجمع لا يكون الا

وعند مالك بكسر اللام
 يجوز شعرا في الصلاة

مكسورا ووجهه ابيض على مدائي قال الازهرى وهو خطا
 كذا في المصباح وفي قول ضعيف يروى له لما فيه من الترفه
 في الجملة **فروع** لا يفسد الحج ولا التمر ولا معا في القران ولا
 الاحرام المطلق بشي من محرمات الاحرام السابق ذكرها
 في الفصل الثاني **الجماع** وهذه المفسد وقد سبق انه
 في الحج للجماع الاول عالما بما اذا اختار قبل التحللين
 وبعد الاول غير مفسد لحصول مقصود الحج بالوقوف
 والتحلل من الاحرام في الجملة وسياقي انه في المرة اذا
 وقع قبل تحللها **وسوا** في افسادها بالجماع المذكور
الرجل ومرة المحرمات حتى لو استدخلت اي
 ادخلت المرأة المحرمة ذكره في فسد جميعها ان كان ذلك
 في الحج وعمرتها ان كانت فيها دون نسك النائم
 ان لم يحصل منه شعور واستلامه والافسد جميعه
 كذلك لان الدوام حينئذ كالابتداء والله اعلم
الباب الثالث في دخول مكة زادها الله
تعالى شرفا وما يتعلق به من الذهاب لعرفة وعمل
ذلك وما بعده ولان المنطوق لرفع ما اورد على
 عبارته في المنهاج اذا اقتصر على المقطوف عليه
 بانه ذكر فيه كثيرا مما لا تعلق له بدخول مكة بل بالحج
 ولا تعلق به واجيب بان دخولها يستلزم كل ذلك
 فالتفتي به ثمة وصرح هنا لانه الايضاح وحذف
 فاعل المصدرا لوجابه ضمير التوفهم قصر احكام
 دخول مكة الالية في الباب على المحرم مع مشاركة

الحلال

مقابل

الحلال له فيها ولو اظهر ولو حصل مع الخلاف كان تطويلا
 وحسوا بلا داعية له ومكة بالميم واليا الموحدة ومياني
 تحقيق ذلك في باب فضائل مكة **وهي** اي الباب الاول
فتسوس جمعه جمع كثرة مع ان الفصول المذكورة
 فيه دون العشرة لانه ليس له الا هذا الجمع واذا كانت
 كذلك استعمل الجمع في كل من القلة واكثره ثم هذه
 الطرفية مجازية سبق نظيرها وقد اطلت الكلام
 في تحقيق ذلك في اوابل شرعي الكبير على نظمي
 قواعد ابن هشام الصغرى **الاول** حذف الموصوف
 لدلالة المقام عليه اختيار في **دب** **دخول** وفيه
مسائل المسئلة **لاوي** ينبغي اي يسكن له اي المحرم
بعد **احرام** **بالحج** **والتمرة** او غيرها والاحرام المطلقة
وكا حرام **دب** راجع لذلك وكذا يسكن للحلال واثر المحرم
 لانه الغالب ان من دخلها للنسك يكون محرما من
الاحرام **الاخر** سواء ثم يحج وزيتة ام لا بان لم يعن له
 ياتي اشرف ارض الله ومحل النسك وفي قوله او العرة
 فلاقته لا ينبغي ومنها يكون خروجه **في عرفات**
ففيه الخصلة اي دخولها **شي** **السنة** لانه صلى الله عليه وسلم

دخلها عام حجة الوداع صبيحة رابع ذي الحجة الحرام
 وما يفعله جميع العراقي قال المصنف في التهذيب
 هو الاقليم المعروف قال الماوردي في الاحكام السلطانية
 سمي عراقا لاسواء ارضها وخلقه عن جبال تغلو وادية
 في قوله في قبة الايطم ولم يزل في
 الدور وفي سنة ابن جماعة الكبير
 ما نصه وعما ام هانئ بنت ابي
 طالب قالت قلت يا رسول
 الله لا تزل بيوت
 مكة قايما ذكرا وضرب
 قبة الايطم ولم يزل
 في قوله في قبة الايطم ولم يزل
 في قوله في قبة الايطم ولم يزل
 في قوله في قبة الايطم ولم يزل

تتخفص وسميت العراق عراقا القربى من البحر قال
واهل الحجاز يسمون ما كان قريبا من البحر عراقا قال
وقال الكشي شاطئ البحر على طوله وقيل لبلد العراق
عراق لانه على شاطئ دجلة والفرات حتى تتصل
بالبحر وقال غير هؤلاء العراق معرب واصله اتراب
فعرية العرب فقالوا هذا عراق وقال صاحب
المحكم العراق من بلاد فارس مذكور سمي به لانه
على شاطئ دجلة فكل شاطئ ماء عراق وقيل لانه
ستكف ارض العرب وقيل لانه اسخ عرق الشجر
والنخل فيه كانه اذ عرقا فجمع على عراق وقيل
سمي به لان العجم سمته ابراق شهر ومعناه
كثرة النخل والشجر تقرب وقيل سمي بعراق
المزادة وهي الجبلدة التي تجعل في ملتقى طر في الجبلد
اذا اخوذ في اسفلها لان العراق بين التريف والبر
والعراقان الكوفة والبصرة انتهى ملخصا وفي كتاب
التريف للمنشي العراق قال الاصمعي اصلها بالفارسية
ديوان شهري البلد الحرام فعرية بها فقالوا العراق
في ذلك لانه استمر ذلك الى زماننا ايضا من
عدوه بضم المعجمة فالهملة وتشديد الواو
اي ذهابهم الى عرفات قبل دخول مكة لضيق
وقتهم لانهم يخرجون الخرج اليه من بلد ثم يقدرون
الوقت ويلجئون تاخيرهم للمبادرة لعرفة ففقد
تفويت لستى كثيرة من هذه اي دخول مكة

وطواف

وطواف القدوم وتجيل السبي عقب القدوم
اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم ونسب
البقيت الذي النظر اليه ايمانا واحتسابا من
اسباب غفر الذنوب وكثرة الصلوة في السبب
الحرم وحسن خطبة الامام في اليوم التاسع
بمكة فتيده لانه قيل ان من توجه من مكة
لعرفة قبل دخول مكة يستلهم ذلك فمافوته
الاخوات ذلك بمكة لا مطلق سماعها لكن ذلك
بحسب قال به المحب الطبري وفي التحفة وهو
في امميت يبي ليلة عرفة اي ليلة تاسع ذي
الحجة وانصوات يوم الالعبد وسيايت بياها
وحضيت تلك السنة هذا المكرمة بحكمة الله تعالى
وعند نشاها من سيد السادات وعين بها من
باني الانبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام وغير
ذلك المذكور من سنة كره الله تعالى
من بياية والمراد ما ياتي في الباب والمراد هو
فوات تحصيل ذلك لا نقابه ان ضاق الوقت
وقد نفى فعلها لو لم يضيق كما في صلاة الجماعة
على ما يحسن ثمة السبي وغيره المستلثة الثانية
اذ ياتي حري الكلي الاتي بيان حدوده ان شا
الله تعالى في باب المقام بمكة فقد استنبأ به
استنبأ اخذ امن ذلك كل من اتي الصفا
والمشعر عند هاتذ كبر بالمنة الالهية وتحريضا

صوب طريقه لان صوب طريقه المدينة كما يشهد له
 العيان اما هو ثنية كدي وقد ذهب اليه **بكر**
 السعداني جمعة من اعجاب الخرمه وبقعه الرافي
 في اية الثاني انما يستحب المرحوم منه الداخل
 مكة من كاس في طريقه وادعوا الله في طريقه صلى الله
 عليه وسلم واما من لم يكن في طريقه كاهل الميت
 واهل الشرف فقال لا يستحب له ان يدخل باعبار لفظ
 من العدة عن جادة طريقه لانه لما ورد عليهم
 دخلوا صلى الله عليه وسلم من كذا او من كذا فدخلوا سبي الله
 عليه وسلم فاما كلف لها علي طريقه لانه قصد
 الدخول منها حتى يكون نسكا عاما لداخلها وانفا
 منصوب علي المصدرية وهذا القول الثاني صحيح
 مردود علي قائله وجلالة قدر القابل لا تمنع من
 مفارضة كافي المجموع للمصنف والتموا به انه نسك
 مستحب مثل المناسب للمقابل والصحيح انه نسك
 ولكنه عدل لما عبر مبالغة في رد ذلك القول **الخامسة**
 انما يستحب ان يدخل من مكة ما فيها
 مما فيه من من يد التواضع ام ركبا لدخوله صلى الله
 عليه وسلم كذا كذا ليظهر فيستفي وليقصده طالبه
 ويصل اليه بسوقه له **والثانية** انما يستحب ان
 ان يشق عليه لضعفه وكوبه صلى الله عليه وسلم
 حينئذ لا مراخذ يقتضي ذلك ولان في الركوب
 حينئذ نقرضا لا يذ الناس بدابة للرحمة
 وعلي هذا

الحديث

مقابل

وعلي هذا قيل ان الاولى ان يكون خابلا ملبوس في
 رجله لانه بلغ في التقاض وما طلبه اذا **الرحمة**
 بخمسة واثني عشر سنة ولو سدة حرلا مرض وسين
 ثلث عليه اذا دخل حيث لا عذر فقد نقل عن
 الانبياء صلى الله عليهم وعلي نبينا وسلم والانيان بقل
 الحكاية لا للتقصيف فانه سنة بشرطه اما المرأة فلا
 فضل حضي صاعدا الرحمة دخلوها في هودجها **السادسة**
 له دعوى من سلاوي ان للصحة كل منهما عنه صلى
 الله عليه وسلم فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في روي في عمرة القضا وحجة الوداع في صبيحة رابع ذي
 الحجة وليلا في عمرته من الجمرات **فصل** في
 فيه وجهان لا صحابنا **الاول** لانه اكثر من
 فعله صلى الله عليه وسلم ومجمله ان لم يشق عليه
 خشيته عزيم او نحوه والا خذ في الليل **والثاني** في
 صواب في التخييل **الساكنة** ينبغي يندب ان يتكف
 في دعواه فانه مما ايدى **الساكنة** بركوبه او عجمه له
 او بمن يتبعه في الرحمة ويتقدمه في الرحمة ويصبر علي
 ما اصابه من اذي ذلك لانه من عزم الامور
 ويحتمل بقلبه **الساكنة** بنفسه **الثانية** في
 هو مسوعة بها فيكون عليه ما يلقاه من التعب
 والرجام في جنب ما اتقى به من شرفها وامراده
 بالتي هو فيها ما وصل اليه من الحرم وبالمسوجة
 اليها ما بين يديه من الكعبة فما دونها **والثالثة**

١٢٨

۴
عقله
وحید

۴
خلاف

مقابل

مختار

قف على هذا الذي هو غريب بالنسبة

ورد السلام والفرار من الزحف وترك صوم يوم عرفة
عن نذر صوم الدهر وخص المتولي للخلاف في وجوب
احرام الداخل بن قضى فرض الاسلام اما غيره قال
الزركشي وظاهره ان اذ كان عليه تعين قطعا
ولا يشك على قول المصنف ولا قضا عليه ما امر
في المواقيت ان على من جاء وز الميقات بلا احرام
وهو مريد للاحرام العود له ما لم يتلبس بنسك
لان الاحرام هنا تحية لدخول الحرم او مكة فاذا دخل
بلا احرام فات المعنى المستروع له الاحرام فلم يجب تداركه
ولا كذا كثر ثمة فانه ليس تحية لشئ بل امر معلق
بارادة النسك وعدمها والاصح ان حكم دخول الحرم
في الخلاف في وجوب الاحرام ونذبه حكم دخول مكة
فيما ذكرناه لا شتر بينهما في الحرم واستوايهما في جميع
الاحكام وزيادة ثواب الحرم المعنى خاص به وان ساوى
ما ذكر في الحرم وجميع الاحكام والظن ان هذا مستأنف
وليس مفرعا على الضعيف قال الرملي ومقابل
الاصح الفرق بان مكة امتازت عن الحرم باحكام
فلم يلزم الحاقها بها هنا انتهى وفيه نظر اذ صرح
كلام المص الا في باب مكة استوايهما في الاحكام
والله اعلم **تسعة يستحب اذا وقع بصرة على**
البيت اي الكعبة ان كان بصيرا في النهار فان
كان لعمى او في ظلمة فاذا وصل ظلمة لم يحل يري منه
لولا المنع به والبيت علم بالغلبة على الكعبة ان يرفع

والا يرفع يديه عند رؤية البيت
وقيل يرفع فخذ الاثر عن غيره

يديه

يديه للاتباع رواه الشافعي **فقد جاء انه الضمير**
للمشاة يستحب دعاء المسلم عند رؤية الكعبة
لخبر البيهقي والطبراني في الكبير عن ابي امامة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تفتح ابواب
السماء ويستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقا
الصفوف وعند نزول الغيث وعند اقامة
الصلاة وعند رؤية الكعبة قبل وفي عبارة
المص اشعار بضعف الحديث وصرح الرملي في
شرحه بانه غريب رواه ابن ماجة بلفظ تفتح ابواب
السماء ويستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة
والسنة ان يكون دعاءه وهو واقف **ويقول**
نرم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما
ومهابة وزه من شرفه وعظمته من جهة او
استمر تشريفا وتكريما وتعظيما وبرأى
ذلك مرفوعا بسند منقطع وجازيade وبرأى
الاول في حديث مرسل رواه الازرق في وفي سنده
ضعف ورواه الطبراني وابن ماجة متصلا الا انه
في سنده متروكا واخذ الغزالي به في الوجيز ضعيف
ولا يقال ان حديث الباب الذي استند اليه الشيخان
ضعيف لارساله لانه اثبت من هذا فكان العمل به
اولي ويصح وصف البيت بالبر من حيث كثرة زائريه
وجاز كرامتها ايضا في الزاير وصح وصفها بمعنى
ما يلقيه الله للزائر في قلوب عباده من الجلال والتعظيم

المروي وكمره بل وعظم
شرح ابن جمالك

يه

فقيل لها الآن ترنيه فلما لاح بدا البيت قالوا هذا
 بيت ربك اصفوه اليها ليناسب قولها اين بيت ربي
 فاستدت بالعمية اما سرعتها **والصفت جسيمة**
 بجذبت البيت والحائط بهم هملتين بعد الالف همة جداره
 وهو اسم فاعل بوزن قائل قال في المصباح **فما رفعة**
ان مينة من غلبة الحال عليها وقوتها لديها قال في
 شرح ضياء السالك فاشد لسان حالها شعراء **ه**
 هذه دارهم وانت محب **ه** ما بقا الحياة في الاجساد
 ونزول بكر نشيبي **رحمه الله تعالى** ويحكى عن ابي الفضل
 الجوهري ايضا ولا مانع من وقوع ذلك من كل انه غشي
 بصيغة المفعول عليه وترك ذكر الفاعل وهو الله تعالى
 للعلم به عند روية الكيفية ثم افاق من غشوته فاشد
 عقب افاقته **هذه دارهم وانت محب** **ه** بقا الدموع
 في **لاما** اي لا عذر فيه اذ بقاوها من غير سيات
 يد له على خودنا والمحبة اذ من شامها اذابة الفضلات
 لتخرج الدموع والظواهر ان حال الشابي اعلالا به
 في مقام التلوي والمرأة المحكي عنها ما قبله لا ولذا
 قيل ان امرأة العزيز لما كانت في تمكين المحبة لم تقطع
 بها بخلاف النسوة اللاتي قطعن ايديهن وتفاوت
 الدخول معروف **العاشرة يستحب** **افلا يفرح اول**
دخول مكة على استيجار منزل بفتح فسكونه ويقال
 نزل بضم تين موضع النزول والمتزل مثلثة وجمعها
 منازل وهي احصالا المكاف كما في المصباح **ولا على**

هو كذلك عند الخنفية الافنداه

حط

حص قاش وتقيي ثياب ولا شيء اخر غير الطواف
 فالمهم المقدم **ويقف** **بعض الرفقة** او غيرهم عند مقام
 بفتح اوليه كل ما يستغف به كالطعام والبر والاثاث
 البيت **ورواهم** يحفظ ذلك علمهم حتى يطوفوا ثم
 يرجعوا **اي رواهم** ومتاعهم واستيجار المتزل
 اذ بذلك يسكن القلب عن التلفت له ويخشع في
 عبادته ولواحتاج ذلك لاجرة ولم يجد هالم يكلفها فان
 تبع بذلك ثقة فهل يقال قبوله اولى اول المنة او يختلف
 ذلك باختلاف قدر الامرين محل نظر ولعل قبوله المنة
 لتحصل المبادرة للطواف اولى الا لعذر **ه** اذا فرغ
 من **الدعاء عند** **ه** هذا باعتبار عصر المصم
 والآن اذا فرغ من الدعاء عند رويته للبيت بقرب باب
 بني شيبه في الفريشة امام الباب **قصدا** **المسجد**
دخله من باب بني شيبه **المسمى** الآن **بباب**
 السلام للاتباع رواه البيهقي بسند ضعيف وروي
 ايضا انه دخل منه وخرج من باب بني مخزوم الى
 الصفا وفي رواية خرج من باب بني سهم الى المدينة
 وهو المعروف الآن بباب العمرة فيؤخذ منه نذير
 الخروج منه لبلد لكن جاني حديث خروجه صلى
 الله عليه وسلم من الخزوة وفي سننه مروان
 ابن مروان وفيه نظر وجا عن ابن عمر بسند قوي ولعلم
 اشبه الاعتقاد الثاني بفعل ابن عمر وكان كيو الاتباع
 ولا كذلك الاول كذا في شمس ضياء السالك ويقول في

رواية تخرج من باب بني مسهم ٢
 بانه لم يعلم احد من المحدثين خرج فيه حديثا وقول ابن
 حبيب ذلك لا يرتقي لرقية الحديث الضعيف كالا
 يخفى وقيل اعتماد الامسوي له لانه لم ير ما يخالفه
 مما ذكر انتهى لان ذلك رواية وتضعيف شارح ضيا
 السالك للحديث خروجه من الخزوة قال ابن حجر
 في حديث خروجه منه انه رواه الترمذي والسنائي
 وابن ماجة وابن حبان والدارقطني زاد الترمذي
 انه حسن صحيح علي شرط الشيخين انتهى فهو
 المقدم علي ما ذكره ابن حبيب لصحته ولا كذا لك
 مقابله **والدخول من باب بني شيبه** اظهر لانه
 الايضاح **مستحب** استحبابا مؤكدا **سلك قادم**
ملكه من اي جهة **ذات بر** خلاف سوا كان في صوب
 طريقه ام لا بخلاف ما سلف في الدخول من كذا وفارق
 للخلاف ثمة بان الدوران حول المسجد لا يشق
 بخلاف دخول البلد ولو قدمت امرأة شريفة
 حسبا ولم تكن جميلة خلقا **وجيلة** ذات جمال وحسن
لا تبرز تظهر للرجال لما قام بها مما ذكر استحب
 بصيغة المجهول **لها** ونايب الفاعل **ان توخر**
الطواف ودخول المسجد عن حال قدومها **الاييل**
 لانه استرو محله كما قاله ابن جماعة ان امت الحيز
 الذي يطول زمنه ونظر فيه ابن حجر بان في بروزها
 نهارا مفسدة وفي مبادرتها مصلحة ودر وبافاسد

مقدم

مقدم علي جلب المصالح علي ان طواف القدوم لا يفوت
 بالثاخير فقم ان فرض امتداده الي سفرها اتجه الحزم
 بالمبادرة بالطواف حذرا من الوقوع في ووطه الاحرام
 وان كان لها التحلل بعد السفر انتهى وفي الاستدراك نظر
 لان الكلام في طواف القدوم لا في طواف الركن وتخصيص
 نداء الثاخير لمن ذكره مراده تاكده لهما والاولي للمرأة
 مطلقا ثاخير الطواف الي الليل ومثلها الخنثى كما في
 المجموع ولو كان للرجل عذر يخوفه علي اهله وماله
 بدا باذالة ذلك قبل الطواف **وبقدم حيلة اليميني**
 او بد لها ولو عصي يعتمد عليها **في الدخول** بعد
 ان يقدم نزع اليسري عن نعلها علي نزع اليميني
 من ذلك ويضع اليسري علي ظهر النعل ثم يترفع
 ويدخلها وفي دخوله البيت او الحجر قيل يقدم اليميني
 في الدخول وفي الخروج اليسري وقيل يقدم اليميني دخولا
 وخروجا **ويقول** **اعوذ** اعتصم باسمة اعظيم وبوجهه
 ذاته **الكرام** وسلطانه عزه **القديم** فلا يتطرق
 اليه عدم ولا حول **من اشيطان ابليس** واولياؤه
المحبة المرحوم المطرود من ساحة الرحمة **بسم الله**
 تكتب بالالف كما قال المصنف في شمس مسلم وجوز السمين الحلي
 حذفها والظرف متعلق بادخل **والحمد لله** علي هذه النعمة
البرم يا الله **صل علي محمد وعلي آل محمد** وسلم دعاه
 به لانه الهادي لذلك ولانه تبع **آله** اللهم اغفر لي
ذنوبي اي كلها كما يدل عليه الجمع المضاف **وافتح لي**
ابواب رحمتك قدم علي سوال فتح ابوابها سوال غفر الذنوب **الذي**
 كالتحلية بالمحبة وفتح ابوابها كالتحلية بالمحبة والثاني هذا

فما يصح عن ابن حبان
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نفل احداكم
 فليقبل باليمين واليسار
 فليقبل باليمين واليسار
 اولها نفل واخذها ابو داود والترمذي
 انها واخذها ابو داود والترمذي
 في اللبس واليمين واليسار
 الغيرة في صفة نفل خفي
 البنية للعلامة احمد المصنف
 التمسك باليمين واليسار
 افاد ابن النجاشي ان من
 واظف علي اليد في ليل
 النفل باليمين واليسار
 باليسار واليمين واليسار
 الطحاكي انتهى

وقال هذا الذكر السابق عند الدخول الا انه يقول وافصح ابواب الجنة

ادنی

قتل

ايضا كان اذا دخل حمد الله تعالى وسمى وقال اللهم اغفر
 وافتح لي ابواب رحمتك واذا خرج قال مثل ذلك اللهم
 افتح لي ابواب فضلك وفيه عن ابي امامة ان رسول
 الله عليه وسلم قال ان احدكم اذا خرج الى المسجد تنادى
 جند ابليس واجلبت واجتعت كما يجتمع النمل على
 يعسوبها فاذا قام احدكم على باب المسجد فليقتل
 اللهم اني اعوذ بك من ابليس وجنوده فانه اذا قالها
 لم يضره فيستحب ان يقول على باب المسجد ذلك
 الحادية عشرة بنا الجزيني على الفتح للتركيب المزجي
 اذا دخل المسجد المطيف بالكعبة ينبغي اذ بال ان لا يشغل
 الصلاة بحية المسجد ولا غيرها من الصلوات بل
 يقصد **الحجر الاسود** لانه مقدمة الطواف المطلوب منه
 عمله **ويبدأ** يد يا صواف **القدوم** وهو تحية المسجد
الحرام اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم ويحصل
 تحيته تبعا في صمى ركعتي الطواف اذا لم يصرفها عنها
 فان بها التحية حصلت هي وسنة الطواف وكانت
 حسنا قيل لكن في ندبه نظر وظم كلامهم خلافة و
 في المجموع عن المحامي والاصحاب تكره التحية للاخل
 المسجد وحمل كما يؤخذ من كلام السنوي على قادم
 متمكن من الطواف او مقيم دخل مريده فان لم
 يرد المقيم ولم يتمكن القادم اتجه استحباب
 التحية له والظن انهما تحية المسجد والبيت معا
 ولا يفوت طواف القدوم الا بالوقوف بقرعة وبين

لواقف

لواقف قدم مكة قبل نصف الليل لان طواف الركن
 لم يدخل وقته كما يحثه الازريعي وهو ظاهر وهل له
 تقديم السعي بعده على طواف الافاضة او لم يجرى
 الرمي على الاول والشارح في تحفته على الثاني
والصواف للقدوم مستحب لكل داخل مكة للحرم المكي
في ما كان يحج او يقران وغير محرم وهو الحلال
الا اذا دخل الحرم وقد خاف فوق الصلاة المكتوبة
 ومثلها المنذورة او فوق التراويحة وغيرها
 من بقية السنن الربوية السنن المؤقتة او فوق جمعة
 في المكتوبة وان كان وقتها واسعا وان اشع وقتها
 وان اشع وقتها لم يخف فوتها ولكن قرب قيامها
 بحيث ظنه قبل فراغ طوافه ولو تمكن من فعله سرعة
 بحيث لا يضره ولا يفوت خشوعه التي به ولا يعدل
 في التأخير حينئذ ويصير كلامه ان خوف فوت جماعة
 النقل كالعيد لا يكون عذرا لكن جرى الشمس الرمي
 على انه كفوف فوت جماعة الغرض قال ومثله
 ما لو دخل وقته والناس ينتظرونها وقد قربت
 اقامتها **او كان عليه فائتة مكتوبة** اي وان
 كان قضاؤها موسما كما اقتضاه كلامهم لسن المبادرة
 بها والفائتة المنذورة كالمكتوبة ولا يلحق بها فائتة
 رابطة فيما يظهر للخلاف في قضاها والطواف أكد منه
 فقدم **فانه يقدم كل ذلك** المذكورين **الطواف**
 لثاكره عليه ثم يطوف بعده وكذا يؤخره لو كان

له عذر كمد افعة حدث ولو تذكر لغاية او طراله ال
العذر ان شاء الله قطع له ذلك نذبا فلو دخل
المسجد وقد منع الناس من الطواف في حجة المسجد لانه
اذا لم يتمكن من تحية البيت لا يترك تحية المسجد
ولو لم يكن مانع من طواف القدوم فاشتغل القادم
للمسجد بالركعتين كره وان لم يكن محرم اذا كان
مريدا للطواف وينبغي فواته علي غير المحرم
بالزمن الطويل ناسيا والقصر عا مدا وينبغي ان لا
يقوت بجلفه سب يسير لم يقصد به ترك الطواف
وقضية كلام المجمع فواته بما تقوت به التحية وتسم
ايها الصالح للخطاب في الحج ثلاثة اصناف طواف
القدوم وهو سنة وطواف اذ ذر وهو ركعت
وطواف الشراخ وهو واجب وشراخه كفيه من الكلى
طواف رابع في دوام احرامه وبعد تحلله منه وهو
المتنفس بفتح الواو اي الذي تطوع به الحاج
زيادة علي اطوفة الحج غير احد هذه الثلاثة
حال جابه لدفع شموله لطواف القدوم وتسمى
النسابة تعالي في باب المقام بمكة انه يستحب لأكثر
من أسوة الحديث استكثر وأمن الطواف بهذا
البيت فانه اجل وفي رواية اقل شيء تجدونه في
صحاح يفكر يوم القيمة والحديث الطواف بالبيت
بمثلة الصلاة الا ان الله قد احل فيه النطق
فمن نطق فلا ينطق الا بخير ورواه الحاكم
وقال

وقال صحيح علي شرط مسلم فاما طواف القدوم
بدا به لسبق زمنه علي زمن علي الاخير من
وان كان انزل عنهما رتبة فله تسمية اسماء
طواف التيمم بضم القاف وتخفيف المهملة وطواف
الوارد بضم الراء تحية اعادة المضاف المقدر فيما
قبله اسارة اليه واما طواف الاذنة فله ايضا
كلمة تستعمل بين شيئين بينهما اتفاق في المعنى
ويمكن الاستغناء باحدهما عن الاخر وهو منصوب
علي المصدرية او الحالية بعامل مضمر وجوبا
وقد اطلقت الكلام في شرحي لا ذكرا ولم يسم
اسماء طواف الاذنة عقيبها من عرفة وطواف الزيارة
للبيت بعد الوقوف بها لانهم ياتون لزيارة
البيت من منى وطواف الغرض وطواف الركبت وطواف
النسابة في سادس المهملتين وبالرأى ان الناس
يصدرون بعد اي يذهبون او لا فهم يصدرون
اليه من منى ولا يظهر للمتصفح بطواف في كل من
الاسماء هنا وحذف ذلك في بعض ما تقدم وجهه
المتقن في التعبير واما طواف الوداع فيؤا له ايضا
طواف بسدر وهو فيه اشهر من طواف
الافاضة ومحل طواف الاذنة بعد الوقوف بعد
نحوه اي اول الزمن الذي يعتد به
اذا فعل من حج فلو فعله قبل لم يعتد به عند
وطواف الوداع عند اعادة السفر من مكة

حتى لو طاف بالبيت والالحاج بعد الوقوف بعرفة ومضي
 نصف الليل بنية قدوم وقع عن طواف العمرة
 فيها وعن طواف الحج فيه والتشيب على طواف القدوم
 أي ان نواف **ك** لو كان عليه حجة **لا** سلام
 والقضا والنذر فاحرم بتطوع عنه او عن غيره
 يقع عن حجة الاسلام أي الحج الواجب بترتيب حجة
 الاسلام فالقضا والنذر ولو نذر الطواف اول قدومه
 مكة ففعل وقع عن النذر واندرج فيه طواف القدوم
 ففعله وقع واجبا محصلا للمندوب وهو واضح
 وما من م يدخل مكة قبل الوقوف فيسقط
 صواف القدوم لفقد سببه وهو الدخول لمكة
 بل طواف الذي يفعله عند الوقوف مرة فهو صواف
 الا فاضة أي ان كان دخل وقت نصف الليل والاندب
 له طواف القدوم **ك** كما مر ان حقا فلو نوي
 به أي بطواف الركن القدوم أي طواف وقع الطواف عن
 طواف الا فاضة اعتبارا بالترتيب الشرعي وحصل
 طواف القدوم ان كان دخل وقته كما قد بنا
 في المعتمر والا فللقدم الفصل الثاني في بنية
 الطواف المشتملة على شرائط وفروض وسنن
 فاذا دخل قاصدا الطواف **المسجد** فالقبض
 الحجر الاسود وقضايله كثيرة لا فردت فيه تأليفا
 سميته العلم المفرد في فضل تاريخ الحجر الاسود
 وصورته ان ذي يلي باب البيت من جانب المشرق

ويسمي

ويسمي ذلك الركن **الركن الاسود** اعتبارا بالحجر النازل
 فيه ويقال له أي لذلك الركن **والركن الباني**
 لان منه شرقي ومنه غربي ركنان **ليما** نيا ببتخفيف
 اليا تقريبا كالتقريين وارتفاع مكات **الحجر الاسود**
 من **لا** ركن **ث** ذرع بذراع اليد **لا** سبع اصابع
 وفي شرح صنيا السالك انه مرتفع ذراعان وذراع
 وسدس ذراع بذراع الحريد تقريبا كما حرره الفايي
 وهو لا يخالف ما ذكره المصنف فتأمل ويستحب ان يستقبل
 الطائف **الحجر الاسود** اول طوافه بوجهه ويدنونه
 بشرط ان لا يولي احد **بالمنزاحة** فيستلمه
 يمينه فان عجز فييساره ويمسحه بها ثم يقبل يده
 وقيل يقبلها ثم يمسحه بها ما خوذ من السلام للتحية
 فهو من تحيته او من السلام بالكسر الحجازة لانه لمس
 الحجر **ثم** يقبله بفيه من غير صوت **يظهر في** القبلة
 لان قبلة الاكرام لا صوت فيها وقبلة الشهوة فيها
 ذلك **ويسجد** اي يضع جبهته عليه **ويبرر** استقبال
 للحجر واستلامه **وسجد** عليه **ث** بان يفعل كلا
 ثلاثا ثم ما بعده رواه في الاستلام والتقبيل **الشيخ**
 وفي السجود عليه السبب **ث** واما التثنية فزيادة
 الاعتناء بذلك **والحاق** بالسنن التي يستحب فيها
 وهذا الاستقبال هو الاستقبال المستحب عند لقاء
 الحجر قبل البدء بالطواف كما بينه قوله **ثم يبدأ بالطواف**
 ومحل استحباب ما ذكر ان لم تكن زحمة يخشى

اجعل على ان تقبل الحجر الاسود
 والسجد عليه لان في السجود
 تقبيل وزيادة وقال ما لا
 اسجد عليه بدعة اه اسرى

منها اذ ينفسه او غيره والا فلا يطلب شي من ذلك
 ولو في الاول والاخرين يكره ان توهم ذلك فان تحققه
 او غلب علي ظنه حرم ومن اطلق نذب ذلك مع الزحمة
 مراده زحمة لا ضرر فيها بوجه ومع ذلك فيتوقاه الا
 في الاول والاخر وما نقل عن ابن عمر من مزاحمة علي الحجر
 حتى يدرمي انفه مذهب صحابي وروي الشافعي واحمد
 عن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال يا عمر انك رجل قوي لا تراحم علي الحجر فتودع
 الضعيف اضلوا ان وجدت خلوة والا فاهلل
 وكبر قال ابن حجر الهيتمي في التحفة يوخذه انه
 ينبغي ان لا يتيسر له الاستسلام خصوص التهليل
 والتكبير وهو واضح وان لم يصرحوا به بل هو اولي
 من كثير من الاذكار استحواها مع عدم ورودها
 عنه صلى الله عليه وسلم اصلا ويقوم مقام الحجر
 في ذلك محله اذا نزع والعباد بآية تقالي وان جعل
 في ركن اخر من البيت كما هو ظاهر كلامهم ولا تنتقل
 الاحكام اليه وظاهر كلامه ان التقييل مرتب علي
 الاستسلام وان السجود لا ترتيب فيه وعبر في الروضة
 انك رجل قوي فلا تراحم الضعيف واصليها بالواو وكنت صرح انه صلى الله عليه وسلم
 علي ركن فانك تفعل ذلك في كل سجدة ولا تقرأ في كل سجدة
 وكنت انما وجدت خلوة فقلت لا تقرأ في كل سجدة
 والا فكبيرة مضى رواه ابن عمر ورواه
 راجح وعنه ما هو مروي

وفيه سند في لاي
 الاول قال الشافعي ان
 سجدتين عن علي بن
 البرقي عن عاتبة بنت
 انما قالت كان ابني يفتل
 ان وجهه تنافس من انما
 فاستلمت والا فكبيرة
 اهله هذا وقع في التحفة
 ان راجع والذي رايته في
 البخاري في الشكليات ما نصه
 وعن عبد الرحمن بن الحارث
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا ايها المسلمون
 انك رجل قوي فلا تراحم
 علي ركن فانك تفعل ذلك
 وكنت انما وجدت خلوة فقلت
 والا فكبيرة مضى رواه ابن
 راجح وعنه ما هو مروي

بها

مقابل

بها فاء من عجزا شارب بيده فان عجز فمافيهما وقيل
 ما استلم به او اشار به من يد او غيرها هذا
 حاصل كلام الجمهور وبه يعلم ما يفعله كثير
 من الاشارة الي الحج باليد من البعد مع امكان
 ما ذكر من التقييل والاستسلام والسجود عليه
 لا اصل له **في جمع المحرمات** في **نحوه** عند شروعه
 فيه **في باب الاحرام** لانه اذكارا مخصوصة
 ويستحب ان يستطيع مع دخولها في الطواف اتباعا
 فان استطاع فيدخل ابر الدخول فيه بزمان قليل فلا بأس
 لان ما قارب الشيء اعطى حكمه **والاضطباع** الطافيه
 مبدلة من ثا لا افتعال لوقوعها بعد الضاد نحو اضطرب
 ان يجعل رجل المحرم وسط بفتح المهملة الاولى
رأيه تحت منكب بفتح الميم وكسر الكاف بعد ها
 موحدة قال في المصباح هو مجتمع راس العضد وال
 والكشف **الا يني عند بعه** قال في المصباح هو ما
 تحت الجناح يذكر ويؤنث ومن كلامهم رفعت حتى
 برقة ابطه وجمعه اباط كمل واحمال ويزعم بعض
 المتأخرين ان كسر الباء لغة وهو غير ثابت **ويطرح**
 طرفيه اي الرد اعلى منكبيه **الايسر** ويكون منكبيه
الايمن مكشورا كذا في اهل الشطارة **والاضطباع**
مباخوذ من الضبع باستكان الب للموحدة وفتح
 الضاد افتعال منه قلبت تاوه لما مر وهو ان وضد
 وقيل هو وسط العضد وقيل ما بين الايط وضد

وفيه سند في لاي
 الاول قال الشافعي ان
 سجدتين عن علي بن
 البرقي عن عاتبة بنت
 انما قالت كان ابني يفتل
 ان وجهه تنافس من انما
 فاستلمت والا فكبيرة
 اهله هذا وقع في التحفة
 ان راجع والذي رايته في
 البخاري في الشكليات ما نصه
 وعن عبد الرحمن بن الحارث
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا ايها المسلمون
 انك رجل قوي فلا تراحم
 علي ركن فانك تفعل ذلك
 وكنت انما وجدت خلوة فقلت
 والا فكبيرة مضى رواه ابن
 راجح وعنه ما هو مروي

وفيه سند في لاي
 الاول قال الشافعي ان
 سجدتين عن علي بن
 البرقي عن عاتبة بنت
 انما قالت كان ابني يفتل
 ان وجهه تنافس من انما
 فاستلمت والا فكبيرة
 اهله هذا وقع في التحفة
 ان راجع والذي رايته في
 البخاري في الشكليات ما نصه
 وعن عبد الرحمن بن الحارث
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يا ايها المسلمون
 انك رجل قوي فلا تراحم
 علي ركن فانك تفعل ذلك
 وكنت انما وجدت خلوة فقلت
 والا فكبيرة مضى رواه ابن
 راجح وعنه ما هو مروي

العُضْدُ قال في المصباح هو ما بين المرفق إلى الكتف
وفيه خمس لغات وزان رجل وبضمين في لغة
الحجاز وبها قر العُضْدُ وما كنت متخذ المضللين
عُضْدًا ويقال كُتِدَ في لغة بني اسد ويقال فلس في لغة
تميم وبكر وزان فقد قال ابو زيد اهل تهامة يوثنون
العُضْدَ وبنو تميم يذكرون والجمع اعُضْدٌ واعضاد كالفلس
وافلاس **وَبَيْفِيَّةُ الطَّوْأَيِ** هَيْئَةٌ اَنْ يَحَازِيَ الطَّائِفَ
يَجْمَعُهُ اَي بَعْرُضُ كَتِفِهِ الْاَيْسَرُ **جَمِيعُ الْحَجَرِ** الْاَسْوَدِ
شَافِئًا مِنْهُ **فَلَا يَصِحُّ** حِوَا فِهَ حَتَّى يَمُرَّ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ
اَي بِالشَّقِّ الْاَيْسَرِ مِنْهُ **عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ** شَافِئًا اَوْ
يَحَازِي بَعْرُضُ بَدَنِهِ الْاَيْسَرُ جِزَا مِنْ الْحَجَرِ **وَمَكَرًا** عَتَبًا
الْغَدَبَ لَا الْوُجُوبَ لِلَاكْتِفَا بِالنِّيَّةِ حَالِ مَحَاذَةِ شَقِهِ
الْاَيْسَرُ لِحِزْمٍ مِنَ الْحَجَرِ **بَا نَ يَسْتَقْبِلُ الْبَيْتَ** بِصَدْرِهِ
وَيَقِفُ عَلَى جَانِبِ الْحَجَرِ الْاَسْوَدِ اَي عِنْدَ مَا يَتَمَصَّلُ بِهِ
مِنْ جِدَارِ الْجَانِبِ الْيَمَانِيِّ نَذَى اِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ
صِفَةً لِّجَانِبٍ **يَحِثُّ** **يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ** لَانَّهُ
خَارِجٌ عَنْ مَحَاذَاتِهِ حِينَئِذٍ وَيَصِيرُ مَتَكِبُهُ الْاَمْنُ
عِنْدَ طَرَفِ الْحَجَرِ لِقُرْبِهِ مِنْهُ ثُمَّ **يَبْوِي الطَّوْأَيَ** **لِلَّهِ تَعَالَى**
يُؤْخَذُ مِنْهُ نَذَبٌ اَصْنَا فْتُهُ اِلَى اللّهِ تَعَالَى وَقِيَامُهُ
نَذَبٌ عَدَدُهُ فَيَقُولُ سُبْحًا وَلَا يَطْلُبُ فِي النِّيَّةِ رَفْعَ
الْيَدَيْنِ كَهَوِي الصَّلَاةِ وَلَا التَّكْبِيرَ حِينَئِذٍ ثُمَّ **يَمْشِي**
مُسْتَقْبِلَ الْحَجَرِ بَفَتْحٍ اَوَّلِيهِ مَا لَا حَالًا لِبَعْدِ حَالِ
مَتَدَاخِلَةٍ اَوْ مَتَدَاخِلَةٍ اِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ حَتَّى يَحَازِيَ

الحجر

الحجر ببعض بدنه اِلَى جِهَةِ الْبَابِ يَحِثُّ اِذَا اَزْوَرَ يَكُونُ
مَحَازِيًا بِالْحَجَرِ بِالْجِزْمِ مِنَ الْحَجَرِ شَقُّ بَدَنِهِ الْاَيْسَرُ لَانَّ ذَكَرَهُ
مُبْدًى اطْوَاهُ وَمَا قَبْلَهُ سَنَةً **فَاِذَا جَاوَزُوهُ** كَمَا ذَكَرْنَا
اَنْتَقِلَ وَجَعَلَ يَسَارَهُ اِلَى الْبَيْتِ وَيَمِينَهُ اِلَى الْخَارِجِ
مِنْهُ **وَلَوْ فَعَلَ هَذَا مِنَ الْاَوَّلِ** وَتَرَكَ اسْتِقْبَالَ الْحَجَرِ
اَي جَعَلَ يَسَارَهُ لِلْبَيْتِ وَيَمِينَهُ لِمَقَابِلِهِ **جَاوَزَ** وَجَاوَزَ
وَكَانَ تَارِكًا لِلْاَفْضَلِ لَكِنْ نَوْنٌ فِي نَدْبِهَا بِأَنَّهُ لَمْ تَرُدَّ وَرَدَّ
بَانَهُ وَرَدَّ مَا يَقْتَضِيهَا وَاحْتِمَالُ الْوَارِدِ لَا يَكْفِي فِي دَفْعِ السَّنَةِ
ثُمَّ **يَسْتَبِي** ثُمَّ فِيهِ لِلتَّرْتِيبِ **لَا لِلتَّرَاخِي هَكَذَا** اَي قَاصِدًا جِهَةً
اِمَامَهُ كَمَا قَالَ **تَلَقَّا بَكْسَرًا** **وَجِئَا اَي جِهَتَهُ** صَافِيًا
حَوْلَ الْبَيْتِ **اَجْمَعُ فَيَمُرُّ عَلَى الْمَلْتَرَمِ** بِصِيفَةِ الْمَفْعُولِ
وَهُوَ كَمَا قَالَ الْاَزْدِيُّ فِي تَارِيخِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **مَا بَيْنَ**
الْحَجَرِ الْاَسْوَدِ وَالْبَابِ وَنَقَلَ الْاَزْدِيُّ عَنْهُ اَنَّهُ يَقَالُ لَهُ
الْمَدْعَى بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ وَالْمَفْعُولُ
بِصِيفَةِ الْمَفْعُولِ مِنَ التَّقْوِزِ لَدَى النَّاسِ فِيهِ وَتَقْوِزُهُمْ
وَيَقَابِلُهُ الْمُسْتَجَارُ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْبَابِ الْفَرَزِيِّ
عَنِ مَعَاوِيَةَ مَنْ قَامَ عِنْدَ طَهْرِ الْبَيْتِ وَدَعَا اسْتَجِيبَ
لَهُ وَخَرَجَ مِنْ دُفُوهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ اُمُّهُ وَمِثْلُهُ لَا يَقَالُ
الْاَعْنُ تَوْقِيفٌ وَيَقَالُ لِلْمُسْتَجَارِ اَيْضًا الْمَلْتَرَمُ وَالْمَقْوُ
بِتَلَاوَمٍ عَجَائِزٍ قَرِيشٍ ذَكَرَهُ الْفَاسِي سَمَّى بِذَلِكَ اَي الْمَلْتَرَمَ
لَانَّ النَّاسَ يَلْتَرَمُونَ عَنْهُ **الدَّعَاءُ** ثُمَّ يَمُرُّ اِلَى الرُّكْنِ الثَّانِي
بَعْدَ الْاَسْوَدِ الطَّرَفِ صِفَةً لِلرُّكْنِ وَيُسَمَّى الرُّكْنُ الْعَرَقِيُّ
نِسْبَةً لِلْعَرَقِ لَانَّهُ بِجَذَائِهِ ثُمَّ يَمُرُّ وَرَاءَ الْحَجَرِ بِكُسْرٍ لِحَاوِسْكَوَتِ

يحكم وهو في صوب بفتح الميملة وسكون الواو اي جهة
 الشام تقدم تحديده وتغرب لانه ركنها في شئ حوله
 اي الحجر اي ان ينتمي الى اركان ركنات المسمي
 بالغربي ويقال لهذا الركن والكن الثاني انه ك
 قتله اركان الشاميان ورعا قيل ان قرب بيان
 تغليباً لوصف احدهما على وصف الثاني ثم يدور
 حول الكعبة حتى ينتهي الى الرابع المسمي بالركن
 اليماني بتخفيف التثنية فالالف من احدي ياي النسب
 فيه فان حذفها شددت اليا فتقول اليماني ثم
 يرممه الى الحجر الاسود فيصل الى الموضع الذي بدا
 منه طوافه فيكمل له حسنة اي حين انتهائه لمذابه
 طوفة واحدة وصف تؤكد في ثم يصف كذلك
 من الحجر الاسود اليه عني يكمل الطواف سبع طوفات
 فان ضم حرف المضارعة قدر الفاعل الطائف والواو
 في طوفات بحركة لانه جمع لفعله المقتل العين اسما
 وما كان كذلك فتحت وتسكين واو عورات من باب
 التخفيف وابقت هذيل على صله فقالوا عورات
 بفتح الواو كما في المصباح فكل مرة من هذه السبع
 طوفة واحدة والسبع بفتح فسكون اي من الطوفات
 طواف كل كامل وكره الامام الشافعي رحمه الله تعالى
 تنزيها وتبعه بعض الاصحاب ان يسمى الطواف شوطا
 وودرا وروي كراهته ذكر الفاعل لما انت تانيث
 مرفوعة مجازي وان كان الارجح تانيثه عن مجاهد
 ابن جبير

قوله وروي بالشا الفاعل
 وهو ضمير يعود الى الشافعي
 انه انما افعال

١٨٢
 ابن جبير التابعي الجليل قال الشافعي واكره ما كرهه
 مجاهد لان الله سماه طوا فافعال وليطو ففعل
 بالبيت الفتيق ووجه الكراهة ان الشوط الهلاك
 فهو كراهية الحقيقة من المعقوق وقدم المم
 دليل عدم الكراهة بقوله وروى في
 ولفظه امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان يرملوا ثلاثة اشواط ولم يامرهم ان يمشوا
 يمشوا ان يامروهم ان يرملوا الاشواط كلها الا
 الا بقا عليهم من سائرهم ان كسر يمشوا فاعلهم لعدم
 ورود النهي عنه فنذكر ذلك استيناسا ونقل
 عنه ايضا القائل بخلافه والظاهر ان الشافعي
 لم يرد بالكراهة الا الله ينبغي التنزه عن التلغظ
 بها لا شعاعا للفظ بما لا ينبغي ويبيده
 الله صلى الله عليه وسلم كان يحب افعال الحسن
 ويكره ضده من سائرهم ان كسر يمشوا فاعلهم لعدم
 وخلا عن المبطّل ككونه في السادر وان اوكون
 شئ منه في هواية او هوذا الجروبي على سائت
 شروط صحة شئ من لوجود ما هيته وحصول
 شرطه وتيقن من سائرهم ان كسر يمشوا فاعلهم لعدم
 المكمل له من السنن والآداب افعال واذكار
 تذكرها الشافعي رحمه الله تعالى في سائر افعال المكمل
 في سنة من سائرهم ان كسر يمشوا فاعلهم لعدم

قوله
 وروى

اي يقصد الفعل اما تعيينه فغير معتبر تكفي عنه نية
النسك بجملة الطهارة عن النجاسة باقسامها
غير المعقوفة عنها في البدن والثوب والمكان الذي
يصلوه في مشية في طوافه فلو طاف مع نجاسة غير
معقوفة عنها فيما ذكر ولو سهوا لم يصح طوافه الا ان
شوق اجتنابه لعسر الاحتراز كذرق الطير اذا
عمت به البلوي بقيد الا في **لو طاف مكشوف**
جزء من عورتته ومنه ظفر من رجل الحرة او شعر
مها مع امكان السترا **او عمد ثا او عليه** في يده
او ثوبه نجاسة غير معقوفة عنها او وطئ نجاسة
في مشية وان عمت به البلوي **مد او فاسيا**
وقد ماكنه العدول عنها او وطئها وثمره رطوبة في احد
الجانبين **م يجمع طوفه** لفقد المشروط عند فقد
الشرط **ومن طاف من النساء الحرائر ومثلهن**
الحرائر الحائضات مكشوفات **اربر وتتي** منها
او طاف كاشفة جزء من راسها او ظفر رجلها
م يجمع طوفه لفقد شرط صحته من ستر العورة حتى
غاية لو ظهرت شعرة من شعر راسها ولو
من غير علمها لان خطا بالوضع يستوي فيه المكلف
وغيره او شئ من شعر راسها **م يجمع طوفه** في عدم
ستر العورة لان ذلك المذكور عورة منها في نحو
الصلاة **ستر في صحة** ستر في صحة
ستر في صحة الصلاة لحديث الطواف بالبيت بمنزلة

الصلاة

الصلاة **واذا طاف هكذا** اي مكشوفة شئ من
العورة **وربعت** لو طافها **فمخرج** غير صحيح
ان كان طوافها كما ذكره في الجمع **ولا حصة** ان كان
طوافها في العورة **والنساء** اي الذكر والامه اي
من فيها راق بالنسبة لنحو الصلاة **ما بين السرة**
والركبة اماهما فليسا بعورة وان وجب ستر جزء
كل منهما لان ما لا يتم الواجب الا به واجب وعورة
الحرة في الصلاة والطواف جميع بدنها **الا الوجه**
واكتفى هذا هو الصحيح الي الرسفين ظهرا وبطنا
اما عورتها في النظر فلا جنبي جميع بدنها حتى
الوجه والكتفين والمحرم ما عدا ما بين السرة والركبة
وما تقم به **نبوت في** طواف ملازمة **استسقاء**
للرجال حذف لدلالة المقام عليه ولان الفاعل
لا يكون الا من اثنين **للزوجة** علة الملازمة
شئ في يدي **تربط** **م يجمع** **م يجمع** **م يجمع**
تدغم **م يجمع** **م يجمع** **م يجمع** **م يجمع**
الفتنة حرم على كل من ما فان **مس** بفتح الميم
رجلها بشرق **لاخر** **بشرق** اي ظاهر الجلد ما عدا
المس والشعر والظفر ودخل في البشرة باطن العين
ولحم الاسنان واللسان وقيل لا تقص بهذه قال ابن
حجر في داخل عجزها تردد ولا يبعد الحاقه بالسن **تقضي**
ظهر **اللامس** **قطعا** **للالية** **وفي المومس** **قولات**
للتشافى رحمه الله تعالى **استسقاء** عند استراصاها

انه ينتقض نظر المعنى وهو اللذة المشير لها للمس
فيكون مظنة بروز المذني من غير شعوريه وهو
نفسه في الترك كتمه لا شتر اكهما في لذة اللبس شترهما
في لذة الجماع وانما لا ينتقض وضوء الملموس واختا
جماعة قليلة من اصحابه كما لا ينتقض وضوء
الملموس فرجه عند اتحاد النفع ونحوه **اول**
النتقض نظر المعنى السابق **واما اذا لمس شعرها**
باسكان العين لاضا فرها ولا ينتقض مسنه ولو
كان ثابتا على فرجها **او ظفرها او سننها** وفي لمس
عضوها الموضع عنه اللحم خلاف فرج الرمثي
تبعها لانوار النقض واستوجهه ابن حجر ايضا
او لمس بشرتها بشعره او ظفره او سننه **فلا**
ينتقض وضوء احد من مالان هذه الامور وان التذ
بالنظر اليها حال اتصالها لا يلتذ بلمسها **والتضاد ما**
فالتقنة **اي شتران** عمدا وسهوا طوعا او كرها
دقة واحدة منصوب على الظرفية **فليس** **فهما**
اي صورة التضاد **ما لموس** يجري الخلاف في نقض
وضوئيه بل ينتقض وضوءهما اي المتضاد حين
جميعا حال من الفاعل بـ **اختلاف** ولو كانت المموسة
من يجرم عليه نكاحها لذاتها غير التا بيل
بسبب اشار اليه بقوله **بقراءة** **او رضاع**
او مسامحة خرج بقولي لذاتها امرها المومنين
فيستقض الوضوء بلمسهن لان حرمة فكا حرم كرامته

صدي

صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى وما كان لكم ان
تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده
ابدا ويقولي لسبب مباح الملاعنة واصول وفروع
الموطوءة بشبهة **لم ينتقض وضوء** **واحد** **منهما** اي
اللامس والملموس حين يلمس البشرة **على الاصح**
سواء كان اللامس منه لها كما في الكتاب او بالعكس
وعدم النقض حينئذ مع تناول ظاهر عموم الشا لهن
اخذا بقاعدة يستنبط من النص معنى يعود عليه
بالخصيص وذلك ان معنى النقض كما تقدم احتمال
مذي من الشهوة الناشئة عن اللبس والمحامد لا
يلتذ بلمسهن عند ذوي الطبايع السليمة نعم
يستحب الوضوء من ذلك خروجا من الخلاق وكذا
يقال في كل صورة جري فيها خلاف كل من الامر ونحو
الشعر **وموا في** **لا ينتقض** عند التلامس للبشرة
وفقا للمحرمية **بمسمة الاجنبية** **الجسدية**
والقبح **وشابة** **والنمورة** اذ ما من ساقطة
الاولها لا قطة وابقا في العجوز الشوها لما كان من
حال شبابهها وجمالها وهو النقض بلمسها كما كان
ولا يضرب **من** **فوق** **سائر** **من** **ترب** **رفيق** **صديق**
او غير فان كان ملامها بحيث يصل للبشرة نقض
ولو كان اللبس عند الحايض بشهوة **ورينتقض**
الوضوء بلمس الصغيرة والصغير عرفا اللذين
م ينفذ **حد** **يستهيان** فيه اي لذوي الطبايع

السليمة سواء بلغا سبع سنين ام اكثر ام لا وانما لم
 يشرط ذلك في العجوز لما سبق من انها كان
 لها حتى تشتهي فيها فاستحب فرع ومما
 عنه به **سواء غيبة النجاسة في موضع غير من جملة**
الغبر وغيره كقول نحو اطفال غلب نجسهم
 للمطاف ايام زحمة الوارد بين مكة قال ابن حجر
 في التحفة ولا ينافي ما ذكر من التسوية بين
 ذرق الطير وغيره قول جمع متأخرين الفرض
 بحلية النجاسة بذرق الطير مطلقا وبغيره في
 ايام الموسم انتهى لان هذا الفرض مجرد تصور
 لا غير فالمدار على النظر لما اصابه فان
 غلب غني عنه مطلقا والا فلا مطلقا **وقد اختلف**
جماعة من اصحابنا في متأخرين المتأخرين
 على مدارك المذهب **انه يقتضي خروج الجرح جالب**
 التيسير قال تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج وفي اطلاق هو لا ما فيه **ويقتضي ان**
يقال يعني غما يشق الاحتراز عنه من ذلك حيث
 لم يتعمد المكي عليه ولم يجد عنه معذرا ولم
 تاتي غلة وطوبى قال الشمس الرمي ومما
 شاهدته ما يحب انكاره وامنع منه ما يفعله
 الغراسون بالمطاف من تطهير ذرق الطير
 باخذ خرقه سبلة يزيل بها ثم يفسلها ثم
 يمسح بها محلها ويظن انها تطهر بل تصير
 النجاسة

النجاسة غير مفعول عنها ولا يصح طواف الشافعية
 عليها الا بعد ازالة العين مع صب الماء على المحل انتهى
 قلت وهذا الامر قد غلب فيه الجهل حتى انهم ياخذون
 بالسفينة غير ثلاث اواربع من النجاسات المذكورة
 ولا يصحون الماء على المحل بعد دفعها منه والله يلطف
 بالعباد وحنيذ فيصير ذلك من باب غلبة النجاسة
 بغير ذرق الطير فيعفى عنه لعموم البلوى وغلبة الجهل
 وقد ذكرت ذلك مرارا للفراسيين ولشيخ الحرم المكي
 وما حصل منهم امتنا بتطهير هذا المحل وعند سوح
 البيت الذي امر الله خليله وولده اسماعيل صلي
 الله عليه وسلم على بيتنا وعلمنا ما وسلم بتطهير
 والامر لله قال في ضياء المسالك قد يفرق كلامهم اية
 لو امكن ان يطوف بعيدا عن البيت امتنا من ذلك او
 يتسرع له ان يكون محمولا على ما يمنع وصول النجاسة
 لزمه ذلك ولو باجرة فاضلة عن مونه ومون من علم
 مونه ودينه يوم الطواف وليلته الحاقا لذلك بما ذكر
 في الفطرة لكن ظاهرا بارتباطه لا يجب الاستحجار
 ولا البعد بحيث يخرج خارج المطاف الممهور ويؤيده
 انه لا يكلف على القول بالعفو والتحرز والوطى على
 المكاتب الطاهر بل يعيش كيف اتفقوا ذاصلي ومشي
 على ذلك لم يضره ما لم يقصده ونظر العفو عما ذكر عند
 مشقة الاحتراز مطابق بقوله **يعفى عن دم القمل**
يفتح فسكون وعن دم البرخيت والبق والورثم والذباب

وهو روثه ويسمى بمصدر ونم ينم من باب وعد كما
في المصباح كما يسمى الروث بمصدر راث ولعله روثه
وكم عفى اعاده لانه نوع غير ما قبله عن راث
الباقى بمحل التجويد لاستنجاها بغير مما لا يزيله الا
الما او صفار الخذف وكما عفى عن القليل من طين
شوارح الذي تيقنا بخاسته وكما عفى عن النجاسة
التي لا يدركها حرق في الماء والثوب على المذهب
المختار ولو من مغلظة وجري عليه الرمي وقيل
ابن جري العفو عنها بكونها من غير مغلظة وليس لفعله
فيها مدخل ونظاير ما شرع الله في العفو عند المشقة
التي من ان **تختصر وموضع** اي النظاير كتب الفقه
المطولة الموضوعه لبيان ذلك **وقد سئل** بالبحر
للمفول وسكت عن السائل للعلم به عنده او لغيره
اخر **سيد المرتفع** مقداره لعله وديانته **اجليل**
العزيز مقاما **متفق** بصيغة المفول ونائب فاعل
على جرمته **ومأنته** وديانته **ورفع** وهو ترك ما لا باس
به حذر مما يله باس **ورفع** فادته ترك ما فوق الحاجة
من الاغراض **واطلاعه** بالطلا المزملة افتعال من
الاضطلاح فابدلت التماطاد فواللنقل ثم الصاد
طا وادعت فيها القرب المخرج في المصباح اضطلع بالامر
قدر عليه كانه قويت ضلوعه بجملة انتهى والمعنى هنا
كانه امتلات ضلوعه من **الفقه** ملازمته له وذا به
عليه وجده فيه **وهو الشيخ ابو زيد المروزي امام**

اصحابنا

اصحابنا **الخراساني** قال المص في التهذيب ومن اصحاب
الوجه في تاريخ نيسابور للمحكم كان احدا يمة المسلمين
ومن احفظ الناس لمذهب الشافعي واحسنهم نظرا
ما وازهدهم في الدنيا من عسيرة من هذ نخوي جانب
المشقة **فقد** **بعضوقيه** **وقد** **امر** **دناق** **شع**
وهذه الجملة من قواعد امامنا الاعظم وكذا فيما
ذكره **يستمر** **من قو** **بعضوقيه** **وقد** **امر** **دناق** **شع**
مستانفتان او حاليتان لانهما **من** **دناق** **شع**
في الدين من خرج قال صلى الله عليه وسلم بعثت
بالحنيفية السمحة في شرح العباب ويتأمل في كل من
هذه الاربعة المنظر بها من اختلاف احوالها يعلم
اختلاف مقتضى كل منها وان في ذلك نوع تناف و
تناقض والذي يتجه في ذكره انه لا فرق بين قليل
التجاسة وكثيرها حيث يشق اجتنبها وانما يقيد
العفو عن دم البثرات المعصورة والعمل المقتول
بالقليل لانه من فعله مع انه غير مضطر اليه ومن
ثم لو حصل هنا بفعله كشيء عن قليله دون كثيره
وانه لا يعنى عما تقدم وطيه وله مندوحة قال
الزركشي وهو قيد متعين ولا بد من جريانه
في سائر المساجد وذلك لان مشقة الاختناج
تنا في تعدد الوطى قال الزركشي فتحصل انه لا يكلف
التميز متى كانت هي رطبة او رجله رطبة لم يعف
عنها لانها لم تثبت نجاسة مكان بل نجاسة بدن ولم يستثنوا

الانجاسة المكان وقضيته بحث الرافعي تشبيه
المطاف بالطريق في حق المتغفل الركاب والماشي ان
النجاسة لو كثرت ووطأها جاهد لها وهو ماش او
اوطأها الدابة قليلة كانت ام كثيرة لا يثبطل الطواف قال
السبكي والاذريعي وهو مخالف لاطلاق الاصحابي لكنها
رضية عظيمة زاد الاذريعي فالاحسن ما ذكره
النووي وفتح البلقيني بان الطريق يفسر فيها
تجنب النجاسة ما لم يفسر في المطاف لانه يكتفى و
ينطق **ولان محل الطواف في زمن النبي صلى الله**
عليه وسلم وفي زمن احتجابه وقرن من بعدهم
من سلف ائمة وخلفاء لم يزل على هذا الحال
غير ممنوع من وصول ذرق الطير اليه لعدم الحائل بينه
وبينه **وم يمتنع احد من** **توافق لذلك النجس**
النازل فيه من الطير لعموم البلوى به **والزم النبي**
صلى الله عليه وسلم وزمنه يقتدي به من بعده
من الائمة **لما يتطهرون** **بماء من ذلك** **ولذا قال**
ابن عبد السلام ان غسله من البدع **ولذا مرره باعادة**
الطواف لذلك والله اعلم الواجب الثاني من
واجبات الطواف **ان يكون مستوفى الظاهر في محل الاضمار**
للايضاح في المستند **وداخل الحرم حتى لو فرض**
خروج المسجد عن الحرم فطاف في الحبل منه لم يجز
كما بحثه الاسنوي وفي العزيز ما يورده على ما
فهمه بعضهم **وتاذع في شرح العباب في فهم ذلك**
منها

منها قال فلاحجة فيها للاسفي ولذا ارجح في شرح
المصباح الصحة **والنبي صلى الله عليه وسلم**
حال طوافه **والنبي صلى الله عليه وسلم** التي كانت في زمنه
صلي الله عليه وسلم وهي المتصلة بغير زفرم او
المنقولة اليه في عهد ابن الزبير وهي القبة الم
المعروفة الآن بالسقاية **والنبي صلى الله عليه وسلم** لكنه مكرره
وقضية صحة الطواف وان بني حابل بينه وبين
الكعبة يمنع المرور وفيه احتمال وبفرض الصحة
يفرق بينه وبين القدوة بان المدار فيها
عليه ارتباط الاموم بالامام بخلاف ما هنا فانه
لا يعتبر ارتباط بين الطائف والكعبة حيث
اتخذ المسجد **والنبي صلى الله عليه وسلم** **والنبي صلى الله عليه وسلم**
وفي ارضه وعند بابه من داخله وعلى اسطحه
لانه في المسجد **والنبي صلى الله عليه وسلم** **بين الاصحاب في الصحة**
في بني من **هذا استدراك من عموم**
قوله وعلي اسطحه **لانه شامل لما علا بناء البيت**
ومادونه وعدم الاختلاف في الثاني **واما الاول**
فقال بعض اصحابنا يستتر في صحة
ان يكون **والنبي صلى الله عليه وسلم** **والنبي صلى الله عليه وسلم**
حتى تغلب عليه **لونه** **فوق سطحه** **والنبي صلى الله عليه وسلم**
اعلام البيت **والنبي صلى الله عليه وسلم** **والنبي صلى الله عليه وسلم**
لانه لا يطوف بالبيت بل بهو به **ولان قصد**
الطواف بالبناء وهو بعيد **وان مال اليه جميع**

في الحرم وان منع ركنها
ولم يكن باقيا الي بقية
المسجد انتهى وجزم
به ابن اجماع في شرحه اه

لنية اخري وينبغي بعد ما قبلها ويلفوها
قبله لعدم وجود النية المتعد بها شرعا
 منه في محلها **من الحكم بمعرفة مدركة فانه**
مدرسة بالبناء للمفعول **وحذف الفاعل**
 لعدم تعلق الفرض به **ويفسد بسبب اهماله** وعدم الاعتنا
 به **جمع كثير من الناس** فيحسبون غير محسوب
 ويبقى عليهم ذلك من الطواف فلا يخرجون من عهده
 الا بالايمان به ولهم غافلون عنه ولا يصح السعي بعده
 حينئذ لكونه ليس طوافا صحيحا وليس المراد من الفساد
 الحال الحاصلة للحاج عن الجماع قبل التخلل بل عدم
 حصول الحج له حينئذ لانعدام الماهية بانعدام جزء من
 اجزاها وسبق ان لمحل الحجر لو فقد والعياذ بالله ماله
 من الاحكام وحينئذ لمحاذاة الركب ومن سلع المسجد
 ما سامت الحجري قدر الحجر وان كان موجودا ومحل
 اعتبار مسامته في حق غيرهما واستشكل تقبيل محله
 بان المعنى فيه ان الحجر يمس الله في ارضه ١٢ اي بركته على
 وجه التمثيل المقرر عند علماء البيان مفقود في محله
 ويجاب بانها حالة ضرورة فشرع فيها ذلك تحصيلا
 لتلك الفضيلة وان لم توجد حكمه المشروعية كما في الرمل
 والعرايا وقول القاضي ابي الطيب سئل في التقبيل
 بين الحجر والركن غريب ضئيف ولا بد في انتهاء الطواف
 لتمامه من محاذاته بالسوق الايسر لما شرطت محاذاته
 في ابتدائه له كما في الام وهذا ينبهك على رقيقة تقفل

عنها

مقابل

عنها اكثر الناس من نيتهم اسبوعا ثانيا عند الوصول الى
 اول الحجر مما يلي اليماني ثم يقطع النية قبل المرور على
 جميع الحجر وهو باطل مطلقا وكذا ان مر على جميعه وهو
 مستحضرها وكذا وكان الذي حاذاه او لا هو طرفه مما
 يلي الباب لانه اذا وجب المرور عليه لاكمال السبع الاول
 لا تكفي مقارنة النية به اما اذا كان الذي حاذاه طرف
 الحجر مما يلي الباب فوصل الى محل بدية منه فتوي من
 بعد ذلك الذي كان بدا منه فلا منع **في نسخة**
يحمل في نوافه البيت يمس الله وفي نسخة
 صححة عن يسار ويمضي الى جهة الحجر بكسر الميم
 للاتباع رواه مسلم مع خير خذ وعني مناسككم
 سوا في ذلك المحول ولوصيا والطائف ولو زحفا و
 حبوا او جعل راسه لاسفل ورجليه لاعلا قال ابن
 حجر في التحفة فيصح طوافه على وجهه مما ذكره بخلاف
 ما لو اختلف ذلك فلا يصح كان جعله عن يمينه ومشى
 نحو الركن اليماني او نحو الباب لمناذته الشرع في اصل
 الوارد وكيفيته اما فيما قلنا انه يصح فلم يختلف سوي
 الكيفية وقد صرحوا بعدم ضرر الزحف والحبو مع
 قدر المشي فيباحق بهما غيرهما مما ذكره وبجئ ان
 المريض لو لم يتاق حمله الا ووجهه او ظهره للبيت
 صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه ان من لم يمكنه الا
 التقليب على جنبه يجوز طوافه كذلك سوا كان
 راسه للبيت ام رجلاه للضرورة ومحلله اذا لم يجد

حلي

رايت نقلا عن السويحي
 ترجح بان سار في تقري
 القلب في نفس سار
 ومحل من الصدر من الجانب
 الايسر في بعض اصل
 الحنفية وهذا هو
 في كون الطائف يحمل الركن
 عن يسار ولا يطوف لانه
 القلبة كما ذكر في المسند
 في البيت فاذ جعل
 البيت على يسار وكان
 سار جمع بين المكنية في
 جهة واحدة
 المقصود منه كونه

من يحمله ويجعل يساره للبيت والالزمه ولو باجرة مثل
فاضلة عامر في حقوق اليد الامن كما هو ظاهر انتهى **كما**
سبق بيان اول الفصل فوجعل البيت عن يمينه
ومر عن يمين الركن اليماني **بشيء** هو ما ذكرنا
واول جعل البيت عن يمينه ولا غنى يساره تغاير
لجارا للفتن في التعبير **بل** استقبله بوجهه وطاف
معرضا اي مستقبل البيت بعرض يده **وجعل البيت**
على يمينه ومشي فلهقري الى اى جهة وراعيه
بوجهه **مستقيم** وعرفت انه ما بين الحجر والباب
م **من** هو **من** وان كان البيت عن يساره
لفقد توجهه لجهة الحجر **وكن** **لومر** **معرضا** **او**
مستدبر سوا الى جهة الحجر او جهة الركن اليماني **ميصح**
على **النص** **م** لفقد كون البيت عن جهة يساره وفقد
توجهه الى جهة الحجر فما اذا توجه الى الركن اليماني
وليس شيء من **الطواف** **مستقبلا** **البيت**
ال **ما** **كونه** **و** **من** **انه** **ير** **نديا** **في** **ابتد** **اي**
اي **اول** **من** **في** **البيت** **مستقبلا** **له**
بعرض يده فيقع الاستقبال للبيت بما ذكر
قبالة **ال** **من** **ان** **يبقى** **منه** **ما** **يما** **ذي** **عرض**
يده الا يسرف فيتحرف وقيل لا يعتبرا الا تحراف وقد
بقى الجزء المذكور من الحجر فلا يجوز استقباله
وذلك الاستقبال **مستقبلا** **في** **خوفه** **ال** **وخاصة**
على المعتقد **و** **من** **الطواف** **فلا** **يستحب** **فيه**

اتفاقا

اتفاقا **ولو ترك** اي استقبال الحجر في **ولي** كباقي الطواف
فمن **الحجر** **الاسود** **ومر** **على** **يساره** **وسوى** **بين**
ال **ولي** **وما** **بعد** **ما** **اجلته** **حالية** **والضمير** **للحجر** **جاز**
لانه استقباله في الاول مستحب ولكن فوت على نفسه
هذه **ال** **استقبال** **المستحب** **وافهم** **امتناع** **استقبال**
الحجر **بالصدر** **في** **شيء** **من** **الطواف** **غير** **الاولي** **اولها** **وكلا**
ظاهر **فيه** **وليس** **الطواف** **يسارا** **كما** **يتبادر** **لبعض** **الاذهان**
من جعل البيت عن يسار الطائف بل هو عن يمينه وفي
صحيح مسلم عن جابر انه صلى الله عليه وسلم آتى البيت
فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه الى الحجر وحسنه
فالطائف عن يمين البيت لان كل من كان عن يسار الشيء
فذلك كل الشيء عن يمينه ولان من استقبل شيئا ثم اراد
المشي عن يمين المستقبل جعله عن يساره وما ذكر
من استقبال الحجر في الاول ثابت لمحملة لوازيل **و**
يد **م** **من** **ال** **استقبال** **للحجر** **اول**
شروع **الطواف** **وهو** **غير** **الاستقبال** **له**
المستحب **من** **الطواف** **فان** **قبل** **ابتد** **الطواف** **فان**
ذلك **مقدمة** **الطواف** **مستحب** **فيه** **ال** **مستحب** **فيه**
بين الاصحاب **وسنة** **مستقبلة** **واذا** **اتي** **بالاستقبال**
اول **الطواف** **فعليه** **ان** **يما** **ذي** **آخر** **السابقة** **من** **الحجر**
ما **حاذاه** **مستقبلا** **له** **في** **الاولي** **ويزيد** **قليلا** **ليحصل**
الاستقبال **للطواف** **يكونه** **عن** **يسار** **الطائف** **ولا** **يصح**
نية **طواف** **في** **ثابت** **عند** **الوصول** **لطرف** **الحجر** **من** **جهة**

مهم

للزاي ففتح للرابعد ها قاف قال ابن الاصبهاني نسبة
لجده الاذرق في كتابه **نرخ مكية** عطف بياني او
بدل من كتاب ومقول القول **سوراي** سمك
الشاذرون في **سوراي** صاعدا في جهتها ستة
عشر **صبيعا** بكسر الهمزة وفتح الموحدة افصح لغاة
العشر وعرضه من اثر الميني للكعبة ذراع شرعي قال
و ذراع المجد و دبه ما تقدم ربه وعشرون اصبع
والاصبع ست شعيرات معترضات والشعيرة ست
شعيرات من شعر البرذون **ق** ان اصحابنا الشافعية
وغيرهم من العلماء من على المذاهب الاخر هذا
الشاذرون جزء من جدار البيت للحل
نقصته تركته **شريش** من **عشر** جدار ظاهره
من اساسه وليس مراد ابل من اصله على وجه الارض
حيث بنى بيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قبل نبوته
وهو **عشر** في جوانب البيت **شريش** لا يظهر عند
الاسود ترك بناوه ثم لتيسر تقبيل الحجر الاسود ثم
خشيت قاهم عدمه ثم فيطوف الطائيف فتبطل طوفة
فاما **ق** قال المصنف **وقد حدثت** **شريش** **عند**
اي عند الحجر شاذرون لما ذكر **شريش** **الطائيف**
شريش شاذرون يحمله **وكان** ولو في خطوة يضع
احدي رجبيه على الشاذرون ويقفز بكسر الفاء اي
يشب **ب** **شريش** على ارض الطواف **شريش** **طوافه** اي طوفة
التي كان هذا صنعه فيها دون ما عداها من الادوار

فان

فان اقتصر عليها فهو لم يات بطواف معتد به وان عوضها
فطوافه صحيح **و** **طواف** **شاذرون** **وس**
بين الجدار في موازية بالزاي بمحاذاة الشاذرون
او بمحاذاة غيره من اجزاء البيت كالحجر **اي** يصح
طوافه ايضا لما مر انه طائف في البيت لا بالبيت
عني **من** **عني** **الصحيح** الذي قطع به **شريش** من
البيت لان بعض بدنه وهو يد في هو البيت
ككونه في هو جزء من اجزائه المذكورة واوهم قوله
في موازية الشاذرون ان بعض الجدار لا شاذرون
عنده قيل كجدار الباب وقد توهم ذلك شاذرون وقيل
غيره تبعا لانسوي في شرح المنهاج وليس كذلك
بل الشاذرون عام للبيت من الجهات الثلاث
كما في المهمات عن الازرق وهو عمدة هذا الشأن
فقد صرح بان الجانب الشرقي وهو جهة الباب الشاذرون
محيط به فيشمل ما عليه بنا كنك وغيره وصرح
به الازرق والزركشي وكذا الولي العراقي في مختصر
ونقله الازرق والزركشي غير ظلام النوروي
قالوا قال الاصحاب هو ظاهر في جميع جوانب البيت
الا عند الحجر الاسود واما الحجارة الملاصقة للجدار
الكعبة من جهة الحجر بكسر الحاء فليست شاذرون
لان موضعها من الكعبة بلا ريب وبما ذكر يعلم ان قوله
في موازية الشاذرون مبني على رأي الرازي انه
مختص بجهة الباب فيحترز به عن الجهتين الاخرتين

واستتبط منه الدلالة لصحة الحاق ما زاد على الاسبوع
 بالناقص منه اي فيما اذا نواه ولم يتمه قال وهذا الحاق
 فاسد لان ما دون الاسبوع اشتملت عليه نية الاسبوع
 وهي صحيحة لوجود القصد الى المشروع في العبادة
 من الاسبوع ثم عرض قطع العمل فلا يحبط ما مضى
 بخلاف ما زاد بخلاف ما زاد عليه فلم يشتمل على نية
 صحيحة لان الطائيف خرج عن الطواف الشرعي
 باستكمال سبع واحتياج في الزيادة لتجديد نية ثم ما
 تقدم عن الشافعي والمحجب الطبري من حصول ثواب
 المفعول عند السبع عند القطع للباقي محمول على
 من قطعه لعذر والافلا ثواب له نظير ما صرح حواجه
 في قطع الوضوء وغيره **ونان الطواف في سجدة او**
عمرة او فيها كالقرآن فان لم يتوكل بتعيين انه
ركن الحج مثلا او واجبه فان لم يتوكل ذلك كما ذكره
صوافه ان وجه قصد العقل منه ولا يحتاج للتعيين
شئ من نية حاشية بفتح الميم اي نية
كما تشمل الوقوف في غيره من اركان النسك فلا
يحتاج عند عمل كل ركن من اركانه لنية مختصة ودخل
في كلامه طواف القدوم فلا يحتاج لنية وطواف
الوداع يحتاج للنية كما رجحه ابن الرفعة وغيره اذا
المعتمد عند الشافعي انه ليس من المناسك قال
الرملي بل يتجه وجوب النية فيه وان قلنا انه منها
لوقوعه بعد التحلل الثاني وهو من جنس عبادة تحتاج

لنية

لنية ويفرق بينه وبين التسليم الثانية من الصلاة
 بانه على صورة عبادة مستقلة محتاجة لنية
 قطعت التسليم لا تقضاه معظم المناسك وخالف
 الشارح فاختر في التحفة انه ان وقع عقيد النسك
 لم يجب له نية نظر التسليم والا وجبت لانتقالها
ونان بالاسبوع في النية لا يجب اي تعيين انه
قضى اولك في الاسبوع انه يشترط لصحته
ان لا يسرفه في غير غير الطواف ولومع قصد
الطواف للتشريك بين العبادة وما يضربها من
الصرف لما ذكر من طلب غريم مصدر مضاعف
لفاعله اي لهذا الطائيف او للمفعول اي طلبه غريما
لم من يشبه له طالبا او مطلوبا وهو من الصوارف
فوسرفه لما ذكر في صحيح صوافه لفقد شرط
المانع وفارق الوقوف حيث لا يضرب فيه الصارف
 بان الطواف قرينة في نفسه بخلاف الوقوف والرمي
 كالطواف كما قاله ابن العماد رد اعلى الاسنوي قال
 ابن العماد ان جنس الرمي مما يتقرب به كرمي العدو
 فهو قرينة في نفسه فقبل الصرق كالطواف بخلاف
 الوقوف انتهى ويؤيده ما ياتي من اشتراط قصد
 الرمي بخلاف قصده الموقوف فلا يشترط وبان من
 عليه رمي او طواف فرمي او طاف عن غيره وقع
 من نفسه وبما تقر به علم ان الذي ينبغي اعتماده
 ان السعي كالطواف لان جنسه مما يتقرب به

و
ن
و

مقابل

في المني للعبادات فليس كالوقوف وقول
الحج الطبري انه كالوقوف فيه نظر ولودفع
اخر بعد النية فمضى خطوات بلا قصد اعتد
بها كما افهمه كلامه بل هو اولي من صحة طواف
النأيما ذ قصد لم يتغير وانما الزم المصلي
العود للاعتدال مثلا اذا استقم لوجهه مع ان
الواجب ثم فقد الصارفي لا قصد الركن لانها
يحتاج لها ما لا يحتاج للطواف بدليل ما تقرر
في النأيما بعد النية من الاعتدال بافعال
الواقعة منه بخلاف نظره في المصلي ولو مشى نحو
خطوة الحاجة لم تحسب له ومنه كما هو واضح ما
لوثق به عليه نحو سجدة تلاوة فمضى بقصد
محل يسجد فيه لان ذلك قصد لا جنبي عن الطواف
فيكون صارفا وانما صر في الطواف لدفع القرب
دون الصلاة لما بين الطواف وملازمة القرب
من المشايهة في العادة اذ كثيرا ما يمشي القريب
مع غيره على هيئة الطواف فكان ذلك مخرجا
له عن العبادات بخلافه في الصلاة فانه لا يقصد
به عادة فلم يقد قصد صرافا لها وينبغي
نذب النية في جميع افعال الحج خروجا من الحلال
فيه ونحو الطواف مع الصارفي ولا يضر في
صحة الطواف طائف وغيره فلو قال لو
حمل انسان ثوبا منلبسا با حرام ذكر او غير

مزجي

من صبي او مريض او غيرهم مما يشمل جميع
الافاع المحرم من العاقل وغيره **طواف الحامل**
اي بالمحرم **طواف الحامل** ولم ينو الطواف
لنفسه **طواف الحامل** او ما دخل وقت طوافه
والحال انه لم ينو الطواف لنفسه ايضا
طواف الحامل عن طواف تضمنه احرامه لا عت
مطلق الطواف فلو حمل انسان من لا طواف عليه
كان حمل حلال حلالا **طواف الحامل** من كون المحمول
متظاهرا مستورا العورة دخل وقت طوافه وفقد
الصارفي وغير ذلك مما يستلزم صحة الطواف
واذا لم ينو الحامل فيما ذكر نفسه فلا فرق
بين كونه نوي محموله او لي فان نوي نفسه
ولو مع المحمول المحرم او الحلال نفسه وقع
للمحامل فقط وحامل محمول او نحو كيهمة لا
الرائية **وان كان** اي الطائف **محرم** طواف
الركن وبجئ الحاق القدم به **طواف الحامل** وقد دخل
وقت طوافه ايضا **طواف الحامل**
او عنها هو والمحمول على الاصح كما ذكره الشيخان
وهو الاصح ونقل الاستوي عن الاملا وقوعه
لها وعن الامرو وقوعه للمحمول وغلطه الام
ذري فيما نقله عن الاملا بل الذي فيه انه للمحامل
او **طواف الحامل** ممن ذكر **طواف الحامل**
لانه الملبس له ولم يصرفه عن نفسه لغيره وضم

غيره له ليس صار فا ولا ينافيه قولهم من عليه طواف
 الركن لو نفى غيره او عن نفسه بطواف او عن غيره
 وقع عن طواف الركن لانه فيما تحت حرفه لغز
 طواف فجعل نفسه كالداة في منع الاعدا
 بطوافه وفي المسائل التي قالوها قصد الاثبات
 بحسب الطواف الا انه صرفه لغز ما عليه فانضم
 لما عليه فهو كقصد يحصل ابق ~~من نفسه~~
 فقط كما يدل له السياق والمساق ~~من نفسه~~
 لان الحامل صرفه عن نفسه لذلك ~~من نفسه~~
 عن الحامل لانه مستحق له شرعا ولا عبرة بصرفه
 عنه فالمحمول لنيته له وهو لانه
 المباشروا ما لوجذب ما عليه غيره كخشية او
 سفينة لم يكن لطواف احدهما تعلق بطواف
 الاخر ومثله طواف المعلمين لغزهم وهو كذلك
 لمن بحث الحاقه بالحمل فيما ذكر فيه ولو تفرده
 الحامل في الاول فنفي احدهما نفسه والاخر
 المحمول او دخل وقت طواف احدهما دون الاخر
 اتجه عدم الحصول للمحمول وقضية كلام صاحب
 النكاح ان السعي كالطواف فيما ذكر مما يمكن
 ان ياتي فيه بان يكون عليه سعي قد دخل وقته
 وبه صرح ابو زرعة ~~في قوله~~
 علي المادي فيما ذكر ~~في قوله~~
 او منه غير اي باذنه اذ لا يصح طواف الصفر
 راكبا

فعله
 نية

في التحفة
 الوجه
 ان يكون
 للحامل
 الا

راكبا الا ان كان الولي او ما ذونه سابقا او قايما
 وهذا لا يمكن في كون الحامل ادبيا فاعتبر اذن الولي
 فيه ليقوم مقام السوق او القود ومقتضى
 كلام المصمحي ما مر فقول المحب الصبر
 لو نفى عن نفسه وعن الصبي وقع لهما مبني
 علي ما نقله الاستي عن الاملا ونوحين ~~من نفسه~~
 فناف بينهما وهو ~~من نفسه~~ ولم
 ينو الحامل عن نفسه وقع الطواف عن ~~من نفسه~~
 جميعا ~~من نفسه~~ فانه يحصل لهما معا ~~من نفسه~~
 السماع ~~من نفسه~~ فانه ~~من نفسه~~
 الصوقات ~~من نفسه~~ فانه ~~من نفسه~~
 اي بعد ~~من نفسه~~ فانه ~~من نفسه~~
 لا ~~من نفسه~~ فانه ~~من نفسه~~
~~من نفسه~~ فانه ~~من نفسه~~
 بيانها علي القول الاصح ~~من نفسه~~
 وادبه عديل قوله اول الفصل اما الشروط
 والواجبات ~~من نفسه~~ فانه ~~من نفسه~~
 عليها فان اضيفت لموتك ~~من نفسه~~ فثبت
 الياء وتقر بها اعراب المنقوص ويجذف الياء
 في لغة بشر ففتح النون ~~من نفسه~~
 الطابق ما شاع لانه بلغ في التواضع ~~من نفسه~~
 علي اي مركوب به كان ~~من نفسه~~
 يشوقه ~~من نفسه~~ لا تحتمل عادة او

من الاقسام في حمل الولي للصبي وهو ذلك فقول

في قوله

ج ل ك

منه

بالاحتيال للاخراج المستحق فوقة للمطوق انتهى والطواف
محمول مع القدرة على المشي خلاف الاول كالركوب من
غير عذر وهذا مراد الدمي بركاهته ويكره الطواف
فرضا او نفلا منحنيا وحبوا او زحفا وتنظير
الاذرع في جوازه مردود عليه كقول الاسنوي لا
يجوز الاحتكاك لمصلي نفلا بان
وتكون الطواف صلاة في شيء خاص لا مطلقا وبين
كون الطائف حافيا الا لعد ركشدة حر وعليه يحمل ما
جاء عن الصحابة وغيرهم انهم كانوا يطوفون بأنفسهم
بل في مسند ابي داود الطيالسي انه صلى الله عليه وسلم
طاف بئولين ولا يدل على انه ليس خلاف الاول
ولا مكروها خلافا لمن توهم ذلك لتوقفه على صحة
الحديث وبشليمه فعمله لبيان الجواز وكان لعد
ويستأن برقت في المشي لتكثر خطاه رجيا لكثرة
الاجركرض عليه الشافعي بل قال واكره له من اسرعه
اذا كان خاليا ماكره من اسرعه اذا كان مع الناس
وكان يؤذ بهم بالاسراع ومقتضى كلام الطبري
ان الاقي بأسبوع بسكينة وتوردة بحيث يطوف
غيره اسابيع مع تساوي اوصافهما في الحضور افضل
قال الشافعي ونقض الشافعي يقتضيه انتهى ومعلوم
ان عمله اذا لم يكن اسراع والا فقد مر عن الشافعي انه
مكروه فلا يقال انه افضل والكلام كما هو ظم في تودة لا تختار
فيها والا فيكره بل يحرم ان قصده به الخيلا **الثانية**

الاضطباع

قوله في قوله لا يكره

قوله لا يكره

الاضطباع الذي سبق بيانه اول الطواف
مستحب اي **خدا الصواف** ويكره تركه وترك الرمل
بلا عذر ولو تركه في بعض الطواف اتي به فيما بقي او الرمل
في بعض الثلاثة الاول اتي به في الباقي منها ويستحب
الاضطباع في السعي ايضا لا في ركعتي الطواف بل يكره
فيهما كما حكاه في قوله **وقيل يستحب اي الاضطباع**
بعد الطواف في صلاة الصواف وما بعدهما اي
فراغ من السعي اي ان والي بين الطواف والسعي كما
هو ظاهر **ولا يكره** انه لا يستلزمه بعده بل اذا
فرغ من **صواف** وامته **ان** **يستحب** **اضطباع** **وحده**
لانه اذا اهل الشطارة فلا تليق بالمصلي المطلوب منه
الخضوع والخشوع بقدر الطاقة **فان فرغ من صلاة**
اعاد الاضطباع عقب الفرائض قبل شروعه في الدعاء
كما تفهمه عبارته وهي عبارة الشافعي **وسمي**
مضطبعا جميع سعيه **واما يضطبع في الصواف**
الذي يرفس فيه اي يشرع فيه الرمل وان لم يفعله كما
ان الرمل ليس وان لم يضطبع فكل منما هيبة
مستقلة لا يترك بترك غيره والا وجه سن الاضطباع
للبس المحيط العذر فوق ثيابه ان لم يتيسر له كشفها
ويوجه القبول بسنه بان الحكمة فيها اظهار الجلد والقوة
للمشركين وبالنسبة اليها اظهار الناسي والاتباع وكل
حاصل مع اللبس وقولهم يكون كتفه الايمن مكشوقا
جري على الغالب وايضا فالحج فالحاقهم نذب الاضطباع

قوله لا يكره يضطبع في الصواف

قوله لا يكره يضطبع في الصواف

ع

في السعي بالقياس على الطواف يدل على انه ميقول
 المعنى يتايب الحاق به فالحق غير المتجدي وذلك
 لما علم انه ذاب اهل الشطارة وهما فيه سواء وحجت
 الزركشي اختصاصه بالمجيء والمقول عليه الاطلاق
 وما طواف الارمل فيه وهو طواف الوداع **فمن طبع**
فيه وسياقي بيانه استوفى لذي فيه الرمل انما
اسم طواف الوداع استدراك مما يفهم سياق
 الكلام من تساوي الرمل والاضطباع في عموم اجزاء
 الطواف وليس كذلك بل **يسن** **الاضطباع** يسن
 فيه **فجميع** **سوفات** **الاضطباع** **والرمل** يجوز زنيه
 عطفاً على اسمائه وهو الاول بالقصد ورفع
 استينافاً فيه بعد **تسوية** **الثلاثة** **الاول** **بضم** **ففتح**
وسمي **ذكر** **او اني** **لانه** **فيل** **بضم** **فا** **عل** **كاي** **ع**
في **استحب** **الاضطباع** **في** **جميع** **طوافاته** **في** **الطواف** **الذي**
في **استحب** **الاضطباع** **وهو** **المعتمد** **لانه** **ذكر** **والاضطباع**
مندوب **له** **وهو** **تسوية** **الاضطباع** **منها** **عودة** **هذا** **للتفصيل**
وفي **الرمل** **من** **موت** **الاضطباع** **منها** **عودة** **هذا** **للتفصيل**
 يختص بالحرة والافقورة الامة كعودة الرجل فليس
 الدليل على وقف المدعي وقال الاسدي منها منها
 لما فيه من التشبه بالرجال اذ هو ذاب اهل الطان
 وهو يقتضي التحريم لحرمة التشبه بل من جهة
 كشف العودة وذلك مبطل للطواف الا ان هذا
 قاصر على الحرة ان كشفت منكبه لاجله اما اذا

قوله ذكر او اني لانه قيل بضم فا عل كاي ع
 ما يتايب الحاق به فالحق غير المتجدي وذلك
 اسطر عقيب قوله كاي ع
 تصحيح المكية حيث قال ولو
 صغير فليكن رمل الا ان يرد
 اكثر من اللزوم الا ان يرد
 ان لفظ الرمل يشترط
 وانه اعلم انه

فعلته

فعلته فوق الثياب او عجزت عن ستر بدنها
 وجوز طوافها عارية فلا حرمة عليها كالاتمة
 وان حرم على الاجنبي النظر اليها كما لحرة
 وقول الطبري يسن الرمل للمرأة عند خلع
 المطاف ضعيف ويحتمل بعضا حرمة لها ان ادي
 لرؤية بعض عورتها من اسفلها تعالى فيه لا
 يختص بها فالرجل فيه كذلك اما اذا ادي الى
 لحاية الحجب فلا حرمة **الثالثة** **من السنن** **الرمل**
الرمل **بوع** **الراوية** **تقدم** **انه** **ضبط** **قلمي** **كالخط**
اللساني **حقه** **ان** **يري** **ولا** **يضي** **الا** **في** **كؤ** **مقابلة**
وهو **سراع** **من** **غير** **مبالغة** **في** **المشي** **مع** **فتح**
العين **تقار** **بضم** **فتح** **جمع** **خطوة** **بضم** **اوله**
اسم **لها** **بين** **القدمين** **اما** **بفتح** **الخاف** **حدة**
الخطوات **دون** **لشون** **بضم** **الواو** **عند** **الاربع**
ويقال **بالبناء** **المفعول** **له** **الغيب** **بالمجزة** **المفتوحة**
وموحد **بين** **اولهما** **كذلك** **وفسره** **الاكثر** **وبانه**
الاسراع **مع** **هنا** **الممكن** **بدين** **بدون** **وبنه** **وقول**
المندري **مع** **وثب** **ضعيف** **قال** **الاسما** **بنا** **من** **قال** **انه**
اي **الرمل** **دوه** **الغيب** **فقد** **غلط** **بل** **هو** **الاسراع** **في**
المشي **والرمل** **استحب** **في** **السوفات** **التي** **في** **بضم**
فتح **ويس** **عبر** **به** **يدل** **بفتح** **تفتنا** **في** **البصر**
المشي **للطائف** **في** **الهنم** **يكسر** **فكوت** **الحية** **بفتح**
نون **اي** **بالرفق** **والعودة** **او** **بفتح** **فكوت**

التثنية بعد هانوداي بالرفق والتودة او
 بفتح فسكون للتثنية بعد هانوداي على عادة
 من غير اسراع في الرابع الطوفات لا تيسر
 ليكر خطاه كالتقدم **والصحيح من القول في انه**
يستوعب البيت بالرمل في الاستسواط المذكورة
 لما فعله صلى الله عليه وسلم والصحابه في حجة الوداع
 وهو الاخر والماء والمدار عليه **في بيت سفيان** **يرمل**
بين الركبتين كما فعلوا ذلك في عمره القضا
 لان الكفار يومئذ كانوا على جبل فبعثوا قايرون
 ما بين الركبتين اليمايين فكانوا يمشون بسنهما
 على الهيئة ويرملون فيما يرونهم فيه وترك ذلك
 بما فعل في حجة الوداع مما ذكرنا ولا وان تركه **الرمل في**
الثلاث الاولى بنفسه في الرابع **الخيرة من**
 الطوفات كالوتر كالجهر في اولي المشايخ لا يجهر في باقي
 الركعات بخلاف نحو الجمعة فيأتي بهام مع المنافقتين
 في الثانية لو تركها من الاولى لان الاول يودي لرفع
 منه مكان القضا ويعسر في الرمل وما قيس
 عليه وكذلك جمع السورتين **ان السنة في الاربع**
الطوفات **منه في البيت** **السنة وان كان الطائف**
ركبته في السنة في الطوفات الثلاث في موضع رمل
 اقامه لعملها مقام عماله وان حمه انسان
 رمل به لحامل لما ذكر ولا رمل المرأة مع
 مطلقا وكذا الخشبي بحال لعدم وروده في حقهن

واعلم ان القرب من البيت مستحب في الطواف
 بعد الاحتياط بان يبعد عن جدار البيت قدر ذراع
 ليامن من دخول بعض اجزائه في هواء البيت
 واستحب القرب لما فيه من سهولة التقييل للمجر
 ولانه اشرف بقاع البلد واشرف القرب منه في الصلاة
 ولا ينظر في كثرة الخطا الحاصلة منه مع البعد
 لئلا يبعد لانه فضل القرب يزيد على فضل كثيرها
 وتوعد رمل مع القرب فقد تعارضت سنتان
 للترجمة علة تعدد الرمل **فان كان الطائف**
يرجو عن قرب عرفا **فرجة** يضم فسكون اي فراغا
 يتمكن فيه من الرمل **وقف** مكانه **ليس رمل** **فرب** فيجمع
 بين السنتين **ان م يود بوقته** **ثمة** **الحمد** **والا**
 قد رملنا سيد يقدم على حلب المصالح **وعلم**
 مديها عن قرب ويتمكن من الرمل مع البعد
 في الحافظة اي الحفظ والصفة للمبتا لفة
 على الرمل بالاثنيان **بنة مع البعد عن البيت**
 وقيد الزركشي بحثا بما اذا لم يبعد بحيث يكون
 طوافه من وراء زمزم والمقام والاقا القرب مع ترك
 الرمل حسبيذ اولى لكل هذه الطواف وروا ما ذكر وكان
 وجهها قول بعض المالكية بعدم صحة الطواف خلف
 المقام وزعم وهذا غير ما ياتي في الاصل لانه ثم لم
 ينسئ لهذا المكان بل خشبي مصادمة النساء فما
 قبله **انتمل** من القرب منه بلا رمل وذلك لان رمل

شعار مستقل ظاهر على الطائيف ولا كذلك القرب
لأنه امر بشي أي كونه اقرب للبيت **ولأن الرمل فضيلة**
عبادة ذات فضل **تتعلق بنفس العبادة**
أذ هي صفة في الاتي بها **وتقرب فضيلة تتعلق**
بموضع العبادة اقربية من الافضل **وتتعلق**
بنفس العبادة أولى بالاعتناء من المعلق بموضعها
الاثري **ان الصلاة بالجماعة في البيت فضل**
من الانفراد في مسجد لأنه الجماعة متعلقة
بنفس العبادة ولا كذلك المسجد واستثنى
بعضهم المساجد الثلاثة قال فالجماعة فيها بل الانفراد
افضل من الجماعة في غيرها كما قاله المتولي وافق به
الشهاب الرملي لزيادة فضل مضاعفها على فضل
الجماعة في غيرها أي ان قلنا باختصاص المضاعفة
بمكة بمسجد هادون بأقرها اما اذا قلنا بعمومها
للحرم فكذلك لخصولها فيه اجماعا ان كانت في الكعبة
وكذا الخارجه ولا نظر للخلاف فيه لضعفه فكانت
مراعاة أولى قلت المختار زيادة تضاعف المسجد
على بقية مكة زيادة فضل الجماعة لكن قاعدة ان
فضل الاتباع يربى على فضل المضاعفة تقدم
لجماعة خارجه على الانفراد فيه اما الجماعة القليلة
فيه فافضل من الكثير خارجه لأن زيادة فضل
تقاوم ما فات من فضل الكثير **ولو كان الطائيف**
بعد عن البيت لحصول الرمل **وقع في صف النساء**

البعيد

البعيد عن الرجال فالقرب بلا رمل أولى من البعد
اليهن مع الرمل خوفا من انتقاض الوضوء
بلمسهن الذي الطواف في صفوفهن مظنة ذلك
ومن الفتنه **لأن من حام حول المحمي يوك**
ان يقع فيه وجيند فلما ترتب على الرمل ما
ذكر من مفسدة احتمال لنقض المؤدية لابطال
الطهر فيحتاج للاستيناف فيشق عليه اولئنا
علي ما انتب به منه علي الراحم فيقع في الخلاف
ودرء المفاضل مقدم علي جلب المصالح وذهب
تركه **وكذا لو كان من البيت** **كما هن في البعد منه**
أي مكانه في قرب البيت وبعد خطيئة مع
مصادمة النساء كما قال **فترك الرمل أولى لما مر من تقدم**
درء المفسدة علي جلب المصلحة اما لو تمكن منه في بعضه و
فيأتي بالممكن لأن الميسور لا يسقط بالمعسور
ومر في **سند رمل** او لم يطلب كما تقدم
استثنى من الطائيف **المهجرة** اسير الهيئة من المسلمين من نفسه وشر
الي **محرمة** **محرمة** الرامل في رمله لانها
مستوفاة فاذا فات هو لا تقوت هي **من**
من نفسه مضافة للفاعل من الاظهار اي
لمسها **أنه لو أمكن** **رمل** **ابنا** يدل

ویرمى الحامل بحملها وظاهره
كما قال في الامم المختصة بوجه
الطلب الى الحامل وليس
ببعيد كما يري في الطب
والشعر المكفوف من غير
في الصلاة ابن ابي

خلاف لأنه غير ما قيل بالرمل فيه من الاطوفا
من جهة ويرمل في الركن الثاني في الوقوف
السعي عقيبها باليا في لغة ضعيفة أي على
القولين لوجود الوصفين المقتضين للرمل
فيه بل ينبغي بين الأصحاب ولما أرموا من
المراد من ذلك بعد الوقوف في الركن الثاني
في الوقوف لا في السعي في الوقوف في الركن
أي ولما يدخل وقت طواف الركن الثاني في طواف الإفاضة
لأن المراد أحيا البيت بذلك وهو حاصل بطواف الإفاضة
وهو يستعقب السعي لأنه ركن في الركنين من طواف
من تدم مكة معترفاً بين طوافه وبين الوقوف عن
طواف القدوم ويستعقبه أي كل ما ذكر فيه وفيما قبله
السعي ولما في ذلك من يرد السعي بعده قبل
الوقوف رمل نحو قوله الثاني أنه يستعقب في طواف القدوم
مطلقاً ولا يرمل على القول الأول الأصح أنه في
كل طواف يستعقب سعيًا بالرمل في السعي
طواف الإفاضة يستعقبه أي الوقوف عقيب
التي بحسب عرضه فإذا طاف بالقدوم ورمل
وبعد ذلك في الركن الثاني اتفاقًا إذا لم يتوكل عليه
سعي مطلوب لما تقدم من عدم طلب
إعادته ولو طاف بالقدوم ولم يرمل وسعى
عقبه أرمي رمل في طواف الإفاضة فيمضي
للأصحاب وفي قولنا للامام الشافعي رضي الله عنه

فقل يرمل تحصيل الهمل المسنون كما يوتي مع الفاشية
 في الثانية من الجمعة بسورة سج لان المطلوب وجود
 السورتين فيها فيأتي بها في الثانية عند تركه الاولى
 من الاولى وهيل لا يرمل ليلا يغترب به وصفه من نذب
 الصبية في جميعه والثاني اقرب نظير ما مر في ترك الرمل
 في الاولى من نذبه في باقي الطوافات الثلاثة كما مر ولذا قال
انهم لا يرمل فيه لانه ليس من افراد ما ليس فيه
الرمل على القولين في لانه ليس يستعقبا سعي وسكة
 عن كونه قد وما للظهور مما الكلام فيه ولو
 صار للقدم ورمل على قصد سعي عقيم لم يسع فاء
 لتصبح يدي عليه لهم ورنه يرمل في طواف رفاعته
 لا يستعقب به السعي وما كان من شئ منكم
 فهو على القولين الاصح انه يرمل لا يستعقبه
 السعي وتقدم انه مدار الرمل وانما لا يرمل
 لعدم تقدم وهو المدار لنذب الرمل على ذلك
 القول وما سواه لانه غير متوفى في القدم
 والافنية من باقي الاطوفة والواو مستأنفة فاء
 فالطواف مبتدأ وما بعده صفته والخبر **فلا يسكن**
 فيه الرمل ولا يستطاع بذلك بين الاصحاب
 نسو ان كان التفتيح في ام وفي نسخة الرمل
 والمقام للام معتبر ام غير ام او صاف المذكرة
 مستوية في عدم نذب المذكورين **وعدم ان**
 ما ذكرناه من استحباب القرب للطواف من البيت

في الطواف

في الطواف هو في حق الرجل تفضيلا له باكرم الامكنة
 واشرفها **اما المرأة وكذا الخنثى يستعقب**
لها ان تدنو تقرب منه تباعدا عن الرجال بل
تكون وحاشية الناس دفعا للاختلاط بالرجال
 المظنة للفتنة ولذا نذب للخنثى ان لا يتخالط كلا من
 الرجال ولا من النساء احتياطا لانه مع كل من الصنفين
 كالصنف الاخر **وليس هذا ان تعرف ليلانه استر**
لها عن العيون واصوته لها من تشويلات الظنون
واصوت لغيرها من الطائفتين من ثم سمع للرجال
 متعلقا بالوصف الاخير فليس من باب الاعمال والفتنة
 اي افتتان كل بالآخر فان كان المصاف بفتح الميم
 محل الطواف **خاليا عن الناس الرجال**
 والخنثى **استحب لها القرب من البيت** لوجود
 المقتضي وفقد المانع ما ذكر وتقررب **كأن**
 بحيث تكون خارجة عن جميع اجزائه بجميعها وهل
 طوافها نهارا خلافا لابي مطلقا وهو مقتضى
 عبارة المتن اول نحو الشابة المتطهية او المتزينة
 الشريفة او المحدث كما في نظيره من طواف القدم
 قال البكري فيه وجهان الاوجه ثم قال ويحمل الفرق
 بئانه القدم فاستثنى منه ما مر وقد يقال ان
 طوافها ليلا افضل فان طافت نهارا وكانت
 نحو شابة فخلاق المستحب والا فخلافا لافضل
 قال وهذا وجه انتهى وقد سبق بيانه اول الفصل

قال عبد الرؤوف قياس الصلاة
 ان الخنثى يتوسط بين الرجال
 والنساء انتهى انتهى

مجايل

جاءه عن النبي وهو كناية عن استلامه كما
 تسلم الايمان الذي يلقن عند حبل عقد
 القبول والايان ان له من فضل
 من الخصص به صلوات
 من المؤمنين

الرابعة استلام الحجر الاسود افتتح من السلام بفتح
 المملة بمعنى التمتية او بلسرها وهو الحجرة لوضع
 اليد عليه والافضل استلامه باليمين فان عجز فبالي
 اليسار وقد افردت للحجر الاسود وفضائله وما وقع
 منذ وجد الى الان كتابا سميت به العلم المفرد في فضائل
 وتاريخ الحجر الاسود وتعبيره من غير صوت لانه ثقيل
 اكرام **وضع الجبهة عليه** ويعبر عنه بوضعه
 بالسجود عليه ويسن فعل كل ما ذكر ثلاثا ويسن
 البدء بالاستلام ثلاثا فالقبيل كذلك فوضع الجبهة
 كذلك واما وهمه كلام الشيخين من تخصيص السجود
 بالاولي غير مراد **ويستحب ان يستلم الركبتين**
في بيمنه والافشماله وندب استلامه لما فيه من
 فضل كونه باعتبار راسه على قواعد البيت **ولا يقبله**
 اي لا يندب تقبيله وكذا السجود عليه لفقد معنى الحجر
 الاسود فيه وهو ما ورد في فضله من الاحاديث التي
 اوردت منها الكثير في العلم المفرد في فضل الحجر الاسود
كزيغته **يد** **في استلامه بها** قياسا على تقبيلها
 بعد استلام الحجر بها والخبر الصحيح ان ابن عمر استلم
 الحجر الاسود ثم قبض يده وقال ما تركته منذ رايت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يفعلها وظاهره مع اخيار
 اخرانه يقبل يده مع تقبيل الحجر اذ لم يتعد لكنه خلاف
 ما اعتدله المتأخرون منهم النووي وجا في السنة مع
 وجهه بيده بعد الاستلام ولا بأس به **ويكون**
 تقبيلها

تقبيلها بعد الاستلام بها اي بعد وضعها على الركن
 هذا هو الصحيح الذي قلناه جمهورنا لا يفتي
 من تشرقيها بلامسته فاكملت بتقبيلها **وقال**
امام الحرمين ان شاقبها اول شاقبها فان
 تقبيلها انما هو لما طرا عليها من تلك الملاسة بعد وان
 شاقبها استلم ثم قبيلها واختار من عبيد بن عمير
 من حصر النذب في التا الشق الثاني ما ذكر في كلامه
 وذكر القاضي ابو النيب انه يستحب جمع بين حجر
 الاسود وركن الذي هو اي الحجر **ثمة** ان شاقبها
 وتقبيل وهو قول غريب ضعيف **وافتوا**
 في الاحكام ان لا يقبل ولا يستلم الركنين الاخرين
 بفتح الخ **وما الشاميان** باعتبار احد شقي كل منهما وقال
 فيهما القريبيان والعراقيان تقريبا والمراد لا يسن
 تقبيلهما والا فقد قال الشافعي في الام واي البيت
 قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع وفي محل اخر قال
 الاتباع احب ويؤخذ من قوله غير اننا نؤمر بالاتباع
 ان المراد من الحسن المباح وقد صرح الزين العراقي
 بانه من جملة الحسن عند الاصوليين وبه يذهب دفع
 قوله الاذرعى ان هذا النص غريب مشكل وعدم ندب
 استلامها وتقبيلها **انما يستحب** **قوله** **ابن عمر**
صلى الله عليه وسلم في بنا البيت لان قريشا لما
 بنت البيت على هيبته اليوم نقصوا عرض الجدار
 لما ارتفع عن وجه الارض وتركوا من شد ين الجانبيين

وبه يجاب عن استشكل الزكشي ان العاجز عن
 الرمل يظهر ما يقتضي فعله لان التشبيه بالمنقذ
 مطلق بغير لا يبعد الاشارة له بالسجود لا
 تنفاه ما منع الاشارة بالعمود كمن المصنف عن
 حكم تعجيل الحج خارج الطواف وهو سنة خلاف
 للزكشي وقد نقل البقوي ان اول من استلم
 عبد الله بن الزبير واستحب لولاه بعله واخذ
 منه ذلك في ذلك عقب الصلاة وكل عبادة تفعل
 في المسجد **ولا الخنايب سنة**
 للنساء وعنهم وعن النساء بالنسبة للخنايب وه
 وظاهر عبارة تخصيص الذب بالليل عند الخلوة
 عدم الذب بها مطلقا لكن صرح عنه بنده ب
 ذلك لهن عند الخلوة مطلقا والمراد من الخلوة
 خلوة ناحية الحج **من سنة**
الروضة على الثاني قصور ولا يستحب رفع
 اليد عند حذو منكب في الابتداء كما في صلاة خلافا
 لما في الرونف للشيخ ابن حامد **اطفأ الله**
الحديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم
 اذا استلم الحج قال بسم الله والله اكبر رواه البيهقي
 والطبراني في الاوسط والرداع بسند صحيح وينبغي

رسم

معاين

في اليه ور السافرة في امور الاخرة للحافظ السوي في باب شهادة الامكنة والاراضة منه ما نصه
 ومنها فقلت اخراج الحاكم عن ابي حنيفة قال حججنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له يا امير المؤمنين
 لا تضر ولا تنفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبلتكم من قبله فقال له علي يا امير المؤمنين
 انه يضر وينفع قال بعد فقلت بكاتبه انه قال انه واذا اخذ ريقك من بين ادم من خلقهم ريقهم

واستشهدهم على انفسهم المست
 من الحج فانما خلق الله ادم
 ومسح على ظهره ففرهم بانه
 الرب وانهم العبيد واخذ
 عهودهم ومواثيقهم وكتب
 ذلك في ريقهم ثم القى الحج
 وقال استشهدتم واذا كان بالمواظفة
 يوم القيمة واذا استشهدتم يوم
 القيمة يقول يوشى
 يوم القيمة يا الحج الاسود لم
 لسان ذلق يستشهد بكن
 يستشهد بالموحدين فهو
 يا امير المؤمنين يضر وينفع
 فقال عمر اخذوا بانه ان
 اعيش في قعر لست منهم
 يا ابا الحسب بركة

رسم باسم هذا بالالف بعد الموحدة لا بها النوا
 سقطت في البسمة تخفيفا بيه عليه المصنف
 ونازع في ذلك الشهاب الحلبي فالحق ما نحت
 فيه بذلك **طريق**
 اي اطوف لا يما نيك او حال كوني مومنا بك
 او امن بك ايمانا راسخا **ما اخذ الله**
 علينا يوم الست بركته لواقيل ان ذلك العهد
 ادرج في الحج **طريق**
 لما روي القليل من حديث ابن عمر
 ايضا كان اذا اراد ان يستلم يقول اللهم ايماننا بك
 ونضدنا بكنا بك واتباعنا لسنه نبيك صلى الله عليه
 وسلم ورواه الواقدي في المعاري مرفوعا ورواه
 وفاء بعد كوردن في ان قال في ضياء السالكين ومن
 انما ثور قبالة الحج ايضا لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك امتت بالله وكفرت بالطاغوت وما
 يدعي من دون الله ان وليي الله الاية ورواه
 الا زرق في بين الحج والباب ويضم له قبالة الحج
 الاسود ايضا اللهم اني اسالك ثواب ابي بكر
 وتزل المقربين وموافقة النبيين واحبائنا المؤمنين
 حتى تتوفاني علي ذلك يا ارحم الراحمين وما يقوله
 بعض القوام مجذا ما الحج الاسود من قول اللهم
 صل علي نبيي قبلك مقالة فبيحة سنيعة زجرهم
 عنها لاوضع هذا اللفظ قاض بان ضمير الخطاب

الحج

في الدنيا والاخرة ثم قال جبريل ان بينهما سبعين الف
 ملك فاذا قال الصبي هذا قالوا امين وروى ابن
 ماجه حنبس طاق بالبيت سبعا ولم يتكلم الا
 بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وابنه اكبر ولا حول
 ولا قوة الا بالله بحيث عنه غير درج ان الحديث
 وروى الارزقي عن ابى هريرة حج ادم عليه السلام
 الى ان قال فاستقبله ملائكة بالرد فقالوا بئ
 حجة يا ادم قد حجنا هذا البيت قبلك بالي عام قال
 فما كنتم تقولون حوله قالوا كنا نقول سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر فكان ادم
 اذا طاف يقول هو لا اله الا الله والحديث وفي اخره
 قال نافع وكان ابن عمر يفعل ذلك وقد ثبت في
 الصحيحين من سنة رضى الله عنه قال كان
 اكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم
 اني اتيك الدنيا حسنة وفيها ما لا يحصى من
 من جوامع الادعية وكان صلى الله عليه وسلم يختار
 ما هو كذا كذا في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة
 المذكور حب افضل تفضل من الحق ما لا ينفك
 قال حب بصيغة المضارع ان يقال في كذا ما فيه
 من عموم المطالب وان اوصى به في الذكر فيه
 كذا كذا كذا فيما بين الركنين والحب هو الذي
 الذي هو فيه كذا اتبا عا وبل عوف فيما بين
 في خلاها حب فقل ما ضا اي اراد ندبا ان كان
 دينيا

دينيا ومباحا ان كان دينيا لا الا الله فيه من دين
 ودين نفسه ومن احببت ذلك واهله واحبايه
 واستحسن عامة لانه اقرب للاجابة والحديث
 ما بين العام والخاص كما بين السماء والارض وكودعا
 واحد وامن جمعة ليس الجماعة بقيد فلو قال
 وامن اخر لكان اعم لشموله للواحد فاما فوجه
 بحسب لان التامين دعا اذ هو بمعنى المحبة
 وينبغي بطلب الاجتهاد في الصلاة في كل وقت
 لقصر ومنها مع شرفها والمهني عند الداب علي ما
 يمل من العمل لرواية فيه اما الداب في الاوقات ال
 الفاضلة فكان يفعل صلى الله عليه وسلم وكان
 اذا دخل المسجد اخبر من رمضان صلى الله عليه وسلم
 وامتنع وسد منزله وجد واجتهد في الصلاة
 الحسن فبكر بكسر الموحدة وفتحها التابعي الجليل
 الله اعلم قال يدل استئصال من الحسن في رسالة
 التي هي كمنها لصاحب له كان عكة ثم اذاد الحق
 عنها الصيق معاشه فنبهه بما فيها من الفضائل
 الاخروية علي ان من عرض الدر بالياقوت ما
 يخسار ما احسن قول الزمخشري من قصيد
 وما عذ ومن امسي بمكة رجل علي غير يوس لا يجر ولا يعري
 ويرجل عنها يبتي بد لها وحقق لا عذرا وحقق لا عذرا
 ولو لعه لطف الله به والمسلمين
 ولا عذر لك في اذ كان منا علي نفسه وقد قال ما كفي

في وجه الزوم ان ابن الجبال
 في وجه الزوم ان ابن الجبال
 في وجه الزوم ان ابن الجبال

ويرحل عنها يبتغي بدلا لها • فلا عذر بليفه اذا هو قد رقا
 وله عفى الله عنه امين • • • • •
 ولا عذر لذي امن مقيم • بمكة لو يكون يجذب عيش
 بترحال الى بلد سواها • • • • •
 ان الدعاء يستجاب **فمنك** بالتوقيف اذ لا مجال للرأي
 فيه وحديث الحسن بن بكير مرسل **في خمسة عشر**
موضعاً فينبغي الدعاء في كل منها واهم ما يدعي به الموت
 على الاسلام والنجاة من شدايد القيمة وابدل من
 خمسة عشر بدل مفصل من مجمل باعادة الجار قوله
في اسواق المعروف من عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 ما بين المقام ومحاذيه والبيت لا في كل ما يصح فيه
 الطواف من اواخره وتحت اروقته لان ذلك لا يسمى
 طوافاً قائله ولا عرفا وان اجزا فيه الحاق بالوارد فيه
 بجامع المسجدية في الحرم **وعند الميزاب** سياتي انه
 ما بين الحجر الاسود والباب يسمى به للترام الناس له في
 حوائجهم وسكنوا عن حده طول الان اوله من جهة البيت
 داخل في الطواف فالدعاء فيه **وتحت الميزاب وفي**
بيت علم للكعبة وارجاه منه محل مصلاه صلى الله
 عليه وسلم فيه وهو يقرب الجوارح الى الباب بفلاحة
 اذرع **وعند زمزم وعند الصفا والمروة** فظن جمومه
 سوا كان في شك ام لا وهو محتمل ولا يخصه **وفي**
السمعي لان دلالة الاقتران ضعيفة اي باقي المسمي
 ما بين الصفي والمروة وخلف المقام ما ينسب اليه عرفا

مطلقاً انه ابن الجبال

نصف الدلالة ابن الجبال

وقد السجدة

وقت العصر

وفي

وفي مرفاق وفي المزدلفة وفي منى وعند الجمرات ثلاث
 وظم العبادة حصول الاجابة فيما ذكر من تقييد زمان وقيد
 النقاش المفسر كلا من مخصوص وقد اودعته كتابي
 المذكور ومذهب الشافعي رحمه الله انه يستحب
قراءة القران فيطوافه لانه اي الطواف موضع ذكر
 لشرقه وللفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيه والقران
 بالرفع اعظم التذكير للحديث القدسي وفضل القران
 علي سائر عبادته قال اصحابنا وقراءة القران في
 الطواف افضل من الدعاء غير ما ذكره لفضل القراءة
 علي ما ذكر **والماثور** عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وعن دونه من صحابي وثاني **وقد** اي الاشتغال
 به **افضل** منها اي القراءة فالتفاضل بين الدعاء و
 القراءة مصدرين لا بين المقر والمذعوبه اذ الكلام في
 فضلية القران في ذاته علي ما ذكره **الصحيح** لا شمار
 عدوله صلى الله عليه وسلم فيه عن القراءة اليها من
 فضله عليها ويسن الاسلح بها كالذخا فان جهر خالف
 السنة وكذا ان جهر من بقرب الطواف بحيث يشوش
 علي الطائف وينجعه كراهة ذلك **وقال ابو عبد الله**
عليه بفتح المهملة وكسر اللام **وسنكون**
 الخفية من **الاستغفار** بقراءة في الطواف
 اي بل لا يتباح **والصحيح** ما قدمناه من ذهبها
 قال شيخ ابو محمد الجويني ويجوز خبر بمعنى الامن
 علي ان يختم في ايام الموسم في طوافه خاتمة لياقي باشرف

الاذكار في اشرف الاماكن والتعبد بايام الموسم لانها
 ايام كون الحاج بمكة والقصد ندي الختم بالطواف اي زمن كان
 ويكمل التعبد به لما فيه من شغل الدنيا والآيات
 به مع ذلك يشعر بصدق توجهه لاخرته وما اعترض
 به عليه من انه لا سند له فيه لا يرد لان الشئ قد صدر
 التبريضي على هذا الخير اكثر اغتناء بالفضل والله اعلم
السادسة من السنن الثمانية وبها الاول والآخر
الطوافات بفتح اوليه سنة مؤكدة ليست بواجبة
على الاصح وثبتها في صحيحه وهو الذي وعد ببيان
 فيها في واجبات الطواف **فبينما يطلب نديا على**
 الاول وجوبا على الثاني **ان لا يفرق بينهما**
 اي الطوافات **سوي تقريظ يسير فلا يضر التعريف**
 به فيما ذكر وليس المراد ندي ذلك **فان فرق كثيرا وهو**
 اي الكثير من التعريف **ما بين النازلين اي**
 الطائفتين **المفرقة انه قطع طوافه الذي كان لا عرض عنه**
او فرغ منه فالاهوط ان يستأنف ببتدي طوافه
اخر ويترك ما قطعه ليخرج من المخلات القابل
 بتوقف صحة الطواف على المولى **لا ح فان بني عبي**
الاولى ومن يستأنف ندي الاصح طوافه اي صح لان
الجواز لازمه لحرمة تعاطي العبادة الفاسدة ما اذا احدث
في الطواف غير او غير عمد مفعول له او حال
وتوضا عطف على احدث وبني عبي ما فعل من
قبل المحدث جاز على الاصح من ندي الولاء والاهوط

خروجا

خروجا من خلاف موجبه الاستيفاء واذ اقيمت
 الجماعة **المكتوبة** **في وقتها** **ظاهر**
 انه لو اقيمت جماعة العيد لم يقطع الطواف
 وكانه لو لم يمسك فرضا اتفاقا فضيقت عن
 جماعة الفرائض وظاهر كلامه انه لا فرق بين
 طواف الفرض والنفل ولا يشكك عليه كراهة قطع
 الفرض لصلاة الجنازة مع انها فرض كفاية ايضا
 كالجماعة لان امر الجماعة اكمل ولذا جوز قطع
 الصلاة المفروضة لها دون الجنازة وظاهر كلامه
 ان قطعها للجماعة وان لم يخف فوتها وفاق النفل
 حيث لم يست قطعها الا ان خشي فوتها بان قطعها
 يبطلها بخلاف قطعه **ان من يمسك**
شديدة **في وقتها** **وهو جاز**
فرض من حاجة بني علي ما جاء به منه والاستيفاء
 لان القابل بوجوب الولاء يعتبر فقد ما ذكر
 فلذا عدل عن قوله **احوط** **في وقتها** **الحق**
 الطواف **بني سبب** **اي السبب** **في وقتها** **المذكور**
 من جماعة المكتوبة ومسيس الحاجة **في غايته**
يكره قطع **في وقتها** **في وقتها**
 لا يهاذونه في مرتبة الفرضية بناء على المختار من
 افضلية فرض العين على فرض الكفاية ويكره قطعه
 صلاة النافلة **في وقتها** **في وقتها** **في وقتها**
في وقتها **يطلب** **في وقتها** **في وقتها**

خاصة متخشا بقلبه ولو بكلفة لانه الخشوع لب
العبادة ومدارها قال تعالى قد افلح المؤمنون الذين هم
فصلاتهم خاشعون **عشر** القرب مع الله تعالى فانه محل
النظر الا له من العبد **ملائمة** **الادب** هو كما مر مسا
محمد فعلمه **بفاهم** **فداه** **البا** محملة للنظر
فيه والاول **وفي** **يد** **الاول** **حركة** **اك**
وسكون **نه** **وتنزع** لاي شيء كان فيكون غاض
الطرق نظره للارض اكثر منه للسماء والكعبة في **سنة**
فانه العبد اذا خضع بقلبه مع الله في ذلك كله رجا له
القبول وحصول السؤل **فان** **تتوقف** بالبيت **سلاة** كما
جا ذلك في الحديث ولفظه الطواف حول البيت صلاة
ولكن الله احل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق **الا**
بخير رواه الطبراني في الكبير وابو ذعيم في المعلية
والقائم في المستدرک والبيهقي في الشعب من حديث
ابن عباس مرفوعا **ينبغي** يطلب **البيت** **ادب** **بادا** بها
فلا يعيب ولا يجعل يديه من وراء ظهره واما قوله انه
يندب وضع يمين يديه على يسرها كما لصلاة فيعيد
جل لانه لو ندب ذلك لفعله صلى الله عليه وسلم او من
بعد من الصحابة ولو كان لنقل وعليه فيفارق الطواف
في ذلك الصلاة بان شاف الطواف الحركة والفرقة ولا
كذلك الصلاة ولو ندب لستبه له المجهزون وبنه عليه
الائمة المفتون **ويستمر** **جبه** **سنة** **من** **يسوف**
بيته لانه الله الواحد ويكره **الادب** **والشرب** في **اتوقف**

لما فيها

لما فيها من مخالفة الادب المطلوب فيه **وكره** **الشرب**
اخف من كراهة الاكل **ولو غلب** **ما** اي الاكل والشرب فيه
له **يفيد** **معرفة** لانها مكرهات لا مبطلات وشربه صلى الله
عليه وسلم فيه لبيان الجواز ولشدة عطش وكرهه لهما
عند عدم العذر **ويكره** **ان** **يضع** **يده** **على** **فيه** لانه عيب
كما يكره ذلك في الصلاة اذ هي كالصلاة بالنص فكره فيه
ما كره فيها **لان** **يحتاج** **اليه** **بالبن** **التفاعل** اي الطائيف
او بالبن للمفعول اي الا ان تدعو الحاجة اليه فلا كراهة
في وضعها حينئذ **ويكره** **بهمزة** بعد الالف التي بعد المثلثة
ويقال **بواو** بعد الهمزة **فان** **سنة** **التبوية**
ويضع **اليه** **ويمن** **اليسري** لانه لغرض حبس الشيطان
فناسبا كونه بها لاستغذاره فعم الاوجه حصول
السنة بغيرها ايضا اذ ليس فيها اذي حسي والمدار
فيها يفعل باليمين واليسار عليه وجود او عدمه ما دون
المعنى على انها ليست لتخية اذ هي معنوي بل لادب
الشيطان كما في الخبر فهو اذا راه لا يقربها فيحصل
الغرض بكل منهما فكان اليسار كما قالوه انشأ ويحصل بوضعها
سواء او وضع ظهرها ام بطنها **فان** **سنة** **ادب**
لرفع الشيطان ووصوله لجوف الانشاس **ويستحب**
ان **يترك** **فيه** **اي** **الطواف** **بغير** **من** **الثا** **والتمجيد**
والترقية **لله** **تعالى** **ويطلق** **الذكر** **علي** **ما** **يعم** **الدعا**
الاكلام **محبوب** **لحسن** **ثمرته** **كما** **مر** **بمعرفة** **شرعا**
وجوب **كفاية** **في** **الواجب** **وسنته** **في** **المندوب** **او** **في**

فقد الثواب بل يصح بدو **وتنهما كما يصح الحج بترك رمي**
 الحجار ونحوه من الواجبات **ولا يجبر تأخيرهما** أي لا
 يطلب جبره **ولا تركهما بدم** على القول بنديه **ولا**
غيره بناء على القول بوجوبه فاذا تركه حتى مات خرج
 الدم من تركته **كن قال الشافعي يستحب اذا**
اخرى ان يسجد مخروجا من خلاف من اوجب المبادرة
 بهما عقبه عرفا **ومتنازل هذه الصلاة** أي سنة الطواف
عن غيرها من الصلوات وهو انها تدخلها النيابة
 تبعاً للنيابة في الشك **فان الاجبر للشك يصليها**
عن مستأجر الاولي عن المجموع عنه لانه المودي
 عنه الشك فينوي بهما عنه تبعاً للنيابة عنه في الشك
هذا هو الراجح وهذه المسئلة الفقهية ذكرها ابن
 هشام في معني اللبيب في بحث اما المفتوحة المهمة
 في جواب حذف الفام من جوابها تبعاً للقول لكثرة حذفه
 بخوطها الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم
 أي فيقال لهم اكفرتم ورب من يجوز تبعاً ولا يجوز استقلالاً
 كالاجير يلح يصلي عن المجموع عنه ركعتي الطواف ولو
 صلى احد عن غيره ابتداء يصح على الصحيح ان ياتي و
 راي منقول لا عن عائشة الخافض السيوطي على الانضاح
 نقلاً عن الخادم ان ما ذكر من اختصاصها بشي واحد
 عجيب بل يختص بشيعة احدها ما ذكرنا ايها موقت
 ابتداء لا انتهاء مثلاً لثا ذكر الجرحاني في المعايير عن الاصحاب
 انه ليس لتا صلاة تقضيها المايض بعد طهرها الا هذه رابعها

انه

انه يقضيها اذا رجع لوطنه قطعاً ولا يخرج على خلاف
 وقيل النقل خامسها اذا قلنا انهما ستان فيسقطان
 بفعل فريضته من نحو طهر مقصورة او ثامة ويشاد كرها
 في هذا تحية المسجد **سادسها** اذا قلنا بوجوبها جاز
 وفلها ما قاعد مع القدرة على القيام على وجه وجه بانها
 تابعة للطواف ويجوز ركبا مع القدرة على المشي وليس
 لنا صلاة يجب يجوز فيها القعود للمقادير على وجه غيرها
 مسابرها ففعلها خلق المقام افضل منه جوف الكعبة
 بخلاف سائر النوافل ثامناً ان افعل الحج من الطواف
 والسعي وغيره لا يشترط افراده بنية على الاصح
 وهذه لا بد لها من النية لانها ليست من جنس تلك
 الافعال ثاسفها ذكر الصيمري انه لو طاف اسابيع
 متصلة ثم صلى ركعتين جاز وعليه فليس لنا صلاة
 تشكروا وتدخل الا هذه انتهى ونزع الرمي في
 اختصاص هذه الصلاة عن ركعتي الاحرام باعتبار
 النية بانها معتبرة فيهما ايضاً من حيث توقف كمال
 ثوابها دون سقوط الطلب قال السيوطي في الحاشية
 المذكورة وفي المهمات ان الولي يصلي ركعتي الاحرام
 الصبي اذا كان غير مميز ومحل كوف الاجير يصلي ما ذكر
 عن المستأجر اذا كان ميتاً اما المقضوب فيصليهما
 المستأجر في بلد سيمما ان كان بمكة لانها لا يشترط
 لهما القورية بل هي مطلوبة منه مادام حياً وبه صرح
 الطبري شأرح التنبيه وحكي في المطلب عن القاضي حيني

خلافا في انها ان اخرجت هل تفعل اداء او قضا او لا تفعل
 اوجه وكذا قال الزركشي ينبغي تخصيص صلاته لهما
 عن المستاجر بالاجير عن الميت دونه عن المعصوب
 انتهى ومن اصحابنا من قال ان صلاة الاجير تقع
 عن نفسه لعدم دخول النيابة في الصلاة عن الغير
 ولو زاد ان يتوفى صوابين اي سبعين او اكثر
 استحبابه ان يحبس عقب كل سوف ركعتين فلو
 صاف صوابين او اكثر بلا صلاة عقب كل ثماني
 كل سوف ركعتين جاز لحصول سنة كل وقد نقل
 ذلك كذا عن عائشة والمسورين مخزومة ولا كراهة
 فيه لكن تركه انما يحسن من تعقيب كل بركعتيه ولا
 يكون خلاف الاولي لانه لم يترك المستحب بل صفة فاضلة
 تتعلق به ويستحب ان يقرأ في ركعة واحدة منهما
 الطرف الثاني مستقرا حال او صفة للركعة لانه تقرعها
 للجيش والاولي لقوله بعد فاتحة كل منهما متعلق
 بيقرا ومنقول يقرأ في بابا يقرأون وفي الثانية
 قل هو الله احل للاتباع رواه مسلم من حديث جابر
 مرفوعا ولما في قرابتها من الاخلاص المناسب لما هنا
 لان المشركين كانوا يعبدون ثم الاصنام وجهر المصلي
 بالقرأة للفاتحة والسورتين بحيث يسمع نفسه
 ولا يزد فيه ان شوش بالزيادة والاذان ما اراد ان
 صلاة الجهر الى طلوع الشمس ومحل الجهر ما لم
 يتوها مع سنة رابعة نحو العشاء والا سر تغليب الحكم
 الرأية

مقبل

الرأية وبسر بالقرأة ان كان صلاها نهارا كما كسوفي
 وغيره لما فيه من اقامة شعائر النسك ولا
 يشكر علي ما ذكر نذب التوسط في نقل الليل
 بين الجهر والاسرار لان ذلك في النقل المطلق
 وايضا فها تان اشبهتا الغرضين بجريان الخلاف
 في وجوبهما في سنة اي الصلاة المذكورة
 سنة قصص في ربيعة او نافلة بعد الطواف وما
 قصد مع ذلك ان يغير سنة الطواف لما مر منها
 اما ان يبعثها اي الصلاة كتحية المسجد قص
 عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي قاله قبل نزوله
 الثاني بمصر الذي قاله في
 المجموع لم ينفرد به الصيدلاني بل ذكره جماعة
 الاصحاب وعد منهم جماعة وشبهوا اي الاجزا
 اما ما نقله في المجموع وهو ساذ ودغوه
 انقلد الصيدلاني به عجيب والاحتياط ان
 فيما ياتي به من الصلاة
 التي حصل بها سنة الطواف في جوامع الخلق
 اما اذا فعل ما ذكر غير ركعتيه بعد طول
 الفصل فيشترط في حصول ذلك ان يقصد
 بما ياتي به من الغرض او النقل انه سنة الطواف
 وعليه فلا يحتاج لما تقدم من حمل قوله لم يقضها
 في البلد بما اذا لم يصل بعدها او صلى وصرفه
 بل يحصل بما ذكره عند الطواف فتأمل ولا يضرب

قال

الشريك بين فرضي وتقل غير مقصود **ويستحب ان يدعو**
عقيب صلاته هذه خفف المقام ان صلاهما والادعا
خلق ما صلى لانه عقب عمل شريف فكان اقرب للاجابة
بما احب من امور الاخرة قدمها اهتماما بها ومن
امور الدنيا الجائز سوالها شرعا قال الماوردي ويدعو
بما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم وهو اللهم هذا
بلدك الحرام والبيت الحرام وابنا عبدك وابن عبدك
وابن امك ايتك بذنوب كثيرة وخطايا عظيمة واعمال
سيئة وهذا مقام العائذ بك من النار فاغفر لي انك
انت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت عبادك اليك
الحرام وقد جيت طالبا رحمتك مستغنيا مرضاتك
وانت مننت علي بذلك فاغفر لي وارحمني انك علي
كل شيء قدير والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وجا ان ادم لما اهبط طاق بالبيت سبعا وصلي خلف المقام
ركعتين ثم قال اللهم انك تعلم سري وعلايتي فاقبل
معدرتي وتعلم حاجتي فاعطني سؤلي وتعلم ما عندي
فاغفر لي ذنوبي اللهم اني اسالك ان يمانيا شر قلبي
ويقين اصادق حاجتي اعلم انه لن يصيبني الا ما كتبه لي
والرضا بما قضيت علي فاحي الله اليه قد دعوتني
بدعا استجبت لك به ولن يدعوك به احد من
ذريتك من بعدك الا استجبت له وغفرت له وفرجت
همومه واتجرت له من وراء كل تاجر واثرة الدنيا وهي
راغمة وان كان لا يريد ها وفي رواية انه دعا بذلك في

الملازم

الملازم وفي اخرى بين اليمانين ولا منافاة لاحتمال
التقدم واعلم ان المقام الان في موضعه في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر ثم جاسيل ام نهشل
فذهب فالتفتش فوجد وجعل في وجه الكعبة فجا عمر
لذلك فرده موضعه بمحض من الصحابة وعن ابن عجل
انه كشف له عما قاله ابن عبد السلام ان صلاة جبريل
به صلى الله عليه وسلم كانت بتلك الحضرة المسماة
بالعجينة والطواف لشبهه بالصلاة افضل اركان
الحج ثم الوقوف كما قال ابن العز بن عبد السلام واسد
استوجهه شيخ الاسلام زكريا قيل بالنعكس الحديث
الحج عرفة واجيب بان المراد معظم اركانه لغوثة بغوثة
ويكره طواف المرأة منتقبة وغير محرمة لو تفعلها
خشية الفتنة حاصل ستر وجهها بغير ذلك وما جاء
عن عائشة رضي الله عنها من طوافها منتقبة ففعله
كان لغدر فاصلة لوقفا في الطواف اية سجدة سجد
كالصلاة اواية سجدة حتى فلا كما لا يفعلها في الصلاة
بل اولي وظاهر ان الكلام في طواف النسك فيسجد في غيره
مطلقا **الفصل الثالث في سعي وما يتعلق به**
من الاحكام **ادخل من ركعتي الطواف فالتسعة ان**
يرجع الي حجر الاسود فيستلمه اي ويقبله ويسجد عليه
ثلاثا لينحني بما بدا به وبتا عالفعله صلى الله عليه وسلم
في غير التشليث والياقي مقيس على البدأ فان عجز عما ذكر
فعل ما من ثم الاولي يخرج من باب الكفا

بالمسمى والرماع قائمة فلا يري من في المسجد الاروسها
 اما اليوم فيري من غير رقي علي شيء من الدرج وقيل
 كان علي الصفا شتا عشرة درجة وعلي المروة خمسة
 عشرة وكان البيت يري اذا رقي عليها فحالت الابنية
 كني يجي في كلام المصنف ما يفهم ان الرقي معلل ايضا
 بالخروج من الخلاق ويطلب اليقين وحسب فيسن
 الرقي حر وجامن خلاف من قال بوجوبه قد رقامه وان
 حصل اليقين باقل منها كما اقتضاه كلام الروضة واصلها
 لكنه نقل في المجموع ذلك عن البغوي ثم قال والمشهور
 علي الوجوب ان الواجب صعود قد يسير ليقين قطع
 جميع المسافة كما يجب في غسل جزء من الرأس مع غسل الوجه
 ويحصل اليقين في المروة بالدخول تحت العقد وفي الصفا
 بان يلصق رجلا او رجل مركوبه باخر الصفا بأعشار
 ما تقدم اما الان فقد اندفن بعض بدو وجهه فالواقف
 علي الارض ملاصقا اسفل مما ظهر من الدرج او قريب
 منه يصدق عليه انه راق باعتبار هذا المعني والغايل
 بأشراط الرقي لا يخصه بالصفا بل المروة عنده كذلك
 وذكر الصفا بذلك لا للتخصيص بل لجريان الكلام فيها
 اما المروة فانفقوا ان العقد المشرق من جهتها هو
 حدها قال المحب الطبري تواتر النقل بذلك وتطابق
 عليه الناسكون قال فينبغي المروحة والرقى علي الينا
 المرتفع ثمه بخلاف المروة فلا تربي الكعبة من هنا
 اصلا ومع ذلك ليس الرقي قد رقامه لما ذكر وفي الصفا

السنة

المروة

المروة المجارة البيض واحد هامروه ويسمي بالواحدة
 لجبل المعروف بمكة فاذا صعد به يفتح العين اي
 المكان المذكور منها استقبال الكعبة لانها اشرف
 الجهات وهل وكبر فيقول عظم تقسيم غوثنا
 فغسل وجهه الله أكبر بالرفع علي الاربع فيمكلاذان
 الله أكبر الله أكبر جابه ثلاثا هاتما مابه وربه لا تغفر له
 حقيقته ونحو زيد عالم جري الحمد علي زيد لانه مظهر
 وهو حقيقة الله تعالى لانه خالقه الله أكبر علي تعليلية
 ما هدايتنا اي هدايتنا ايانا المرصاة ولولا فضل الله
 عليكم ورحمته ما زكي منكم من احد ابدا والحمد لله
 عكس الترتيب تغنتا في التعبير والحصر مدلول عليه
 بقرينة الحال او بالجملة تغنتا سوا كانت الجنسية
 ام استغراقية ام غمادية واللام للملك او للاستحقاق
 علي ما اولانا اعطانا لا اله الا الله فضله عما قبل
 لانه اشرف الاذكار واس التوحيد ومبني الاعمال
 وحده لا شريك له حالان من الجلالة مترادفات
 ان جوز مترادفها والثانية من ضمير الاولى فيكونان
 متداخلين له الملك ولم الحمد واستخلافه عبيده
 علي ما تحت ايديهم لم يخرجهم عن ملكه اذ العبد
 لا يملكه وهو وملكه ملو له يحيي ويميت استئناف
 للشئ والمقام للاطناب او حال بعد اخري بيده
 بقدرته الغير وسكتة عن الشر فادبا اولاد من
 حيث كونه تكوينه خير وانما يطرقه الشر بالكلية

وهو على كل شيء الظرف متعلق بالخبر وهو قول قدير
وجاز تقدمه على حامله والصفة لا يتقدم عليها
معمولها لانه ظرف والممنوع تقدم غيره لانها لا تعمل فيه
باعتبار صيغتها بل باعتبار ما في ضمنها من معنى الفعل
لان الله اذ اراد **وحده** لا **شريك له** كره رد اعلى الكفرة
اذ كانوا يجعلون له شريكا ويذكرون ذلك في مشاعر عبادتهم
انجز **وعنه** ابرزه للوجود من الامكان **ونصر عبده**
محمد صلى الله عليه وسلم لوانه الفرد الكامل وانما ينصرف
الذهن اليه اي على عينه ولعابيشها يوم الخندق
وهزم الاحزاب المتجمعة يوم بدر بحربه وحرب المؤمنين
وحده بغير اسباب ظاهرة يحال عليها التزمية بل برب الصبا
فنفقت خيامهم وملاّت عيونهم ثم ابا قال تعالى يا ايها
الذين امنوا اذكروا نعمتي الله عليكم اذ جاتكم جنودكم
فارسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها وقال صلى الله
عليه وسلم نضرت بالصبا واهلكت عاد بالدبور
لان الله لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه الجملة الحالية او مقطوعة
على ما قبلها والاول انشيب بقوله **مخلصين له الدين**
لان نعبد معه غيره كفعل المشركين **وكره الكافرون** ذلك
وهذا الدعاء من عليه الشافعي اخذ من احاديث
واغار متفرقة **يعني** الواو اي وين **عوجا** احب من
امور الدنيا والاخرة وعكس هنا فقدم امور الدنيا
تفنتا في التغير ولسبقها في الوجود **وحسن** عند الاصحاب
ان يقول بعد الذكر وكل من المرات الثلاث كما يعلم من

كلامه

كلامه عافيه **سبح** **نك** قلت ادعوني استجب لكم وانك
لا تخف **شعار** واذا قيل ما حركك للدعاء الا وقد ضمن كل
الاجابة **وذا اسالك كما عهدتني** **للا صلوات**
ان **تترعه** **معي** فانه اشرف المطلوب وعليه المدار في
الدنيا ودار القرار **وان** **توقا في مسما** فقد جاء
ذلك عن ابن عمر ثم **يقوم اليه** **ما شاء من الدعاء**
وهو بامر الاخرة مندوب متأكد وبامر الدنيا المباح
مباح **ولا يدعي على الاصح** لان له ذكره مخصوصا
وما نقل عن الشافعي من انه يلبي قوله له مرجوح
ثم يعيد جميع ما سبق من ذكر والتكبير وما بعده
والدعا ثانيا ثم يعيد الذكر ثالثا اهتماما به **وهل**
يعيد الدعاء معه فيه خلاق والاصح انه يستحب
اعادته ثالثا فقد ثبت في صحيح مسلم ان
تثليث الدعاء من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه مسلم من حديث جابر وهذا مما احتج به في الروضة
والجميع وعلله بخبر ان الله يحب الملتحين في الدعاء
ويؤخذ من كلام المصنف الا في في المشعر ندي ما
اعتاده العامة من قولهم على كل ان الصفا والمروة
الاية وكره بعضهم للجوس على الصفا والمروة والدعا
كذلك من غير شك وكانه لكونه اختراع شعاع لم ينقل
نعم قد يارضيه ما في مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم
ما دخل مكة عام الفتح ذهب الى الصفا فقام عليها ودعا
ولم يكن محرما واحتمل كونه لبيان الجواز يرضاه الاصل

كانت ذاهبة اليه فيستوعب المسافة اجمع ^{منه}
 لا يبقى من المسافة المقطع قطرها لتحتك السعي
 شئ ويجبر على انما شئ ان ينصف في كل السوط
 والا فترما منه رجعة بالحق بحيث لا يبقى منه اي
 المسافة وفي نسخة لا يبقى بينهما المبدأ منه والشيء
 اليه فرجة فينصفه وجوباً ان ينصف بضم الكسرة
 وكسر الصاد العقبة فيفسح فكسري مؤخر القدم
 باصبعان ما يداهب منه ويبقى منه السوط ^{ينصف}
 روي صاحب رجليه في يدها ويختم به ذلك ويش
 ذلك بقوله فيلسفي الا بدأ اول السوط الذي
 يبدو من الصفاية تصفا غصبه لانها مبدوءه
 وهاهنا في اصابع رجليه لا يراها مشناه واذا عاد من
 المروة للصفاية في رافيكو ان العقبة في المرو
 والاصابع في الصفاية عكس الله اذا لم ينصف فاد صعد
 قدر قامة قيمها ^{لا} لما مر من الا تباع
 وقد روي في زيادة السنة وليس ^{مستورد}
 على كل منهما شئ في الصحة السعي بل هو سنة ^{مؤنة}
 لتبقى في السنة في بعض اند ^{مستخدم}
 تحت درج الصفاية المقدير لوقوف عليها للصحة
 السعي فيجد راسا في ان يخلقها وراة ويسعي
 من اسفل منها او من الحادثة نفسها فلا يتم
 سعيه لانه بقي عليه ذلك القدر الذي ترك
 سعيه من تلك الدرجات ^{وليصفه} وجوباً

الي ان

الي ان يستيقظ اي يتبين قطعه لما يعتبر
 قطعه لصحة السعي واما ان ^{مستورد}
 الوكيل في رافيكو ^{مستورد}
 ما في الروضة كما صلها عنه وتقدم في المجمع ان
 ذلك نقل البقوي عنه وان المصنف راعاه
 وجوب صمود قد روي ^{هذا} اي وجوب
 الصمود كما ذكر ^{مستورد}
 المذهب انه لا يجزى في اذا استوعب جميع
 المسافة بينهما التي ^{مستورد}
 بوجوبه ^{مستورد}
 سنة صحيحة ولا يصف مدركه ولا اوقع الحزن ^{مستورد}
 منه سنة مؤكدة ^{مستورد}
 قيل بوجوبها على كل قول ^{مستورد}
^{مستورد}
 لا ملا له بوجوبه من الذي يتوقف عليه صحة
 وبالله التوفيق للمطالع ^{مستورد}
 اعلم ان وجوب ما تقدم من العقبة والاصابع انما
 هو باعتبار ما مضى قبل علو الارض على الدرج
 الحادك وغيره اما ما بعد فلا والله انما ذكر ذلك
 باعتبار ما كان في زمنه كقف له ولكي يصفى الدرج
 مستخدم ^{مستورد}

بعين الفاعل او للفاعل وهو ضمير الساعي **لذهاب**
من الحفاصة قال ابن السيد في المثلث المرة يراد
 بها البرهنة من الدهر وقد يراد بها الفعلة الواحدة
 من المرور فاذا قلت لقيته مرصجاز كون المراد لقيته
 واحدة وجاز كونه برهنة فيجري في الاول مجري المصادر
 وفي الثاني مجري الظروف فاذا اراد وتحقيق الظروف
 قال القيت ذات مرة انتهى وهنا محتمل للوجهين
وحسب العود من المروقة بيسنه وبين ما قبله
 جناس ناقص **ثانية** هذا اي حساب كل من الذهب
 والاياب مرة **شوا المذهب الصحيح** الذي قطع به
 جماهير العلماء من اصحابنا وغيرهم من باقي الائمة وعليه
 لا عز عمل الناس في الازمنة المتقدمة والمتأخرة
 من عصر المصطفى صلي الله عليه وسلم في دونه
 من الصحابة والتابعين وبقية السلف والمتأخرين
 من بعد هؤلاء **ودهب جماعة من اصحابنا** الي انه
 الضمير للشان والخبر بحسب **لذهاب** من الصفوة والعود
 اليهم بامر واحدة قياسا على الطواف **قاله من اصحابنا**
 ابو عبد الرحمن بن بنة الامام الاعظم **شافعي** وابو
 حفص بهمليتي بينهما فاد ابن الوكيل بفتح فكسر وابو
 بكر الصيرفي وظه كلامه انفراد من ذكر به من اصحابنا
وهذا قول فاسد لمعارضته النص انه صلي الله عليه وسلم
 بدا بالصفا وختم بالمرواة لا اعتماد به ولا نظر اليه
 وانما ذكرته للتنبيه على ضعفه الشديد بدليل لا يفتقر

به **من رآه** وفي نسخة من وفق عليه ويظن حسنا
 قياسا على الطواف فلا يرعى لان الخلاف اذا وصل بدركة ^{عبادة}
 في الضيق لما ذكر لا يرعى كما اذا وقع الخروج منه في خلاف
 آخر بل الظاهر انه لا يجوز لانه اتيان بصورة عبادة فاسدة
 لكن قد يؤخذ من كراهة إعادة السعي الانية كراهة هنا
 الا ان يفرق **قال اصحابنا** **لوسعي** **او طاف** **وشك**
 في ثانيا ذلك **في العدد** **اخذ بالاقول** لانه المستيقن اما
 الشك في ذلك بعد فراغها فلا نظره كالصلاة بل اولى
 وكما ذكر الشك في شرط من شروطها فيضري الاثنا لا
 فيما بعد وقد قال الاصحاب لو شك في بعض الفاتحة
 قيل فراغها وجب عليه الاستئنافا وبعد اثما مما فلا
 وبه يرد قوله الاذرعى انه ان شك بعده قبل التمثل خسر
 والا فلا ويرده ايضا ما في الجميع عن النص انه لو اعتمر
 او حج فلما فرغ من الطواف شك هل كان متطهرا ام
 لا احيث ان يعيد الطواف ولا يلزمه ذلك انتهى
 وكلامهم مصرح بالنظر الي الفراغ من الركن المشكوك
 فيه لا لجميع العبادة وقياس الصلاة انه لو شك في فعل
 بعض الاركان غير النية وبكيرة الاحرام حرم ما لم يتحلل
 منه او فيها حرم مطلقا وفي شرط الركن حرم ما لم يفرغ ^{منه}
 بل يؤخذ من الجوع ان الشك في نحو الطهارة بان ثبوتها
 وشك في الحديث بعد ها انه لا يضر في اثنا الصلاة او
 بعد ها او قبلها القولهم يجوز الدخول في الصلاة بطهر
 مشكوك فيه فيقياس به الطواف في ذلك وان افهم ما ياتي

عن النضر خلافة والاقراب ان المراد بالتحلل الذي لا يضر
الشك بعده هو الثاني لان العبادات انما تتم به وبه فارق
التسليم الثانية للصلاة **ولو عتقد** ولو ظنا غالبا
انه انتهى الى السعي **فاجبره ثقة** بكسر المثناة وتخفيف
القاف باء يجرب عليه الكذب ولو عبدا او امرأة
ببقاشي من تمام يلزمه **الاتيان به** عمله بظنه هو
لكن يستحب العمل بذلك الخبر وانما حرم في الصلاة
ليلا يقع في الزيادة بالنسبة لظنه وذلك يبطلها
بخلاف ما هنا وفي عكس ذلك يحرم العمل بخبر المخبرين
ما لم يبلغوا عدد التواتر **وحب الربيع ان يكون**
السعي **واقفا جرد طواف** **دحرج** فلو تيقن فساد
طوافه الذي سعي بعده بوجه ما لم ينعقد ويعيد
السعي بعده كما في المجموع وقيد الاذرعى ذلك
بطواف الركن قال لان طواف القدوم يقوت بالتأخير
ان طال الفصل فيؤخره لطواف الاقضية ورد بانه
لا يقوت الا بالوقوف كما مر وحسين فيصحيه ويعيد
السعي بعده ما لم يقف ويدل لذلك قول المنهاج وان
يسعي بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتحلل
بينهما الوقوف بعرفة وقوله هنا **وسوا كان بعد**
طواف القدوم **وطواف الزيارة** واقتصر عليهما لان
الكلام في الحاج وسياق بيان شرط صحته من المعتمر
ولا يتصور بضم او بفتح اوله **وقوعه بعد طواف**
الوداع الواجب شرعا والوداع بضم الواو اسم مصدر

من سعيه

من الموادعة وبكسر ها مصدر والمغالة علة للمبالغة
وذلك لان طواف الوداع هو الطواف الثاني به بعد
فراغ المناسك فلا يجزي لو بقي عليه عمل ما
كحصاة من جهات التشرية والوقت باق **واذا**
بشي لسعي **الركن الثاني به طواف** **وداع** لفقد شرط
كونه بعد الاعمال اما طواف الوداع غير الواجب
كما ثبت به عند الذهاب لعرفة والذي ياتي به
من عاد لبلده محرما وجوزنا مصابيح الاحكام
فله ذلك ونذب الاول للكلام فيه وفي الثاني
خلاف فاعتمد ابن العماد المذهب وقال انه مفهوم
من صريح كلام الاصحاب وقال غيره لا يندب لان
شكه لم يمت فاداعا عاده وادبر نسكه لزمه وعلم
مما مر انه لو تيقن بطوافه بعد نصف ليلة
التي طواف الوداع لم يقع لبقا اعمال الحج عليه
وهو مانع من طواف الوداع فلا اثر لنية ما بقي
عليه السعي او شي منه وبه يندفع ما للاسنوي
هنا من الاعتراض على المص ويحتج الفريق جماعة
ان السعي منكوسا او معترضا كالطواف انتهى
وهو محتمل وكحمل الفرق بانه احتياط للطواف
بوجوبه اشيا لم يجب هنا فكان دونه ومسا
وانه له في اعتبار فقد الصارق لا شتر كهما
كافي المصنف الذي لا اعتبار بينهما ولا كذلك هنا
ويجزي ذلك فيما لو مشى الفهقري وكفى ومن

ان الواجب من مكة بلقاء الوداع

صحة الطواف حبوا وزحفا ونحوها فيأتي ذلك هنا
 بالاولي ولو سعي في هوا المسعى فقصته جعلهم
 هو المسجد مسجدا صحة اي وكان مستقرا **د**
بعد عزمه وان طأ بالفضل ما لم يأت
 بالوقوف **حره** سعيه **وبه** السعي **ركن** لوقوفه
 بعد طواف محسوب وافتي الشهاب الكرمي بافضليهم
 تأخير السعي عن طواف الافاضة وتبعه ولذا قال
 لان لنا وجهين باستحباب اعادته بعده والذي عليه
 غيره افضلية تقديمه اتباعا لما صلى الله عليه وسلم
 والخلاف المصاوم للسنة الصحيحة لا يعتد به **ويكره**
 على المعتمد اعادته بعد طواف **الحاج** وذلك
 لان السعي يستلزم من العبادات المستقلة **ان** يشرح
 تكريرها **ولا يكره** منها للوقوف **ثانيا** تنقصر بالبناء
 لعود لها **لها** النفر منها للوقوف **ثانيا** تنقصر بالبناء
 للفاعل اي الحاج او للمفعول **وكتبت** عن الفاعل
 لعدم تعلل الغرض بتعيينه **نعم** في تركين بخلاف **بعض**
 الطواف **فان** عمل **مستوفى** في **الركن** **والسعي**
 عند مسلم عن جابر بن عبد الله في حديثه الطواف
 لبيان حججه صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع قال
 لم يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة **بين** نصف
والمرور فيه اطلاق الطواف على السعي لكن
 مقيدا بما كانه **الطواف** **فان** **مدا** **الوقوف** **اول** **يقع** **السعي**
 قضية العلة ان المراد من الكراهة خلاف السنة

لان ذلك

مقابل

لان ذلك لم يرد في عنه ولا ما هو في حكم النهي خلاف
 قوي ببطلانه ومحل الاقتضار عني السعي
 الواحد في المفرد اما القارن فيستحب له طوافان **وس**
 وسعيان **خر** وجان خلاف موجب ذلك ومحل ذلك في
 غير من لم يوقع السعي حال نقضه ثم يكل بعد يلوع
 او عتق في الوقوف او بعده وعادله والا فيعيد السعي
 لانه جابه وهو ناقص فيعيده حال الكمال **ويستحب**
المواالات بين مرات السعي وبين الطواف **والسعي** فلذا
 ذهب كما تقدم ان لا يفصل بينه وبينه الا بركعتيه فقط
 دون وعاء وشرب ما ذكره **فان** **تخلل** بينهما فصل لم
 يضرب وان طأ بشرطه **ان** لا يتخلل **ركن** اي الوقوف
 بين طواف القدوم والسعي والا فلو طاف للافاضة
 ثم حلّ صبح سعيه بعده ولو طاف للقدوم ثم وقف بعرفة
 لم يصح **سعيه** **لوقوف** **مضافا** **لوطاف** **القدوم**
 الذي اتي به قبل الوقوف ولا الذي ياتي به بعده لو
 مرضى انه وصل بعد الوقوف **لمكة** قبل نصف الليل
 فيندب له طواف القدوم لعدم دخوله وقته طوافه
 ولا يسعي بعده لانه انما يحوز تقديم السعي على طواف
 الركن تبعا لتقدمه على الوقوف وقد اخرج عن الوقوف
 في هذه فيساخر عن الطواف المفروض ولذا قال بل لا يقال
 تمام اخر مع بقا الاول عليه وجوب ان يسعي بعد طواف
 الافاضة **لتخلل** **الوقوف** **حتى** **واذا** **لم** **يتخلل** **ركن** **اي**
 الوقوف بين الطواف والسعي فلا فرق بين ان يوتر السعي

ج ل ح

عن الطواف او يوغر بعض مرات السعي عن بعض حتى
لورجع الي وطنه ومضى عليه سنون كثيرة حتى بية
لرفع توهم القلة حملا على جمع السلامة فيها جازان يبين
علي ما مضى من سعيه وطوافه اذ لا اخر لوقتها =
صرحه انه اذ لم يفصل بين الطواف والسعي بالوقوف بان
سعي بعض السعي ثم وقف انه يبي بعد الوقوف علي ما
قدمه من السعي عليه وانما يضر الفصل بالوقوف بين
الطواف وجملة السعي لكن الافضل الاستيناف خروجا
من الخلاف **واما سنن السعي بجميع ما سبق في كيفية**
السعي سوي الواجبات الاربعة وهي اي السنن سنن
كثير الوصف تكيدي احدها الذكر والدعاء علي
الصفاء والمروة اي الاكثار منهما في ذلك المحلين لشرفهما
فاستحب المذكورين لانها من موطن اجابة الدعاء
فاستحب ذلك ثم **ويستحب ان يقول بين الصفاء**
والمروة من الدعاء في سعيه بين الاميال ومشييه
في باقيه رب اغفر استرني بترك المواعدة به وارحم
بزيادة الفضل والاحسان وتجاوز عما تعلم عطف على غفر المقام
للاوطنا **انك تعلم اننا** ضمير فصل فلا محل له او
تاكيد لاسم ان فعله نصب **الاعز الاكرم** والمجلة خبران وفيه
ندب الشنا عاي الله تعالى في الدعاء ليكون من اسباب
الاجابة **اللهم** يا الله ولو ابد له بقوله ربنا لكان انشيب
بلفظ التنزيل **اننا اعطنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة**
حسنة وقنا عذاب النار تقدم ما يتعلق به في اذكار

او بعد اخره

الطواف

الطواف ولو قرأ القرآن في السعي مكان الذكر والدعاء
كان كذا في النسخ والظاهر كانت لاسناده للقراءة ولعل التذكي
لنا وبه بالقرآن **افضل** اي من الذكر غير الوارد فيه
علي قيا من ما مر في الطواف ومنه رب اغفر لي اخبر اما
الذكر الوارد فهل هو افضل من القراءة او مساو لها
فرضية التشبيه بالطواف الاول وكلام المجمع الثاني
وعليه فقد يفرق بان الطواف اشبه بالصلاة والقراءة
فيما عدا القيام منها مكر وهمة فلهذا لم يطلب في مشايها
بخلاف السعي وايضا قد ورد للطواف اذكار لكل من محاله
مستوعبة لاجزائه ولا كذا لك السعي فلم يبق فيه مكان
للقراءة بخلاف السعي **الثانية** من السنن **يستحب ان**
يسعي علي طهارة ساتر عورته فلو سعي مكشوف
العورة وهو قادر علي سترها او محدثا او جنبا او حائضا
مع التمكن من الطهارة او عليه نجاسة ولو غير مفعولها
صح **سعيه** لعدم اشتراط شي عما ذكر فيه بخلاف الطواف
الثالثة **يستحب ان يكون سعيه في موضع السعي**
الذي سبق بيانه واصله كل في الصحيح سعيها جرد
ام اسما عيل ثمة لعدم رويتها له لا انه كان في هذه
وفي الحديث فلهذا كسعي الناس بين ما **سعيها** **شد** بدا
بحيث لا يشق عليه فخير الامور واساطها بقصد الاتباع
للا المسابقة واللعب واللام يحصل له ثواب بل ربما يبطله
فوق سعي **الرومل** لانه ثمة الخطا متقاربة مع الاسراع
في المشي وهنا الخطا متباعدة والمشي فيه افضل من الركوب

لعله
للماء

مقام

وليس ترك ترك الزحمة وصرفه مبطل كالطواف كما
مر وهو أي السعي كما ذكر **سعي في كل مرة من**
مرات السعي **ولق مني في جميع المساجد** أصلها مسوفة
بوزن مفعلة وجمعها مسافات **أو سعي** عدوا
فيها كلها **سعيه** لأن كلامها ذكر منها منذ
في محله لا واجب **وفاته** **الفضيلة** المترتبة على
ترك السنتين وقد ذكر لسئل بن عبد بن
الأوليا كشف أن الله جعل بكل سنة يعملها العبد
في الدنيا درجة في الجنة فليقل المرء وليستكثر
أما المرأة والخشيت **قال الأصم** أنها لا تسعي في محل
السعي لا ليلا ولا نهارا لعدم ورود طلب ذلك
منها بل **عليه** **هين** بكسر أوله وسكون الحنة
وفتح النون وبفتح الهاء والهمزة وسكون الحنة
بينهما **بكل حال** أي من خلق المسعي وعدمه ليلا
كان أو نهارا **وقيل** أن كان بالليل في حال خلق الجميع
من الرجال **فهي** كالرجل **تسعي في موضع** في نذب السعي
فيه في محله **والمذهب الأول** لأن الباب باب
اتباع ولم يرد ذلك **الرابعة** **لا فضل** **أث**
يسري مراد السعي **زمن الخلق** للمسعي لسعيه
فلا فضل تأخير عن الطواف أن وجد بعد
الطواف زحمة كما يقتضيه كلامه وهو ظاهر
لأن بالخلق يريد الحضور الذي اعتنا بالشارع
به استد منه بأمواله **وطوافه** غير لقوم

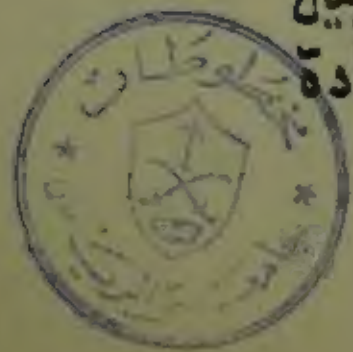
ملام

لما من تأكيد النذب إليه قبل حط رحله والخلاف
في قوته بالتأخير ومحلله فيه ما لم يخش من
البدا حصول اذ ي له أو لغيه لسدة الزحمة
والأفالتأخير أفضل **وإذا كثرة الزحمة** لكثرة الناس
فيسعى للساعي والطايع **أن يتحفظا عن الأذى**
التأنيب بمزاحمة لهم حال سعيه وطوافه
وترك هيتية السعي لكونه غير ساع بين الميادين
مثلا **أهون** من أيد المسلم لأن دورا مفاست
مقدم على جلب المصالح **ومن تفرغ نفسه للأداء**
من غير عن مزاحمة له **وإذا عجز** بفتح الجيم
عليه إلا فصح عن السعي **الشك** بدني موضع الذي
سبق بيا أنه **للزحمة** أو لغيه **تسعيه** في حركته
بالساعي كما قلنا في الزحمة **نه** حركته كتفه تحريكه
في رمل أعلا ما يريد اهتمامه بالاتباع وأنه
أثما ترك الهد ولعدم تمكنه منه **الخامسة** **الأفضل**
أن لا يسكن في سعيه **الأفضل** كما سبق في هو صريح
في عدم كراهة الركوب وهو كذلك ونقل في
المجموع الاتفاق عليه ونقل الأسدي عن
الترمذي عن الساقعي كراهة الألفه ضعيف
أو يحل كما يحل الزركشي علي ما إذا كان غنة زحمة
وهو متجه بل قد يجدر أن تحقق الأذى أو ظنه
ومثله في ذلك الطواف **السادسة** **المواصلة بين**
الطواف والسعي كما تقدم وبين مرات السعي

السبع وبين اجزائها مستحبة بآفاقك الووقوف
 فيها الخوف حد يث بلا عذر **فوق فرق** بين مراته
بلا عذر **تفرقا كثيرا** بحيث يحد الفرق تاركا
 للسعي **مريض** لا نال الموالاة سنة **علي الصبي** كما
سبق ومقابلته يقول انها من شروطه فيبطل
 عند فقد ها **لكن فانه الفضيلة** المترتبة على سنة
 ولا يه ولو اقيمت **لجاء** المشروعة ولو لم يحم
 كسوف او الجاعة في المكنى باتا كل محتمل والثاني
 اقرب لما مر من كراهة قطع الطواف لراثة
 عند خوف فواتها **وهو سعي او عرض مانع**
 اقتضى الاستفال عن اتمام السعي **قطع السعي**
 لكل من ذلك ولا ينقص ثواب الموالاة لانه
 تركه لعذر **فاذا فرغ** من الصلاة ومن عمله
بني على ما مضى منه وقياس الطواف كراهة
 قطع السعي لجنازة او فوات رتبة **السابعة**
قال الشيخ ابو محمد الجعفي رحمه الله تعالى راي
 الناس اذا فرغوا من السعي صلوا ركعتين على المروة
 شكر لله على اتمامه على اداء هذا التمسك
 وذلك **حسن** لانه عمل بر **وزيادة** طاعة بالصلاة
 المصنوعة للسعي **لكن لم يثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم**
الله عليه وسلم اي فلا يندب **قال الشيخ ابو عمرو**
ابن الصلاح في مناسكه **ينبغي ان يكون** فلا ينقطع
 كما هو شأن العبادة المكروهة لتنافي طلب

الفعل

الفعل وباحية لطلب الترك **لا اله الا الله** شعار
 ورجحه في المجموع وقال المذري انه الوجه ونظم
 ابن خليل عن الاصحاب وقول بعض الحنفية
 انها سنة لما رواه احمد وابن ماجه وابن
 حبان عن المطلب عن ابي واداعة قال راي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما فرغ من سعيه حيا
 حتى اذا احاذي الركن صلى ركعتين في حاشية المطاف
 وليس بسنة وبين الطائفتين احد مردود بانه تصحيف
 عليه في الحديث سبعة سعية فقد رواه المجل الطبري
 عن ذكر بلفظ حين فرغ من سعيه بالموحدة اي
 طوافه وتقديران لا تصحيف فلا دليل لكون الركعتين
 من سنن السعي لجواز كونهما رتبة او حكمة مسجد
 فهي واقعة عين محتملة فلا دليل فيها قال العزني
 عبد السلام والمروية افضل من الصفا وجزم به
 الشمس الرملي وخالف الشارح فيه فقال بعد نقله
 وزاد اتمم اقروه بالفظه وقد ينظر فيه بان الصفا
 قدمت ذكر في القرآن والاصل فيها قدم فيه اتمه
 للاهتمام به المشعر بشرفه الا ان يقوم دليل على خلافه
 وما ذكره من انها مرور الساعي في سعيه اربع مرات
 والصفا مروره فيه ثلاثا وما امر بمباشرة في العبادة
 اكثر افضل وبداته بالصفا لانه وسيلة للاستقبال
 المروية انتهى ليس ظاهرا في الدلالة لما قاله بل قد يدل
 لما قلناه بان يقال وما امر الشارح بمباشرة بالعبادة



قبل نظيرها وعدم الاعتداد بمباشرة نظيره قبله يكون
 افضل لانه الاصل وغيره تابع له والضرورة قاضية
 بتفضيل المشيوع وقد بان مما ذكرته ان الصفا هي
 الاصل اذ لا يعتد بالمرور قبلها فتكون تابعة لها
 صحة وجوبها فكانت الصفا افضل ودعوى انها
 وسيلة ممنوعة اذ لا يصدر عنها احد هاتين الا يغني
 ثم رأيت الزركشي نظري الخادم فيما مر عن ابن عبد السلام
 وقال ولو قيل بتفضيل الصفا لان الله تعالى بذاتها
 ولا نهما اقرب الي البيت لم يبعد ولو فضل المروءة باختصاصها
 باستحياب النحر عندها دون الصفا لكان اظهر
 انتهى وما جمته او لا موافقا لما ذكرته واخر ايجاب
 عنه بان اختصاصها بذلك لا يدل على افضلية لها
 لانه ليس لذاتها بل لكونها محللا للتحلل لا مطلقا
 بل بالنسبة للعمرة ومن ثمة شاركتها مني في ذلك
 في الحج لكونها محل تحلله فالاختصاص لعرض لا لذاتها
 انتهى قال الشمس الرميلى وقد يقال ان البداية من
 الصفا لبيان الترتيب وضرورته فلا اشعار في
 تقديمها بافضليةها وباك البداية بالشئ لا يتلزم
 افضلية المبدأ على الاخر كصوم رمضان اخره افضل
 من اوله انتهى ونفعته ابن قاسم العبادي بقوله
 لا خفا ان تقديم الشئ في الذكر مشعر بمزيتة
 وفضله الا ما قام دليل على خلافه فيه وبهذا
 استدلوا على فضل السمع على البصر بتقدمه

عليه

عليه ذكر في القرآن واما كون البداية لبيان الترتيب
 فهو لا لوسام لا ينافي ذلك بل يوافقه لان معنى
 بيان الترتيب بيان وجوب تقديمه ولا خفا في ان
 وجوب تقديم الشئ على غيره مع امكان عكسه مشعر
 بمزيتة الا ما خرج لدليل واما كون البداية بالشئ
 لا يتلزم افضلية فهو وارد لا فالحال ندع الاستلزام
 بالاشعار والظهور وهذا كاف في المطلوب وهو ما لا يمكن
 انكاره كيف وقد عول عليه الامة في مواضع لا تحصى
 وح فلا يتوجه الاستظهار بصورة الصوم المذكورة
 على انها ليست مما نحن فيه اما اوله فلا في تلك الايام عبادة
 متفاضلة لا يمكن تقديم الاخر منها على الاول بخلاف ما
 نحن فيه واما ثانيا فما نحن فيه جعل البداية شرطا للاعتداد
 بالنهاية بخلافه في صورة الصوم المذكورة اذ لو ترك الاول
 وصام الاخر صح واما ثالثا فلا في هذه الصورة انما ترد لو
 ادعينا لزوم وليس كذلك بل الاشعار والظهور الدليل
 ولعل هذه مما خرجت لدليل واما رابعا فكلامه فيما يعتبر
 الشارع تقديمه على غيره والشارع لم يعتبر تقديم اليوم
 الاول على ما بعده بل غاية الامران اوجبه في نفسه
 كما اوجب ما بعده كذلك فاليست امل انتهى والله اعلم
 تتم الجزء الاول من فتح الفتوح بشرح الايضاح وبليته الجزء الثاني
 من الفضل الرابع في الوقوف على جماداتها في عام
 تسعة وسبعين ومائتين والف من الهجرة
 بحمد الله كما تها وقاربها امين